

527
51A

20

كتاب احكام الوقف

للامام العالم العلامة هلال بن يحيى بن مسلم الراى
البصرى صاحب الامامين الهامين ابى يوسف
وزفر رحمهم الله تعالى اجمعين
توفى سنة خمس واربعين
وما تين
س

الطبعة الاولى

بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الكائنة بمدينة
حيدرآباد الدكن (الهند) لا زالت
شموس افاداتها بازغة
الى يوم القيامة
سنة ١٣٥٥ هـ

الف

فهرست الابواب في كتاب احكام الوقف

صفحة

| | |
|--|-----|
| باب الرجل يجعل داره مسجدا او خاناً (او مقبرة) او غيره - | ١٧ |
| باب الرجل يقف الارض على المساكين ولا يشترط العارة - | ١٩ |
| باب الرجل يقف الدار على ان يسكنها لقوم يسميهم ولا يشترط عمارتها على احد ولا يسمى من ابن تعمر - | ٢٢ |
| باب الرجل يقف الارض على الرجل ولا يسمى من ابن ينفق عليها - | ٢٨ |
| باب الرجل يقف الارض او الدار على قوم معلومين فسقط من بناء الدار ومن نخل الارض شيء والعارة في ذلك - | ٣٠ |
| باب الرجل يقف الارض على ولده ولا يزيد على ذلك - | ٣٤ |
| باب الرجل يقف على ولده ولا يزيد - | ٤٧ |
| باب الرجل يقف ارضا على ولده فيحدث آخرون قبل محيي الغلة او بعد محيي الغلة - | ٤٣ |
| باب الرجل يقف على ولده ونسله كيف تقسم الغلة بينهم - | ٤٦ |
| باب الرجل يقف ارضه على ولده وليس له ولد - | ٥٢ |
| باب الرجل يقف ارضا على قراء قرابته وقراء ولده ونسله من الفقراء من يعطى - | ٥٨ |
| باب الرجل يقف الارض على نفسه - | ٧١ |
| باب الوقف القاسد - | ٨٤ |
| باب الرجل يقف ارضا له على ان له ان يبيعها - | ٩١ |
| باب الولاية في الوقف - | ١٠١ |
| باب الشهادة في الوقف - | ١١٢ |

ب

صفحة فهرست الابواب في كتاب احكام الوقف

| | |
|---|-----|
| باب الوقف الشائع - | ١١٩ |
| باب الشهادة في الوقف الذي يجر الشاهد الى نفسه او الى وليه - | ١٢٥ |
| باب وقف المريض - | ١٣١ |
| باب الرجل يقف ارضاله في صحته على الفقراء فيحتاج احد من ولده او من قرابته اعطى منها او لا يعطى - | ١٤٧ |
| باب الرجل يشتري ارضاً بيعاً فاسدا فيقفها قبل ان يقبضها - | ١٥٧ |
| باب الرجل يقف ارضاً على قوم فلا يقبلون ذلك او يقبله بعضهم دون بعض - | ١٦٦ |
| باب الرجل يجعل ارضه صدقة موقوفة على القرابة من القرابة ؟ - | ١٧١ |
| باب الرجل يقف ارضاً على قرابته يبدأ بالاقرب فالاقرب منهم الى العواقب فيعطى من الثلثة ثم الذي يليه - | ١٧٩ |
| باب الرجل يقف الارض على آل فلان او جنس فلان من آل فلان وجنسه ؟ - | ١٨٦ |
| باب الرجل يقف ارضاله على مواليه - | ١٨٨ |
| باب الرجل يقف ارضاله على فقراء جيرانه - | ١٩٨ |
| باب اجارة الوقف - | ٢٠٦ |
| باب الارض الوقف التي تدفع معايلة او زراعة - | ٢١١ |
| باب النصب في الوقف - | ٢١٦ |
| باب الرجل يقف على قرابته الاقرب فالاقرب - | ٢٢١ |
| باب الرجل يقف الارض على فقراء قرابته الاقرب فالاقرب - | ٢٢٤ |

ج

صفحة فهرست الابواب في كتاب احكام الوقف

- ٢٢٩ باب الرجل يقف ارضه على قراء قرابته وله قرابة محتاجون ولم
من قرابته قرابة اغنياء -
- ٢٣٦ باب الرجل يقرب ارض انما في يده صدقة موقوفة -
- ٢٥٤ باب الرجل يقف الارض على قرابته بغاء رجل قتال انا من القرابة
ما يكلف ؟ -
- ٢٦٥ باب الرجل يقف ارضه على قراء قرابته بغاء رجل يثبت قرابته وفقير -
- ٢٧٣ باب الرجل يقف ارضه على وجوه مساهة كيف تقسم التلة -
- ٢٨٦ باب الرجل يقف ارضه وفيها ثمرة قائمة او نخلة قائمة -
- ٢٩١ باب الرجل يقف ارضه على ان يعطى غلتها من شاء -
- ٢٩٧ باب الرجل يقول ارضي صدقة موقوفة على ان اضع غلتها حيث شئت -
- ٣٠٠ باب الرجل يقول ارضي صدقة موقوفة على ان اقلان ان يعطى غلتها
من شاء -
- ٣٠٤ باب الرجل يقول ارضي صدقة موقوفة على بني فلان على ان لي ان اعطى
غلتها من شئت منهم -
- ٣٠٩ باب الرجل يقول ارضي صدقة موقوفة (على بني فلان) على ان لي ان
افضل بعضهم على بعض -

كتاب احكام الوقف

59340

للامام العالم العلامة هلال بن يحيى بن سلمة الراى
البصرى صاحب الامامين الهامين ابى يوسف
وزفر رحمهم الله تعالى اجمعين
توفى سنة خمس واربعين
وما ثنتين

الطبعة الاولى

بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الكائنة بمدينة
حيدرآباد الدكن (الهند) لا زالت
شموس افاداتها بازغة
الى يوم القيامة
سنة ١٣٥٥ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

(والصلوة على سيدنا محمد اشرف الخلق ١)

قال أبو حنيفة رحمه الله - اذا قال الرجل ارضى هذه صدقة ومضى ووضعها وحدودها ولم يزد على هذا شيئا انه يجزى له ان يتصدق باصلها على الفقراء والمساكين او يبيعها ويتصدق بجمعها على المساكين ولا يكون وقفا وهذا قولنا - قلت - ولم قلت اذا قال ارضى هذه صدقة ولم يزد على هذا شيئا تصدق بها على الفقراء والمساكين -

قال - لانها بمنزلة البذل (٢) انه لو قال هذه الدراهم صدقة كان عليه ان يتصدق بهم على المساكين وهذا عندنا بمنزلة رجل يقول لله على ان اتصدق بهذه الدراهم فنفقته (٣) ان يتصدق بها ولا يجبره على ذلك ولو ان رجلا قال مالى صدقة او قال مالى فى المساكين صدقة امرته ان يتصدق به ولا اجعله وقفا الا ترى ان الفقهاء اختلفوا فقال قائلون منهم اذا قال مالى صدقة ان فعلت كذا وكذا ان عليه كفارة يمين وقال آخرون يتصدق به ولم يقل احد من الفقهاء ان ماله وقف وكذلك الباب (الباب - ٤) الاول -

قلت - ارايت لو مات هذا الذى قال ارضى هذه صدقة او قال مالى فى المساكين صدقة او قال مالى صدقة ولم يتصدق بها كما ائتمته حتى مات - قال - جميع ذلك كله ميراث بين ورثته على كتاب الله تعالى -

(١) زيادة من المدينة (٢) صف - بمنزلة النذر الا ترى (٣) فى المدينة - فسعته - كذا قلت -
(٤) زيادة من المدينة -

احكام الوقف ٣ لهلل الرأى

قلت - ارأيت ان كان حيا فلم يتصدق بذلك لينبى للقاضى ان يجبره على ان يتصدق بشىء من ذلك او يحول بينه وبين شىء من ماله او ارضه التى جعلها صدقة -
(١) قال لا ينبى للقاضى ان يحول بينه وبين شىء من ماله او ارضه التى جعلها صدقة (٢)
ولكنه يؤمر فيها بينه وبين الله ان يتصدق بذلك ولا يجبره عليه -

قلت - ولم قلت اذا مات قبل ان يتصدق بذلك ان جميع ذلك كله ميراث -
قال - الا ترى ان الرجل تجب عليه زكاة ماله فيموت قبل ان يتصدق فيكون جميع ذلك ميراثا بين ورثته وليس عليهم ان يؤدوا من ذلك شيئا عنه وان اوصى بشىء من ذلك كان ما اوصى به من الثلث ولا يكون ما اوجب على نفسه من ماله بما لم يكن واجبا عليه اشد مما اوجبه الله عليه في ماله الا (٣) لله الوماة وعليه كفارات ايمان او نذور ولم يؤد شيئا من ذلك انه ليس على ورثته ان يتصدقوا عنه بشىء من ذلك لولا ترى ان درجلا موسرا الوماة ولم يصح حجة الاسلام ولم يوص بذلك لم يكن على ورثته ان يججوا عنه من ماله واواوصى بشىء من ذلك كان من الثلث هو هذا كله قول أبى حنيفة وعثمان البتى -

قلت - فما الحق على من خالفك وخالف ابا حنيفة في ذلك وقال ينبى ان يؤدوا عنه جميع ذلك من جميع ماله وان لم يوص به لانه بمنزلة دين الناس وقال دين الله اوجب من دين الناس واسحق ان يعطى وهو قول الحسن -

قال - يجنبى لمن خالفنا وقال بقول الحسن في ذلك ان يقول ان مات وعليه من زكاة وكفارات ايمان ونذور قبل ان يؤدى ذلك وعليه دين سوى ذلك لقوم شتى وماله لا يبلغ جميع ذلك ان يقسم ماله بين جميع غرماة وبين هذه للكفارات والزكاة والحج والنذور ويقسم ماله على الحصص ويجعل دين الناس وهذه الاشياء سواء فيكون في هذا القول ان يتصدق عنه بكفارات ايمانه بعد موته ويحج ويذكر عنه وعليه دين لم يقض فهذا قبيح وينبى ان يتصدق عنه بذلك من جميع ماله وان لم يوص به وينبى للقاضى ان حبسه وعليه ديون لقوم شتى وهذه الاشياء التى عليه لله ان يمنع ماله فيقسطه بين ديون الناس وهذه

(١) ليس في المدينة (٢) صف - الا ترى -

٢ أحكام الوقف ٤ لجلال الراى

الديون التي لله عليه فهذا امر لم ير احد من الفقهاء والحكام فعله (١) -

قلت - ارأيت اذا قل ارضى هذه صدقة على الساكنين -

قال - هذا والباب الاول سواء وهذا كله قول أبي حنيفة (وقولنا) سواء ان قال صدقة على الساكنين او قل صدقة وسكت (قال) نعم هما سواء وكل صدقة لا يضاف الى احد فهي الساكنين -

قلت - ارأيت رجلا قل ارضى هذه وسمى حدودها وموضعها موقوفة ولم يزد على ذلك قليلا ولا كثيرا (قال) لا تكون ارضه هذه صدقة ولا وقفاني قول أبي حنيفة وقولنا وفي قول أبي يوسف اذا قال ارضى هذا موقوفة ولم يزد على ذلك فهي على الفقهاء وقال قوله موقوفة لثمة جامعة للوقف والفقراء ويكون وقفا للساكنين وهذا قول عثمان البتي -

قلت - ولم قلت اذا قال ارضى هذه وقف ولم يزد على ذلك ان الوقف باطل وخالفت ابا يوسف -

قال - لان الوقف يكون للغنى والفقير ولم يسم لاجهاى فلذلك ابطلته ولان هذا وقف ولم يسم سيله ووجهه فالوقف على هذا باطل الا ترى ان رجلا لو قال ارضى هذه محبوسة ولم يزد على ذلك لم يكن وقفا فكذلك قوله موقوفة فهما سواء على ما وصفت لك -

قلت - لم قلت اذا قال ارضى هذه صدقة ولم يزد على ذلك امرته ان يتصدق به واذا قال هي موقوفة لم تأمره ان يتصدق بها -

قال - لان المصدقات كلها للساكنين الا ان يعلم انه عنى بها غيرهم الا (٢) ان الله يقول في كتابه اما الصدقات للفقراء والمساكين وكل صدقة لا يضاف الى احد فهي للساكنين الا ترى ان رجلا لو قال االى صدقة ولم يزد على ذلك كان ماله للفقراء والمساكين فليس قوله (وقف - ٣) بمنزلة قوله صدقة لان قوله صدقة له معنى صحيح يعرف بما اراد به وقوله وقف ليس له معنى يعرف ما (٤) اراد به من

(١) كذا في السخ ولعله فعله - ح (٢) صف - الا ترى (٣) زيادة من المدنية

الناس

(٤) صف - من -

الناس ومن حجتنا في ذلك على من خالفنا قال يقول أبي يوسف ان يقال له ما تقول
فقد رجل قال قد اوصيت بثلاث مالى ان يتصدق به بعد وفاتي ولم يزد على ذلك
(قال ينبغي ان يتصدق به على المساكين قلنا له فما تقول لو قال قد اوصيت بثلاث
مالي ان يوقف بعد وفاتي ولم يزد على ذلك - (١) فان قال لا يجوز ذلك فقد فرق بينهما
وهما مقرران في قولنا على ما وصفت لك الا ترى ان رجلا لو قال ارضى هذه
وقف او قال قد وقفها او قال حبستها او حرمتها او قال هي حبيس محرمة او قال
حبست اصلها او حرمت اصلها او وقتت او قال قد حبست هذه الارض او وقتت
هذه الارض كان ذلك كله باطلا لا يجوز على ما وصفت لك هذا كله بمنزلة قوله
قد وقتت هذه الارض ولم يزد على ذلك الا ترى ان الارض توقف للدين
او الامر يكون فتقول قد وقتت هذه الارض لديني او حبستها لديني او تقول
هذه الارض بعد وفاتي لعمالي ولا يسمعوها او يقول لعمالي فاذا كان قوله
قد وقتت هذه الارض يحتمل معنى وقف دون وقف بالاصل ومعنى وقف للدين
فلم يجعله أبو يوسف على وقف بالاصل دون وقف الدين وهذا كله قول أبي حنيفة
رحمه الله وقولنا قال اهل البصرة كل وقف لا يكون آخره (٢) للمساكين
فليس بوقف وان قال صدقة موقوفة حتى يجعل آخرها للمساكين ولم يزد (٣) على
ذلك حكام اهل البصرة -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى هذه وسمى حدودها صدقة موقوفة ثم لم يزد على
ذلك شيئا -

قال أبو حنيفة رحمه الله هذا كله باطل لا يجوز ولا يكون وقفا وله ان يحدث فيه
ما بدله بعد ذلك وهذا قول العامة من اهل الكوفة مستغفر (٤) عن ابن عون الثقفى
عن شريح قال جاء محمد بن عبد السلام يبيع الحبس وكان أبو حنيفة رحمه الله يحتاج بهذا
الحديث (٥) ان قضى قاض فاتفق ذلك اجرت لانه مما يختلف فيه الفقهاء فاذا قضى
قاض فلجأز (٦) ذلك جاز، ابو يوسف عن عطاء بن السائب قال سألت شريحاً عن

(١) زيادة من المدينة (٢) - اخذه (٣) صف - لم يزل (٤) صف - مسعر

(٥) صف - الحديث ويقول (٦) - صف - فاجازه

دارجسها صاحبها على الآخر فالآخر من ولده قال انما اقضى ولا اتقى فاعدت عليه المسئلة فقال لاحبس عن فرايض الله تعالى وبلغنا ان ابنة (١) لعبد الله بن مسعود رضى الله عنه قالت لعبد الله لو وقتت دارى صدقة (٢) فكره ذلك عبد الله بن مسعود وقال ادعها على (٣) فرايض الله واما قولنا وقول ابى يوسف فهذا وقف صحيح جائز يكون اصل الارض وقفا ويتصدق بفلتها على المساكين وما جاء فى الاحاديث فى (٤) اجازة الوقف اكثر واظهر من حديث ابن مسعود وبها يأخذ وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه امر عمر بن الخطاب رضى الله عنه ان يوقف ارضاه فوقفها عمر بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقف على بن ابى طالب رضى الله عنه والزيير بن العوام وغيرهما من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى عنهم وحديث عثمان بن عفان رضى الله عنه فى بئر رومة ووقوف اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليوم الداس على هذا فاي حجة هى اوضح من هذه وهذه اخبار متواترة لا يجوز ردها -

قلت - فاذا قل ارضى هذه صدقة موقوفة -

قال - (٥) هو جائز يوقف اصلها ويتصدق بفلتها على المساكين ابدا ليس فيها رجعة وتكون موقوفة لله ابدا على ما يكون عليه الوقف الجائر -

قلت - فلم قلت اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة كان ذلك جائزا واذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة كان هذا جائزا واذا قال ارضى هذه صدقة ولم يزد على ذلك انها لا تكون وقفا (واذا قال ارضى موقوفة ولم يزد على ذلك شيئا انها لا تكون وقفا - ٦) فمن اين قلت اذا اجتمعت الكلمتان جميعا لنها وقف جائز - قال - لانه اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة قد علمنا انه لم يرد بقوله موقوفة وقف الدين لانه قال مع قوله صدقة ولانه ذكر حبس اصلها وتصدق بها وخرجت بقوله موقوفة من ان يكون نذرا وانما معنى قوله موقوفة اى محبوبية الاصل وقوله صدقة اى يتصدق بها بمثل ما يتصدق به من الوقف فهذا

(١) صف - ريبيا (٢) فى المدينة ور - دار الى الصدقة - كذا (٣) صف - عن

(٤) صف - من (٥) المدينة - قال (٦) زيادة من صف - وقف

وقف صحيح جائز قدمي سبيله وحبس اصله وكذلك الوقف الجائر الا ترى الى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب حين استشاره في وقف الارض ان شئت حبست اصلها وتصدقت بها كانت الصدقة انما هي في غلتها وكان قوله حبستها اي حبست اصلها وكذلك الوقف الجائر فهي على مثل ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم واذا قال ارضى هذه صدقة ولم يقل غير ذلك ولم يذكر حبس اصلها فصارت بمنزلة النذر ونحرجت من ان تكون محبوسة الاصل على ما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب واما اذا قال موقوفة (ولم يزد على ذلك فليس قوله موقوفة - ١) دليل على انها للفقراء ولا دليل انها لاتباع لان الوقف يكون للنفي والفقير ولان الارض توقف للدين والوصايا ولحبس الاصل فهذا وقف لم يسم سبيله ووجوه فلم يتصدق بثلثه فقد نرج من ان يكون (على - ٢) ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب لانه انما ذكر حبس الاصل ولم يذكر الصدقة على ما امر (به - ١) عمر بن الخطاب فلذلك ابطلته حتى يجتمع الكل ما ان الصدقة والحبس فاذا اجتمعا كان الوقف جائزا على ما وصفت لك -

قلت - ارايت ان قال ارضى موقوفة صدقة قال جائز التقديم والتأخير في ذلك سواء -

قلت - ارايت اذا قال حبس صدقة او قال صدقة حبس قال هذا جائز على ما وصفت (لك - ١) -

قلت - ارايت اذا قال ارضى هذه محبوسة صدقة او قال صدقة محرمة - قال - هذا جائز على ما وصفت لك في (٢) قولنا واما في قول أبي حنيفة رحمه الله فانه لا يجوز شيء من ذلك وقال أبو خالد يوسف بن خالد قوله محرمة عندنا وقوله موقوفة سواء عندهم من معنى الوقف من قول الرجل ارضى موقوفة وقال هي لغة من لغة اهل الحجاز موقوفة عندهم لا تجعل وهي اقوى عندهم من معنى الوقف من قول الرجل ارضى موقوفة -

قلت - أرايت ان قال ارضى هذه حبس وقف ولم يرد على ذلك -
 قال - هذا باطل لا يجوز في قولنا ولا في قول أى حنيفة رضى الله عنه -
 قلت - ولم قلت ذلك قال لان معنى قوله وقف ومعنى قوله حبس سواء فكانه
 قال ارضى هذه وقف وهذا باطل لا يجوز في قولنا -
 قلت - وكذلك لو قال هى محرمة حبس او حبس محرمة -
 قال - نعم لا يجوز لانه ذكر حبس الاصل ولم يسم لمن الثلثة فلذلك ابطئه -
 قلت - ولو قال ارضى هذه موقوفة حبس محرمة لا تباع ولا توهب ولا تورث
 ولم يرد على ذلك -
 قال - هذا والسبب الاول سواء ولا يجوز الا ان يجعل فيها معنى الصدقة
 او المساكين مع حبس الاصل فيجوز ذلك عندنا واما عند أبى حنيفة (١) رضى الله
 عنه فلا يجوز ذلك وان جعل آخره للمساكين - وقال اهل البصرة اذا جعل آخره
 للمساكين فهو جائز والا فلا يجوز -
 قلت - أرايت اذا قال ارضى هذه موقوفة لله تعالى ابد اولم يرد على ذلك -
 قال - هذا جائز وهو بمنزلة صدقة موقوفة (هـ - ٢) لان في قوله موقوفة لله
 ابدا دليل انه اراد بها المساكين لان فيه قرينة الى الله تعالى بقوله لله تعالى ونرجعت
 من ان تكون موقوفة للدين بقوله (هـ تعالى - ٢) ابدا الا ترى ان رجلا لو قال
 ارضى هذه موقوفة لله تعالى ابدا لا تباع ولا توهب ولا تورث الى ان يرث الله
 الذى له ميراث السماوات والارض ان ذلك جائز وكذلك لو قال لوجه الله
 تعالى وطلب ثوابه وكذلك لو قال قد اوصيت ان يوقف ثلث ارضى بعد وفاتى لله
 تعالى ابد لا تباع ولا توهب ولا تورث كان هذا وقفا صحيحا وقال يوسف
 ابن خالد لا يجوز ذلك الا ترى انه لو قال هذا مالى لله لم يكن صدقة (واما نحن
 نستحسن ان يغيره على ما وصفت لك واذا قال ارضى هذه صدقة - ٣) موقوفة
 على فلان ولم يرد على ذلك قال هذا جائز -

(١) صف - في قول أبى حنيفة (٢) زيادة من صف (٣) ليس في د -

قلت - ولم قلت ذلك قال ما تقول في رجل قال ارضى هذه صدقة على فلان ولم يزد على ذلك -

قال - هذا باطل الا ان يدفعها اليه وان دفعها اليه ملك اصلها ولم يكن وقفها وهذا قول أبى حنيفة رضى الله عنه وقولنا وليس الوقف هكذا قال ارضى صدقة موقوفة على فلان فلم يملك فلان اصلها لان قوله موقوفة حبس (١) اصلها نصار الذى تصدق به على فلان منها الثلثة دون التربة فلذلك اقرارا فتكون موقوفة لفلان غلتها ما عاش فاذا هلك كانت الثلثة للفقراء والمساكين -

قلت - فكذلك لو قال صدقة موقوفة لله ابدًا على فلان -

(قال - نعم هذا جائز ولفلان الثلثة حياته فاذا مات فالثلثة للفقراء والمساكين والاصل وقف وكذلك لو قال صدقة موقوفة لله تعالى ابدًا على ولدى ونسلى او على ولد فلان ونسله او على قرابته قال نعم هذا كله وقف جائز الثلثة لهم حياتهم فاذا انقرضوا كانت للفقراء والمساكين قلت فلذلك لو قال صدقة موقوفة لله تعالى ابدًا على فلان - ٢) ونسله -

قال - نعم هذا جائز وهذا بمنزلة قوله ارضى موقوفة على الفقراء والمساكين على ان يبدأ فيعطى فلان غلتها ما عاش فهذا جائز لانه قد وقفها وقفًا صحيحًا وجعلها للفقراء الا انه استثنى غلتها لفلان ما عاش وفلان ممن يجوز له الوقف ويجوز له اثنيان وقد قال ناس من الفقهاء لا يجوز الوقف وان قال صدقة موقوفة حتى يجعل آخرها للمساكين ومن حجتنا على من قال بهذا القول السهم الذى جعله عمر بن الخطاب رضى الله عنه من وقفه لذوى القربى (ولم يجعل آخرها للمساكين وينبى في قول من خالفنا في ذلك ان يعطى السهم الذى جعله عمر بن الخطاب رضى الله عنه من وقفه لذوى القربى - ٣) لان آخره ليس للمساكين وهذا جائز (وهو جار - ٤) على ما امر به عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقد بلغنا ان الزبير ابن العوام رضى الله عنه تصدق بدوره فقال هي على المردودة من

(١) في المدينة - حبس (٢) ليس في (٣) زيادة من صف (٤) زيادة من صف

بذتى ولم يلقنا اياه جل آخرها لساكين فينبى لمن قال لا يجوز الوقف حتى يكون آخره لساكين ان لا يجوز عنده وقف الزبير رضى الله عنه وليس هو بشئ. وهذا كله جائز اذا قال صدقة موقوفة -

قلت - ارأيت اذا قال ارضى هذه موقوفة على ولدى ونسلى -
قال - هذا لا يجوز لانه لم يسم آخرها لساكين ولم يجعل للصدقة ولا لساكين ذكرا ولا معنى واذا قال صدقة موقوفة ذكر المساكين بقوله صدقة فهو (١) جائز وكذا لو قال ارضى هذه موقوفة لاتباع ولا توهب ولا تورث على ولدى ونسلى قال نعم هذا هو الباب الاول سواء ولا يجوز شئ من ذلك الا ان يقول صدقة او يجعل آخرها لساكين -

قلت - ارأيت اذا (٢) قال ارضى هذه صدقة لاتباع لم يزد على ذلك -
قال - هذا باطل ولا يكون وقفا ولكنه يؤمر ان يتصدق بما -
قلت - ولو قال ارضى هذه وقف على المساكين -
قال - هذا جائز لانه قد حبس اصلها وصارت صدقة منه على المساكين بالثلاثة دون الزقية وكذلك الوقوف الجيزة -

قلت - وكذلك لو قال ارضى هذه موقوفة على وجوه الخير والبر -
قال - نعم هذا ايضا جائز -
قلت - وكذلك اذا قال على وجوه البر ولم يزد او البر ولم يزد على ذلك -
قال - نعم هذا كله حائر -

قلت - وكذلك لو قال موقوفة على ابن السبيل -
قال - نعم هذا كله جائز الا ترى ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قد جعل من وقفه سهما على ابن السبيل فهذا جائز عندنا وكذلك لو قال للجهاد (او في الجهاد - ٣) -

قال - نعم هذا كله جائز -
قلت - وكذلك لو قال موقوفة في الرقاب او قال يعتق بثلثها الرقاب او قال يعان



قال - نعم هذا كله جائز على ما وصفت لك اذا ذكر حبس الاصل فوقف فقال
هي موقوفة او وقف على كذا وكذا وسمي وجها من وجوه البر لا يحاط به فهو
بمنزلة قوله موقوفة على المساكين (وهو بمنزلة قوله صدقة موقوفة لان الصدقة
على المساكين - ١) من البر فاذا ذكر حبس الاصل على وجه من وجوه البر لا ينقطع
فهو بمنزلة قوله على اليتامى ولم يذكر صدقة فهو سواء وهو وقف جائز ولا
يكون لليتامى الاغنياء منهم شيء انما هي موقوفة على قراء اليتامى الا ترى
لو ان رجلا قال ثلث مالي بعد وفاتي لليتامى جعلت ذلك لليتامى من الفقراء دون
الاغنياء فكذلك الباب الاول -

٤٥ = ٥٢

(قلت وكذلك لو قال للذمى او المنقطع بهم قال - نعم هذا كله جائزا)
قلت - وكذلك لو قال ارضى هذه موقوفة على يتامى بنى فلان وهم بنوه يحصون -
قال - الوقف باطل الا ترى انهم اذا اقرضوا لم يدبر (٢) على من يكون الوقف
هذا بمنزلة قوله موقوفة على فلان ولم يرد على هذا بهذا باطل لا يجوز لانه لم يقل
صدقة ولم يجعل آخرها للمساكين ولم يجعلها على وجه من وجوه البر التي لا تنقطع قال
ولو اجزت قوله على يتامى بنى فلان وهم يحصون جعلت الثنى والمقبر فيه سواء
فاذا كانوا لا يحصون فانما هو الفقراء دون الاغنياء الا ترى الى قوله تعالى (واعلموا
انما غنمتم من شيء فان لله خمسة والرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين)
فجعل المساكين في ذلك يتامى (الفقراء دون يتامى - ١) الاغنياء وكذلك اذ قال
موقوفة على يتامى وهم لا يحصون فالوقف جائز على يتامى الفقراء دون يتامى
الاغنياء الا ترى ان يتامى الفقراء يكون لهم في الخمس حتى اذا استغنوا منعوا
من ذلك وان الوقف اذا كان على يتامى باعيانهم اعطوا استغنوا او لم يستغنوا -
قلت - ارأيت لو قال ارضى هذه صدقة على اليتامى او قال صدقة في وجوه
البر والخير والحج والعمرة والسبيل قال هذا كله باطل ولا يكون وقفا ولكننا
نأمره فيها بينه وبين الله تعالى ان ينفذ ذلك ولا نجبره على ذلك فان مات قبل ان

ينفذ ذلك كان ميراثا لورثته وهذا بمنزلة قوله صدقة على المساكين وبمنزلة قوله مالى فى المساكين وهو على ما وصفناه -

قلت - ولو قال ارضى هذه موقوفة على اكفان الموتى او على حفر القبور - قال - هذا كله جائز لانه وجه من وجوه الخير لا ينتطح -

قلت - وكذلك لو قال موقوفة يشتري بثلثها ما يتصدق به او قال هى موقوفة على مرمة المساجد او على مرمة الحصون او الثغور او فى عمارة ذلك او على بناء ذلك قال - نعم هذا كله جائز -

قلت - لو قال ارضى هذه موقوفة على يتامى بنى تميم وهم لا يحصون - قال - هم اليتامى الذين جعل لهم سهم من الخمس والوقف جائز على قرائهم دون اغنيائهم -

قلت - ارأيت لو قال ارضى هذه موقوفة على قراء قرابتي -

قال - هذا باطل لا يجوز لانه يحلط بهم ولم يجعل آخرها لساكنين ولم يقل صدقة موقوفة -

قلت - ارأيت لو قال موقوفة على فلان فاذا هلك فهى للقراء - قال - هذا جائز على ما وقفها عليه -

قلت - وكذلك لو قال وقف على فلان فاذا هلك صدقة قال هذا جائز وهذا بمنزلة قوله صدقة موقوفة التقديم فى هذا والتاخير سواء -

قلت - لو قال ارضى هذه على فلان صدقة موقوفة - قال - نعم هذا جائز (١) -

قلت - ولو قال ارضى هذه صدقة على فلان موقوفة -

قال - نعم هذا وقف جائز فيه (٢) التقديم فيه والتاخير سواء -

واما - أبو حنيفة رحمه الله تعالى فانه كان لا يجوز شيئا من ذلك ولا يميز شيئا من الوقف قلنا لمن قال بقول أبي حنيفة امر لا يجوز قال بل اثر الذى جاء عن شريح فى ابطالها ولان رب الدار مالك لها فاذا وقفها لم تخرج الى ملك احد قلنا اما الاثر

في اجازتها فهي اكثر واعم من حديث شريح واما قوله لم تخرج عن ملكه الى ملك احد فقد رأينا الرجل يجعل داره مسجدا لله لايباع ولا يورث ولا يوهب وليس له ان يرجع فيه فهذا مسجد قد خرج من ملكه الى غير ملك وقد اجزنا ذلك فمن ابن اقرقا المسجد والوقف وهما عندنا سواء ومن حجتنا على أبي حنيفة رحمه الله تعالى في ابطال وقف المسجد الذي اتخذها (١) المسلبون والرجل يجعل داره مقبرة للسلبين يدفنون فيها موتاهم ولا يكون له الرجوع فيها وكذلك الرجل يجعل السقاية في طريق ملكه وكذلك الخانات اذا اتخذها الرجل لابن السبيل والمسافرين والقناطر يتخذها السلبين وكذلك الرجل يدع طائفة من داره لطريق السلبين يتصرفون فيه ان ذلك جائز وليس له الرجوع فيها اذا تطرق المسلبون فيها وكذلك الرجل يبنى الدار في نقر (٢) من الثغور للسلبين وسكنها المرابطون وكذلك الدار يبنها بمكة من (١) ان يسكنها لقراء حاج المسلبين ومعتمر بهم فهذا كله عندنا جائز وهو في قول أبي حنيفة لا يجوز الا المسجد لانه لم يزل من ملكه الى ملك غيره (٣) ومن حجتنا في ذلك الرجل يدفع صدقة ابله وغنمه الى المصدق ثم يموت قبل ان ينفذها المصدق انه ليس لورثته فيها حق وهي كسائر الصدقة فهذا قد نخرج من ملكه فلم يزل الى ملك وكذلك الوقوف وكذلك الذي يضع صدقة الفطر في المسجد الجامع حيث جعلها المسلبون فليس له الرجوع فيها وان مات لم تورث عنه وكذلك هذا في هذه الاشياء ثابتة على ما وصفت لك قال ابن أبي ليلى اذا جعل ارضه صدقة موقوفة واشهد على ذلك وجعل آخرها للساكين ولم يدفعها الى وال يقوم بها وجعل نفسه من الولاية لها فان الوقف باطل لايجوز وقال لو وكل رجلا قبضها منه وجعله الوالى لها فالوقف جائز صحيح اذا قبضها وهي موقوفة على مثل ما لو قتها عليه ولا يقدر ان يرجع فيها وان مات لم تكن ميراثا للورثة وان لم يخرجهما من يده الى غيره لم يجر ذلك لانها صدقة غير مقبوضة وله ان يرجع فيها وان يبيعها

(١) كذا (٢) لعله ثغر - ح (٣) الى هنا انتهى المحرم من صف - ح

منى بداله وان مات كان ميراثا عنه وعهد رحمه الله تعالى يميزها اذا قبضها وال غير صاحبها ولا يميزها اذا كانت فى يدى صاحبها واما فى قولنا وقول ابى يوسف واهل البصرة فان الوقف صحيح جائز وان لم يقبضها وال غير صاحبها فان قال قائل اخبرونا عن الرجل يتصدق على الرجل بالارض يجوز للتصدق بها عليه قبض ان يقبضها قلنا لا يجوز ولا يكون صدقة على الرجل الا مقبوضة فان هذه التى لا يشك فيها احد من الفقهاء انها جائزة اذا قبضت يميزها من اجاز الوقف ومن لم يميز الوقف فكذلك لا يجوز حتى يقبض الصدقة الموقوفة التى يميزها بعض الفقهاء ويطلقها بعضهم ولا يرونها شيئا فمن اين اجزئوها انتم غير مقبوضة انما ينبغي ان يقاس الصدقة الموقوفة التى فى جوازها الاختلاف بالصدقة التى يميزها الناس كلهم فكما لا تجوز الصدقة (التى يميزها الناس الا مقبوضة فكذلك لا تجوز الصدقة ١-) الموقوفة (الا مقبوضة ٢-) قلنا لهم لا تشبه التى ليست بموقوفة الصدقة الموقوفة قالوا فما من اين اقرت قبل لهم ما يقولون فى الصدقة التى ليست بموقوفة اذا جازت اتملك قالوا نعم قلنا فالصدقة الموقوفة اذا جازت اتملك قالوا لا قلنا فمن ههنا اقرت ومن قبل ان الصدقة التى ليست بموقوفة تخرج من ملك صاحبها الى ملك المتصدق بها عليه فلا بد اذا صار ملكه (٢) عليها من ان يقبضها والصدقة الموقوفة لا يزول ملك صاحبها الى ملك احد من الناس كلهم ولا يحتاج الى قابض انما يحتاج الى القبض اذا كان ملك الصدقة يزول من ملك الى ملك واذا كان ملكها لا يزول الى ملك لم يحتاج الى قبض وهى بمنزلة العتق فهذا الفصل ما بين الصدقة الموقوفة وبين الصدقة التى ليست بموقوفة وقلنا لهم اخبرونا عن الرجل يجرى الى الرجل فى الشئ يجرى رجل (٣) فيها اجود (٤) امرا والذى جعل له الجراية فى ذلك الشئ قالوا بل (٥) الذى جعل له الجراية اجود (٤) امرا من جريه قلنا فاذا قال الواقف قد قبضتها من نفسي يجوز ذلك قالوا لا قلنا فاذا قال قد وكلت هذا قبضها منى وقبضها منى قالوا هذا جائز قلنا فاذا جعل ذلك هو نفسه

(١) ليس فى ر (٢) صـ يملكها (٣) صـ واحد (٤) صـ احوز

لم يجوز

(٥) فى المدنية بلى -

لم يجوز اذا وكل بذلك الفعل جاز فهل رأى أحدًا لا يجوز فعله في شيء فيجوز فعل وكيله فيه ولا يجوز فعل وكيله الا بأمره قالوا انما تريد بالوكيل ان يخرج من يدى الواقف من نفسه واذا قبضها الواقف من نفسه لم يخرج من يده قلنا ليس يد الوكيل يد من وكله قالوا نعم قلنا فيد الموكل ويد الوكيل سواء -

وقلنا لم اليس انما شبهتم الوقف بصدقة الرجل على الرجل قالوا نعم قيل لهم اخبرونا عن رجل قال هذه الدراهم صدقة في المساكين أنرجت من ملكه قالوا لا قيل لهم هذا بمنزلة الصدقة الموقوفة في قولكم اتى لم تقبض قالوا نعم لان وكيلهما (١) يحتاج الى قبض وانما يخرج ان من ملك صاحبها بالقبض قلنا فان وكل المتصدق بهذه الدراهم رجلا قبضها منه للمساكين يجوز ذلك حتى يجوز في الوقف ويخرج من ملك الذى تصدق بها فان قلتم لا يجوز حتى يتصدق بها ويملك فقد فرقت بين الوقف والصدقة اتى بملك ولا تنحصر اعلينا بالصدقات التى اجتمع الناس عليها انها لا تكون الا مقبوضة وان قلتم في هذا انه جائز اذا قبضها الوكيل من الذى تصدق بها فقد جازت ونرجت من ملك المتصدق بها وجعلتم هذا الوقف سواء فما تقول في رجل وجب عليه زكاة ماله فوكل رجلا في قبضها منه للمساكين ويدفعها اليهم انكون هذه الدراهم التى يدفعها الى الوكيل للمساكين وتخرج الدراهم من ملك صاحبها فان قلتم نرجت من ملك صاحبها كما نرجت الدراهم التى جعلها صاحبها صدقة فينبغى في قولكم ان يجزئه (٢) من الزكاة كما انه لو دفعها الى المتصدق (٣) نرجت من ملكه واجزت (٤) لان قبض الوكيل هذا للمساكين قبض واى قول اقبح من هذا وان قلتم لا يشبه هذا الاول فمن اين افترقا ومن اين فرقت بينهما -

فان قال قائل هذا كله سواء ويجزئه ذلك اذا قبضه هذا الوكيل قيل له فما تقول في رجل يكون له ارض العشر فيجب عليه العشر فيوكل رجلا في قبض العشر منه يجوز ذلك فان قال لا يجوز ذلك فقد ترك قوله وان قال يجوز ذلك وهذا

(١) كذا - والصواب لان كليهما (٢) صف - تجزئه (٣) كذا - والظاهر المتصدق

(٤) صف - واجزت -

والباب الاول سواء قيل له وكذلك تقول في صدقة الايل والبقر والغنم بواكل صاحبها فيما يجب عليه من ذلك وكلاهما فدفعها اليه ويجوز به ذلك فأي شيء أقبح من هذا وكذلك القول في الذي يجب فيه الخمس فن قال هذا القول فقد جعل وكيل الرجل بمنزلة المتصدق (١) فصار الرجل يستعمل على نفسه من شاء وهذا كله عندنا لا يجوز ولا يشبه ما يخرج من ملك الرجل الى ملك المتصدق ما لا يخرج الى ملك آخر (٢) -

قلت - أريت الرجل يقف ارضه من ارض الخراج -
قال - فإن الوقف والصدقة في ارض الخراج سواء -
قلت - ولم اجز ذلك -

قال - لان ملك الارض الخراج لاربابها وعليهم فيها الخراج -
قلت - أريت ان وقف ارضا من ارض الخراج (٣) والواقف هو المزارع -
قال - لا يجوز الوقف لانه اكار وليس له من الاصل شيء ولا يكون الوقف الا في الاصل الا ترى انه لو كان فيها اكار دونه له فيما شيء بشرط فوق اكارته لم يجوز ذلك فكذلك المزارع الاول -

قلت - أريت ان وقف صاحب الحوز ارضه وهو المالك للاصل -
قال - الوقف جائز -

قلت - وان قال ارضي هذه صدقة موقوفة على فلان ونسله فاذا انقرضوا فهي للمساكين -

قال - هذا جائز وهي لمن سمي له من الفرق وبدأ به من فرقة بعد فرقة على مثل ما شرط الا ترى انه لو قال ارضي هذه موقوفة على اتمقراء والمساكين ان يبدأ بفلان فيعطى منها كذا ثم اقلان كذا ثم بعد ذلك للفقراء والمساكين ان ذلك جائز على ما قال وكذلك الباب الاول -

قلت - أريت الصدقة الموقوفة ان تكون في شيء من الحيوان والامثلة والثياب -

(١) كذا - والصواب المصدق (٢) صف - احد (٣) صف - الحوز -

قال - لا يجوز الوقف في ذلك ما خلا الدور والارضين والكراع والسلاح
المتصدق به الموقوف في سبيل الله فانه جائز على ما وصفت لك -

(قلت - ارأيت رجلا له ارض فيها رقيق وثيران جعلها صاحبها صدقة موفقة
ابدا بما فيها من العبيد والثيران -

قال - هذا جائز وهي جميع ما فيها موقوف على ما شرط)

قلت - ولم اجزيت وقفه في العبيد الذين فيها والثيران وانت لا تجيز وقف
هبدولاثور ولا تجيز الوقف الا في الاصل -

قال - هما مختلفان اذا وقف الارض بما فيها من العبيد والثيران اجزت ذلك فاذا
وقف العبيد والثيران خاصة لا يجوز الا في الارض والاصل جائز لاهم اذا كانوا
موقوفين دون الاصل فليسوا تبعاً للاصل ولا يجوز الوقف الا ترى لو ان رجلا
وقف بناء داره دون اصلها لم يجز ذلك ولو وقف الدار بما فيها من البناء جاز ذلك
وكان البناء وقفا مع اترية فكذلك الرقيق اذا وقفهم مع الارض جاز ذلك واذا
وقفهم دون الارض لم يجز ذلك وبلغنا ان علي بن ابي طالب رضوان الله عليه
وقف ارضه فيها رقيق -

باب الرجل يجعل داره مسجدا او خاناً او مقبرة او غيره

واذا جعل الرجل داره مسجدا للدين وبنائها كما بنى المساجد واشهد الله
على الله جعلها مسجدا لله تعالى فهذا عندنا جائز وان لم يكن صل فيها وهذا خلاف
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان أبو حنيفة رحمه الله يقول لا يكون مسجدا
حتى يصل فيه ومن الناس من قال في الوقف انه جائز وان لم يقبض اذا شهد
عليها فقد ينبتى له ان يقول في المسجد انه هو جائز وان لم يصل فيه إذا كان
قد شهد عليه لانهما لا يخرجان من ملك المتصدق بهما الى هلك احد ومن قال في
المساجد لا تكون حتى يصل فيها جعل الصلاة فيها بمنزلة القبض فلا بد ان يقول
الوقف لا يكون الا مقبوضا واما نحن فراها سواء واذا شهد على الوقف وبناء

المسجد واشهد عليه فهما جائران جميعا صلى في المسجد او لم يصل فيه -
قلت - ارأيت رجلا بيني الخان بيتا للسلبيين كما تبنى الخانات واشهد انه جعله
خانا للسادة ينزله المسافرون -

قال - هو عندنا جائر واما في قول ابى حنيفة فلا يجوز ذلك واما في قول من يقول
ان الوقف لا يكون الا مقبوضا ولا يجوز ذلك حتى ينزله السادة فانما نزلوه جعل
ذلك كالتبض واجاز ذلك -

قلت - ارأيت الرجل يهدم داره ويجعلها محراة مقبرة للسلبيين -
قال - هذا عندنا جائر وقد خرجت عن ملكه وصارت مقبرة وسواء عندنا اذ
اشهد على ذلك دفن فيها احد او لم يدفن واما في قول من لا يجوز الوقف الا مقبوضة
فلا يجوز ذلك حتى يدفن فيها واحد فصاعدا -

قلت - ارأيت الرجل يحفر البئر في فلاة من الارض او في طريق مكة او في
بعض الامصار ويجعلها سقاية للسلبيين وقفا لهم، قال هذا عندنا جائر استقى منها
الماء او لم يستقى، واما في قول ابى حنيفة رحمه الله فلا يجوز ذلك ومن حجتنا عليه
وعلى من خالفنا في ذلك بترجمة اتى وقفها عثمان بن عفان رضى الله عنه بأمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قال لا يكون المسجد مسجدا حتى يصل فيه قيل
له ما (١) تقول في رجل جعل داره مسجدا وبنائها سكا تبنى المساجد وكتب بذلك
كتابا واتهد على ذلك شهودا وافر في كتابه انه جعله مسجدا لله ابد الابد
ولا يوهب ولا يورث يصل فيها المسلمون ثم مات قيل ان يصل فيه احد يكون
ميرانا فاي القولين اقبل من هذا -

قلت - ارأيت الرجل يشتري الموضع فيريده في الطريق للسلبيين ويجعله طريقا
لهم ويشهد على ذلك -

قال - هذا جائر عندنا وقد خرج من ملكه وصار طريقا وكذلك القنطرة
يجوزها الرجل للسلبيين ويحرقون عليها قال نعم لا يكون بناؤها ميرانا لورثته
وقد صارت وقفا -

قلت - ارأيت الرجل يبنى الدار في ثغر من ثغور المسلمين ويشهد انه قد جعلها
سكنى في سبيل الله تعالى للرايطين وقفا قال هذا جائز -

قلت - ارأيت لو اشترى دارا بمكة وفي المدينة بملكه وجعلها موقوفة يسكنها
الحاج والمعتمرون -

قال - هذا جائز وهي وقف على ما وقفها عليه ، واما في قول ابي حنيفة رحمه الله
فلا يجوز شيء من ذلك -

باب الرجل يقف الارض على

للمساكين ولا يشترط العماره

قلت - ارأيت الرجل يقف الارض وقفا صحيحا جائزا على الفقراء والمساكين
ولا يذكر عمارتها كيف القول في ذلك عندك -

قال - ينبغي للقاضي ان يبدأ فيتقى من كل ما انخرج الله من غلات هذه الارض
على عمارتها واصلاحها ثم يقسم ما فضل بعد ذلك من غلتها في الفقراء والمساكين -
قلت - ولم تلت ذلك والواقف لم يشترط انه يبدأ من غلتها لعمارتها وبدأت انت
بها قال لاى لم احرمها خربت الارض وكان في ذلك ضرر على الفقراء والمساكين
في مصلحتهم والتوفير عليهم الاترى ان ابا حنيفة كان يقول لو ان رجلا اوصى
فقال اذا انا مت نخدمه عبدى فلان ان الوصية جائزة يختم عبده فلان كما اوصى
ماءش وعلى فلان الموصى له بخدمة العبد نفقة العبد في طعامه وكسوته وما يصلحه
وكذلك قال ابو حنيفة رحمه الله في رجل اوصى لرجل بغلة ارض ان سقى
الارض اذا كان فيها نخل على الموصى له بغلتها فلما كانت الوصية بغلتها للفقراء والمساكين
فعما رتها عليهم الا انهم قوم ليسوا باعيانهم فاخذهم بالعمارة كما اخذت بها الموصى
له بالغلة فلما كانوا على ذلك اخذت مما صار لهم من الغلة النفقة بعمارة هذه الارض
لانهم ليسوا باعيانهم فاخذ منهم الاترى ان الامام في ارض الخراج له ان يدع لهم
قدرا يعمره ويأخذهم بالعمارة ويكون نصيب الامام والخراج فيما فضل

بعد العمارة لان ارض الخراج للساكنين عامة وكذلك كلما كان موقوفا على الفقراء
والمساكين فانه يبدأ فينفق منه على الوقف .ـاـ بصلحه ثم يكون ما بقى للفقراء
كما ان ارض الخراج تعمّر فما فضل بعد عمارتها كان فى وجوه الخراج -
قلت - ارايت هذه الوقوف التى وصفت لك ان كان فيها نخل وخشى القثم
بامرها هلاك نخلها وذهابه ترى للقيام بامرها ان يشتري من غلتها فسيلا (١) فيقرسه
لكى لا يفتى نخلها ويخاف (٢) بعضها بعضا -
قل - ارى ذلك وامره به -

قلت - ارايت ان كان قطعة منها سبعة لاشيء فيها ترى ان يبدأ فيكسح بما فيها
من سبعة ثم يكون بعد ذلك للفقراء على ما وصفت لك -
قال - نعم لان فيها زيادة فى غلتها وعمارته لها واصلحها -
قلت - وكذلك خمر سواها واصلح دراجها وتسميدها واصلح مستاتها
وزيادة ما كان مستزادا فى غلاتها -
قل - نعم يبنى له ان يفعل ذلك كله ويعمرها بالمعروف والاصلاح -
قلت - وترى ان يبنى فيها قرية تكون لا كرتها وحفاظها ويمر زبها ثمرها -
قال - نعم اذا احتاج الى ذلك ارايت له ان يفعل لان فى ذلك حفظ الارض
وثلاثتها -

قلت - افرى له ان يبنى فيها بيوتا ويستغلها -
قال - لا ارى له ذلك لان علامة الارضين ليست تطلب فى اجلزة البيوت وانما
تطلب فى النخل والشجر والزرع -

قلت - فان كانت متصلة بالارض (٣) بحضرة المصر يستغل من مثلها الثلثة المنظمة
من اجور البيوت ترى للقيام بهذه ان يبنى فيها بيوتا ويستغلها وهى افضل من
غلات النخل والشجر قال نعم ارى له ذلك اذا كانت الارض متصلة ببيوت
المصر وكان غلات البيوت تطلب من مثلها وهو عندى بمنزلة الدور -

(١) القسيل هو الذى يطلق فى اصل النخل - هاهنا صرف (٢) صرف - فيخلفها -
(٣) فى المدنية بالمرضى -

قلت - اوترى له ان يدفع هذه الارض مزارعة من رجل شيئا معلومة -
قال - نعم اذا كان رأى ذلك فضلا وصلاحيه فيبقى للقيام بامر هذه الصدقة ان
يفعل ذلك -

قلت - وكذلك لو كان الواقف اشترط قال يبدأ من كل ما اخرج الله من
غلات هذه الارض في عمارتها واصلاحها -

(قال - ١) نعم هذا والباب الاول سواء ذكر العمارة اولم يذكرها اذا كان الواقف
على الفقراء والمساكين وفي وجوه البر -

قلت - اترى ان يستاجر فيه لاجر فيا يحتاج اليه ولاغناء بها عنه -
قال نعم -

قلت - ارأيت الرجل يقف الارض وقفاً صحيحاً جائزاً ويقول يبدأ فيخرج
من كل ما اخرج الله من غلاتها في عمارتها واصلاحها واجور ثوابها وفيها فيه
مستزاد في غلاتها نفقته بالمعروف والاصلاح فما فضل بعد ذلك كله فهو لمملان
اترى ان يتفق ويصير لعمارة الوقف الذي وصفت لك وعلى المساكين -
قال - نعم ارى ذلك لانه قد شرطه وبينه فاذا شرطه وبينه يبدأ به كله -

قلت - ارأيت اذا وقف ارضاً له وقفاً صحيحاً جائزاً ويقول على الفقراء
والمساكين ولم يسم العمارة ولم يذكرها ولحتاج شيء منها الى المنة واجتمع في
يديه من غلاتها مال وعرض وجهه من وجوه البر لا يقدر على مثله في كل حين وان
انحر العمارة الى الغلة الثانية لم يكن من ذلك ضرر شديد اترى لمان يعطى ما لاجتمع
في يده من غلات هذه الارض التي حضرت في وجوه البر الذي لا يقدر على مثله
في كل حين وينظر (٢) بالعمارة الغلة الثانية -

قل - نعم ارى ذلك له ان يفعل وآمر به -

قلت فان كان اذا انحر ذلك تحريت الارض وكان هلاكها -

قال - ان يبدأ فينفق من غلاتها نفقة ما يمنعها من الخراب حتى تأتي الغلة الثانية
بالمعروف فان ذلك افضل واحسن -

باب الرجل يقف الدار على ان يسكنها

لقوم يسميهم ولا يشترط

عما رتبها على احد ولا يسمى من ابن تعمير

قلت - ارأيت الرجل يقول دارى (١) هذه صدقة موقوفة لله ابدًا على ان يسكنها فلان ما عاش فان هلك فلان فسكنها فلان ثم هى على الفقراء والمساكين -
قال - الوقف على هذا صحيح جائز وهو على ما (٢) اشترط -
قلت - ارأيت مرممة هذه الدار واصلاحها فيما لا يد منه على من هو -
قال - هو على الذى بدأ به ما كان حيا -
قلت ولم قلت ذلك -

قال - الا ترى انه لو اوصى بغلة نخل كان على الموصى له بغلته سقى النخل وما لا يد منه من العمارة وكذلك هذا عليه من المرممة ما لا تستغنى الدار عنه وهذا والباب الاول سواء وعليه من ذلك ما يمنع الدار من التغير عن حالها التى وقفت عليه وليست عليه الزيادة وهذا قول ابى حنيفة فى سقى النخل على ما وصفت لك وكذلك قولنا فى الدار -

قلت - ارأيت ان هلك فلان الاول على مرممة هذه الدار فيما لا يد لها منه -
قال - على الذى جعل له سكنها بعد الاول وعليه فى ذلك ما على الاول على ما وصفت لك فاذا هلك الثانى فصارت الدار على المساكين ونحريت فيبقى عليها من غلتها فى عمارتها واصلاحها ومابقى للفقراء والمساكين -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى (٣) هذه صدقة موقوفة على ان يسكنها فلان ما عاش وعلى ان على فلان مؤنتها واصلاحها فيما لا يد منه ما دام ساكنها -
قال - الوقف على هذا صحيح جائز وهو على ما قال وعلى الذى نه سكنها ما رتبها واصلاحها فيما لا يد منه -

(١) الى هنا انتهى المحو من صف (٢) ر - وهو - (٣) صف - دارى

قلت - ولم قلت ذلك ولا ترى ذلك بمنزلة الاجارة -

قال - ليس هذا بمنزلة الاجارة الا ترى انه لو لم يشترط ان المرمة عليه كانت المرمة عليه (لان سكنى له وكل ما كان له السكنى فعليه المرمة - ١) وكذا اذا اشترط المرمة على من جعل له السكنى فالوقف على ذلك جائز وكل امر يكون عليه بغير شرط فليس يفسد الشرط عليه شيئا (٢) من ذلك -

قلت - ارايت رجلا قال دارى هذه صدقة موقوفة ابدا على ان سكناها فلان ما عاش فاحتاجت الى المرمة وفلان حتى ان يرمها وقال ليس عندي ما ارمها به - قال - تواجر هذه الدار من آخر بقدر ما ينفع عليها في مرمتها حتى يستثنى عن المرمة فاذا صلحت دفعت الى الذى جعلت له السكنى ما عاش وكلما احتاجت هذه الدار الى المرمة وأبى الذى له السكنى ان يرمها ولم يكن عنده مرمة او جرت لمرمتها كما وصفت لك وهذه استحسان وليس بقياس -

قلت - ولا يجبر على مرمتها -

قال - لا -

قلت - ارايت هذا الذى يشترط عليه وجعل له السكنى ان أبى ان يرمها ولم يكن عنده نفقة -

قال - تواجر وترم من غلتها على ما وصفت لك -

قلت - وهذا الباب الاول سواء -

قال - نه -

قلت - ارايت لو انه دمت فقال الرجل الذى له السكنى انا ابنها واسكنها -

قال - له ذلك -

قلت - ولم جعلت له ذلك -

قال - لان السكنى له وله ان يرتفع (٣) بسكنها على اى الوجوه ما كان له الم يكن فيه ضرر -

قلت - ارأيت هذا الرجل الذى جعل له السكنى ان مات بعدما بناها -
قال - البناء الذى بنى ميراث لورثته دون اهل الوقف ويقال لورثة هذا الرجل
ارفعوا هذا البناء -^١

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - الا ترى ان رجلا لو بنى في داره فريدة بناء (١) ثم جاء رجل فاستحقها
كان للذى بنى البناء ان يرفعها وكان البناء له دون المستحق ولا يكون هذا اسوأ
حالا من الناصب وقولنا على ما وصفت لك -

قلت - ارأيت سكنى هذه الدار ان كان جعل فيها لرجل بعد هذا الرجل الاول
فقال انا اعطى قيمة البناء وأبى ان يدع الورثة ان يرفعوا البناء -
قال - ليس له ذلك والبناء للورثة دون هذا الرجل الا ان يصطلحوا من ذلك
على شيء وهذا قول أبى حنيفة رحمه الله في النصب -

قلت - ارأيت ان احتاجت هذه الدار مرمة فرمها الذى جعل له سكنها اول
مرة فازرحطانها بالاجر وجصصها وادخل فيها اجذا عاوينى فيها إبناء ثم مات
بعد ذلك ولا يخلص الى شيء من ذلك الذى له في الدار الا بضرر شديد على البناء
للورثة ان يأخذوا ما احدث فيها هذا الميت من المزمة ويرفعوا ذلك -

قال - لا ولكن يقال للذى جعل له السكنى لهذه الدار بعد الاول ان شئت
فأعط ورثة هذا الميت الاول قيمة مرمتهم الساعة فان فعل كانت المزمة احدى
الميت في هذه الدار له دون ورثة الميت وكان عليه قيمة هذه المزمة 'ورثة
الميت ولم يكن للورثة على المزمة سبيل فان أبى ان يعطى قيمة هذه المزمة
اوجرت هذه الدار الموقوفة واعطى ورثة هذا الميت قيمة مرمتها من اجرتها
فاذا استوفى ذلك كان سكنى هذه الدار لمن جعل له سكنها بعد هذا الميت على
ما وصفت لك الا ترى ان مر من قولنا في دجل اوصى لرجل بغلة ارض ولآخر
بترقيتها ان سقى السخل على صاحب الغلة وان أبى ان يفعل ذلك وفعله صاحب
الرقبة رحح صاحب الرقبة بما اتفق في ذلك في السنة المستقبل -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - الاترى ان رجلا لوجاء الى دار لوجل قوم فيها مرمية بغير اذن صاحبها ولا تخلص مرمته منها الا بضر في سمك الحائط منها وفيما اتبته ذلك من المرمية غابى رب الدار ان يعطيه قيمة المرمية فليس له ان يهدم ما رمى وليس له ان يهدم ما حمله فيها (١) ولا يرفع مرمته منها لان في هدم ذلك ضررا على رب الدار الا ان يشاء رب الدار ان يعطيه مرمته بعينها على ما عليه في ذلك من الضر فكذا لك هذا الرجل الذى جعل له انسكنى في هذه الدار بعد هذا الرجل يقال له ان شئت فأعط ورثة هذا الميت قيمة المرمية كما يقال لصاحب الدار في ان تصب فان هو ابى او جرت الدار فأعطى من اجرتها ورثة هذا الميت قيمة المرمية ثم دفعت الدار الى الذى جعلت له سكنا ها -

قلت - ارأيت اذا قال هذا الذى سكنا هاله الثانى لورثة هذا الميت لاجابة نى فارفعوا مرميتكم واذا (٢) كان في ذلك ضرر على الدار فليس له ذلك واذا ابى ان يعطى قيمة هذه المرمية او جرت الدار على ما وصفت لك فأعطى ورثة هذا الميت من اجرتها قيمة هذه المرمية لان في ذلك ضررا على اهل الوقف الذى جعل لهم بعد الرجل (٣-و) على الفقراء والمساكين الذين يصير آخر الوقف اليهم فليس له ان يضرهم ولا يشبه هذا من هذا الوجه رب الدار لا ترى ان رجلا لو اوصى لرجل برقة عبده ولا تر بخدمته بخفى العبد جنابة له ففداء الموصى له بخدمته ثم مات الموصى له بخدمته انه يقال لصاحب الوصية يا رقة ان شئت فاد الى ورثة هذا الميت القداء الذى فداء (٤) هذا العبد وكان العبد سالما لك وان شئت بيع العبد بالقداء الذى فداء به الميت وكان في ذلك بمنزلة الدين في رقبته وكذلك (٥) ما وصفت لك وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله في العبد اذا جنى وهو قولنا ايضا وكذلك (٥) المرمية التى لا تخلص الا بضر و ابى اهل الوقف ان يعطوا ورثة الميت قيمة المرمية او جرت الدار وكان لورثة الميت قيمة المرمية من اجرتها

(١) صف - منها (٢) صف - وإن (٣) ليس في صف (٤) صف - فدايه

(٥) ليس في د

احكام الوقت ٢٤ للال الراى

ولا يستطيع بيع الدار فى المرمة كما بيع العبد فى القداء فلما لم يقدر على بيعها اجرتها كما وصفت لك واعطيت ورتة هذا الميت قيمة المرمة من اجرتها وهذا فى قياس العبد (١) للموصى له بخدمته -

قلت - ارايت ان كان هذه المرمة اتى ردها هذا الميت ليست قائمة بينهما ولكنها مستهلكة لاترى ولا تظهر مثل غسل الحيطان بالحص ومثل الاثارة فى الارض والسك (١) وسقى النخل -

قال - ليس لورثة هذا الميت من مرمة ذلك قليلا ولا كثيرا -
قلت - ولم وتداقق الميت فى ذلك فقة عظيمة -

قال - لان هذا ليس شئ قائم بعينه يرى ويظهر الا ترى لو ان رجلا غصب من رجل ثوبا فقصره لم يكن له اجرة وكان اصاحب الثوب ان يأخذه ولا يعطيه شيئا فكذلك هذا وكذلك لو جاء الى ارض رجل فاثارها لم يكن له على صاحبها شئ وهذا قول ابى حنيفة رحمه الله فى الثوب على ما وصفت لك وتولنا وكذلك جميع ما وصفت لك على قياسه ، ولو ان رجلا غصب رجلا ثوبا فصبغه احمر لم يكن لصاحب الثوب ان يأخذه الا ان يعطيه بما زاد الصبغ فيه على ما وصفت لك لان هذا الصبغ قائم بعينه وكذلك المرمة القائمة التى فى الدار لا تخلص الا بضره ، هذا قول ابى حنيفة رحمه الله فى الصبغ وكذلك قولنا -

قلت - وانما شبه غسل الحيطان عندك وجل اوصى لرجل بخدمة فصار يخدم الموصى له ويطعمه ويكسوه ثم مات الموصى له بخدمته فليس لورثته من النفقة فى ربة العبد قليل ولا كثير -

قال - نعم وهذا قول ابى حنيفة رحمه الله فى النفقة على العبد وتولنا -

قلت - وكذلك لو جعل الواقب سكنى هذه الدار لولده ونسله ماتا مسلوا -
قال - نعم - هذا كله مردود على ما وصفت لك وكل من صار له فى سكنى هذه الدار حق فعليه ما صار له من ذلك على ما وصفت لك ولورثته اذا مات مثل

(١) صف - وهذا قياس القداء فى العبد (٢) فى ر - والمدينة - والمساك ، كذا

الذى

الذى وصفت لك فى هذه الايواب -

قلت - ارأيت ان كان الموقوفة عليهم سكنى هذه الدار جماعة فقال بعضهم نرم وقال الآخرون لان نرم وليس عندنا نرم -

قال - تقسم سكنى هذه الدار بينهم فيدفع الى كل واحد منهم ما اصابه من هذه الدار فيرمه ويسكنه على ما وصفت لك ومن ابى منهم ان يرم ما دفع اليه فانه يبنى للقاضى ان ينزعه منه واخر (١) حصته من ذلك يرم بما اخرج الله تعالى من اجر حصته من هذه الدار لخصه التى اصابه فاذا استغنت عن الرمة دفع ذلك اليه يسكنه وهذا قياس الباب الاول -

قلت - ارأيت من صار له فى سكنى هذه الدار حق الله ان يؤجره -
قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لانه يوجب الاستاجر فيها حقا ولا يجوز له ذلك الا ترى ان ابا حنيفة رحمه الله كان يقول لو ان رجلا اوصى لرجل بسكنى دار لم يكن له ان يؤجرها فكذلك الذى يجعل له سكنى هذا الوقف ليس له ان يؤجره وهذا عندنا بمنزلة رجل اوصى لرجل بخدمة عبد فليس له ان يؤجره -

قلت - ارأيت هذا الذى جعل له السكنى فى هذه الدار له ان يسكن فى هذه الدار رجلا بغير اجارة -

قال - نعم -

قلت - ولم -

قال - الا ترى ان ابا حنيفة رحمه الله كان يقول لو ان رجلا استعار شيئا لم يكن له ان يؤجره وكان له ان يعيره فكذلك الذى جعل له سكنى هذه (٢) الدار هو اثبت فيها حقا من المستعير فاذا كان المستعير أن يعير فكذلك الذى جعل له سكنى الوقف له ان يسكن من احب -

قلت - ولم قلت ليس له ان يؤجرها واذا ابى ان يرمها او جرت عليه قد آجرتها

وقد قلت فليس الوقف عليه ان يؤجرها -

قال - لان في ترك هذا اثراب الدار وذهاب صارتها وتغيرها عن حالها والاجارة ليست له انما هي للعارة ولا يشبه هذا الباب الاول -

قلت - ارأيت هذا للرجل الذى جعل له ان يعطى قيمة المزمة في الباب الاول الذى وصفت لك ان هو فصل وأدى قيمة ذلك ثم مات -

قال - فورثته بمنزلة ورثة الاول على ما وصفت لك وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول لو أن رجلا له سفلى بيت ولا آخر علوه فانه ما فاقى لا اجبر صاحب السفلى على البناء ولكن اقول لصاحب العلو ابن السفلى والعلو جميعا ويحمل بين صاحب السفلى وبين السفلى حتى يعطيك قيمة بناء السفلى فكذلك ليس للوقف عليه ان يؤجرها ولكن اوجرها عليه للعارة فهذا اقرب ما اقدر عليه في ذلك -

قلت - ارأيت القائم بامر هذه الصدقة ترى له ان سقط شيء من ينائها ان يبيعه وان يرميها بشئ ذلك -

قال - لا بأس بذلك -

قلت - ولم قلت ذلك وهذا التقضى بما عليه الوقف -

قال - اذا زایل التقضى الدار فقد خرج من ان يكون وقفا فله ان يبيعه ولا يشبه هذا البناء القائم الذى فيها -

قلت - ارأيت لو وقف هذا التقضى لم يكن وقفا اذا زایل الدار غير انه ينادى في مرمتها (١) والله سبحانه وتعالى اعلم -

باب الرجل يقف الارض على الرجل

ولا يسمى من ابن يتفق عليها

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله ابدا على رجل ما عاش ولم يذكر العمارة ترى ان يعمر هذه الارض -

قال - ارى ان يتفق عليها من القلة قدر ما لا بد لها منه من متى الماء وحفر السواقي

(١) كذا ولم يذكر جواب السؤال - ح

وتحصين مسنها (١) وما لا يملكها منه وما يمنعها من تغييرها عن حالها الى وقت عليها -

قلت - وكذا لك الدار يقفها الرجل لها الغلة والحوانيت -

قال - نعم هذا كله سواء وهذا بمنزلة ما وصفت لك في الارض يقفها الرجل ولا يسمى عمارتها -

قلت - اترى ان يرم من غلتها ما استرم منها ويبني ما تهدم منها -
قال - نعم -

قلت - ولا يزيد في عمارتها على الحال الا الى شيئا -

قال - لا وهذا استحسان مني في ذلك كله لانه جعل الغلة لهذا الرجل ولم يشترط العمارة فله الغلة على ما جعل له -

قلت - ارايت ان كان انما جعل لهذا الرجل غلته سنة واحدة تعمم هذا الارض من هذه الغلة ثم يجعل ما بقي لهذا الرجل -

قال - (لا - ٢) ولكن يجعل له غلة هذه السنة وليس عليه من عمارة هذه الارض من هذه السنة شيء -

قلت - فاذا كانت هذه الوصية له في غلتها سنين عمرت هذه الارض من غلتها على ما وصفت -

قال - نعم -

قلت - من اين افرق السنة الواحدة والسنين (٣) -

قال - هذا استحسان متاوان ايو حنيفة رحمه الله يقول في ذلك اذا اوصى لرجل بغلة ارض ما عاش ان على الرجل سقى النخل فكذلك ما وصفت لك وهذا استحسان مني فاذا اوصى له بغلة سنة او سنتين كانت له الغلة ولم يكن عليه من العمارة شيء واذا كانت له ثلاث سنين فصاعدا فعليه العمارة على ما وصفت لك -

(١) كذا وفي صيف - مستبتاتها - كذا (٢) ليس في (٣) صيف - والستان -

احكام الوقت ٣٠ ليل الراءى

باب الرجل يقف الارض او الدار على

قوم معلو مين فسقط (١) من بناء الدار

ومن نخل الارض شيء والعمارة في ذلك

قلت - ارأيت رجلا وقف ارضا وقفا صحيحا على قوم باعينهم فقال ما انخرج الله من غلاتها في قوم قد سماهم فسقط منها بناء من بنائها ومع القائم بامر هذه الصدقة دراهم كثيرة من غلتها ترى له ان يرمي بهذه الغلة فاذا استخفت من ذلك اعطى ثمن النقد (٢) من جعلت له غلة هذه الصدقة (٣) -

قال - لا -

قلت - لم -

قال - ان حقه في غلتها وانما قال الواقف ما انخرج الله من غلاتها فهو لهم ولم يقل لهم من ثمن نقضها ولا اعطاهم الاثنا (٤) سمى لهم الواقف ولكن امر القائم بامر هذه الصدقة ان يقف ثمن هذا النقص في يده فاذا احتاجت هذه الصدقة الى صرمة اعاده فيها -

قلت - وينفق على مرتبتها ايضا من هذه الدراهم -

قال - نعم -

قلت - ويعطى هؤلاء الذين وقت عليهم هذه الصدقة ما فضل عن الغلة بعمر النفقة ولا يعطون ما فضل من النقص -

قال - نعم -

قلت - وكذلك اذا وقف ارضا فسقط من نخلها شيء -

قال - نعم هذا كله سواء على ما وصفت لك -

قلت - ارأيت المسجد يكون في المحلة فانهار (فيه - ه) فبيع اهل المسجد نقضه -

قال - لا بأس بذلك اذا اعادوا الثمن في بنائه -

(١) صف - فيسقط (٢) د - من النقص (٣) صف - الارض (٤) د - ما

قلت - احب (١) اليك ان يدخل ذلك النقص في بناء المسجد وفي بناء الوقف
مالم يكن فيه ضررين -

قال - نعم احب الى من بيع ذلك -

(قلت - ٢) ارأيت رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة له ابدا تخربت فلم تصالح
لشيء اترى للقائم بامرها ان يبيع بعض تربتها ويمر ما بقي منها بضمن ذلك وفي بيع
ذلك صلاح لها -

قال - لا ارى ذلك وانها عنه ولا يجوز أن يبيع شيئا من ذلك -

قلت - فلم كان له ان يبيع النقص الذي سقط من الدار والنخل الذي يموت في
الارض ويمر به وهو ما وقفه الواقف ولا يبيع بعض تربة هذه الارض فيصالح
به الباقي منها -

قال - لا يشبه النقص التربة الا ترى انه لو وقف ذلك البناء دون التربة لم يكن وقفا
ولو وقف القطعة التي اراد القائم بامر هذه الصدقة بيعها كان ذلك وقفا جائزا لانه
اصل ولا يشبه الاصل البناء والنقص ولا يجوز شيء من الوقف الا في الاصول -
قلت - فان باع شيئا من بنائها لم يستهدم لهدم او بعض النخل وهو ليضرب -
قال - لا يجوز بيعه في شيء من ذلك ويرد ذلك كله -

قلت - ارأيت المشتري ان كان قد ضرب النخل وهدم -

قال - ينبغي للقاضي ان يخرج من هذه الصدقة والقاضي بالخيار ان شاء ضمن قيمة
ذلك للمشتري وان شاء البائع الذي كان على الصدقة فان ضمن القاضي القائم بامر
هذه الصدقة جاز البيع فيما بين البائع والمشتري وينبغي للقاضي ان يقرر بقيمة
ذلك الدار والارض وان ضمن المشتري رجع على البائع بالثمن الذي اعطاه
ولا يجوز البيع فيما بينهما -

قلت - ارأيت القائم بامر هذه الصدقة اذا كانت ارض نخل اترى له ان يشتري
لها ما لا بد لها منه من القحاح -

قال - نعم لان ترك هذا فيه ضرر -

احكام الوقت ٣٢ لملال الراى

- قلت - ارايت ان كان فيها خولة مايفضل من لقاحها -
 قال - يكون مايبيع من ذلك بمنزلة الغلة -
- قلت - ارايت ان كان (١) فيها خولتها تسجل قبل ايلوقت الذى يحتاج فيه الى اللقاح -
- قال - اوى له ان يبيع ذلك ويشترى بقيمته لقاحا فى الوقت الذى تحتاج اليه الارض فان فضل من ثمن ذلك شيء كان بمنزلة الغلة -
- قلت - ارايت ما تخرج ابله فى اصول نخل هذه الارض من القسيل -
- قال - يبيعه القائم بامر هذه الصدقة (٢) فيكون ثمنه بمنزلة الغلة -
- قلت - وكذلك السقف (٣) الذى يقطع من النخل -
- قال - نعم (٤) وكذلك كلما كان يقطع من النخل عاتركه على النخل فيه ضرر -
- قال - نعم -
- قلت - وكذلك لو كان فيها ما يباع من الثمرات الذى لا يحتاج اليها يباع ذلك وهو بمنزلة الغلة (٥) -
- قلت - ارايت النخل الذى ينبت من الجذون فيحتاج الى قلعه يكون فى تركه ضرر -
- قال - يباع ذلك ويكون بمنزلة الثمار التى خرجت فيها -
- قلت - ارايت ان كان فى موضع لا يضر بشيء وفيه منفعة -
- قال - لا يباع شيء من ذلك ويترك على حاله وهذا بمنزلة النخل -
- (قلت - فان مات هذا الحدث بعد ذلك -
- قال - فهو بمنزلة النخل ٦ -) الذى فيها قبل ذلك يباع ذلك ويكون (ثمنه - ١٠٦) فى صرمتها ولا يكون بمنزلة الغلة لانه قد خرج من ان يكون بمنزلة الغلة -
- قلت - وكذلك القسيل الذى يكون فى اصول النخل فتموت الامهات ويبقى
-
- (١) الى هنا مسح فى صف (٢) صف - الارض (٣) فى ر - واللدنية - السقف
 (٤) كذا ولعله سقط (قلت) (٥) كذا ولعله سقط قال نعم (٦) زيادة من - صف
 (٤) . (٤) القسيل

الفصل الذى يكون حتى (١) يدرك -

قال - نعم اذا جرى عليه حكم النخل فقد خرج من ان يكون مثل التلة -

قلت - ارأيت لو كان في هذه الارض نخل يطلع ليس له ثمر -

قال - يباع ذلك الطلع وثمنه بمنزلة الثمرة لان هذا (ثمن ٢ -) ثمرة هذا النخل -

قلت - اترى للقائم في هذه الصدقة ان يعمر الشجر كما يعمر النخل -

قال - نعم اذا كان في ذلك فضل وزيادة -

قلت - اترى له ان يضرب شيئا من ذلك -

قال - لا يضرب شيئا منه الا ان يكون فيه ضرر على ما هو خير منه (٣) فيعمل في

ذلك بالذى هو خير -

قلت - وكذلك غلة الشجر هو بمنزلة غلة النخل -

قال - نعم -

قلت - وكذلك غلة الآس والخلاف والزرع والطرفاء والعلف -

قال - نعم هذا كله سواء ينبئ للقائم بامر هذه الصدقة ان يبيع ذلك كله فيكون

بمنزلة التلة على ما وصفت لك -

قلت - ارأيت رجلا جاء الى دار وقف على الفقراء والمساكين فازرها بغير اذن

القائم بهذه الصدقة ورمها مرمة لا يخلص ذلك الا بضرر كيف القول في ذلك -

قال - يعطى قيمة ما ازر من ثمن غلة هذه الصدقة وإما ما كان من مرمة ربهما

نحو غسل الدار وتجهيزها التي لا قيمة له فلا شيء له فيه -

قلت - ارأيت الصدقة اذا احتاجت الى العمارة ولم يكن عند القائم بامرها ما يعمرها

اترى له ان يستدين عليها -

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - انما يجعل العمارة في التلة ولم يجعل في شيء سوى ذلك -

(١) د - مدنية - حين (٢) ليس في د (٣) صنف - فيه -

قلت - اترى لو وصى اليتيم ان يستدين عليه فى ثقته -

قال - نعم -

قلت - فلم لا يكون القائم بامر هذه الصدقة بمنزلة ولى مال (١) اليتيم -

قال - لا يشبه ولى اليتيم القائم بامر هذه الصدقة الا ترى ان وصى اليتيم (انما يستدين على انسان بعينه وفى الصدقة ليس يستدين على رجل بعينه الا ترى ان وصى - (٢) اليتيم يشتري له بالنسيئة متاعا يحتاج اليه يرجوه فى ذلك الربح والزيادة فيجوز ذلك ويكون ديناً عليه ولا يجوز لولى الصدقة ان يشتري شيئا من ذلك ولا يفعله -

باب الرجل يقف الارض

على ولده ولا يزيد على ذلك

قلت - ارأيت رجلا جعل ارضا له صدقة موقوفة على ولده ومن بعد ذلك على المساكين -

قال - هذا جائز -

قلت - ارأيت ان حدث له ولد بعد ذلك ا يكون له من غلات الوقف شيء -

قال - نعم هو اسوة من كان من ولده يوم وقف الوقف -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانهم كلهم من ولده الاسم يجمعهم جميعا وانما انظر الى الغلة يوم تكون غلة من كان له من الولد يومئذ فهم فيها جميعا سواء لان الغلة انما تجب ان كان منهم مخلوقا يوم يكون غلة فمن كان لواقف يومئذ من الولد فهم جميعا سواء وانما هذا عندى بمنزلة رجل يقول قد اوصيت بثلاث مائى لولد عبداقه وانما انظر الى ولد عبداقه الذين يكونون يوم يموت الموصى فيكون الثالث لهم ولا انظر الى من مات (٣) قبل ذلك وادخل فى الثلث من كان مخلوقا يوم يموت الموصى ومن كان مخلوقا يوم اوصى وكذلك الوقف انما انظر الى الغلة يوم تجب فمن كان مخلوقا

(١) د - مال ولى (٢) ليس فى د (٣) صف - هم -

من الولد فهم جميعا في ذلك سواء ولا انتفت الى من مات منهم قبل ذلك وادخل من كان منهم قبل مجيء الغلة كما ادخلت في الباب الاول من حدث قبل موت الموصى ولم انتفت الى من مات منهم قبل موت الموصى -

قلت - ولم لا تجعل الوقف على من كان حيا يوم وقفت الارض ولا تجعل لمن يحدث شيئا والوقف يومئذ لهم خاصة فيكون على الذين كانوا مغلوتين دون من يحدث كما تقول في الوصية انما تكون لمن كان يوم يموت الموصى ولا تجعل لمن يحدث بعد ذلك شيئا لان الوصية وجبت بالموت والوقف وجب بالاشهاد -

قال - هما مختلفان اما الوصية فقد ملكها الموصى لهم يوم مات الموصى ولا يصحول ملكها عنهم ولا يدخل فيها من يحدث بعد ذلك لانها وجبت للاولين واما الوقف فلم يملك الموقوف عليهم من الارض شيئا بالاشهاد بالوقف وانما يملكون الغلة يوم تجيء وليس يملكونها قوم قيل ان تحقق (١) وانما انظر الى الغلة يوم تجيء والى الوصية يوم تجب لاهلها الا ترى ان الوصية لم يملكها اهلها بالاشهاد لهم بالوصية لهم دون الموت وكذلك الوقف لم يملك الموقوف عليهم بالاشهاد بالوقف منه شيئا (بالوصية بالوقف منه شيء - ٢) دون ان تتحقق الغلة وانما يملكون الوصية بموت الموصى والغلة في الوقف يوم تحقق (١) الغلة وانما قياس الوصية يوم تجب بموت الموصى قياس الغلة يوم تحقق (١) قال أبو خالد يوسف بن خلدان الوقف والوصية في هذا سواء فان قال قائل فما حاجتك على من قال يكون الوقف لمن كان مخلوقا من الولد يوم وقف الواقف دون من يحدث من الولد قيل له فما تقول في رجل قال لرضي هذه حصة موقوفة على قرايتي فان قال هي لمن كان ويكون من القرابة قيل له فمن اين اختلف قوله ولدى وقوله قرايتي فقد ترك عندنا قوله وان قال الوقف لمن كان من قرابته يوم وقف الواقف دون من يحدث قيل له فما تقول في السهم الذي جعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه من وقفه لقرابته يبنى لك ان تبطله لان الذين كانوا يوم وقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد انقرضوا لم يبق منهم احد وانما تجعل انت لمن كان مخلوقا يوم وقف الوقف دون

من يحدث وهذا السهم جارى مدمات عمر بن الخطاب رضى الله عنه على قرابته الى يوم الناس هذا ويقال له ارايت لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى فان قال هو على من كان من الولد وولد الولد يوم وقف الوقف فقد قاس قوله ويقال له ارايت ان كان يوم وقف الوقف له ولد ولم يكن له ولد ولد وحدث بعد ولد لصلبه وولد ولد فان قال اعطى ولد الصلب الذين كانوا يوم وقف الوقف واعطى من يحدث من ولد الولد ولا اعطى من حدث من ولد الصلب لان الوقف انما صار لى وليك باعيانهم قيل له تعطى من حدث من ولد الولد ولا تعطى من يحدث من ولد الصلب فن ابن اقرقا ويقال له ارايت من حدث من ولد الصلب الذين لا تعطى من حدث من اولادهم فان قال نعم قيل له لا تعطى الآباء لانهم حادثون وتعطى اتباعهم (١) وانما حدثوا بعدهم فالى قول اعجب من هذا فان قال اعطى ولد الصلب الذين كانوا يوم وقف الوقف ومن يحدث منهم خاصة من ولد الصلب الحادثين دون اولادهم قيل له فن ابن فرقت بين من يحدث له ولد من الولد وبين الولد وهم جميعا عن لم يكونوا مخلوقين يوم وقف الوقف ويقال لمن قال بهذا القول ارايت لو قال ارضى صدقة موقوفة على الفقراء من ولد عبدالله وكان من (٢) ولد عبدالله يوم وقف الوقف فقراء واغنياء فان قال اعطى فقراء هم يوم وقف الوقف (٣) ولا يعطى الاغنياء شيئا قيل له لان الوقف وجب لهم باعيانهم خاصة دون الاولين قال نعم هو لهم كما ان الوقف وجب للولد المخلوقين يوم وقف الوقف دون من يحدث قيل له فما تقول ان استغنى الذين كانوا فقراء واغنياء الذين كانوا اغنياء يتبنى فى قياس قولك ان يعطى الذين هم اليوم اغنياء لانهم كانوا فقراء يوم وقف الوقف وقد وجب لهم ويمنع الذين هم فقراء لانهم كانوا اغنياء يوم وقف الوقف فهذا قبيح ويقال لهم ارايت لو كان وقف على فقراء قرابته ومواليها غاستغنى قوم وانقر الآخرون يتبنى فى قولك ان تعطىها الذين هم اليوم اغنياء

وتحررها الذين هم اليوم قراء فليس هذا بشيء وليس هذا على معاني كلام الناس ومذاهبهم ووقوفهم انما مذهب الناس في وقوفهم على من يكون قراء منهم يوم تأتي الغلة وعلى ان يحرموا من استغنى منهم ويدخلوا من افتقر منهم وكذلك الوقف على الولد ايضا ينظر الى من كان يوم تأتي الغلة -

ويقال لمن قال الوقف على من كان غلوقا يوم وقف الوقف دون من يحدث ارايت لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدى ونسلهم وله ولد لصلبه وولد ولد فان قال الواقف عليهم ماتنا سلوا قيل له تركت قولك ينبغي في قياس قولك ان تجعل الوقف للولد الذين كانوا غلوقين يومئذ ونسلهم الذين كانوا يومئذ خاصة دون من يحدث -

(باب الرجل يقف على ولده ولا يرثه)

لانهم كانوا نسلا غلوقين يوم وقف الوقف فهو لهم كما جعلت الوقف لمن كان غلوقا من الولد دون من يحدث ولم تجعل لمن يحدث من الولد شيئا فكذلك لا تجعل لمن يحدث من النسل شيئا ويقال له اذا كنا نجد للواقف نسلا يوم وقف الوقف لم لا تجعل الوقف لهم دون من يحدث (كما انك اذا وجدت للواقف ولدا يوم وقف الوقف جعلته لهم دون من يحدث - ٢) من الولد من اين فرمت بين الولد والنسل ويقال له ارايت لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على نسلي وله ولد لصلبه اتجعل لمن يحدث له من الولد شيئا فان قال نعم فقد ترك قوله ويقال له هو للنسل يوم وقف الواقف فلم ادخلت فيهم من يحدث ولم تدخل من الولد من يحدث ومن اين اتى قوله من ولدى وقوله نسلي اذا كانوا غلوقين يوم وقف الوقف -

قلت - ارايت رجلا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدى وعلى من يحدث لى من الولد فاذا انقرضوا نصلي الفقراء والمساكين - قال - هذا جائز -

قلت - فان لم يحدث له ولد وجاءت الغلة اعطى هؤلاء الولد القيام الغلة -

قال - نعم اعطيهم القلة ولا احبس لمن يحدث له من الولد شيئا وانما انظر الى عددهم يوم تأتى القلة الا ترى لو ان رجلا قال قد وقتت ارضى هذه على قرايى فاذا انقرضوا جميعا ضل القراء والمساكين انما انظر الى عددهم يوم تأتى القلة ولا اعطى من يحدث من القرابة من القلات للخاصية شيئا واعطيهم من القلات الحادثة وانما انظر الى عددهم يوم تأتى القلة وكذلك الباب الاول ولا يكون لمن يحدث من الولد وانما انظر الى مجيء القلة فمن كان منهم غلوا يوما تأتى القلة فقد وجبت له القلة ولا انتفت الى من مات منهم قبل ذلك - قلت - ارأيت لو كان له ولد يوم وقف عشرة -

قال - كلما مات منهم احد بطلت حصته وكان الوقف على من بقى منهم (ما بقى منهم احد -

قلت - ارأيت من مات منهم بعد مجيء القلة -

قال - حصته من مات منهم (١) بعد مجيء القلة ميراث لورثته على كتاب الله تعالى انضى من ذلك دينه واقد من ذلك وصاياه واورث زوجته منه لانه مال قد ملكه قبل ان يموت واما ما يحدث من القلة بعد وفاة من هلك منهم فهى لمن بقى منهم دون من هلك منهم -

قلت - ارأيت لو ان رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على قرايى فمات بعضهم - قال - اجعلها (٢) لمن بقى منهم ما بقى منهم احد ولا انتفت الى من هلك منهم قبل مجيء القلة وادخلت فيهم من يحدث (٣) منهم قبل مجيء القلة ومن مات منهم بعد مجيء القلة فقد وجبت حصته لهم وهى ميراث على ما وصفت لك ولا حق له فيها يحدث من القلات وكذلك الولد -

قلت - فما جعلك على من قال لا يكون الوقف الا على من كان غلوا يوما وقف الوقف دون من يحدث -

قال - يقال له فما تقول فى رجل قال قد وقتت ارضى على ولدى وعلى اولادهم وتسلمه فينبئنى فى قياس قولك ان لا يعطى الا من كان غلوا يوما وقف الوقف

(١) ليس فى ر (٢) صِف - جمعها (٣) صِف - حدث من

من الولد والنسل ولا يعطى من يحدث له من ولد الولد والنسل فهذا ليس بشئ
وامر الناس على خلاف هذا -

قلت - ارأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على من يحدث لى من الولد وليس
له ولد -

قال - هذا جائز ويقسم غلة الصدقة في (١) الفقراء فاذا حدث له ولد بعد ذلك
اعطى غلة هذه الصدقة وانما هو بمنزلة رجل قال ارضى صدقة موقوفة على الفقراء
والمساكين الا انى ان ولد لى ولد فغلتها له مابقى وكذلك قوله على من يحدث لى
من الولد -

قلت - ارأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وليس له ولد الا واحد -
قال - الوقف كله له وكذلك ان كانوا اقربوا فلم يبق منهم الا واحد فان
الوقف كله له اترى ان ابا حنيفة رحمه الله كان يقول اذا قال قد اوصيت بثلث
مالى لولد فلان وليس لفلان الا ولد واحدا فثلث كله له وكذلك الوقف
عندنا -

قلت - ارأيت ان قال ارضى صدقة موقوفة على بنى وليس له الابن -

قال - الوقف لهم اذا كان له من البنين ابنا فصاعدا فهم بنوه -

قلت - ارأيت ان لم يكن له الا ابن واحد -

قال - فلايته نصف غلة هذه الارض ومابقى فهو للفقراء والمساكين -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لان اقل ما يقال له بنين ابنين فاعطه النصف ومابقى فهو للفقراء لان
الوقف عليهم لقوله صدقة موقوفة وهذا عندى بمنزلة رجل قال ارضى هذه
صدقة نصف غلتها لابنى ثم سكت عن مابقى فهو للفقراء والمساكين الا ترى ان
رجلا لو قال قد اوصيت بثلث مالى لبني فلان وليس له الا ابن فلايته النصف
ومابقى فهو ميراث فكذلك هذا عندى غير ان مابقى في الوقف فهو للمساكين
بقوله صدقة موقوفة في اول الكلام فكلمنا يكون في اول الوصية ليس له وجه

معلوم فهو للوثة وكما يكون في الوقف ليس له وجهه معلوم فهو للساكين لقوله صدقة موقوفة وهذا كله قول ابي حنيفة رحمه الله في الوصية على ما وصفت لك وقولنا -

قلت - ارأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وله ولد ذكور واثاث قال - فهم جميعا فيه سواء لا يفضل احد على احد بشيء -

(قلت - ارأيت اذا قال على بنى وله بنون وبنات -

قال - فهم جميعا في الوقف سواء لان البنين والبنات اذا جمع كانوا مذكورين - ١) يوسف بن خالد عن ابي حنيفة رحمه الله في رجل قال قدا وصيت بثلث مالي لبني فلان وله بنون وبنات فالثالث لهم جميعا وهم فيه سواء وكذلك الوقف واما يعقوب فروى خلاف ذلك قال للبنين دون البنات الا ترى انه لا يحسن فيه ان يقول هذه المرأة من بنى فلان واذا كان كذلك دخل الذكور والاثاث والام يدخلوا وهذه رواية يعقوب -

قلت - ارأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على اخوتي وله اخوة واخوات - قال - هم جميعا سواء في الوقف -

قلت - وهذا بمنزلة قول بني فلان للبنين والبنات في ذلك سواء -

قال - هذا كله سواء وهم جميعا اسوة الا ترى الى قول الله تعالى (فان كان له اخوة) فالأخوة والاخوات في ذلك سواء -

قلت - ارأيت ان قال ارضى صدقة موقوفة على بنى وليس له بنون وله بنات - قال - الوقف للفقراء وقوله بنى ليس بشيء ان يحدث له بنون وهذا بمنزلة الذي قال صدقة موقوفة على ولدى وليس له ولد قال وقف على الفقراء فاذا حدث له ولد كان ذلك لهم -

قلت - ولم لاتعطى البنات كما اعطيتهم اذا قال على بنى وله بنون وبنات -

قال - لانه يقال للبنين والبنات اذا اجتمعوا بنى فلان ولا يقال للبنات خاصة بنى فلان فلذلك فرقت بينهما -

قلت - ارأيت لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على بناتى وله بنون وبنات -
 قال - الوقف للبنات دون البنين وهذا مثل الباب الاول -
 قلت - فلو لم يكن له بنات وكان له بنين (١) -
 قال - الوقف على المساكين ولا يكون للبنين شىء -
 قلت - ارأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى الذين يسكنون البصرة
 او يسكنون دارى -

قال - الوقف لمن سكن منهم البصرة دون من انتقل منهم (صها - ٢) -
 قلت - ارأيت ان انتقل منهم طائفة وسكنها طائفة منهم لم يكونوا سكنوها -
 قال - الوقف لمن تجيء الغلة وهو ساكن بالبصرة وانما هذا هو بمنزلة قوله على
 فقراء ولدى فمن استغنى منته (ومن افتقر دخلته وكذلك قوله على من سكن
 البصرة فمن انتقل عنها منته - ٣) كما ا منع من استغنى ومن سكنها اعطيته كما اعطى
 من افتقر وهما عندنا سواء -
 قلت - وكذلك لو قال على فقراء قرايى الذين يسكنون البصرة -
 قال - هو على ما وصفت لك -

قلت - ارأيت لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدى العورا والعميان -
 قال - الوقف لمن كان منهم (٤) اعورا واعمى دون الباقيين -
 قلت - ارأيت من اعور منهم بعد الوقف او عمى اعطيه -
 قال - لا -
 قلت - ولم -

قال - لان قوله العور والعميان بمنزلة الاسم فكانه قال موقوفة على ولدى فلان
 وفلان -

قلت - فمن اين افترق قوله العميان وقوله الفقراء وقوله الذين يسكنون البصرة
 بفعلت الوقف في قوله العميان لمن كان اعمى يوم وقف الوقف دون من يحدث

(١) كذا (٢) زيادة من صف (٣) سقط من د - (٤) د - منه - كذا - ح -

له العى من ولد وجعلت فى قوله الفقراء وفى قوله الذين يسكنون البصرة لمن حدث له الفقير من الولد وان سكن البصرة منهم ومنعت من انتقل واستغنى - قال - هما، فترتان اما قوله الفقراء فالفقير يحدث بعد التنى والتنى يحدث بعد الفقر فكما كان ماولاه فهو صفة فاذا عاد الى الصفة اعطيته (١) واذا زالت عنه الصفة لم اعطه وكذلك السكى فاما العى والعور فانها لم ينتقل صاحبها عنها فهو بمنزلة الاسم وليس بمنزلة الصفة التى تزول وتعود وكذلك ما كان لا يزول عنه الاسم الذى سمي به ووصفه فكانه ممدلقوم باعيانهم -

قلت - ارأيت اذا (٢) قال صدقة موقوفة على اصابعه ولدى - قال - ففى على صغارهم دون كبارهم -

قلت - ارأيت ان حدث له ولد بعد ذلك ايدخلون فى الوقف -

قال - لا لان قوله الاصابع بمنزلة قوله العور وهو على ما وصفت لك -

قلت - ولم قلت ذلك والصغر يذهب اذكبر والعور لا يذهب اذا عور -

قال - لان الصغير لا يعود بعد الكبر صغيرا فهذا بمنزلة الاسم ولا يشبه هذا قوله فقراء ولدى لان الفقير يكون غنيا والتنى يكون فقيرا والسكى ينتقل بعد السكى ويسكن بعد الانتقال واما الصغير فلا يكون صغيرا بعد ما كبر كما وصفت لك يعود (٣) التنى فقيرا بعد التنى -

قلت - ارأيت لولة ارضى صدقة موقوفة على ولد العباس بن عبد المطلب وايس لالعباس ولد لصلبه -

قال - اعطى ولد ولد العباس ما تنا سلاوا -

قلت - ولا يشبه هذا عندك ولد فلان وفلان ذلك ولد لصلبه احياء -

قال - لا اذا كان فلان الموقوف على ولده له ولد لصلبه جعلت الوقف لهم خاصة دون ولد ولده واذا كان الموقوف على ولده قد صار كالكليات من البيوتات وايس له ولد لصلبه جعلت الوقف لولده اجمعين لان معاني الناس فى هذا الاترى ان من

(١) صف - اعطيه (٢) د - اذ (٣) المدنية - يعود -

قولنا أن رجلا لو قل قد أوصيت بثلاث مالى لو لد فلان وله ولد وولد ولدانى اعطى الثلث ولد الصلب دون ولد الولد ولو قال قد أوصيت بثلاث مالى لبني هاشم أولبني أمية اعطيت الثلث لبني هاشم إجمعين وبني أمية إجمعين وجعلت من قريب ولادته ومن بعدت سواء -

باب الرجل يقف أرضا على ولده فيحدث

آخرون قبل مجيء النحلة أو بعد مجيء النحلة

قلت - أرايت رجلا يقول أرضى صدقة أو قوفة على ولدى فإذا انقرضوا فهي للفقراء والمساكين -

قال - الوقف جائز صحيح وهو على ما وصفت لك -

قلت - أرايت أن حدث له ولد بعد مجيء النحلة أيكون له نصيب من النحلة -
قال - لا ولكن يكون له نصيب فيما يحدث من الثلث وأما النحلة الأولى فهي لمن كان مخلوقا من الولد يوم مجيء النحلة وليس لمن يحدث من الولد بعد مجيء النحلة فيما كان من الثلث قبل أن يخلق حق وإنما حقه فيما كان من الثلث وهو مخلوق -
قلت - ولم قلت ذلك -

قال - الا ترى لو أن رجلا قال قد أوصيت بثلاث مالى لو لد فلان ولفلان يومئذ ولد ثم حدث له ولد بعد موت الموصى أن الثلث للذين كانوا مخلوقين يوم مات الموصى وليس لمن حدث بعد ذلك في الثلث حتى فكذلك الوقف على ما وصفت لك وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وقولنا -

قلت - أرايت أن كانت امرأة هذا الوقف جاءت بولد بعد مجيء النحلة لا قبل من ستة أشهر منذ يوم جاءت النحلة -

قال - هو أسوتهم في الوقف لأنه كان مخلوقا يوم جاءت النحلة فهو بمنزلة ولد قائم قلت - ولم قلت ذلك ولم يكن يوم جاءت النحلة ولد -

قال - ولا ترى أن رجلا لو قال قد أوصيت بثلاث مالى لو لد فلان (١) ولفلان

ولد تم مات الموصى وجاءت امرأة فلان بعد موت الموصى بولد لاقل من ستة اشهر انه شريك ولد فلان وكذلك هذا وهذا قول ابى حنيفة رحمه الله في الوصية وقولنا وكذلك الباب الاول -

قلت - ارايت ان كانت امرأة اوام ولد جاءت بولد بعد ما جاءت الثلثة لسته اشهر فصاعدا فيكون له حصة في الوقف -

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لانه قد يجوز ان يكون مخلوقا يومئذ فيجوز ان يكون حارثا فلم اعطه شيئا الا يبين حتى اعلم انه لو (١) كان مخلوقا يوم جاءت الثلثة -

قلت - ولم اعطيت الذى جاءت به لاقل من ستة اشهر -

قال - لان ذلك لا يجوز ان يكون حادثا لان الولد لا يكون لاقل من ستة اشهر فهذا يبين لك الذى وصفت لك الا ترى ان رجلا لو قال قد اوصيت بثلاث الى لولد فلان (٢) بغاءت امرأة اوام ولده بولد لاكثر من ستة اشهر يوم توفى الموصى انه لا يكون له حصة في الوصية وكذلك الوقف على ما وصفت لك في الوصية وهو قول ابى حنيفة رحمه الله وقولنا وكذلك الاول -

قلت - وكذلك ان كانت له جارية يشاها بغات بولد لاقل من ستة اشهر منذ يوم جاءت الثلثة فادعاه -

قال - يجب نسبه ويكون ابه ولا يكون له حصة في هذه الثلثة التى قد جاءت ويكون له حصة فيما يحدث الله من الغلات -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لان الثلثة التى قد خلقت (٣) قد وجبت لاهلها ولا يصدق فيها ان يدخل فيها من لا يدرى اهو منهم ام لا ولا يصدق (٤) على انتقاص هؤلاء الذين وجبت لهم

(١) كذا في السخ - ولو زائدة - ح (٢) الى هنا انتهى السقط من صف (٣) المدنية ور - جعلت (٤) د - ولا تصدقه -

الأتري لو ان مكاتبها لو كانت له جارية لها ولد عند ولد اخه فمات اخوه وترك ابن عمه حرافصار له الميراث ثم ان المكاتب ادعا ابنا من امرأة حرة او من الجارية لاني اصدقه فاجله ابنة واثبت نسبه منه ولا اصدقه على الميراث الذي وجب لابن عمه لان الميراث قد ثبت لان للعم فلا يصدق هذا المكاتب على ابطاله ويصدق على نفسه في انبات النسب وهذا قول اصحابنا في المكاتب وكذلك الوقت قياسه - قلت - ارأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى فاذا اتقروا فصل الفقراء والمساكين -

قال - هو جائز -

قلت - ارأيت ان مات ساعة جاءت الغلة وليس بينهما وقت فجاءت امرأة بعد وفاته بولد ما بينهما وبين سنتين بالساعة التي جاءت الغلة فيها -

قال - فهو ابنه ويكون اسوة اخوته في هذه الغلة لانه كان مخلوقا يومئذ وكذلك هذا الا ترى اني اجعل (١) عدها متقضية منه واثبت نسبه منه واجعله كانه في البطن مخلوقا يومئذ فاذا حكمت لذلك كان اسوة الباقيين في الغلة كما وصفت لك - قلت - ارأيت ان كان بين موته وبين مجيء الغلة وقت يقدر فيه على الوصول الى اهله او كان بينهما يوم او يومين ثم مات بعد ذلك ثم جاءت امرأة بولد على ما وصفت لك -

قال - لا يكون له في الغلة حتى الا ان تجيء به لاقل من ستة اشهر منذ جاءت الغلة لان هذا قد يجوز ان يكون حادثا بعد ما جاءت الغلة والاول لا يجوز ان يكون حادثا بعد ما جاءت الغلة -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة لله ابداء على ولد فلان فمات فلان قبل سنتين منذ يوم مات ا يكون ابنه ويكون له حصة في الغلة -

قال - نعم لاني قد اثبت نسبه من فلان وجعلته ابنه واقضت به الحدة فاذا كان الامر كذلك فهو كسائر ولد فلان في الغلة -

قلت - وكذلك الوصية -

قال - نعم وهذا قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى فى الوصية وقولنا وكذلك الباب الاول -

قلت - وكذلك رجل اوقف ارضه على ولد نفسه وله امرأة قد طلقها قبل ذلك بغاءت بولد فيما بينهما وبين ستين انه يكون منه وتكون حصته ثابتة فى الغلات -

قال - نعم -

باب الرجل يقف على ولده ونسله

كيف تقسم الغلة بينهم

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدى ونسلى قال الوقف جائز صحيح -

قلت - وكيف تقسم الغلة بينهم قال هم جميعا فيه سواء الذكور والاناث والاباء والابناء ومن قربت ولادته ومن بعدت فيه سواء -

قال - نعم فهم جميعا فيه سواء -

قلت - ارأيت من مات منهم فتصبيه يرد على الباقيين -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانهم ولده ونسله على ما قال -

قلت - وكذلك لو لم يبق منهم الا واحد -

قال - نعم -

(قلت - فتصبيه رد على الباقيين وان لم يقل ذلك -

قال - نعم -

قلت - ارأيت اذا قال على ولدى ونسلى فولد البنين والبنات سواء -

قال - نعم - (١) -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى المخلوقين ونسل اترى
لمن يحدث له من الولد لصبله (شيئا -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لتقوله ونسلي فن حدث له من الولد لصبله - (فهو من نسله -

قلت - وكذلك ولد الولد -

قال - نعم ادخلهم جميعا حيث (قال ونسلي لانهم من النسل -

قلت - ارأيت لو قال على ولدى المخلوقين ونسلهم -

قال - (هذا حائر -

قلت - ويعطى من يحدث له من الولد لصبله -

قال - لا -

قلت - ولم وقد اعطيتهم في المسئلة الاولى -

قال - لانه قال في المسئلة الاولى على ولدى المخلوقين ونسلي فما يحدث له من الولد
لصبله من نسله لانه اضاف النسل اليه واما في هذه المسئلة فاذا قال على ولدى
المخلوقين ونسلهم فانما ادخل نسل الولد وصار قوله ونسلهم انما هو لولد المخلوقين
خاصة -

قلت - ولا يشبه هذا عندك الباب الاول -

قال - هما مفترقان على ما وصفت لك لانه اذا قال ونسلهم فانما عنى بقوله ونسلهم
نسل الولد المخلوقين -

قلت - ارأيت من ولد لولد من الذين كانوا مخلوقين يوم وقف الوقف -

قال - هم جميعا اسوة في الوقف بمنزلة آباؤهم -

قلت - ارأيت من ولد لولده لصبله الذين حدثوا بعد المات -

قال - ليس لهم في الصدقة حق لانهم بمنزلة آباؤهم الا ترى انه انما اضاف النسل الى
ولده اقيام دون من يحدث له من الولد ثم قال وعلى نسلهم فصار قوله ونسلهم

لولده القيام ايضا دون من يحدث -

قلت - ارأيت لو قال على ولدى من كان منهم ومن يكون وعلى نسهم -

قال - هولاء جميعا سواء والولد القيام ومن يحدث له من الولد لصلبه ومن

ولد الولد من كان مخلوقا ومن لم يخلق في ذلك سواء لانه قد سماهم جميعا -

قلت - ارأيت لو قال ولدى المخلوقين ونسهم ونسل من يحدث لى من ولد -

قال - الوقت على ولده لصلبه القيام وعلى نسهم وعلى ولد من يحدث له من

الولد لصلبه ونسهم وليس لمن يحدث من الولد لصلبه في هذه الصدقة حتى

يعطى اولادهم لانه لم يسهم ومضى اولادهم -

قلت - وكذلك لو قال على ولدى المخلوقين ونسهم -

قال - هما مفرقان لانه اذا قال على ولدى المخلوقين (وولد ولدى فانما اخاف الولد

اليه يعنى أبى الوالد واما اذا قال على ولد المخلوقين ونسهم او قال واولادهم

فانما اضاف الولد والنسل الى ولده المخلوقين - ١) خاصة دون الآخرين -

قلت - ارأيت لو قال على ولدى المخلوقين وعلى اولادهم -

قال - لا يعطى من يحدث له من اولاد الصلب -

قلت - ارأيت رجلا لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى المخلوقين (وعلى

اولاد اولادهم ونسهم ماتا سلوا يعطى ولد الولد ولد الصلب (٢) المخلوقين - ١)

من هذه الصدقة شيئا -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك وقد اسقطهم الواقف حيث قال وعلى اولاد اولادهم -

قال - لانه قال ونسهم فهو من نسل ولده لصلبه فانما ادخلهم بذلك -

قلت - ولم يحل قوله ونسهم البطن الثالث دون ولد الصلب -

قال - هم جميعا فيه سواء لانه لما قال ونسهم صار هذا على نسل كل من مسمى

الارى لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولده عبيده وولد زيد وولد عمر ونسهم

(١) سقط من د (٢) في المدينة - ولد ولد الصلب -

ان قوله ونسلهم لولد عمر ووزيد وعبدالله جميعا وكذلك المسئلة الاولى لاه
اضاف السبل الى ولد الصلب والى البطن الثالث والثانى هونى نسل ولد
الصلب -

قلت - ارأيت لو قال على ولى المخلوقين وعلى نسل اولادهم -
قال - فليس لولد ولده فى الصدقة حق وانما هو لولده لصلبه او نسل ولد ولده
وليس لولد ولده شىء لانه تحطاهم وانما اضاف السبل الى ولد الولد ولم يضمهم
الى ولده لصلبه فانما لهم خاصة -
قلت - ارأيت لو قال على ولى المخلوقين وعلى اولاد اولادهم ونسل اولاد
اولادى -

قال - نعم ليس للبطن الثانى شىء فى هذه الصدقة على ما وصفت لك -
قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على ولى المخلوقين وعلى اولاد اولادهم
ولم يزد على ذلك -

قال - هذا جائز ولا يعطى البطن الثانى شيئاً لانه لم يسمهم وتركهم فانما الوقف على
ولى الصلب وعلى البطن الثالث -

قلت - اعطى من يحدث من البطن الثالث -
قال - نعم -

قلت - ارأيت رجلاً لو قال ارضى صدقة موقوفة على نسل -
قال - هذا جائز والوقف على ولده لصلبه ولن يحدث له من الواد والنسل -
قلت - ولم لا يكون هذا لمن كان قائماً يومئذ -

قال - لان قوله ونسل اسم جامع بجميع من كان ويكون وكما قال على ولى
ومن يحدث لى من الواد ونسلهم -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على نسل عبدالله -
قال - نعم -

قلت - ارأيت رجلاً لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولى ارضى من يحدث

له من الولد -

قال - نعم -

قلت - فاذا انقرض ولد الصلب اعطى من ذلك من يحدث للولد -

قال - لا -

قلت - ولم قلت ذلك وقد اعطيت من يحدث له من الولد فلم لا تعطى من يحدث

من ولد الولد شيئا -

قال - هما مفترقان من يحدث من ولد الصلب فهم من ولده الذين سماهم وهم

جميعا في هذا الاسم سواء واما ولد ولده فليس يدخلون في هذا الاسم فليس لهم

في الصدقة حتى لا ترى ان رجلا قال قد اوصيت بثلث مالي لولد فلان الله

يعطى ولد الصلب ولا يعطى ولد الولد اذا كان له ولد (كان هذا الاسم لهم

فكانوا هم الذين وقع المعنى لهم وكذلك الباب الاول -

قلت - ارايت ان قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولد فلان وليس لفلان

ولد لصلبه وله ولد - (١) قال الوقف لولد الولد -

قلت - فمن اين افترق هذا الباب والباب الاول -

قال - اذا كان لفلان يوم وقف الوقف ولد لصلبه قائما الوقف لهم خاصة دون

ولد الولد واذا كان لم يكن له ولد لصلبه وكان ولد قائما الوقف لولد الولد

لان المعنى انما وقع لهم اذا لم يكن لفلان ولد لصلبه واذا كان لفلان ولد لصلبه

فالوقف لولد الصلب دون الباقيين -

قلت - (٢) ارايت لو قال صدقة موقوفة على ولد فلان وليس لفلان ولد لصلبه

ولا ولد ولده وله ولد اسفل من ذلك -

قال - الوقف جائز وكل من كان من ولد فلان ونسله فالوقف لهم -

قلت - ومن قربت ولادته ومن بعدت سواء -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت اذا قال صدقة على ولد فلان اعطيت ولد الصلب دون ولد الولد

احكام الوقف ٥١ لهلل الرأى

واذا لم يكن ولد لصلبه ولا ولد ولد وله ولد اسفل من ذلك اعطيت البطون كلها ولا انظر (١) الى اقربهم الى فلان فتعطيه دون الباقي كما اعطيت ولد الصلب وكانوا فان لم يكونوا فولد ولد الباقي -

قال - هما مفترقان اما اذا كان لفلان ولد لصلبه قائما المعنى فيهم خاصة دون الباقي واذا لم يكن لهم (١) الاولاد الولد تليس هذا من الابناء الذين يحسن فيهم ان يقال هذا من بنى فلان واذا لم يكن له ولد ولا ولد وله ولد اسفل من ذلك وصار من ينسب اليه بثلاثة آباء فصاعدا فهم جميعا في الوقف سواء لانه قد صار كالتخذ الا ترى انه لو قال لبنى العباس بن عبد المطلب اعطيتهم جميعا وجعلتهم فيه سواء لانهم كالقبيلة واما ولد الصلب فليسوا كالسب والقبيلة فلذلك اتصرت غلهم (٢) رايت اذا اقرضوا ولد الصلب واولادهم خاصة وكان (٣) نسبة الانحاذ والقبائل والبعوات جعلت الوقف عليهم جميعا -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وعلى اولادهم - قال - يعطى ولد الصلب وولد ولد الصلب خاصة فاذا اقرضوا كانت الفلة للفقراء -

قلت - ارأيت من حدث من ولد الصلب ومن اولادهم (٤) يعطون جميعا - قال - نعم -

قلت - ارأيت اذا اقرضوا ولد الصلب واولادهم (٥) يعطى من هو دون ذلك البطن - قال - لا -

قلت - ولم قلت ذلك (٥) -

قال - لانه انما سمى هذين البطون خاصة فانتصر على ما سمى دون من لم يسم - قلت - ارأيت لو قال لارضى صدقة موقوفة على ولد ولدى واولادهم (٦) -

(١) كذا (٢) كذا في النسخ ولعله عليهم (٣) د - وما كان (٤) زيادة من المدنية (٥) الى هاتين المسوخ في صف (٦) صف - على ولد ولد ولدى واولادهم -

قال - جائز واعطيهم جميعا -

قلت - اقتضى من هو اسفل من ذلك -

قال - نعم هذا بمنزلة قوله ونسلهم ماتنا سلوا لانه قد ذكر ثلاثة بطون (فاذا ذكر ثلاثة بطون -) استحسن ان اجعل هذا بمنزلة قوله ونسلهم ماتنا سلوا وكان القياس ان لا يعطى الا البطون التى سمى خاصة دون من ترك تسميته والذي استحسن ان اعطيهم ماتنا سلوا الا ترى ان رجلا لو قال قد جعلت ارضى صدقة على ولد فلان وفلان جدليس له احد ينسب اليه الاب ثلاثة آباء فصاعدا فاني اعطيهم جميعا ماتنا سلوا فكذلك اذا سمى ثلاثة آباء ماتنا سلوا وهذا الباب الاول سواء وينبئ لمن خالفنا في هذا الباب لا يعطون من البطون الا من سمى وان سمى عشرة بطون اعطاهم خاصة دون من بقى منهم فهذا قبيح والقول الاول احبها الينا -

قلت - وكذلك لو قال على قرابتي اعطيت الآباء والاياء من يحدث ماتنا سلوا لان كلهم قرابة الا ترى ان السهم الذى سمى عمر لقرابته في وقته جار الى اليوم فكذلك القرابة فينبئ في قياس من خالفنا ان لا يعطى منه الا من كان في عهد عمر خاصة دون من يحدث -

باب الرجل يقف ارضه (٢) على

ولده وليس له ولد

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدى ونسلى فاذا انقرضوا فهي للفقراء والمساكين وليس له ولد ولا نسل -

قال - الوقف للفقراء والمساكين وهو صحيح جئز -

قلت - وكيف تصنع بالثقة -

قال - اعطيا الفقراء ما لم يكن له ولد فاذا كان له ولد كانت الثمة لهم وانما معنى

(١) زيادة من المدينة (٢) مدينة ارضا - صف ارضا له -

هذا عندى بمنزلة رجل قال ارضى صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين فان حدث لى ولد كان لهم الارثى انه حيث قال ارضى صدقة موقوفة انها قد صارت للفقراء والمساكين بهذا القول فلما قال على ولدى وليس له ولد كان استثناءه باطلا لانه لم يصف الاستثناء الى قوم مخلوقين فصار الاستثناء باطلا ما لم يكن الاستثناء لقوم مخلوقين فاذا خلقوا جازت لهم التثنية الارثى ان رجلا لو قال قد اوصيت بثلاث مالى للمساكين ولولد فلان وليس لفلان ولد كان الثلث كله للفقراء وكذلك الباب الاول لما قال قد جعلت ارضى صدقة موقوفة على ولد فلان وليس لفلان ولد كانت للفقراء (وكان قوله ولد فلان باطلا وكذلك لو قال صدقة موقوفة على الموتى كانت للفقراء - ١) والمساكين وهذا جائز وكذلك الباب الاول من لم يخلق والموتى سواء ولو قال قد اوصيت بثلاث مالى لفلان وللموتى كان الثلث كله لفلان وقوله للموتى باطل لانه قد اشرك مع فلان من لا تجوز له الوصية وكذلك قوله صدقة (على الموتى كانه قال صدقة موقوفة وسكت -

قلت - ارأيت لو قال صدقة - ١) موقوفة على ولدى فاذا انقرضوا فعل الفقراء - قال - هذا جائز فان كان له ولد كانت لهم وان لم يكن له ولد كانت على الفقراء - قلت - ارأيت ان لم يكن له ولد فاعطيتها الفقراء ثم يحدث له بعد ذلك ولد -

قال - ارد الوقف اليهم فاذا انقرضوا كان ذلك للمساكين -

قلت - وما حدث له من ولد كان ذلك لهم ما كانوا -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه قد استثنى غلات هذه الصدقة لولده فان جاءت الغلة وله ولد تجوز له اثنتيا كانت لهم وان لم يكن له ولد تجوز له اثنتيا كان ذلك للفقراء وكأنه لم يستثن من هذه الغلة شيئا -

قلت - فتجوز اثنتيا في بعض الثلاث دون بعض -

قال - نعم اذا كان من له اثنتيا مخلوقة يوم تاتي الغلة فهو لهم لانها قد وجبت لهم وان لم يكن مخلوقة فانما وجبت الغلة للفقراء والاثنتيا باطل الارثى ان رجلا لو قال

أرضى صدقة موقوفة على قراء قرأتى ماذا اقترضوا واستغنوا فبى للقراء فاذا اقترضوا بعد ذلك ردتها اليهم لانهم كانوا من اهل الاستثناء فكذلك اذا حدثوا بعد اقراض من كان منهم (فبن - ١) حدث الوقف كما كان (الوقف - ١) اذا استغنى اهلهم ثم حدث لهم قرر ددت ذلك اليهم وكذلك الباب الاول -

قلت - ارايت لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على نفسي -

قال - الوقف باطل -

قلت - ولم قلت ذلك ولم تجعل ذلك بمنزلة رجل قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وليس له ولد -

قال - لان منسه قد يجوز ان يقف عليها غيره واذا لم يكن له فليس يجوز له ولا غيره ان يوقف عليهم شيئا الا ترى ان رجلا لو قال قد اوصيت بثلث مالى لابنى وثمان ان تملان نصف الثلث ومابقى فهو للورثة واذا قال قد اوصيت لعبداه وولدت فلان وليس لملان ولد ان اثلث كله لعبداه وكذلك الوقف على ما وصفت لك انى ابطال حصه ابنه من الوصية واجعلها ميراثا وكذلك الوقف ابطله اذا قال ارضى صدقة موقوفة على نفسه -

قلت - ارايت لو قال ارضى صدقة موقوفة على من يحدث لى من الولد -

قال - الوقف جائز وهى للعقراء حتى يحدث له ولد فاذا حدثوا كانت لهم -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى وليس له ولد -

قال - فائتله كلها لو اى الصلب ان كان ولد ولد (٢) اى ولد (٣) كان -

قلت - فان حدث له بعد ذلك ولد او ولد كانوا شركاءهم جميعا -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال على ولد عبداه وولد زيد ولم يكن لزيد ولد -

قال - فائتله لولد عبداه الا ترى ان رجلا لو قال اوصيت بثلث مالى لولد عبداه

(١) زيادة من صف (٢) صف ومدينة - ان كانوا ولد ولد - ولعله - ان كان

او ولد ولد (٣) صف - ذلك -

ولولد زيد فان لم يكن لزيد ولد ان الثلث كله لولد عبد الله وكذلك الوقف -
قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على ولد اخوتي فكان لبعضهم ولد ولم يكن
لبعضهم ولد اعطيت ولد من كان له ولد الغلة -
قلت - وكذلك لو قال على بنى عمى وله اعمام بعضهم له ولد وبعضهم ليس له -
قال - نعم -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على زيد وعمرو ونسله -
قال - ليس لولد زيد في هذه الصدقة حق وانما هذه الصدقة لزيد وعمرو ونسل
عمرو -
قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه اضاف النسل الى عمرو دون زيد لان النسل مضاف اليه -
قلت - وكذلك لو قال على زيد وعمرو وولده -
قال - نعم هذا والاول سواء وهو على ما وصفت لك الا ترى لو ان رجلا قال
قد اوصيت بثلاث مالى لزيد وعمرو ولولده ان الثلث لزيد وعمرو وولد
عمرو خاصة فكذلك الباب الاول -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على زيد وعمرو ونسلهما -
قال - هذا جائز ويكون لها ولولادهما جميعا ونسلهم -
قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه اضاف النسل اليهما جميعا -
قلت - يبقى النسلين جميعا في ذلك سواء -
قال - نعم -

قلت - فان قل نسل احدهما وكثر نسل الآخر -
قال - تقسم عليهم الصدقة على عدد الرؤس -
قلت - ارأيت لو قال عبد الله وزيد وعمرو ونسلهم -
قال - هذا والباب الاول سواء ويكون الوقف عليهم جميعا -

قلت - وكذلك لو قال وولدهم ان كان لهم اولاد -

قال - نعم هذا كله سواء -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على عبدا لله وزيد وصبرو ونسله -

قال - فانما هو قوله ونسله لصبرو دون عبدا لله ودون زيد فيكون صبرو معهم

ولا يكون لنسل عبدا لله وزيد شيئا -

قلت - ارايت لو قال على نسل صبرو وزيد دون نسل عبدا لله اجعلت ذلك لنسل

زيد وصبرو دون نسل عبدا لله -

قال - نعم لان النسل مضاف اليهما دون عبدا لله لان الكلام على ما وصفت

لك -

قلت - ارايت ان قال ارضى صدقة موقوفة على الذكور من ولدى -

قال - فهي للذكور من ولد صلبه دون الاناث -

قلت - فان قال على ولدى (الذكور -

قال - هذا وبالباب الاول سواء -

قلت - ارايت ان قال على ولدى - ١) وولد ولدى الذكور -

قال - فهي لمن كان ذكرا من ولده وولد ولده -

قلت - وا لولد الذكور من ولد البنين والبنات سواء -

قال - نعم الا ترى انه لو قال صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى الفقراء انى

اعطى من كان فقيرا من ولد البنين والبنات فكذلك قوله الذكور وقوله الذكور

والفقراء واحد -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى الاناث -

قال - نعم هي للاناث دون الذكور -

قلت - والاناث من ولد الذكور والاناث فيهما سواء -

قال - نعم -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على ولدى وعلى اولاد الذكور من ولدى -

قال - فهى موقوفة على ولده لصلبه من البنين والبنات وعلى الذكور والاثاث
(من ولد الذكور من ولده - ١) فهم جميعا فيهما سواء -
قلت - ولا يدخل ولد بنات الصلب -
قال - لا -

قلت - ارايت لو قال ارضى صدقة موقوفة على ذكور وولدى ذكور وولد ولدى -
قال - فهى للذكور من ولده لصلبه وللذكور من ولد ولده ويكون الذكور من
ولد البنين والبنات فى ذلك سواء -
قلت - ولا يدخل فى ذلك اثنى من ولده ولا ولد ولده -
قال - لا يدخل منهم احد فى هذه الصدقة -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على الذكور من ولدى وعلى اولادهم قال
فهى للذكور من ولده لصلبه والولد الذكور من الاثاث والذكور دون بنات
الصلب -

قلت - ولا يعطى (بنت الصلب - ١) ويعطى بنت اخيها -
قال - نعم -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على الذكور من ولدى وعلى ولد الذكور
من نسل -

قال - فهى للذكور من ولده لصلبه وعلى اولادهم من البنين والبنات وعلى ولد
كل ذكر من نسله كان من ولد الذكور او ولد الاثاث -
قلت - ولا يدخل فى ذلك اثنى من ولده لصلبه -
قال - لا -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على الاثاث من ولدى وعلى اولادهم -
قال - فهى على الاثاث من ولده لصلبه واولادهم من البنين والبنات وعلى ولد
البنات لصلبه وهم جميعا فيهما (٢) سواء -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على نسل فاقرضوا جميعا الاولاد بنت اتعطيها

الثلة -

قال - نعم -

قلت - وكذلك نسل (١) فلان -

قال - نعم -

قلت - او (٢) كذلك لو قال صدقة موقوفة على ولدى ونسلى وما ولدا -

قال - هذا بمنزلة قوله ما تناسلوا -

قلت - ارأيت ان قال على ولدى وعلى اولادهم ما توالدوا -

قال - نعم يكون لهم جميعا وهذا عندى بمنزلة قوله ما تناسلوا -

باب الرجل يقف ارضا على فقراء قرأبته

'وفقراء ولداته ونسله من الفقراء من يعطى

قلت - ارأيت رجلا لو قال ارضى صدقة موقوفة على قراء قرأبى او على قراء ولدى ونسلى -

قال - هذا عندنا جائز والثلة لمن كان فقيرا دون الاغنياء -

قلت - ارأيت من افتقر منهم بعد التنى اتعطيه من الوقف -

قال - نعم هذا سواء من (٣) كان فقيرا يوم وقف الوقف (٤) -

قلت - ارأيت من استغنى منهم بعد الفقر ايعطى -

قال - لا انما انظر الى الثلة يوم تخلف فمن كان منهم فقيرا كانت له الثلة ويدخل فى ذلك من افتقر قبل مجيء الثلة ويمنع منها قبل مجيئها -

قلت - وكذلك (لو قال - ه) صدقة موقوفة على من سكن البصرة من قرأبى

اعطيت من سكنها منهم قبل مجيء الثلة وحرمت من انتقل منهم عن البصرة -

قال - نعم -

(١) صف - على نسل (٢) صف - ارأيت (٣) كذا ولله سواء ومن (٤) صف

الوقف (ه) زيادة من صف -

قلت

قلت - وان قال على من افتقر من ولدى -

قال - هذا والتقير سواء -

قلت - ارايت من ولد من القرابة فقيرا يعطى من هذه الصدقة -

قال - نعم وقد قال بعض اصحابنا الانصارى وهو قول محمد رحمه الله لا يعطى

وقال انما قوله لمن افتقر من قرابتي لمن افتقر بعد التني واما من ولد فقير فلا شيء

له حتى يكون غنيا فيفتقر وهذا (عندنا - ١) ليس بشيء ومعاني الناس على خلاف

ذلك انما معاني الناس ان يعطى الفقراء منهم غنيا كان قبل ذلك او فقيرا ومن

سجتناء على من قال بهذا القول ان يقال له ارايت قوله على من افتقر ما معناه فان

قال هو على افتقر (٢) قيل فمن لم يزل فقيرا فلا شيء له قال نعم قيل له فما تقول فيه

[لو قال على قرابتي من احتاج يعطى منها من لم يزل محتاجا من قرابته فان قال نعم

] فقد ترك قوله وان قال لا يعطى منها شيئا قلنا له فما تقول فيه ان قال على من سكن

البصرة من قرابتي يعطى منها من لم يزل ساكنا فيها فان قال نعم فقد ترك قوله

ويقال له من اين اترق قوله على من سكن البصرة وقوله على من افتقر لم لا يكون

على من سكن البصرة هو على من سكنها بعد ان لا يكون كان ساكنا فيها ان كان

قوله (على - ٣) من افتقر بعد التني ويقال له ارايت لو قال على من اقام بالبصرة

فكان منهم رجل لم يزل مقيما بها اليس يعطى -

قلت - ارايت لو قال صدقة ووقوفه على من تزوج من قرابتي -

قال - فهي لمن تزوج -

قلت - وكذلك لو قال على من اسلم قرابتي (٤) -

قال - فهي على من اسلم دون من خلق مسلما -

قلت - فمن اين اترق قوله من اسلم من قرابتي ومن افتقر من قرابتي -

قال - اما قوله من افتقر من قرابتي انما معناه كان فقيرا واما قوله من اسلم انما

معناه من اسلم بعد كفر هذا معاني الكلام في هذا وهذا استحسان -

(١) زيادة من صف (٢) في المدنية هو من اقتصر - (٣) زيادة من صف

(٤) كذا - ولعله من قرابتي -

قلت - أرايت اذا (١) قال صدقة موقوفة على قراء قرآني فكان في قرابته من له سكن ليس له غيره اعطى من هذه الصدقة -

قال - نعم الاترى ان الزكاة تحل لمن كان له سكن (٢) فكذلك الوقف -

قلت - أرايت من كان له سكن (٣) وخادم ليس له غيرهما -

قال - هو فقير يدخل في الوقف وكذلك الزكاة -

قلت - ويعطى منها -

قال - نعم -

قلت - أرايت من كان (٤) له سكن وخادم وثيابه كفاف لا فضل خيها -

قال - هو فقير ويدخل في الوقف -

قلت - وكذلك الزكاة يعطى منها -

قال - نعم -

قلت - أرايت ان كان له مع هذا من متاع البيت ما لا غنى به عنه -

قال - هذا فقير ويعطى -

قلت - أرايت من كان له (٥) مائتا درهم او عشرين ديناراً -

قال - هذا غني ولا حق له في الوقف -

قلت - وكذلك الزكاة -

قال - نعم -

قلت - أرايت من كان له من المتاع فضلاً عن ما لا غنى به عنه مائتا درهم فصاعداً -

قال - هذا عندنا لا يعطى من الزكاة ولا من الوقف وهذا قول أبي حنيفة

رحمه الله وأبي يوسف في الغني وقال أبو يوسف الغني خمسون درهما او قيمتها -

قلت - أرايت ان كان مائة دمان -

قال - لا يعطى من الوقف شيئاً اذا كانت قيمته مائتا درهم فصاعداً -

(١) د - ان (٢) صيف - مسكن (٣) صيف - مسكن (٤) من هنا سقط في صيف

قلت

(٥) زيادة من المدينة -

قلت - ارأيت ان كان له مسكن فاضل لا يحتاج اليه يسكنه -

قال - نعم هو كذلك -

قلت - ارأيت ان كان له ارض ليس فى غلتها ما يكفيه وقيمها مائتا درهم فصاعدا -

قال - هذا والباب الاول سواء وهذا غنى ولا يعطى من الصدقة -

قلت - ارأيت ان كان له صنف واحد من هذه الاصناف لا يساوى مائتى درهم -

قال - يعطى من هذه الصدقة وهو فقير -

قلت - ارأيت ان كان له هذه الاصناف كلها وقيمة كل صنف منها اقل من مائتى درهم فاذا اجتمعا كانت تساوى مائتى درهم قال هذا عندى غنى ولا يعطى من الصدقة -

قلت - ارأيت لو كان له مال كثير غائب عنه او دين على الناس لا يقدر على أخذه ولا يجد شيئا -

قال - هذا يعطى من الزكاة ومن الوقف وكذلك ابن السبيل له مال غائب عنه وهو بمصر لا يقدر على نفقته لسفره قال هذا فقير ويعطى من الزكاة والصدقة وان كان يقدر على القرض كان ذلك القرض خيرا له من قبول الصدقة فان قبل الزكاة اجزأ من يعطيه وكذلك الوقف -

قلت - ارأيت ان كان رجلا شابا يعمل بيده فيصيب الكفاف وليس له متاع ولا منزل -

قال - يعطى من الوقف ويكون اسوة الفقراء منهم واما الزكاة فأكروه ان يعطى منها واحب ان يعف عنها وان أخذها اجزأ من اعطى له وهذا قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى فى الزكاة -

قلت - من اين افرق الوقف والزكاة -

قال - هما فترتان الاترى ان رجلا من بنى هاشم له (١) وقف وقفا على قرابته او فقراء بنى هاشم اعطيت فقراء بنى هاشم ولا يحل لبنى لهم الصدقة ولا الزكاة واما

الوقف فيحل لهم وكذلك الثنى لانهم في الوقف انما هو وقف عليهم والمعنى لهم وقد روى في الحديث ان الصدقة لا تحل لبني هاشم وليس الوقف عندنا مثل الزكاة وقد روى ان الصدقة لا تحل لثنى ولا لذى مرة سوى وكذلك ما وصفت لك -

قلت - ارأيت ان كان له مال وعليه متله -

قال - هو فقير -

قلت - فان كان له مال على من يقدر على أخذه -

قال - هو غنى -

قلت - وان كان الثنى مفلسا لا يقدر على أخذه -

قال - هو فقير -

قلت - فان كان له مال على جاحد -

قال - كان (١) لم يكن له بينة عليه بالمال فهو فقير وقد قال قوم ممن هو منسوب الى ائقته اذا قال الرجل ارضى صدقة موقوفة على قرايى اعطى من كان مخلوقا من القرابة دون من يحدث وهذا عندنا ليس بشيء ومن حجبتا على من قال بهذا القول يقال له اذا قال صدقة موقوفة على قراء قرايى وله قرابة فقراء وقرابة اغنياء فان قال يعطى الوقف منهم الفقراء دون الاغنياء قيل له فان افتقر الآخرون من القرابة يعطون (٢) فان قال نعم فقد ترك قوله ويقال له من اين اعطيت من يحدث من الفقراء من القرابة ولم يكونوا يوم وقف الوقف ولم تعط من يحدث من القرابة ممن لم يكن مخلوقا بعد ومن اين اقرت فان قال لا يعطى الا من كان فقيرا يوم وقف الوقف قيل له فقد قست قولك فيها يقول (٣) ان استغنى الذين كانوا قراء وافتقر الذين كانوا اغنياء فينبى في قياس قولك ان يعطى هؤلاء الاغنياء الذين كانوا قراء يوم وقف الوقف ويمنع هؤلاء الفقراء الذين كانوا اغنياء يوم وقف الوقف فان قال هذا خلاف هذا فقد ترك قوله وان قال هذا جائز فقد

(١) كذا وامله فان (٢) الى هنا انتهى السقط من صف (٣) كذا -

قاس قوله وهذا خلاف امر الناس ومعانيهم ويقال له ارأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على من كان يتيما فقيرا من ولدى ونسلي فكان من نسله (يومئذ - ١) أيتام صغار قد ركوا وصاروا رجالا واصابوا مالا كثيرا فان قال لاعطيهم فقد ترك قوله ويقال له لم لا تجعل الوقف لمن كان يتيما فقيرا يومئذ كما قلت ان الغلة لمن يخلق (٢) فقيرا يوم وقف الوقف ومعاني كلام الناس ومذاهيبهم في الوقف على ما وصفت لك -

قلت - ارأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على قراء قراءى وله قرابة فقراء وقرابة اغنياء وانفق بعض الاعنياء بعد ذلك -

قال - اعطيه حصته من الوقف وهو بمنزلة من كانوا فقراء يوم وقف الوقف فيها يحدث الله من غلاته -
قلت - ولم قلت ذلك -

قال - الا ترى انى امنع من استغنى فكذلك اعطى من افتقر وانما انظر الى الغلة يوم تجب فمن كان فقيرا كانت له حصته من الوقف فقيرا كان يوم وقف الوقف او غنيا ومن كان غنيا لاحق له فيها غنيا كان يوم الوقف او فقيرا الا ترى انى اعطى من يحدث من النسل اذا كان فقيرا وان لم يكن غناؤا يوم وقف الوقف وكذلك اعطى من يفتر منهم وان كان غنيا قبل ذلك ثم يفتر عندي بمنزلة من يحدث من النسل -

قلت - ارأيت من افتقر من القرابة والنسل بعد محيى الغلة له حق في هذه الغلة -
قال - لا -
قلت - ولم -

قال - لان الغلة قد وجبت يوم جاءت لمن كان منهم فقيرا يومئذ وصارت لهم دون الناس كلهم فمن افتقر منهم بعد ذلك فلاحق له في الغلة وانما حقه فيها يخرج الله من الغلات بعد ذلك وهو بمنزلة الوصية انما انظر الى من كان فقيرا يوم تاتي الغلة وهي لهم دون الناس كلهم -

قلت - ارأيت من استغنى منهم بعد عيىء الغلة (١) خلفه فى الغلة ثابت وهو له وانما يمنعه فيما يستقبل وهى فى هذا الوجه بمنزلة رجل قال ثلث ما لى لفقراء بنى فلان ومات واستغنى منهم رجل بعد موته فله حصته من الثلث لانها وجبت وكذلك الغلة هى بمنزلة الوصية -

قلت - ارأيت لو مات رجل من الفقراء منهم بعد ما جاءت الغلة -

قال - حصته من الغلة ميراث لانها قد وجبت له -

قلت - وسواء كانوا فقراء او اغنياء -

قال - نعم -

قلت - ارأيت ان كان ورثته من ليس من قرابة الواقف -

قال - فهذا وذلك سواء وحصته اتى وجبت له من الغلة لورثته من كانوا -

قلت - ارأيت ان كان عليه دين يقضى من ذلك دينه -

قال - نعم -

قلت - وان كان اوصى بوصية انفذت ثلثه من ذلك فى وصيته -

قال - نعم -

قلت - ارأيت اذا قال ارضى صدقة وقوفة على فقراء قرابتي بغلات الغلة يوم

ولدت امرأة من قرابته ولدا فقيرا كان غلوا فى البطن قبل عيىء الغلة بغلات

به لا قل من ستة اشهر -

قال - لاحق له فى الغلة لان ما فى البطن لا يوصف بالفقر وانما الفقير من كان

يحتاج (٢) وما فى البطن لا يحتاج الا ترى الى ان الحامل المتوفى عنها زوجها لا يتفق

عليها من مال ما فى بطنها وانما يتفق عليها من حصتها لانهم لم يحملوا الولد فى

بطنها يحتاج الى شئ -

قلت - وكذلك لو قال ارضى صدقة وقوفة على من كان فقيرا من ولدى ونسلى -

قال - نعم هذا كله سواء على ما وصفت لك -

قلت - وكذلك لو قال على فقراء آل فلان -

قال - نعم -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على من كان فقيرا من نسل فلان وليس في نسل فلان الا فقيرا واحدا (١) -

قال - بلجميع الغلة واحدا كان او اكثر من ذلك فهو له -

قلت - ارأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على قراء ولد فلان ونسله فلم يكن فيهم (الا - ٢) فقيرا واحدا (١) -

قال - فله النصف من الغلة -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه قال قراء آل فلان فليس في آل فلان الا فقيرا واحدا (١) فله النصف من الغلة -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه قال قراء ولا يقال قراء لاقبل من اثنين فاعطيت الواحد النصف لانه اذا كان واحد (٣) لا يسمى قراء فلذلك اعطيته النصف -

قلت - ولا يشبه هذا عندك الباب الاول -

قال - لا يشبه عندي لانه قال في الباب من الاول من (٤) كان فقيرا فهو على (الواحد واكثر من ذلك -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على قراء قرابتي -

قال - نعم - هـ) هذا وذاك سواء وهو على ما وصفت لك وان كان في قرابته فقير واحد اعطيته النصف وان كان في قرابته اثنان فصاعدا اعطيهم جميع الغلة -

قلت - وكذلك لو قال في قراء قرابتي -

قال - نعم هما سواء وتو له في قراء قرابتي وعلى قراء قرابتي وللقراء قرابتي سواء كله وقابلنا ان بعض الفقهاء فرق بين ذلك واما نحن فترى ذلك سواء -

قلت - ارأيت لو قال صدقة على المحتاجين من قرابتي -

(١) كذا (٢) زيادة من صف (٣) د - واحدا (٤) مدنية - اذا - صف - ان

(هـ) ساقط من مدنية -

قال - نعم هذا وقوله على (قراء قرابتى سواء -

قلت - وكذلك لو قال على المساكين من قرابتى -

قال - نعم هذا وقوله - ١) الاول سواء -

قلت - ولا يعطى الواحدة منهم الا النصف ويعطى ذلك الاثنين فصاعدا -

قال - نعم -

قلت - ارأيت لو قال على من كان مسكينا من قرابتى او على من يخلق (٢) محتاجة

من قرابتى -

قال - من كان منهم كذلك اعطى جميع الثلة واحدا كان او اكثر من ذلك

ولا يشبه هذا الباب الاول يعطون كلما اقتروا ويمنعون كلما استغنوا على ما

وصفت لك وانما انظر الى من كان منهم فقيرا يوم تجيء الثلة ولا يلتصق الى من

كانت حاله قبل ذلك -

قلت - ارأيت ان جاءت الثلة الثانية ومع رجل من قرائهم من الثلة وغيرها

مائتا درهم فصاعدا او عشرون دينارا -

قال - فلاحق له في هذه الثلة الحادثة -

قلت - ولم -

قال - لانه غنى وقد قال ابو خالد الثنى نحسون درهما واما ابو حنيفة رحمه الله

فانه كان يقول مائتا درهم -

قلت - ارأيت ان كان له اقل من مائتى درهم او اقل من عشرين دينارا بدينار (٣)

فهو فقير في قول ابي حنيفة رحمه الله وهذا اسوة شركائه في الوقف ولا يستوجب

اسم الثنى من كان له اقل من مائتى درهم واذا لم يكن مسمى بالثنى فهو مسمى

بالفقر -

قلت - ارأيت لو قال على ايتام قرابتى -

قال - فهو على ايتام قرابته -

(١) زيادة من صنف (٢) صنف - كان (٣) لعله سقط قال من هنا -

قلت - وما اليتيم عندك -

قال - كل صغير ذكر اكان او انثى لم يبلغ الحلم ان كان غلاما وان كانت جارية فالحیض وقد مات ابوه فهو یتیم -

قلت - فان كان ابوه (حيا واما ميته فهذا ليس بیتیم -

قلت - فان كان ابوه - ١ - قد مات وجده ابوايه -

قال - فهو یتیم -

قلت - فان كان ابوه حيا حتى ادرك الحمل وحاضت الجارية فليسا بیتیمین -

قال - نعم -

قلت - وما وقت ما يبلغه فيخرج من الیتیم -

قال - الاحتمام او خمس عشرة سنة -

قلت - والعلام والخلية سواء -

قال - نعم اذا بلغا خمسة عشر سنة ادركا وهذا قولنا وقول يوسف بن خالد

وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول في الغلام حتى يحتمل او يبلغ تسع عشر سنة ويقول

في الجارية حتى تحيض او تبلغ سبعة عشرة سنة ويفرق بين الغلام والجارية قال

زفرها سواء والادراك ثمان عشرة سنة -

قلت - ارايت ان احتمل بعد مجيء الثلثة -

(قال - ٢) فخصته ثابتة على ما وصفت لك -

قلت - والقول قوله في الاحتمام -

قال - (نعم - ٢) -

قلت - وكذلك الجارية القول قولها في الحيض -

قال - نعم -

قلت - ارايت ان مات رجل من القرابة وترك ولدا صبغارا بعد ما جاءت الثلثة -

قال - فلا حق لهم في الثلثة -

قلت - فان مات قبل مجيء الثلثة -

قال - فهم اسوة الايتام الباقيين في الغلة -
قلت - ارأيت ان قال على قراء قرابتي نورث رجل من قراء القرابة ما تتي
درهم فصاعدا او قيمتها قبل مجيء الغلة فلم يصل اليها حتى جاءت الغلة -
قال - فلا حق له في الغلة في تلك السنة -
قلت - فان اتلفها او تلفت منها طاقة وكان الباقي اقل من ما تتي درهم قبل مجيء
الغلة -

قال - فهو فقير وله حصته من الغلة -
قلت - ارأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على قراء قرابتي بغلات الغلة
فلم يأخذها قراءهم حتى جاءت الغلة الثانية وقد رنصيب (١) كل رجل منهم في
الغلة الاولى ما تتي درهم فصاعدا -
قال - فلاحق لهم في الغلة الثانية لانهم قد صاروا اغنياء بما يصيبهم من الغلة الاولى
لانه يصيب كل واحد منهم ما تتي درهم فصاعدا بغلات الغلة الثانية (وهم اغنياء - ٢)
فلاحق لهم فيها -

قلت - فان جاءت الغلة الثانية وعلى بعضهم دين -
قال - من كان منهم عليه دين و (٣) كان ما يفضل من حصته من هذه الغلة الاولى
اقل من ما تتي درهم فهو فقير وله من الغلة الثانية حصته ومن لم يكن منهم عليه
دين فلاحق له في الغلة الثانية -

قلت - فان كان الذي يصيب كل رجل منهم اقل من ما تتي درهم من الغلة
الاولى -

قال - الغلة ثانية لهم -

قلت - وكذلك لو لم يأخذوها (٤) سنين -

قال - نعم هو على ما وصفت لك -

قلت - فان كانوا يأخذون بعض ما يصيبهم (٥) من غلة كل سنة ويقتي لهم بعض -

(١) صف - وقد كان يصيب (٢) ليس في (٣) دنية - او (٤) صف - يأخذها

قال

(٥) صف - يعنيهم

قال - اذا كان نصيب (١) كل واحد منهم مما يتبقى يكون مائتي درهم فصاعدا فهو غنى ولا حق له في كل غلة تحدث وله مائتا درهم وان كان اقل من ذلك كان له ان يأخذ، واذا اجتمع لواحد منهم مائتا درهم فصاعدا من فضول الغلات او من غيرها فهو غنى ولا حق له في غلة الصدقة -

قلت - ارأيت اذا لم يكن في القرابة الا فقير واحد لم اعطيه جميع المال (٢) وقد قال صدقة موقوفة على من يحتاج من قرابتي ولعل الغلة تبلغ عشرة آلاف -

قال - الا ترى ان رجلا لو قد اوصيت ثلث مالى لمن كان فقيرا من قرابتي وليس له الا قريب واحد فقير وثلث مالى كثيرا فاعطيه الثلث كله فكذلك الوقف وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله في الوصية وكذلك الوقف -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على من كان (فقيرا - ٣) من ولد عمر بن الخطاب ونسله ووقف رجل ارضا على مثل ذلك وفي ولد عمر ثمان مائة محبسون - قال - فاي الغلتين جاءت فهى لفقرائهم -

قلت - فان كان يصيب (٤) كل رجل من الغلة الاولى مائتا درهم فصاعدا - قال - فلاحق له في الغلة الثانية -

قلت - فان كان الذى يصيب كل واحد منهم مائتي درهم فأخذها هكلها واستدان عليها متلها فأكل ما استدان ثم جاءت غلة الوقف الآخر (٥) -

(قال - ٦) فهم قراء ولهم حلة الوقف الآخر -

قلت - ارأيت ان جاءت الغلتان جميعا معا -

قال - فالثلاثان جميعا لهم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانهم قراء يوم جاءت الغلتان جميعا فوجب جميعا لهم بفقرهم الا ترى ان رجلين لو اوصى كل واحد منهما بثلث ماله لفقراء وولد عمر ووقع عليها بيت فماتا جميعا معا ان ثلث مالى كل واحد منهما لفقراء وولد عمر والذين كانوا يوم

(١) صف - يصيب (٢) د - الغلة (٣) زيادة من مدنية (٤) د - نصيب

(٥) صف - الثانية (٦) زيادة من صف

ما تا وكذلك الوقف على ما وصفت لك اذا جاءت القلتان جميعا (معاً) وان مات احدهما قبل الآخر فكان الذى يصيب كل فقير منهم من ثلث مال الاول ما تقي درهم فصاعدا لم يكن له حق فى ثلث مال الآخر -

قلت - وكذلك الوقف اذا جاءت احدى القلتين قبل الاخرى -
قال - نعم -

قلت - ارأيت اذا كان الواقف واحدا وقف ارضين مختلفتين فى وقتين فقال ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي ثم قال من الغد ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي لارض اخرى سوى الاولى -

قال - نعم هذا سواء وقفقراء قرابته غلة الارضين جميعا -
قلت - فان جاءت القلتان جميعا -

كان (٢) الجواب فى ذلك كما وصفت لك -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على فقراء ولد عمر بن الخطاب وقال (٣) يعطى كل واحد منهم قوته (٤) بالمعروف ولو تصدق رجل على فقراء ولد عمر بن الخطاب بمثل ذلك -

قال - يعطى كل واحد من ولد عمر بن الخطاب رضى الله عنه قوته من كل واحد من القلتين -

قلت - فياخذ كل واحد قوتين من الصدقتين -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لان القلتين جاءت جميعا معا فوجب لكل واحد منهم القوت الذى جعل له كل واحد من الرجلين الواقفين -

قلت - وكذلك لو كان الواقفون عشرة -

قال - نعم ياخذ كل واحد منهم عشرة اقوات اذا كان ذلك وان كان الواقف

(١) ليس فى ر (٢) لعنه قال (٣) صف - فقال (٤) ليس فى المدنية

وجلا واحدا وقف ارضين له على ما وصفت لك -

قال - ان كان وقفها جميعا معا فليس لكل واحد منهم الاقوت واحد وان وقفها وقفين مختلفين في وقتين فلكل واحد منهم قوتان على ما وصفت لك -
قلت - ارأيت ان جاءت احدى الثلثين قبل الاخرى فوجب لكل واحد منهما قوته ثم جاءت الثانية -

قال - ان كان بقي لكل واحد منهم من قوته قبل مجيء الغلة الثانية مائتا درهم فصاعدا فلاحق له الغلة الثانية وان كان اقل من ذلك فله قوته من الغلة الثانية -
قلت - ارأيت اخوين لآب ولام وقف كل واحد منهما (١) وقفا على قرابته يعطى كل واحد منهم قوته بغاء رجل فقير من القرابة أعطيه قوته من كل واحدة من الصدقتين او تعطيه قوتا واحدا -

قال - ان كانا وقفا الارضين جميعا معا اعطيته قوتا واحدا من الوقفين جميعا وان كانا وقفا ذلك وقفين مختلفين اعطيته قوتين من وقف كل واحد الاقوت (٢) وكذلك لو كانا وقفا ارضا واحدة او ارضين -
قال - نعم هذا كله سواء على ما وصفت لك -

باب الرجل يقف الارض على نفسه

(٢) واذا قال الرجل ارضى هذه صدقة موقوفة على نفسي (٣) فالوقف باطل لا يجوز -
قلت - ولم ابطال ذلك -

قال - لانه لا يكون متصدقا على نفسه ولا واهبا لها لا يكون واقفا عليها الا ترى ان رجلا لو قال قد تصدقت بمالي على نفسي لم يكن ذلك صدقة وذلك باطل وكذلك اذا قال ارضى موقوفة على نفسي فلا يكون وقفا -

قلت - وكذلك اذا قال ارضى صدقة موقوفة الا ان غلبت الى ما عشت -

قال - نعم هذا والباب الاول سواء ولا يجوز ذلك -

قلت - فان قال قائل اذا قال ارضى صدقة موقوفة على نفسه فهو جائز وقال اذا

(١) من هنا سقط من حرف (٢) ثم سقط - قلت - (٣) ثم سقط قال

وقفها على نفسه او على غيره فهو سواء وهو جائز قيل له كيف جوزت اذا كان يوقف الرجل على نفسه -

قال - جوزت ذلك لان عمر بن الخطاب قال في صدقة لاجتاح على من وليها ان يأكل منها بالمعروف او يطعم صديقا فهذا استبراء من عمر لمن وليها ان يأكل منها بالمعروف وعمر بن الخطاب هو الوالى لما فكأنه شرط لنفسه الأكل منها قيل له ليس هذا على ما تأولت ان عمر بن الخطاب انما عني بقوله لاجتاح على من وليها ان يأكل منها بالمعروف انما عني بذلك ولائها غيره ولم يعن نفسه ويقال له كيف تأولت هذا وعمر يقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم انى اصببت ارضا بخير لم اصبب الا قط انفس عندى منه فما تأمرنى به فقال ان شئت حبست اصلها وتصدقته بها قال فتصدق عمر بها لاتباع فان كان هذا على ما تأولت لم يكن عمر تصدق بها كلها لان ما يحبس منها لنفسه غير صدقة وكيف يجوز ذلك ان تأولت هذا والنبي صلى الله عليه وسلم يقول ان شئت حبست اصلها وتصدقته بها فكان يجوز له ان يخالف النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الذى استثنى منها ليس بصدقة يكون متصدقا على نفسه وكأنه وقف بعضها ولم يقف كلها لانه قد استثنى بعضها لنفسه ويقال له الدليل على ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه انما عني بذلك غيره من الولاة ما يتكلم به الناس في وقوفهم ووصاياهم الا ترى لو أن رجلا من بنى العباس لو قال ارضى صدقة موقوفة على بنى العباس لم يكن الواقف فيهم وكان الواقف خارجا عن الوقف لان المعنى انما هو على غيره من بنى العباس (كما كان المعنى على غير عمر من الولاة فان قلت انما عني بذلك غيره من بنى العباس - ١) فذلك تأولنا حديث عمر بن الخطاب انما عني غيره من الولاة فان قالوا اذا قال الرجل من بنى العباس قد جعلت ارضى صدقة موقوفة على بنى العباس كان له حصته من الوقف لانه من بنى العباس قيل لهم فما تقولون في رجل قال قد اوصيت (٢) بثلث مالى لولداي تم مات أحد دخل هوى الولد فتبطلون حصته من الثلث كما جعلته له حصته في الوقف

(١) زيادة من المدينة (٢) الى هاتين الساقط من صف -

فان قالوا لولكنه يطلئ الثلث كله لاختوته الباقيين ولا تعطيه شيئا قيل لهم أليس قد اوصى لنفسه ولا اختوته بالثلث فلم تبطلوا نصيبه من ذلك ويجوز الباقيين فان قال ان هذا الميت اذا قال اوصيت لولد ابى بالثلث فمن مات منهم لم يلتفت اليه وانما انظر لمن كان حيا يوم يموت الموصى ولا التفت الى من كان منهم قبل ذلك فهو بمن مات قبل وجوب الوصية ولا حصه له في الثلث ولا يشبه هذا الوقف قيل له قد فرتم بينها فما تقولون ان قال قد اوصيت بثلت مالى لولد ابى المخلوقين اليوم الاحياء منهم فان قالوا هذا جائز قلنا لهم ارايتم من مات منهم اتجعلون حصتهم الباقيين قالوا لا قلنا ذلك لانه قال المخلوقين القيام فكأنه سماهم باعيانهم قيل له فما تقولون في الموصى اتجعلون له حصته من الثلث لانه من ولد ابيه المخلوقين قالوا لا لان المعنى انما هو على ولد ابيه غيره قيل لهم فقد تركتم قولكم فمن اين قلتم في الوقف فهو داخل في ولد العباس ولم تدخلوه في الوصية مع ولد ابيه فان قالوا لا يكون موصيا لنفسه قيل لهم فكذلك لا يكون متصدا عليا ولا واهما عليها ولا واهبا لها ويقال لهم اتقولون في رجل قال لعبده استق اى عبدي شئت فاعتق نفسه فان قالوا لا يكون له ذلك لان المعنى انما هو على غيره من العبيد قيل لهم فكذلك اذ (١) قال لا جناح على من وليها ان يأكل منها فانما المعنى على غيره من الولاة فلم انكرتم قولنا ان المعنى على غيره ويقال لهم ما تقولون في امرأة قالت لرجل زوجي رجلا فزوجها من نفسه فان قالوا لا يجوز لان المعنى انما يقع على غيره من الرجال قيل لهم وكذلك الوقف المعنى على غيره قال ويلفتنا عن عمر رضى الله عنه انه وقع الوقف الى حفصة في هذا دليل على ما قلنا ان المعنى على غيره الا ترى انها كانت تليه في حياة عمر رضى الله عنه فهذا من عمر رضى الله عنه للتوسعة منه على ولادة الصدقة لان لا يضيق الامر عليهم وليس هذا اشتراط منه لنفسه من الوقف شيء فان قالوا ان عثمان بن عفان رضى الله عنه قال يوم اصيب الشدكم الله هل تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة ضاق المسجد باهله فقال من يشتري هذه البقعة من خالص ماله يكون فيها كاحد من

المسلمين ويكون له خير منها في الجنة فاشترتها من خالص مالى بخلتها للمسلمين قالوا اللهم نعم ثم قال انشدكم الله هل تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة ولم يكن يترستعذب منها الارومة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشتريها من خالص ماله فيكون دأوه منها كدلاء المسلمين وله خير منها في الجنة فاشترتها من خالص مالى بخلتها للمسلمين قالوا اللهم نعم قيل لهم فما الدليل في هذا على ان وقف الرجل على نفسه جائز قالوا اشترط عثمان بن عفان ان يشاء فيها كراء رجل من المسلمين فقد اشترط ذلك لنفسه فهذا وقف عليه قيل لهم ان هذا الذى ذهبتم اليه ليس بشئ ان عثمان بن عفان انما قال جعلت رشائى فيها كراء رجل من المسلمين انما معنى ذلك انى كنت فيها كرجل من المسلمين لم اتفضل عليهم بشئ ولم يرد بها انى تصدقت بها على نفسى بشئ ولم يرد بهذا اشترط لنفسه انما اراد ان يخبر انه كان اسوة للمسلمين فهذه فضيلة له يخبر بها ويقال لهم ان الشرط في هذا وغيره سواء لانه بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلاء والنار لا يحل منع السعة فاذا كان يكون ذلك (١) في الآبار كلها وكذلك يكون في البئر التى يصدق بها ولا يشبه ماء الآبار غلات الارضين والدور الا ترى ان رجلا عطشا نا لوجاء يشرب من بئر رجل لم يحل له ان يمنعه ولو جاء الى ماله حل منعه الا ترى الى قول عمر بن الخطاب فهل وضعت فيهم السلاح وانما يشبه هذا عندنا الرجل الذى يجعل داره مسجدا للمسلمين على ان له ان يصلى فيها فهذا عندنا جائز وله ان يصلى فيه شرط ذلك او لم يشترط وكذلك سائر المسلمين من شرط له ان يصلى فيه ومن لم يشترط له فيه سواء وكذلك البئر في هذا كالمسجد الا ترى ان رجلا لو وقف بئرا على قوم بأعينهم كان (٢) لغيرهم ان يشربوا منها ولو جعل داره مسجدا لقوم بأعينهم كان لغيرهم ان يصلى فيه البئر والمسجد سواء ولذلك احتج عثمان بن عفان على القوم في البئر والمسجد جميعا جعلها (٣) في الاحتجاج عليهم لهما سواء فكذلك

(١) مدنية ور - يكون كل ذلك (٢) صف - اجاز (٣) مدنية - جعلها -

هما عندنا سواء فإن قالوا فما حجتنا في اجازة وقف الرجل على نفسه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر برجل يسوق بدنة فقال لركبها (١) فقال - (١) انها بدنة فقال لركبها قال انها بدنة قال لركبها وان كانت بدنة قيل لهم فما الدليل في هذا على ان وقف الرجل على نفسه جائزة قالوا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمره بالانتفاع بها وكذلك الوقف قيل لهم اخبرونا عن اصول الوقف لها (٢) مالك قالوا لا يملكها احد قيل لهم اخبرونا عن البدنة لمن ملكها قالوا لصاحبها قيل لهم فقد فرقت بين البدنة والوقف تزعمون ان الوقف قد خرج عن ملك الذي وقفه وان البدنة لم تخرج من ملك صاحبها فاذا كان ذلك كذلك كان له ان يركب البدنة لانها لم تخرج من ملكه ويقال لهم ارايتم البدة اذا مات صاحبها قيل ان يبلغ الوقف قالوا هي ميراث عنه قيل لهم فهذا لا يشبه الوقف وانما معنى الحديث عندنا والله اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم أمره بركوبها على وجه الضرورة فان قالوا بلغنا ان ناس بن مالك وقف داره بالمدينة على سبل سماها فكان اذا قدم المدينة تركها قيل لهم المعنى في هذا عندنا والله اعلم انه كان يسكنها بأمر من قد وقفها عليه الا ترى انه ليس في الحديث انه اشترط سكنها لنفسه وقدمى سبلها (٣) فهذا دليل على ان الوقف كان على غيره الا انه كان يسكنها باذن من وقفت عليه وكذلك كل من بلغنا انه وقف داره فسكنها فانما معنى ذلك عندنا (٤) انه سكنها مع الذين وقفت عليهم باذنهم على التسوية منهم ومنه وليس معناه عندنا على انه وقف على نفسه لانه لم يبلغنا ان احدا منهم اشترط فيها السكنى وبلغنا انهم هموا وجوها ولم يسموا لانفسهم منها شيئا فكذلك المعنى عندنا انهم سكنوها باذن الموقوفة عليهم ولا يجوز ان يتأول عليهم انهم وقفوا على غيرهم ثم أخذوها لانفسهم بغير اذن من وقفت عليه فان قالوا لنا اخبرونا اليس زعمتم ان تأويل قول عمر رضى الله عنه لاجتاح على من وليا ان يأكل منها ان معنى ذلك على غيره من الولاية للصدقة قيل لهم نعم المعنى عندنا على غير عمر رضى الله عنه من الولاية قالوا لنا ما تقولون في رجل قال قد جعلت ارضى صدقة موقوفة

(١) زيادة من صف (٢) د - بها - (٣) صف - سبلها (٤) صف - على

على ان غلتها فى القارمين وفى الرقاب واشترط فيها ان لا جناح على من وليها ان
يصرف غلتها الى من احب من القارمين ومن الرقاب لمن يكون هذا الشرط
لواقف او لغيره فان كان هذا الشرط للواقف فله ان يصرف الغلة فى اى الوجهين
.. شاء وله ان يأكل منها وان كان الشرط لغيره فليس له ان يصرف غلتها فى اى
الوجهين شاء من القارمين ومن الرقاب كما لم يجعلوا له ان يأكل منها فكذلك
لا يجعل له ان يصرف الغلة فى اى الوجهين شاء قيل لهم الشرط عندنا (لغير
الوقف وانما الشرط - ١) فى هذا عندنا لولاية الصدقة سوى الوقف قالوا لنا اليس
لواقف ان يصرف الغلة فى اى الوجهين شاء قلنا بلى له ان يصرف الغلة فى اى
الوجهين شاء واحب قالوا لنا فلم قلتم ذلك وانما الشرط (لغيره - ١) قيل لهم لانه
اذا اشترط ذلك لغيره فهو له ومن (٢) شرط ذلك له فانما هو وكيل له فى الوقف
فاذا كان ذلك لوكيله او لوصيه كان ذلك له الا ترى ان رجلا لو وقف ارضا على ان
ولايته لرجل كانت الولاية للواقف ايضا وله ان يخرج من شرط له الولاية
كلما بدا له كالوكيل له او الوصى له فاذا كان ذلك كذلك كان له ان يراه فكذلك
اذا كانت الشريعة لمن على الوقف وكانت تلك الشريعة له ايضا وان كانت عندنا
لغيره لان غيره كالوكيل فيها فان قالوا قد زعمتم انه اذا اشترط ذلك لغيره كان
له فلم لا يكون له اذا اشترط لغيره من الولاية ان يأكل منها كان له ايضا ان يأكل
منها كما اذا اشترط لغيره من الولاية ان يأكل منها كان له ايضا ان يليها قيل له ها
مفتقران لان رجلا لو وقف ارضا له على رجل لم يكن له ان يحول ذلك عنه ولو
وقفها على ان ولايتها لرجل كان له ان يحول عنه لان الرجل فى الولاية وكيل
(وهو - ٣) فى الغلة مالك لها فيما جعل له منها فيما مفتقران وكذلك لو ان رجلا جعل
ارضه صدقة موقوفة على قوم ان لوليا ان يفضل بعضهم على بعض وياكل منها
بالمعروف كانت هذه الشريعة لغيره من الولاية سوى الواقف وكان للواقف
ان يفضل بعضهم على بعض ولم يكن له ان يأكل منها لان من شرط له التفضيل

(١) زيادة من صف (٢) صف - لان من (٣) زيادة من د -

انما هو وكيل للواقف او وصى في التفضيل والواقف ان يخرج به واذا كان له ان يخرج به وله ان يقوم بالامر دونه لان الأكل منهما انما هو شيء جعل للوالى من الثلثة فليس لمن اشترط له الواقف من الثلثة شيئا ان يمنعه من ذلك فان قالوا لنا ما تقولون في رجل جعل ارضه صدقة موقوفة على ولده ونسله ثم على الفقراء من بعدهم واشترط ان من هلك من ولده وله ورثة فما كان يصيبه من الثلثة لورثته قيل لهم هذا عندنا جائز فان قالوا لنا فان مات احد من ولده وليس له وارث الا الواقف فينبغي في قياس قولكم ان تبطلوا الواقف قلنا لهم ليس هذا على ما ذهبتم اليه انما معنى الواقف في هذا ان من هلك من ولده فنصيبه لورثته سوى الواقف ويجعل الواقف كلثيث لا يرث من هذا الواقف شيئا لان الواقف قال فنصيبه لورثته انما معنى ورثته سواء الا ترى ان رجلا لومات وله ولد وله اب فقال الاب قد صار ميراثي عن أبي لورثته حتى صرفته لهم لم يكن له ميراث وكان المعنى في ذلك انه لورثة ابنه سواء وكذلك الباب الاول يكون لورثة المالك سوى الواقف لان الواقف هو المخاطب المتكلم فانما معنى غيره ولانه لا يعود اليه من وقفه شيء ويقال لمن قال اذا وقف الرجل ارضاً على نفسه ان ذلك حائر اخبرونا عن الرجل اذا كانت له ارض لمن ملكها وما يخرج الله تعالى منهما من غلاتها في المستأنف قال هذا للملك الارض قيل لهم فاذا وقفها على ان غلتها لرب الارض اليس تعلم انه قد استثنى الثلثة فان قال نعم قيل له فالذي يخرج من ملكه بهذا الواقف اصل الارض (او الثلثة التي تحدث التي هي واجبة قبل الواقف فان قال اصل الارض - ١) خرج من ملكه لانه استثنى حيث شرط لنفسه قيل له هذا الرجل لم يتصدق بثلثة هذه الارض انما تصدق بتربتها وكيف يكون متصداً بالثلثة وملكه فيها قبل الواقف وبعد الواقف سواء وقد استثنى ما بقي في عقدة الواقف وانما تغيرت (٢) حاله في التربة ولم تغير حاله في الثلثة فان قال نعم انما تصدق بالتربة دون الثلثة لانه لم يكن متصداً بالثلثة وقد استثنى لنفسه قيل له فهذا بمنزلة رجل قال ارضي صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك قالوا وقف باطل ويقال له اذا استثنى الثلثة

لنفسه فأي شيء تصدق به من هذه الأرض وقال النبي صلى الله عليه وسلم إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها وإنما معنى ذلك أن يحبس الأصل ويتصدق بالثلة فهذا لم يصدق من الثلة بشيء وليس هذا على ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكيف يكون على ذلك ولم يتصدق من الثلة بشيء ويقال له ما تقول في رجل قال أرضى صدقة موقوفة سوى غلتها فأنها لي فإن قال هذا جائز قيل له فما تقول فيه إن قال قد وقفت تربتها أو قال قد وقفت هذه الأرض دون غلتها أو تقول غلاتها أو سوى غلاتها أو الاغلاتها فأنها لي فإن كان هذا عندك جائز فهذا رجل لم يتصدق بشيء وكيف يكون متصدقا وإنما ذكر حبس الأصل ولم يتصدق بالثلة ويقال له ما تقول في رجل قال أرضى صدقة موقوفة سوى غلاتها قال لم يتصدق منها بشيء هل رأيت أحدا يميز بمثل ذلك - قلت - رأيت رجلا قال أرضى صدقة موقوفة على نفسي وعلى فلان بن فلان قال يجوز نصف الوقف ويطلق منه النصف وهو النصف الذي وقفه على نفسه - قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأن ما وقف منها على غيره فهو جائز لأنه تصدق بثلثه وما وقف على نفسه لم يتصدق بثلثه -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على نفسي وعلى فلان بن فلان وفلان بن فلان وعدد جماعة -

قال - يجوز الوقف في حصص من سمى ولا يجوز في حصته -

قلت - رأيت لو قال صدقة موقوفة على نفسي ومن بعدى على فلان بن فلان وبعد ذلك على الفقراء والمساكين -

قال - لا يكون وقفا -

قلت - ولم -

قال - لأنه لم يتصدق في حياته من غلتها بشيء واستثنى لنفسه ولم يعقد الوقف في حياته لأنه ليست فيه صدقة لأنه إن مات كانت من الثلث على ما وقفها من بعده وهذا

وهذا صدقنا بمنزلة رجل قال اذا مات فارضى صدقة موقوفة على كذا وكذا فهذا جائز بعد الموت واما في الحياة ليست بوقف وكذلك الباب الاول وله ان يرجع عن ذلك متى بدا له وكيف يكون وقفا وملكه في الغلة قبل الوقف وبعد الوقف سواء -

قلت - ارايت لو قال ارضى صدقة موقوفة على فلان بن فلان ومن بعد فلان على نفسه -

قال - الوقف باطل -

قلت - ولم يبطل ذلك وقد حبس الاصل وتصدق بالغلة (١) -

قال - لان مرجع الغلة اليه فاذا كان مرجعها اليه فلم يتصدق بشيء من الغلة في الوقف الذي استثنى فيه لنفسه فاذا كان الوقف في وقت من الاوقات ليست فيه صدقة فليس بوقف -

قلت - وكذلك لو جعل مرجعها اليه بعد بطلون كثيرة -

قال - نعم لا يجوز ذلك -

قلت - ارايت لو قال ارضى صدقة موقوفة على امهات اولادى -

قال - لا يجوز الوقف لان ما شرط لا امهات اولاده فهو له لانهم رقيقه فكأنه استثنى لنفسه -

قلت - وكذلك عبيده ومدبروه -

قال - نعم -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على فلان وعلى عبيد فلان -

قال - يجوز من الوقف المصنف الذي وقفه على فلان بن فلان ويبطل منه بقدر ما وقف على عبيده -

قلت - وكذلك لو سمي جماعة من عبيده وجماعة من الاحرار اجزت بقدر الاحرار وبطلت منه بقدر عدد العبيد على عدد الرؤس -

قال نعم -

(١) من ها سقطت ورقة من صنف -

قلت - وكذلك لو سمي امهات اولاده ومدبريه -

قال نعم -

قلت - ارايت لو قال ارضى صدقة موقوفة على فلان فاذا هلك فلان فالثلة لفلان ولنفسى -

قال - يجوز الوقف في النصف من الارض ولا يجوز في الآخر -

قلت - فكيف يكون نصفها وقفا على فلان الاول فكان النصف الآخر لفلان الثاني والنصف الآخر الذي استثنى علامة لنفسه باطل ولا يكون وقفا -

قلت - ويجوز النصف الذي وقفه على فلان لفلان في حياته ومن بعد على ماسيله عليه قال - نعم -

قلت - وكذلك اذا استثنى ذلك لنفسه مع جماعة فانما يبطل من الوقف بقدر حصته من ذلك -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على ان الوقف يقضى منها ديني -

قال - لا يجوز الوقف -

قلت - ولم قلت لا يجوز -

قال - لان ما اشترط لدينه -

قلت - ارايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على وعلى ولد ولدى ونسلي -

قال - الوقف كله باطل لا يجوز -

قلت - ولم لا يجوز حصه ولده من ذلك كما قلت في الباب الاول -

قال - لان الباب الاول ما وقف على نفسه منها معلوم وما وقفه على غيره معلوم

فاجرت من ذلك ما وقف على غيره وابطلت ما وقف على نفسه واما في هذا الباب

ما وقف على نفسه فليس بمعلوم فابطلت الوقف اجمع ألا ترى ان من قولنا في

رجل قال قد اوصيت بثلاث مالى لفلان وفلان مات احدهما قبل موت الموصى

ان الباقي منها نصف الثلث ولو قال قد اوصيت بثلاث مالى لفلان ولولده مات

ولده قبل وفاة الموصى ان الثلث الباقي فكذلك الوقف اذا اشرك مع نفسه

قوما معلومين ابطلت من ذلك ما وقف على نفسه واجرت الباقي واذا اشرك مع

فحسبه قوما ليسوا بمعلومين ابطلت الوقف اجمع الا ترى ان من قولنا فى رجل قال ارضى صدقة موقوفة على فلان وعلى ولده ونسله ما قرضوا لم يبق غير فلان ان الوقف كله له ولو قال قد جعلتها صدقة موقوفة على فلان وفلان مات احدهما انى لا اعطى الباقي الا النصف -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على ولدى او على اولادى وعلى قرابى وعلى -

قال - الوقف لا يجوز -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على نفسى وعلى المساكين قال النصف من الوقف جائز صحيح وهو النصف الذى للمساكين والنصف الذى وقفه على نفسه باطل وهذا قولنا وقد قال اقوام اذا قال الرجل ثلث مالى لمبداه والمساكين (١) ان لمبداه ثلث الثلث وللمساكين الثلثين قال لان اقل ما يقع عليه اسم المساكين اثنين فينبى من قياس هذا القول ان يبطل الثلث من هذا الوقف ويجوز الثلثين واما نحن فنقول نصفين فى الوصية فيجوز النصف ويبطل النصف -

قلت - ارأيت لو قال ارضى صدقة على وجوه سماها وقال على ان اى ان اكل منها -

قال - الوقف اجمع باطل لا يجوز -

قلت - وكذلك لو قال ان اجبت فهى لى وان اجبت اكلت منها او قال وانا احق بها -

قال - هذا اجمع باطل لا يجوز -

قلت - ولم قلت ذلك -

قل - لانه شرط لنفسه منها شيئا ليس فى ذلك الوقف منها صدقة على منى ولا على فقير كان الوقف باطلا لا يجوز -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على ان لى ان اتفق بها على (نفسى وعيالى قال الوقف باطل لا يجوز -

(١) هذا آخر الورقة الساقطة من صف -

قلت - فان قال على ان اتفق منها على - (١) رقيقى -

قال - الوقف باطل لا يجوز لان رقيقه من عياله وكأنه شرط منها شيئا لنفسه فلا يجوز الوقف -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على ان لى من غلتها مائتى درهم كل سنة فابقى بعد ذلك فهو للفقراء والمساكين -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - وان كان يعلم ان غلته عشرة آلاف -

قال - وان كان يعلم ذلك على ما وصفت لك ألا ترى انى لا ادرى لعل الغلة لا تمل سنة الامائة درهم فاذا كان ذلك كذلك كان الوقف باطلا لا يجوز لانه قد شرط الغلة كلها لنفسه -

قلت - وكذلك لو اشترط من الغلة درهما واحدا -

قال - نعم -

قلت - واذا اشترط جزءا من اجزاء الغلة قل او اكثر ابطلت من الوقف ما شرط لنفسه واجزت الباقي بعد ان يكون الجزء معلوما -

قال - نعم -

قلت - ارايت الوقف ايجوز فى شيء سوى العقار -

قال - لا يجوز الوقف الا فى الدور والارضين -

قلت - ولم -

قال - لانه بلاننا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر به فى ارض ولا يجوز ذلك صدنا الا فى الاصول على مثل ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل ما كان سوى العقارى ويذهب وانما معنى الوقف على ما يلقى الاترى انهم قالوا فى صدقاتهم موقوفة لله ابد الاتباع ولا توهب بخلعوا ذلك على الابد (فما كان يكون على الابد - ٢) جوزنا وما لم يكن على الابد فلا يجوز وقد قال اقوام ممن يجيز وقف الرجل على نفسه يقول الوقف جائز فى كل شيء من الحيوان والرقيق

والامة قيل لهم هذا ينفى ويذهب فلا يجوز (١) وقفا ما يذهب ينفى ولا ينفى (٢) واحد قيل لهم قد جوزتم هذا وجوزتم وقف الرجل على نفسه قالوا نعم قيل لهم ما تقولون في رجل قال هذا العبد صدقة موقوفة على نفسي قالوا هذا جائز قلنا لهم (فلو قال هذا الثوب صدقة على نفسي قالوا هذا جائز قلنا لهم - ٣) فما تقولون لو قال دابتي موقوفة على ان اركبها او حاريتي صدقة موقوفة على ان اغشاها فان كان هذا عندكم جائز فأي قول اقبل من هذا ان يقول قائل قد خرجت الجارية من ملكه وهو يشاها بغير ملك يمين ولا زوج ويقال لهم ما تقولون في رجل قال هذا الطعام على صدقة موقوفة آكله او قال هذا التمر او قل هذا الخبز موقوفة على ان لي ان آكله فأي شيء اقبل من هذا ونحوه ان يقول القائل نعلي صدقة موقوفة بالبسيا ان هذا جائز وكذلك قلنسوتي او خفي ولا يجوز الوقف عندنا في شيء من هذا الا في دار او ارض فان قال قائل قد بلغنا عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه وقف ارضه له ووقف غلبانا يعملون فيها (قد رأينا من الوقف غلبانا يعملون - ٤) قيل لهم صدقتم وهذا عندنا جائز لان الغلبان انما هم تبع للاصل والوقف هو اصل فاذا وقف ارضه له وغلبانا لما فيها جوزنا ذلك وان كان يقف الغلبان دون الاصل لم يجوز ذلك ألا ترى ان رجلا لو وقف ارضه له تسقى بالقرب (هـ) او بدالية ووقف ما فيها من الرشاء واداته تلك انه جائز وكذلك لو وقف دابة في البستان يستسقى عليها الماء فهو جائز لان هذا من منافع الوقف والوقف انما هو في الاصل وانما هذه الاشياء تبع للاصل ولو ان رجلا وقف غرابا او دابة دون الاصل لم يجوز الوقف وكل ما كان في الوقف من هذه الاداة التي لمنافع الوقف من الرقيق والدواب التي يحتاج اليها الوقف فوقفه ذلك فيشترى من غلة الوقف انه جائز (ألا ترى ان رجلا لو اشترط ان يشتري من وقفه دواب لتسقى الوقف ان ذلك جائز - ٦) وان هذه الدواب موقوفة لمنافع الوقف وكذلك

(١) صف فلا يكون (٢) كذا وفي المدينة - وقفا ما ينفى وما لا ينفى (٣) زيادة من

صف (٤) ليس في صف (هـ) صف - بالقرب (٦) ساقط من د -

اذا كانت فى الارض (فوقع الوقف وكذلك اذا كانت فى الارض - ١)
فوقها فهو جائز واذا اوقفها دون الارض لم يجوز ألا ترى ان رجلا لو وقف بناء
داره دون تربتها لم يجوز ذلك الوقف ولو وقف التربة والبناء جاز ذلك لانه تبع
الاصل وكذلك كل ما كان من منافع الارض التى تحتاج اليه -

باب الوقف الفاسد

قلت ارأيت رجلا وقف ارضه على وجوه مماها وعلى انه بالخيار فى ابطال اصل
الوقف متى ما بدله -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه انما اشترط الخيار فى ابطاله فلم يزل ملكه عنه بعد الخيار الذى شرط
فاذا لم يزل ملكه كان الاصل فى ملكه على حاله واذا كان كذلك كان الوقف
باطلا لا يجوز ألا ترى ان رجلا لو باع من رجل بيعة على انه بالخيار كان المبيع فى ملك
البايع ما لم يتقطع خياره وكذلك الوقف الاوقف بتات لا مثنوية فيه ولا رجعة
ألا ترى ان وقف السلف كلها وقوف بتات فى اصلها وشروطهم فيها ان لا تباع
ولا توهب ولا تورث وانما يريدون بذلك انه لا رجعة لهم فيها فكل ما كان الوقف
على وقوفهم لا مثنوية فيه فهو جائز وما كانت فيه الرجعة فلا يجوز لانه خلاف
وقوفهم -

قلت - ارأيت لو اعقبت عبده على انه بالخيار -

قال - العتق جائز والشرط باطل لا يجوز -

قلت - من اين اترق هذا والوقف ولم لا تقول فى الوقف (مثل ما تقول فى
العتق - ٢) ان الوقف جائز والشرط باطل -

قال - هما مفترقان ألا ترى ان رجلا لو وقف ارضه على الفقراء والمساكين
وشرط لرجل غاتها سنين معلومة كان الوقف والشرط جائزا جميعا واو اعقبت
حاربه على ان ما ولدت من ولد فهو قتلان كان العتق جائزا والشرط باطلا

فاذا كان الشرط في غلته جائز افشرطه في الاصل جائز واذا شرطه في الولد لايجوز كذلك ما شرط في الام -

قلت - ارايت رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة على ان له ابطالها كلما بدا له قال - الوقف باطل لايجوز -

قلت - وكذلك لو قل صدقة موقوفة على ان ابيع اصلها و آخذ ثمنه لنفسى ولا استبدل بها -

قال - نعم الوقف باطل لايجوز (وكذلك لو قال آخذ ثمنها واعطيه فلانا -

قال - نعم الوقف باطل لايجوز - (

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على ان لى ان اهب اصلها كلما بدا لى -

قلت - نعم -

قلت وكذلك لو قال اعطيه من بدا لى -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال ابطال وحوه الصدقة واجعلها معلقة -

قال - نعم هذا كله باطل لايجوز وهذا كله خلاف ما كانت عليه الوقوف القديمة لان الوقوف القديمة انما هى على ان لا رجعة فيها واذا قل صدقة موقوفة

على ان لى ابطالها فهذا عندى متناقص (لان معنى الوقف عند الناس هو الذى

يوقف (٢) ابدا واذا قال على ان لى ابطالها فهذا متناقص - (٣) - ليس بوقف -

قلت - ارايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة شهرا -

قال - الوقف صحيح جائز وهى موقوفة ابدا -

قلت - وكذلك لو قال يوما -

قال - نعم -

قلت - فاذا مضى ذلك اليوم -

قال - فهى وقف ابدا فى ذلك اليوم وبعده ابدا -

قلت - ارأيت اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله ابدا شهرا فاذا مضى ذلك الشهر فهي مطلقة -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه لما قال موقوفة شهرا فلم يشترط بعد الشهر فيها شيئا فلما لم يشترط ذلك كانت موقوفة ابدا وهذا بمنزلة قوله صدقة موقوفة على فلان ولم يزد على ذلك واذا مات فلان كانت للساكنين وهي موقوفة ابدا واما اذا قال صدقة موقوفة شهرا فاذا مضى ذلك الشهر كانت مطلقة فالوقف باطل لا يجوز لانه شرط الرجعة فيه ولم يشترط في الباب الاول رجعة بعد مضى الوقت فاذا لم يشترط الرجعة فيه فكأنه قال صدقة موقوفة وسكت كذلك لو قال اشهدوا انى قد جعلت اليوم ارضى صدقة موقوفة ان هذا جائز وهي وقف بهذا وكذلك لو قال ارضى اليوم صدقة موقوفة هذه السنة -

قال - الوقف جائز وهي موقوفة ابدا -

قلت - فان قال اذا مضت هذه السنة فهي مطلقة -

قال الوقف باطل لا يجوز -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى بعد وفاتى صدقة موقوفة سنة -

قال - الوقف صحيح جائز وهي موقوفة ابدا -

قلت - وان قال اذا مضت السنة فالوقف باطل -

قال - فهو كما شرط -

قلت - فان قال ارضى موقوفة على فلان بعد وفاتى سنة ولم يزد على ذلك -

قل - قال ارض موقوفة على فلان بعد وفاته سنة واحدة فاذا مضت رجعت الى الورثة -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه لم يقل صدقة مع قوله موقوفة فلما لم يقل ذلك فانما اوصى ان يوقف

على فلان سمة ولم يتصدق منها بشيء غير ذلك فاذا مضت السنة رجعت الى
الوردنة ومن حجتنا على من قال اذا قال ارضى صدقة موقوفة على فلان حياته
فان قال هو جائز فاذا مات فلان كانت للفقراء والمساكين قبل له قدر تركت
قولك افصل لما بين قوله صدقة موقوفة على فلان حياته وبين قوله على فلان سمة
وهذا عندنا سواء والوقف جائز -

قلت - ارايت رجلا قال اذا جاء غدا فارضى صدقة موقوفة -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لان هذا وقف على غاية (ولا يكون وقف على غاية - ١) ولانه لم يزل ملكه
منه يوم وقف الوقف ولم يثبت الوقف فيها واذا كان كذلك كان الوقف باطلا
لا يجوز الا ترى ان له ان يبيع الارض في يومه ذلك فيبطل ما جعل فيها -

قلت - وكذلك لو قال ان دخلت الدار فارضى صدقة موقوفة فالوقف باطل
لا يجوز -

قلت - وكذلك كل يمين حلف عليها فهي على ما وصفت لك -

قال - نعم -

قلت - اذا قال اذا جاء غدا فارضى هذه صدقة او قال اذا دخلت الدار فارضى
صدقة -

قال - هذا كله جائز وهذا بمنزلة النذور والنذر على غاية جائز والوقف لا يكون
الا بتاتوا يزول ملك الواقف عنه بالاشهاد واما النذر فلا يزول ملك المتصدق به حتى
يتصدق به لله تعالى وهذا مخالف للوقف وانما شبهه (٣) الوقف عندنا رجل قال اذا
جاء غدا فالديك (٤) عليك صدقة وسلم اليه فالصدقة باطلة لانها على غاية والوقف
والهبة والصدقة على غاية لا يجوز من ذلك شيء -

قلت - وكذلك اذا قال ان فعلت كذا وكذا فارضى صدقة موقوفة -

(١) سقط من المدينة (٢) له سقط قال (٣) صف - يشبهه (٤) صف - فالعبد -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - فيجعلها صدقة ليست بموقوفة -

قال - لا -

قلت - ولم لا تجعلها صدقة بقوله صدقة ويطلق قوله موقوفة -

قال - لانه بقوله موقوفة قد اخرجها من ان تكون نذرا فلما خرجت من ان تكون نذرا كان قوله صدقة باطلا ولا يشبه الذي يقول ان فعلت كذا وكذا فارضى صدقة -

قال - هذا عندنا كالنذر وهذا جائز لانه لم يضاف مع قوله صدقة بشيء فيعلم انه اراد غير النذر -

قلت - ارايت لو قال ارضى صدقة موقوفة هذه السنة فاذا انقضت هذه السنة فهي سنة مطلقه تم هي بعد ذلك صدقة موقوفة -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة سنة وسنة لا -

قال - نعم الوقف باطل لا يجوز لانه قد شرط ابطالها -

قلت - وكذلك لو قال (صدقة موقوفة على ان لي (ان ابيع - ١) اصلها -

قال - فالوقف باطل لا يجوز -

قلت - وكذلك صدقة - ٢) موقوفة على ان لي ان ابيع واتصدق بمنها -

قال - الوقف باطل -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه اذا باعها بطل الوقف وليس له بدل فكأنه شرط ابطال الوقف اذا بدا له فالوقف باطل -

قلت - ارايت اذا قال صدقة موقوفة على انه بالخيار شهرا او قال يوما -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - ولم لا يجوز ذلك -

- (٢١ - ١) لان اصل الوقف كان باطلا ولا يجوز الا بالاستملاء (٢) -
قلت - فان قال قد ابطلت خيارى وجعلتها صدقة موقوفة -
قال - هذا جائز وكأنه جعلها الساعة وما قبل ذلك كان باطلا -
قلت - ارايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة ان شئت فقال قد شئت -
فان (٣) الوقف باطل لا يجوز وهذا عندنا بمنزلة رجل قال وهبت مبدى لفلان
ان شئت ثم قال قد شئت فالحية باطلة لا يجوز وان كانت في يدى فلان يوم
وهبها له -
قلت - وكذلك ان قال ان احببت او هويت او رضيت -
قال - الوقف فى هذا كله اجمع باطل ولا يكون الوقف الا بتاتا لامشوية فى اصله -
قلت - ارايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على ان فلانا بالخيار فيها -
قال - الوقف باطل لا يجوز -
قلت - ولم قلت ذلك ولم يشترط لنفسه منها شيئا -
قال - لانه لم يبتها ولان اشتراط الخيار لغيره اشتراط منه لنفسه -
قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على ان فلان بن فلان ان يطلها -
قال - فالوقف باطل لا يجوز -
قلت - وكذلك لو قال على ان لورثتى ان يطلوها كما بداهم -
قال - نعم -
قلت - وكذلك لو قال ان يبيعوها ويأكلوا ثمنها -
قال - نعم هذا كله سواء باطل لا يجوز -
قلت - ارايت رجلا قال ان اشتريت هذه الارض فهى صدقة موقوفة -
(قال - لا تكون وقفا ولا يجوز ذلك وكذلك ان قال اذا ملكتها فهى صدقة
موقوفة - ٤) فلنكها -
قال - لا تكون وقفا ولا يجوز ذلك وهذا الباب الاول سواء -

(١) زيادة من - صف (٢) كذا فى صف - بالاستقبال (٣) لعله قال
(٤) زيادة من صف -

قلت - فان قال ان كانت فى ملكى نهى صدقة موقوفة -

قال - ان كانت يوم قال هذا القول فى ملكه نهى صدقة موقوفة والا فالوقف باطل -

قلت - ارأيت رجلا وقف ارضا لثيرة وقف على وجوه سماها (١) ثم ملك تلك الارض بعد ذلك -

قال - فالوقف باطل لا يجوز -

قلت - لم -

قال - بمنزلة من وهب لايملك ثم ملكه بعد فلا يجوز الهبة فيه فكذلك الوقف -
قلت - ارأيت اذا قال صدقة موقوفة على انه اذا مضت (٢) سنة على لى ان
ابطالها -

قال - الوقف باطل لا يجوز واصل هذا عندنا ان كان وقفه رجل واشترط
ابطاله ان الوقف باطل لا يجوز لانه لم يزل ملكه عنه اذا كان له الخيار وانه
لم يثبت الوقف -

قلت - ارأيت رجلا جعل داره مسجدا لله على ان له ان يطلها متى بداله -
قال - لا تكون مسجدا على ما جعلها عليه ولا يكون له ابطاله لان شرطه فى ابطاله
المسجد لا يجوز -

قلت - من اين ائرق الوقف والمسجد -

قال - هما مفترقان ألا ترى ان رجلا لو وقف ارضا على قوم بأعيانهم لم يكن
ثيهرهم ولو جعل داره مسجدا لقوم بأعيانهم كان ثيهرهم ان يصلى فيه ألا ترى
ان شرطه فيمن يصلى فى المسجد باطل لا يجوز وشرطه فيما يعطى من غلة الوقف
جائز فلما كان شرطه فى الغلة فى الوقف جائزا كان شرطه فى اصل الوقف جائزا
والوقف اذا كان شرطه فى منفعة المسجد ومن جعلها له باطلا لا يجوز فكذلك
شرطه فى اصل المسجد -

(١) صنف - وسماة (٢) من هما سقطت ورقة من صنف -

قلت - ارأيت رجلا وقف ارضا لغيره على وجوه سهاها معلومة فيبلغ صاحب الارض فاجاز ذلك الوقف (١) -

باب الرجل يقف ارضه على ان له ان يبيعها

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة لله ابدا على ان لي ان يبيعها واشترى بسمها ارضا تكون موقوفة لله ابدا على مثل ما وصفت لهذه الارض - قال - الوقف جائز والشرط جائز وله ان يبيعها ويستبدل بها - قلت - ولم اجزت ذلك -

قال - لانه وقف وقفا موبدا لا متنوية فيه فهو جائز وقال ابو خالد ان وقف جائز والشرط باطل في البيع واما ابو يوسف فقال الشرط في البيع جائز والقول عندنا ما قال ابو يوسف من انه ووالداس وشرطهم ولائهم لم يشترط ابطال الوقف بوجوه كل شيء في الوقف لا يبطل اصله فالوقف يه جائز والشرط جائز لا ترى ان رجلا لو استهلك ارضا موقوفة حتى لا يقدر على ردها حكمت عليه بقيمتها فاشترى بها ارضا فجعلتها صدقة موقوفة على مثل ما كانت عليه الارض المستهلكة وجعلت هذه بدل تلك الوقف فاذا اشترط البيع جوزت ذلك وجعلت له ان يبيعها ويستبدل بها -

قلت - ارأيت ان اشترط ان يبيعها ولم يشترط ان يستبدل بها -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - ارأيت لو قال قد جعلت ارضى صدقة موقوفة على ان لي ان ابيعها بما بدلى من قليل او كثير -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لاني لو جوزت ذلك كان له ان يبيعها بما لا يجوز ان يشتري به عقدة فتوقف فاذا كان ذلك كذلك فكأنه اشترط ابطال الوقف -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على ان ابيعها واستبدل بها -

قال - فهذا جائز وهو على ما اشترط -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على ان لى ان ايعمها واشترى بها ارضا ولم يزد على ذلك -

قال - اما فى القياس فالوقف باطل حتى يقول فتكون بدلها او يقول ارضا اقها على شروطها او يحكم بكلام يستدل به على البدل واما فى الاستحسان فهذا جائز وتكون الارض بدلها -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على ان لى ان استبدل بها ارضا له انه يستبدل بها دارا -

قال - ليس له ذلك -

قلت - فان قال (١) استبدل بها ارضا -

قال - لا -

قلت - فان قال على ان استبدل بها عقدة -

قال - فله ان يستبدل بها ويشتري بها ما بداله من الدور والارضين -

قلت - فان قال على ان اشترى بها ارضا (أله ان يشتري بها ارضا - ٢) من ارض الحراج -

قال - نعم -

قلت - فان قال على ان اشترى بها ارضا من ارض البصرة أنه ان يشتري بها من غير ارض البصرة -

قال - لا -

قلت - فان قال على ان استبدل بها أنه ان يشتري بها ارضا من ارض الحوز -

قال - لا لان الوقف فى الحوز لا يجوز لان الملك لتيرهم وانما هواكل (٣) فيها -

قلت - ارايت اذا قال صدقة موقوفة على ان لى ان ايعمها لا يستبدل (٤) بها -

قال - هذا جائز -

(١) هذا آخر الورقة الساقطة من صف (٢) زيادة من صف (٣) اجاز

(٤) كذا وانظروا هم لا يستبدل -

قلت - فان باعها بتمن اقل مما يتناين (الاس ١ -) فيه -

قال - فالبيع باطل لا يجوز والوقف جائز -

قلت - فان باعها بما يتناين للماس فيه -

قال - فالبيع جائز -

قلت - فان باعها بعرض من العروض (قال فالبيع جائز على قياس قول ابى حنيفة -

قلت - فان باعها - ٣ -) واشترى بقيمتها ارضا تكون وقف على ما كانت عليه

الارض الاولى -

قال - نعم -

قلت - فله ان يبيع هذه الارض الثانية ويستبدل بها -

قال - لا يكون له ذلك الا ان يشترط -

قلت - فان قال ارضى صدقة موقوفة على ان لى ان ابيعها واستبدل بها فباعها

وقبض الثمن فضايع فى يده -

قال - فلا ضمان عليه والموال قوله مع يمينه وقد بطل الوقف -

قلت - فاذا كان لم يشترط البيع قد يبطل الوقف فلم تجز هذا الشرط وتجز هذا

الوقف وقد يكون من (٣) هذا الشرط ابطال الوقف وقد قلت كل وقف فيه

شرط يبطل اصله فالوقف باطل والشرط فى البيع قد يكون فيه ابطال الاصل

قال لا يشبه هذا الشرط يكون فى عقد الوقف وانما ضياع الثمن بمنزلة رجل

وقف ارضا فغلب عليها الماء فتعطلت والوقف كان فيها جائزا فتعطلت (٤) وذهبت

وكذلك الثمن اذا ضاع فان الوقف جائز (٥) فلما بيعت وضاع الثمن بطل الوقف

واستهلك -

قلت - ارايت رجلا قال قد جعلت ارضى صدقة موقوفة على ان لى ان استبدل

بها فباعها وقبض الثمن (فضايع - ١) وعلى ذلك بينا ان الوقف كان جائزا -

قال - نعم الا ترى لو ان رجلا لو استهلك وقفه لحكم عليه بقيمته فاخذت من يده

(١) - زيادة من صف (٢) زيادة من صف - (٣) صف - فى (٤) د - فبطلت

(٥) صف - كان الوقف جائزا -

فضاعت القيمة ان الوقف باطل فكذلك قبض الثمن -

قلت - ارايت الذي باع الارض وقبض الثمن ان مات قبل ان يقول شيئا -
قال - فالثمن دين في ماله وكذلك لو قبض الثمن واستهلك فهو (عليه - ا) دين
ثوئلف وكذلك الثمن على المشتري -
قال - نعم -

قلت - ارايت ان باع الوقف للاستبدال فوهب الثمن للمشتري قبل ان يقبضه -
قال - فالحية جائزة في قول أبي حنيفة رحمه الله وهو ضامن للثمن يشترى به ارضا
خروفت واما في قول أبي يوسف رحمه الله فالحية باطلة والثمن دين على المشتري
على حاله -

قلت - ارايت ان قبض ثم وهبه بعد ذلك -

قال - فالحية باطلة لا تجوز ورد الثمن فيشتري به ارضا فتكون وقفا -
قلت - ارايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة لله ابدا على ان لي ان ابيعها فاستبدل
بها فباعها بمرض من العروض -

قال - فله ان يبيع ذلك المعرض ويقبض ثمنه فيشتري به عقدة فيقفها وهذا على
قياس قول أبي حنيفة رحمه الله واما على قول أبي يوسف رحمه الله وقولنا فليس
له ان يبيعها الا بالدائير والدرهم او ارضا تكون بسيلها -

قلت - ارايت ان باعها بدائير او دراهم فاشتري بها عرضا من العروض -
قال - فالشراء جائز عليه وهو له خاصة وهو ضامن لمثل الثمن الا ان يوجد الثمن
بعينه فيؤخذ -

قلت - وكذلك لو باعها بمرض ثم باع ذلك العرض بدائير او دراهم قال فليس
له ان يشتري بهذه الدائير والدرهم الا لعقدة تكون وقفا وان اشترى بها غير ذلك
كان المشتري ضامنا لمثل الثمن -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة لله تعالى ابدا ولم يشترط ان يبيعها له ان
يبيعها ويستبدل بها ما هو خير منها -

قال - لا يكون له ذلك الا ان يكون بشرط (١) البيع والافليس له ان يبيع -
قلت - ولم لا يجوز له ذلك وهو خير للوقف -

قال - لان الوقف لا يطلب به التجارة ولا تطلب به الارباح وانما سميت وقفا
لأنها تبقى لا تباع وانما جوزت ذلك اذا اشترط في عقدة الوقف حل امور الناس
ولان الواقف انما وقف على مثل ذلك ولوجاز له بيع الوقف بغير شرط كان في
اصله كان له ان يبيع ما استبدل بالوقف فيكون الوقف يباع في كل يوم وليس
هكذا الوقف -

قلت - ارايت ان كانت الارض الموقوفة سبيخة لا ينتفع بها -

قال - وان كان سبيخة لا ينتفع بها فليس له ان يبيعها الا ان يشترط ذلك -
قلت - فلم جوزت له ان يعقل فيها -

قال - لان له ان يشتري بثمنها ارضا بدلها فلا قاله فيها بمنزلة شرائه لها بعد
ما يبيعها (٢) فاذا اشترط ان يبيعها (ويستبدل فباعها ثم اقال فيها أله ان يبيعها - ٣)
بعد ذلك -

قال - لا -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانها عادت على غير الملك الاول فاذا عادت على غير الملك الاول فكأنه
باع الوقف واشترى بثمنه ارضا فوقفها فليس له ان يبيع الابدل لانه لم يشترط
يوم الابدل -

قلت - فلوردت عليه بعيب بعد البيع بقضاء قاض قبل القبض او بعده -

قال - فله ان يبيعها ويستبدل بها لانها قد عادت على الملك الاول -

قلت - فلوردت عليه بعيب بغير قضاء قاض -

قال - فليس له ان يبيعها ويستبدل بها (لانها - ٣) بمنزلة الاقالة (ولم تعد - ٣)
على الملك الاول -

قلت - ارايت لو باعها على ان المشتري بالخيار او البائع بالخيار فابطل الذي له الخيار

(١) مدنية - شرط (٢) لعله سقط قلت (٣) زيادة من صف -

البيع -

قال - قد عادت على الملك الاول وله ان يبيعها -

قلت - ارايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة وكذلك لو ردت عليه بخيار

الروية بقضاء قاض (او بغير قضاء قاض - ١)

قال - نعم قد عادت على الملك الاول وله ان يبيعها -

قلت - ارايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على شرط الاستبدال بها -

قال - فهو جائز (٢) فان باعها واشترى بغيرها ارضى فوقفها ثم ردت اليه الارض

الاولى بسبب بقضاء قاض -

قال - قد عادت الى الوقف واما الارض التي اشتراها ووقفها فهي للواقف يصنع

بها ما بدا له -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لا ترى ان رجلا لو اوجب بدنة قضاء (٣) من شيء عليه واجب فضاحت

قابلهما ثم وجد الاولى كانت البدنة هي الاولى وكان له ان يصنع بالثانية ما بدا له

وكذلك الوقف هي الارض المردودة واما الثانية فهي لرب الارض يصنع بها

ما بدا له -

قلت - ارايت رجلا وصى وقال يبعوا عبيد هذا فاشترى بغيره فاعطوها

عني ثم اعتضاها عن الميت ثم وجد المشتري بالعبد عيبا فردده على الورثة بقضاء قاض -

قال - يبيع الوصي العبد المردود فان كان الثمن الثاني مثل الثمن الاول فالمتق عن

الميت وان كان الثمن الثاني اقل من الثمن الاول او اكثر كان العتيق عن الوصي -

قلت - من اين اختلف هذا والوقف الذي وصفت -

قال - هما مختلفان العتيق استهلاك فاذا استهلك العبد جعلت العتيق عن الوصي

الذي استهلكه واما الوقف فليس باستهلاك الا ترى لو ان رجلا عتيق عبدا له في

مرضه لا مال له غيره وعليه دين كثير ان العتيق جائز ولا يرد رقيقا يسرى في قيمته

(١) زيادة من المدنية (٢) لعله سقط قلت (٣) و - تقضى - مدنية - قضى -

لغيره

(١٢)

للقراء ولو وقف ارضاً له في مرضه وعليه دين كثير كان الوقف باطلا لا يجوز
وبيعت للقراء وكذلك لو ان رجلا مات وله عبد قيمته الف درهم وعليه
تسعمائة (١) درهم فاعتق الوارث ان العتق جائز ولو كان بدل العبد ارضا وقفها
الوارث بتمها في الدين وابطلت الوقف واما العبد فلا يبعه بعد العتق لانه استملكه
وكذلك لو ان رجلا وصى بنسمة فتتق عنه فاعتقها الوصى عنه ثم خلف (٢) الميت
دين كثير يستغرق ماله كان العتق عن الوصى ولو كان هذا في وقف ابطلت الوقف -
قلت - ارايت رجلا له ارضى صدقة موقوفة على ان ابيعها واستبدل بها باعها
ثم استبدل بها ثم استحققت الارض الاولى -

قال - القياس عندي ان تكون هذه الارض التي وقفها وقفها ويضمن الواقف
اثنين الاول واما في الاستحسان فلا تكون وقفها لانه انما جعلها بدلا من ارض
لم تكن وقفها فلا تكون وقفها -

قلت - ارايت رجلا اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ان ابيعها واستبدل
بتمها فلم يبيعها حتى مات الذي اوصى اليه (٣) ان يبيعها ويستبدل بتمها -
قال - لا يكون له وانما هذا شرط له خاصة -

قلت - ارايت ان شرط ذلك لوصيه من بعده -
قال - فلو وصيه ان يبيعها ويستبدل بها -

قلت - ارايت ان شرط ان لكل من ولي هذا الوقف الاستبدال بها -
قال - فالشرط جائز (ولهم الاستبدال به -

قلت - ارايت اذا وقف ارضاً له وقفها جميعاً جائزاً على ان لرجل آخر سواء
الاستبدال بها -

قال - فالشرط جائز (٤) ولو وقف ان يبيعها ويستبدل بها -
قلت - ولرجل الذي شرط (٥) له الاستبدال بها -

قال - نعم اذا شرط (٥) الاستبدال بها لرجل كان ذلك حائزاً وله من الشرط

(١) صف - تسعمائة (٢) صف - لحق (٣) صف - له (٤) زيادة من صف
(٥) صف - اشترط -

مثل ما شرط لذلك الرجل لانه كالوكيل فاما كان للوكيل ان يفعله فلموكل ان يفعله -

قلت - أرايت ان قال هذا الواقف للرجل الذى شرط له الاستبدال بالوقف قد اخرجتك عما جعلت اليك من البيع -

قال - فهو مخرج من ذلك وليس له ان يبيع هذا الصدقة بعد ذلك لانه كان وكيلًا للواقف في البيع واذا اخرجته من الوكالة بطل ما كان له من ذلك -

قلت - أرايت ان مات الواقف قبل ان يبيع هذا الوكيل هذا الوقف فليس له ان يبيع الوقف بعد موت الواقف -

قال - نعم -

قلت - ولم -

قال - لانه كان وكيل الواقف في البيع فاذا مات الواقف بطلت الوكالة الا ترى لو ان رجلاً وقف ارضاً له على ان ولايتها الى فلان مات الواقف لم يكن لفلان ان يبيعها الا ان يشترط الولاية بعد وفاته -

قلت - أرايت اذا اشترط الواقف الاستبدال لرجل فباع الواقف الارض ثم باعها الرجل -

قال - فبيع الواقف اولى من بيع الرجل -

قلت - وكذلك لو باعها الرجل الذى شرط له الاستبدال ثم باعها الواقف -

قال - يبيع الرجل جازاً ويبع الواقف باطلاً -

(١) وانما ننظر الى اول البيعين فتجيز ايها كان قبل الآخر وتبطل الآخر -

قال - نعم -

قلت - أرايت ان وقع البيعان جميعاً (١٠٠ - ٢) او كان احدهما قبل الآخر ولا ندرى ايها اولا -

(٣) فكل واحد من المشتريين بالخيار ان شاء أخذ النصف من الارض بنصف

الثمن الذى اشترى به الارض وان شاء تقضى البيع -

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على ان لي الاستبدال بها فله ان يشتري بها ابدا له من العقد -

قال - نعم بعد ان يكون قيمة ما اشترى قدر الثمن او نقصان بقدر ما يتغابن الناس به - قلت - فيشترى ذلك فيما بدا له من البلاد -

قال - نعم -

(١) ويشترى به قطعة او قطعتين -

قال - نعم -

قلت - ويشترى به دارا او ارضا -

قال - نعم لانه شرط البذل ولم يسم اي شيء البذل قال فكل ما اشترى بشمها فهو بدل -

قلت - أ رأيت ان اشترط بيعها والاستبدال بها فباعها واشترى بشمها ارضا ولم يشهد ان هذه الارض الثانية بدل الارض الاولى -

قال - فهي بدلها اشهد على ذلك او لم يشهد اذا علم انه اشتراها بضمن الاول -

قلت - أ رأيت اذا اشترط ان يبيع الوقف ويستبدل به وان يستبدل بما استبدل به -

قال - هذا كله جائز وله ان يستبدل بما استبدل -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ان لي ان ابيعها واشترى بشمها عبدا واعتقه -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - وكذلك كل عرض ذكره سوى العقد الارض والدار -

قال - نعم -

قلت - فان قال على ان استبدل بهذا الوقف ولم يزد على ذلك -

قال - استحس ان جعل ذلك على العقد خاصة -

قلت - أ رأيت رجلا جعل داره مسجدا لله على ان له ان يبيعه فيستبدل به -

قال - المسجد جائز والشرط باطل ولا يكون له بيعه .

قلت - ولم قلت ذلك و فرقت بين هذا وبين الوقف -

قال - لان الوقف انما يراد منه الثلة فاذا كانت الثلة المراد منه فاشترط بيعه للاستبدال به جوزت ذلك ولان المسجد لا يراد ذلك منه وانما يراد منه الصلاة فيه والصلاة فيه وفي غيره سواء فلا يجوز له ويجوز تحويل الثلة اذا اشترط ذلك لان الثلة تكون اجود من غلة وليس المساجد هكذا ولا يراد ذلك منها والارضين والدور يراد ذلك منها -

قلت - ارايت رجلا جعل ارضه صدقة وقوفة على ان له الاستبدال بها فوهبها - قال - لا يجوز ذلك -

قلت - ارايت ان اجرها -

قال - الاجارة جائزة اذا (كان - ١) ذلك احظ لقوفة عليهم -

قلت - ارايت اذا اشترط الواقف بيع هذه الارض الوقف للواقف ولرجل آخر لرجل ان يبيع هذا الوقف -

قال - لا يجوز له بيع ذلك لانه غير شرطه (٢) له ولنفسه فليس له ان يبيع ذلك دون الواقف -

قلت - فلو واقف بيع ذلك دون الذي شرط له البيع -

ق - نعم ألا ترى ان الذي شرط له البيع انما هو وكيل للواقف فلو واقف ان يتفرد بالبيع دونه -

قلت - ارايت ان شرط الواقف بيع هذا الوقف لاهل بيته من بعده لبعضهم الاستبدال بما (٣) دون بعضهم -

قال - لا يكون لهم ذلك الا ان يجمعوا جميعا على الاستبدال بها -

قلت - ارايت اذا اشترط في الوصية الاستبدال بها بمرض الوصي ان يوصى بذلك -

(١) زيادة من صف (٢) كذا وفي شرطه وفي صف - غير طيبة (٣) كذا -

قال - ليس له ذلك -

قلت - فالوصى ان يوكل بذلك -

قال - نعم -

قلت - فن اين فرقت بينها قلت ليس للوصى ان يوصى بالبيع وله ان يوكل بالبيع -

قال - لان بيع الوكيل بمنزلة بيعه لانه امره واما وصيه فليس له ذلك انما شرط له خاصة فليس يكون ذلك لمن بعده واما الوكالة فالوكيل والوصى سواء -

باب الولاية في الوقف

قلت - ارايت رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة ابدا ولم يشترط الولاية لنفسه ولا لغيره -

قائل - الولاية للواقف والوقف جائز والولاية للواقف شرط ذلك او لم يشترطه ، وقد قال اقوام ان الوقف جائز وليس للواقف فيه ولاية الا ان يشترط ذلك فان شرط (١) الولاية كانت له الولاية وان لم يشترط لم يكن له ولاية ومن حجتنا على من قال بهذا القول الزكاة التي فرضها الله على عباده ان ولاية قسمة ذلك الى رب المال الذي وجبت عليه وكذلك ولاية الصدقة لمن تصدق بها كما ان الزكاة الى من وجبت عليه ويقال لمن خالفنا في ذلك ما نقول في رجل اوصى بارض له ان توقف بعد وفاته واوصى الى رجل أيكون (٢) لوصيه ولاية هذا الوقف فان قل نعم فقد ترك قوله لان الوقف انما صار وقتا بعد وفاة الميت وليس للواقف شرط في ولايته واذا كان لوصيه ان يلى ذلك ولم يشترط الواقف ولاية ذلك لوصيه (٣) فهو اوصى ان يكون له ولاية الوقف اذا وقف في صحته -

قلت - فن وقف وقتا اشترط ولايته لنفسه ولم يشترطها فهو فيه سواء والولاية للواقف -

(١) صف - اشترط (٢) صف - ان يكون (٣) صف - الى وصيه -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان اوقف ارضا على الفقراء والمساكين فكان الواقف غيره مأمون
(على الوقف ولا موضع لذلك قال ينبغي للقاضي ان ينزعها ويوليها غيره -

قلت - وسواء شرط ولايتها لنفسه اولم يشترط ذلك قال نعم هما سواء اذا
كان غير مأمون - ١) انتزعت من يده -

قلت - ولم ذلك -

قال - لأن ملكه قد زال عنها وصار كالحافظ لما للمساكين فاذا كان غيره مأمون
على حق المساكين انتزعها منه الأثرى ان رجلان اوصى الى رجل وهو غير مأمون
(انى - ٢) انتزع منه المال لان المال قد صار لغيره ولا يجوز ان يوليّه من ليس
بمأمون -

قلت - أ رأيت اذا وقفها وشرط الولاية لنفسه وشرط ان ليس لسلطان
او لقاض ان يدخل عليه في ذلك وكان غير موضع لولايتها -

قال - الشرط في هذا باطل لان ملكه قد زال عن الوقف وهو غير مأمون على
حق المساكين فينزع منه القاضي ذلك ويوليّه غيره الأثرى (لو - ٢) ان رجلا
اوقف ارضاه على قوم معلومين واشترط ولايتها اليه وانه ليس لاحد اخراجه
منها فأبى ان يعطيهم حقهم منها اجبرته على اعطائهم وكذلك لو لم يعمرها اجبرته
على صارتها فان اتهمته في التجارة او قال ضاعت وهو متهم فيها انتزعتها من يده -
قلت - أ رأيت اذا جعل ارضه صدقة موقوفة وشرط ولايتها لنفسه اولم يشترطها
فله ان يوصى بولايتها (٣) -

قال - نعم (يوصى الى من احب شرط ذلك اولم يشترط له -

قلت - فلو صبه ان يوصى بذلك -

قال - نعم - (٤) -

قلت - وسواء شرط الواقف ذلك اولم يشترطه وهذا قياس قول ابى حنيفة

(١) ليس في ر (٢) زيادة من صف (٣) ر - بذلك (٤) ليس في ر -

احكام الوقف

١٠٣

لحلل الرأي

وابى يوسف رحمه الله -

قلت - أ رأيت اذا جعل ارضه صدقة موقوفة في محته ثم مات ولم يوص الى احد -

قال - فلقاضى ان يوليها من يثق به -

قلت - فان كان الواقف وقفها في محته ثم قال لرجل عند وفاته انت وصى ولم يزد على ذلك أ يكون له ولاية هذه الصدقة -

قال - نعم وهو وصى في كل وقف له وفيما كان في يده من الوقف (١) وفي ماله وولده اذا قال انت وصى ولم يزد على ذلك -

قلت - أ رأيت ان كان اوصى اليه في وقف (٢) خاصة -

قال - فهو وصى في الوقوف خاصة على قولنا وقول ابى يوسف وعلى قول ابى حنيفة رحمه الله هو وصى في الاشياء كلها -

قلت - أ رأيت ان اوصى الى رجل في الوقوف (٣) واوصى الى آخر في ولده -

قال - فكل واحد منهما وصى فيما اوصى اليه خاصة دون صاحبه -

قلت - وكذلك لو كانت له ارضون قد اوقفها فاوصى في كل واحدة منها الى رجل -

قال - نعم يكون كل رجل منهم وصيا في الارض التي اوصى اليه خاصة دون الارضين الباقية -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ان ولايتها الى فلان بن فلان -

قال - الوقف جائز والولاية لفلان -

قلت - فلو اوقف ان يليها دون فلان الذى شرط له الولاية -

قال - نعم -

قلت - فله انراج الذى شرط له الولاية من ولاية هذه الصدقة -

قال - نعم له انراجها منها وانما هو بمنزلة الوكيل له فله ان يخرجها منها كما بداله -

قلت - فان مات الواقف أ يكون لهذا الرجل ولاية من بعد وفاة الواقف -

(١) صف - الوقوف (٢) د - الوقف (٣) صف - الوقف

قال - لا وقد بطل ما جعل اليه منها لانه كالوكيل للواقف فلما مات الواقف بطلت وكالته -

قلت - فاذا كان شرط الواقف ان يليها هذا الرجل في حياة الواقف وبعد وفاته (١) فالوصية صحيحة في الحياة وبعد الوفاة اما في الحياة فهو كالوكيل واما بعد الوفاة فهو كالوصى بقول الواقف وبعد وفاتي فهذه منه وصية اليه في ولايتها -
(٢) قلت - ارايت اذا وقفها على ان لقان ولايتها في حياته وبعد وفاته على انه ليس له انراجعه من ذلك -

قال - الوقف جائز والولاية لقان في حياته وبعد وفاته وللواقف انراجعه والشرط الذى شرط له انه ليس له انراجعه باطل لا يجوز ألا ترى ان رجلا لو قال قد جعلت فلانا خيري (٣) في حياتي ووصيى بعد وفاتي على انه ليس لي انراجعه ان له انراجعه وهذا الشرط باطل لا يجوز وكذلك الشرط في الوقف -
قلت - ارايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ان لقان ولايتها في حياتي وبعد وفاتي ثم اوصى بعد ذلك الى رجل -

قال - فالوصى الثانى ان يلى ذلك الوقف مع الذى شرط له ولاية الوقف جميعا كالوصية من الميت في ولاية الوقف -

قلت - ارايت لو وقف ارضين له كل ارض منها على رجل معلوم واوصى الى كل رجل منهم فبما وقف عليه ثم حضرته الوفاة بعد ذلك فالوصى الى رجل -
قال - لهذا الوصى ان يشارك كل واحد منهم في ولاية الارض التي وقفها عليه لانه صار وصيا للميت في جميع الوقف -

قلت - فان اراد احد من هؤلاء ان يتولى مع صاحبه وقفه -

قال - لا يكون له ذلك ولهذا الوصى ان يلى مع كل واحد منهم الوقف الذى به اليه -

(١) لعله سقط قال والله اعلم - ح (٢) من هنا محذوف صنف (٣) في المدنية بغير تقط وفي د - جبرني -

قلت - أرايت ان كان اوصى الى هذا الرجل فى شىء بعينه -

قال - فلا يكون له من ولاية الوقف شىء وله ولاية ما اوصى به اليه خاصة دون ماسوى ذلك -

قلت - ان كان هذا الواقف اوصى الى كل واحد من هؤلاء للوقوف عليهم هذه الارضين فى الارض التى وقفها عليه ثم حضرته الوفاة فقال قد اوصيت الى فلان ورجعت عن كل وصية لى -

قال - فقد ابطال ما اوصى به الى هؤلاء وصارت ولاية (هذا - ١) الوقف الى هذا الرجل -

قلت - فان قال قد رجعت عما اوصيت به ولم يوص الى احد -

قال - ينبى للقاضى ان يولى هذا الوقف من يثق به وقد بطلت وصاية هؤلاء الموقوفة عليهم هذه الارضين فيما اوصى اليهم بما اوقف عليهم -

قلت - أرايت رجلا وقف ارضاله على رجل واوصى اليه فيها وكان الموقوفة عليه الارض ليس بما مون -

قال - يزعمها القاضى من يده ويوليها غيره -

قلت - ولم قلت ذلك وانما اخلة كلها له -

قال - لان الوقف مرجعه الى الساكن فاذا كان من هوفى (٢) ليس بما مون عليه لم يومن ان يخربه ولا يعمره ولا يرجع الى الساكن بعده متى منه او يبيع اصله فيحدث فيها حدثا لا يوصل اليه -

قلت - أرايت اذا وقف ارضاله (٣) واوصى الى رجلين ثم مات فلا أحدهما ان يبيع غلات هذه الارضين دون الآخر -

قال - ليس له ذلك لان الملت لم يرض باحدهما دون الآخر وهذا قولنا وينبى على قياس قول ابى يوسف رحمه الله ان يكون لكل واحد منها ذلك -

قلت - أرايت اذا وقف ارضاله واوصى الى رجلين ثم مات احدهما فلان

(١) زيادة من المدنية (٢) لعله سقط يده - (٣) الى هنا انتهى المحور فى صف -

يبع غلات هذا الوقت دون الآخر -

قال - ليس له ذلك لان الميت لم يرض باحدهما دون الآخر وهذا قول أبى حنيفة رحمه الله وقولنا وينبغي على قياس قول أبى يوسف رحمه الله أن يكون لكل واحد منهما ان يلبه دون الآخر ألا ترى أن أبى يوسف رحمه الله كان يقول إذا أوصى رجل لرجلين فلكل واحد منهما أن يمل ماله ويقضى دينه ويقض وصاياه دون الآخر وكذلك الوقت وأما أبو حنيفة رحمه الله فكان يقول ليس لأحدهما ان يمل شيئا من ذلك دون الآخر وهو قولنا -

قلت - أ رأيت اذا باع احد الوصيين الثرة دون الآخر -

قال - فيبعه باطل لا يجوز -

قلت - أ رأيت ان اجاز الآخر ذلك -

قال - فهو جائز -

قلت - أ رأيت ان وكل احدهما صاحبه بولاية الوقت -

قال - فهو جائز وله ان يمل ذلك -

قلت - وكذلك لو أوصى احدهما الى آخر كان لباقي منهما ان يمل هذا الوقت -

قال - نعم وأما ما روى أبو يوسف (١) عن أبى حنيفة رحمه الله فليس له لان أبى يوسف رحمه الله ذكر أن أبى حنيفة رحمه الله كان يقول في رجل مات وأوصى الى رجلين انه ليس لأحدهما ان يوصى بما أوصى اليه الآخر لان الميت لم يرض برأى احدهما دون الآخر وأما على قولنا فهو جائز -

قلت - أ رأيت اذا مات احد الرجلين الوصيين وأوصى الى رجل -

قال - فالثاني وأوصى الميت أن يتوليا هذا الوقت -

قلت - وليس لأحدهما ان يمل ذلك دون الآخر -

قال (لا - ٢) لان وصى الميت قد قام مقام الميت فيما كان اليه من ولاية هذا الوقت -

(١) مدينة - ما روى يوسف (٢) زيادة من - صف

(١) فليس لاحد منهم ان يتولى شيئا من ذلك دون الباقيين -

قال - نعم -

قلت - فكيف يكون مال هذا الواقف في ايديهم -

قال - يكون النصف من ذلك في يدي وصي الميت ويكون النصف الباقي من هذا في يدي من اوصى الوصي لما لك اليه -

قلت - ارايت اذا اوصى الواقف الى جماعة فكان بعضهم غير مأمون -

قال - فلتقاضى أن يقيم بدله رجلا مأمونا وان رأى ان يولى ذلك من كان منهم مأمونا فلا بأس بذلك -

قلت - ارايت اذا اوصى الواقف الى جماعة مات بعضهم ولم يوص الى احد -

قال - فلتقاضى أن يولى ذلك رجلا بدل المالك منهم -

قلت - وله ان يولى من بقى منهم -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو مات منهم جماعة -

قال - نعم -

قلت - وليس الباقيين منهم أن ينفذوا من المكات شيئا حتى يرموا ذلك (الى

القاضي - ٢) فيقيم بدل المالك منهم -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو مات بعض اوصياء الاوصياء -

قال - نعم هذا كله على ما وصفت لك -

قلت - ارايت هذا الواقف اذا اوصى الى رجل في وقوفه وشرط انه ليس له

ان يوصى بذلك الى احد -

قال - فالشرط جائز والوصى أن على الوقف في حياته وليس له ان يوصى فيه -

قلت - فان شرط الواقف ان ولاية هذا الوقف الى رجل بعد الوصى -

قال - فالشرط جائز والولاية بعد الوصى الى من شرط الواقف ذلك له -

قلت - وكذلك لو شرط الواقف ولاية الوقت لرجل بعد ذلك -

قال - نعم -

قلت - أرايت اذا اوصى الواقف الى رجلين فأبى احدهما ان يدخل في الوصاية -

قال - فله القاضي ان يقيم بدله رجلا وان شاء اسند ذلك الى الآخر -

قلت - وكذلك لو اوصى الى جماعة فأبى بعضهم ان يقبل -

قال - نعم هو على ما وصفت لك -

قلت - وكذلك لو اوصى الى رجل وإلى صبي -

قال - نعم يقيم القاضي بدل الصبي رجلا -

قلت - أرايت اذا اوصى الواقف الى افضل ولده في الوقت -

قال - فالوصية جائزة ويلها افضلهم ذكرا كان أو أنثى بعد ان يكون موضعاً لذلك -

قلت - أرايت ان لم يكن (فيهم - ١) افضلهم موضعاً لولايتها -

قال - يوليها القاضي رجلا -

قلت - وكذلك لو اوصى الى الافضل فالأفضل من ولده -

قال - نعم يلها الافضل فالأفضل من ولده -

قلت - أرايت ان مات الافضل منهم -

قال - فولايتها الى الذي يليه في الفضل -

قلت - وكذلك لو مات الثاني -

قال - نعم -

قلت - أرايت ان أبى افضلهم ان يدخل في الولاية -

قال - القياس ان يدخل القاضي بدله رجلا ما كان حياً فإذا مات صارت الولاية الى الذي يليه في الفضل -

قلت - وكذلك لو مات الباقي -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ان يليها الافضل فالافضل من ولدى ونسلى -

قال - فهذا على ما شرط -

قلت - أ رأيت ان اختار القاضى افضلهم فولاه ذلك ثم اصاب غير موضع لولايتها -

قال - ينتزع القاضى ولايتها من يده و ينظر الى افضل من يبقى بعد أن يكون موضعا لولايتها -

قلت - أ رأيت ان ولاها القاضى افضلهم ثم صار الاول بعد ذلك فاضلا وصار افضل من الباقين الذى (١) ولاه القاضى -
قال - ترد ولايتها اليه اذا كان كذلك -

قلت - أ رأيت اذا قال يليها الافضل فالافضل من ولدى فولاه افضلهم ثم صار فيهم من هوا افضلهم -
قال - ترد ولايتها الى هذا القاضى الثانى اذا كان افضل من الاول -
قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه قال الافضل فالافضل فانما ابتغى فى كل وقت افضلهم وهواولى بالولاية الأثرى أن رجلا لو قال ارضى صدقة موقوفة على ان غلبتها الى الاقر فالأقر من ولدى فكان فيهم فقير ليس فيهم من هواقر منه فاعطيتها اياه ثم صار فيهم من هواقر من الاول انى اعطيه الغلة وامنع الاول ، الأثرى انه لو قال على أن ولايتها الى الافضل فالافضل بمن يحضر البصرة فوليا من حضر البصرة ثم قدم بعد ذلك منهم من هو افضل منه انى ارد اياه ولايتها، وكذلك لو قال يليها الاكبر فالأكبر منهم بعد أن يكون موضعا لولايتها فوليا اكبرهم وافضلهم ديناً ثم صار من هواكبر سناً وبين صلاحا انى ارد اياه ولايتها -

قلت - أ رأيت لو قال على ان ولايتها الى الافضل فالافضل من ولدى فلم يكن فيهم احد موضعا لولايتها فولاه القاضى اجنبيا ثم صار فيهم من هو وضع لولايتها -

قال - ارد اليه ولاية هذه الصدقة واجعله اولى بولايتها وانما المعنى في هذا انهما كان في ولده ونسله احد هو موضع لولايتها كانت الولاية اليه واذا لم يكن منهم احد موضعا لولايتها صرفت عنهم حتى يكون فيهم من هو موضع لولايتها - قلت - ارايت اذا قال على ان ولايتها الى افضل من يتي من ولدى ثم قراي (١) فان لم يكن في ولده احد موضعا لولايتها (او كان الذي - ٢) من قرابته هو موضع لولاية صرفت اليه فاذا كان في ولده احد موضعا لولايتها ردت اليه - قلت - وكذلك لو كان شرط ذلك او لم يشترط -

قال - نعم -

قلت - ارايت اذا قال ارضى بصدقة موقوفة على أن ولايتها الى ولدى ، وفيهم الصغير والكبير -

قال - يدخل القاضى مكان الصغير رجلا وان شاء اقام الكبار مقامه -

قلت - ارايت لو اوصى في وقته الى صبي -

قال - القياس ان تكون وصيته باطلة ولكن أستحسن ان يبطلها ما دام صغيرا فاذا اكبر كانت الولاية اليه -

قلت - ارايت لو اوصى في وقته الى عبد فاعتق العبد -

قال - القياس والاستحسان ان الوصية جائزة -

قلت - فلم فرقت بين الصبي والعبد وانت تفرجهما جميعا -

قال - ألا ترى ان العبد لو اتخذ جوزت اتخذه ولو أن الصبي اتخذ لم اجز اتخذه

ألا ترى ان فعل العبد يجوز عليه في الرق وما كان منه (٣) لا يجوز في الرق حازبه

العتق وفعل الصبي لا يجوز عليه في الصغر ولا في الكبر فهما مفرقان -

قلت - وكذلك لو اوصى في وقته الى نصراني -

قال - هو والعبد سواء ولا يشبه هذا عندى الصغير في القياس -

قلت - ارايت ان اخرج القاضى العبد والنصراني ثم املم واعتق العبد -

(١) لعله سقط - قال - ح (٢) ليس في ر - (٣) مدنية وصف - معه -

قال - فلا يعود لواحد منهما ولاية -

قلت - أرايت اذا اوصى في وقفه الى من لم يخلق من ولده ونسله -

(قال - فالوصية جائزة ويولى الفاضى هذا الوقف رجلا حتى يخلق من ولده ونسله - ١) من يكون موصيا لولاية الوقف فاذا كان كذلك جعلت الولاية له وهذا استحسان -

قلت - ارايت اذا اوصى في وقفه الى رجل غائب -

قال - يولى الفاضى رجلا هذا الوقف حتى يقدم الغائب فاذا قدم الغائب كانت الولاية اليه -

قلت - ارايت اذا شرط الواقف ان ولاية هذه الصدقة الى عبده ومن بعد عبده الى زيد مات عبده واوصى الى رجل ا يكون الوصى ولاية مع زيد - قال - لا يجوز له ولاية مع زيد -

قلت - وكذلك لو قال على ان ولاية هذه الصدقة بعد وفاتي الى عبده حتى يقدم زيد فاذا قدم زيد (فهو وصى قال فهذا كله على ما شرط والولاية لعبده ما كان زيد غائبا فاذا قدم زيد - ٢) كانت الولاية اليه (٣) وقد قال اقوام انه اذا قدم زيد كان شريك عبده في الولاية الا ان يقول اذا قدم زيد فالولاية اليه دون عبده وهذا القول عندنا ليس بشيء والقول عندنا القول الاول -

قلت - ارايت اذا قال على ان ولايتها الى عبده ما اقام بالبصرة -

قال - هو على ما قال والولاية اليه ما كان مقيا -

قلت - وكذلك لو قال الولاية الى امرأتى ما لم تزوج -

قال - نعم الولاية اليها ما لم تزوج فاذا تزوجت فلا ولاية اليها -

قلت - وسواء شرط ذلك او لم يشترط -

قال - نعم ألا ترى انه (لو - ٤) قال صدق لي فلان ما كان فقيرا فاستغنى افي

لا اعطيه من الصدقة شيئا شرط ذلك الواقف او لم يشترطه -

باب الشهادة فى الوقف

قلت - أ رأيت رجلا شهد عليه شاهدان انه وقف ارضه ولم يحدها الشاهدان -
قال - الشهادة باطلة -

قلت - ولم -

قال - لانهما لا يدريان ما شهدا به ولا يدري الحاكم ما يحكم به وهذا عندنا
كالمجهول وهو كالبيع -

قلت - أ رأيت ان حدها احدهما ولم يحدها الآخر -

قال - فالشهادة باطلة لا تجوز -

قلت - وكذلك ان حدها بثلاثة حدود -

قال - فالشهادة جائزة فى قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله واما على قول
زفر فالشهادة باطلة -

(قلت أ رأيت اذا قال الشاهدان شهد انه وقف ارضه وحدلنا ونسيتا الحدود -
قال - فالشهادة باطلة - ١) لا تجوز -

قلت - أ رأيت ان حدها احدهما باربعة حدود والآخر بثلاثة حدود -

قال - فالشهادة جائزة على قولنا وقول ابى حنيفة رحمه الله -

قلت - أ رأيت ان قال جميعا لم يحدها لهما ولكننا (٢) نعرف الحدود -

قال - الشهادة باطلة لا تجوز -

قلت - وكذلك لو قال جميعا لم يكن (له - ٣) بالبصرة الا تلك الارض -

قال - نعم وهذا والباب الاول سواء -

قلت - ولو قال اشهدنا فى الارض وهو واقف فيها انه قد وقفها ولم يحدها -

قال - فالشهادة جائزة اذا كانا يعرفانها -

قلت - أ رأيت اذا شهدا على الحدود وقال لا نعرف الحدود -

قال - فالشهادة جائزة -

(١) زيادة من المدينة (٢) الى هنا انتهى المحقق من صف (٣) زيادة من صف -

قلت - ويكلف المدعى الوقف شاهدين على معرفة الحدود -

قال - نعم -

قلت - أرايت الشهادة على الشهادة في الوقف أن يجوز -

قال - نعم -

قلت - وكذلك شهادة النساء مع الرجال -

قال - نعم -

قلت - أرايت اذا اختلف الشاهد ان قال احدهما وقف ارضه التي يمكن كذا

وقال الآخر يمكن كذا لموضع آخر -

قال - فالشهادة باطلة -

قلت - وكذلك لو حد كل واحد منها الارض التي شهد بها -

قال - نعم - الشهادة باطلة حتى يشهد على كل الارض وجلان -

قلت - أرايت لو اجمعا على حدود احدهما وقال الآخر وقف هذه (الارض - ١)

منها -

قال - يجوز ما اجمعا عليه ويطل الارض الاخرى -

قلت - وكذلك لو قال احدهما وقف نصف هذه الارض قال الآخر وقف كلها -

قال - نعم يجوز النصف منها ويطل النصف الآخر -

قلت - وكذلك لو سمي احدهما سها ما وسى الآخر سها ما اكثر منها او اقل -

قال - نعم يجوز (ما اجمعا - ١) عليه من ذلك ويطل ما اختلفا فيه -

قلت - أرايت لو قال احدهما وقف ارضه يوم الجمعة وقال الآخر وقفها يوم

الجميس -

قال - الشهادة جائزة -

قلت - وكذلك ان قال وقف ارضه بالكوفة وقال الآخر وقفها بالبصرة -

(قال - ٢) فالشهادة جائزة وليس يفسد الشهادة عددا في هذا الوقف اختلاف

الشهود في الاوقات ولا في الامكنة -

(١) زيادة من صف (٢) ليس في د -

قلت - أ رأيت اذا شهد أحدهما أنه جعلها موقوفة بعد وفاته وشهد الآخر أنه جعلها وقفا بتاتا في محضه -

قال - فالشهادة باطلة لا تجوز -

قلت - وسواء كانت تخرج من الثلث -

قال - نعم لان هذه وصية وهذا وقفه في الصلحة فهما مختلفان -

قلت - أ رأيت اذا قال أحدهما وقفها وقفا بتاتا وقال الآخر وقفها ان دخل الدار -

قال - فالشهادة لا تجوز -

قلت - وكذلك لو قال أحدهما وقفها وقفا بتاتا وقال الآخر وقفها وقفا ان قدم فلان -

قال - نعم الشهادة باطلة -

قلت - أ رأيت اذا قال أحدهما وقفها وقفا بتاتا في محض منه وقال الآخر وقفها وقفا بتاتا في مرضه -

قال - الوقف جائز من الثلث -

قلت - فاذا شهدا أنه وقف حصته من هذه الدار لا يدريان ماهي -

قال - فالشهادة لا تجوز في القياس وأما في الاستحسان فالشهادة جائزة وقال أصحابنا في رجل قال لرجل قد وهبت لك حصتي من هذا العبد ودعت ذلك

إليك ان الهبة (١) لا تجوز حتى يسمى حصته من العبد وكذلك الوقف في القياس -

قلت - وكذلك لو شهد (٢) أنه جعل ما ورثه (٣) عن والده من هذه الدار صدقة موقوفة -

قال - نعم الشهادة في هذا لا تجوز -

قلت - أ رأيت شاهدين شهدا على رجل أنه وقف أرضه وحدها قال أحدهما يجعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وقال الآخر وقفها على المساكين -

قال - فالشهادة جائزة فيكون وقفا للمساكين (٤) -

(١) هاش صف - الشهادة (٢) لو سمعه (٣) صف - ماورث (٤) صف - للفقراء

قلت - رأيت لو قال احدهما جعلها صدقة على الفقراء والمساكين ووجوه الخير والبر وقال الآخر جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين ولم يزد على ذلك - قال - فالشهادة جائزة ويكون للفقراء والمساكين لانها قد اجتمعا على ذلك - قلت - رأيت لو قال احدهما للفقراء والمساكين وقال الآخر لابن السبيل معهم - قال - فالشهادة جائزة ويكون للفقراء والمساكين -

قلت - رأيت لو قال احدهما جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وفي سبيل الله وابن السبيل وشهد الآخر بمثل ذلك الا انه قال للاحفظ ابن السبيل - قال - فالشهادة جائزة ويجوز اجتماعا عليه من ذلك وتكون الغلات في ذلك الوجه (اليه - ١) -

قلت - رأيت لو قال احدهما للفقراء والمساكين وقرابة وقال الآخر بمثل ذلك الا انه قال للاحفظ قراء القرابة -

قال - فالشهادة جائزة ويكون للفقراء والمساكين وكذلك لو قال احدهما للفقراء والمساكين وقرابة والموالي والجيران وقال الآخر بمثل ذلك الا انه قال للاحفظ الموالى والجيران فالشهادة جائزة في هذا وتكون الارض وقفا -

قلت - وكذلك لو قال احدهما جعلها صدقة موقوفة في وجوه الخير والبر وقال الآخر لابن السبيل وفي سبيل الله -

قال - نعم الشهادة جائزة في هذا كله وتكون الارض وقفا بهذه الشهادة -

قلت - رأيت شاهدين شهدا على رجل انه وقف ارضه وحددها قالا جميعا جعلها صدقة موقوفة واختلفا قال احدهما على عبده وقال الآخر على زيد -

قال - فالشهادة جائزة على الوقف وتكون اثمة للفقراء والمساكين ولا يفسد ما وصفت لك (الشهادة - ٢) على اصل الوقف -

قلت - لم قلت ذلك -

قال - اجرت شهادتهما جعلها صدقة موقوفة وابطلت الاختلاف فيه فاذا اجرت ذلك كانت للفقراء والمساكين لانها قد اجتمعا على ان تكون صدقة موقوفة

واختلفا فيما سوى ذلك وكذلك لو قال احدهما هي صدقة وموتوفة اشهد بذلك على عبداه وقال الآخر مثل ذلك وقال جعلها لولد عبداه (وقال الآخر - ١) من بعده -

قال - فالشهادة جائزة لعبداه ولا يكون لولده -

قلت - أرأيت لو قال احدهما هي لعبداه وقال الآخر مثل ذلك وقال لقرابته من بعد عبداه -

قال - نعم هذا كله سواء احيى ما اجتماعا عليه وابطل ما اختلفا فيه -

قلت - أرأيت لو قال احدهما جعلها صدقة وموتوفة على عبداه وزيد وقال الآخر على عبداه خاصة -

قال - احيى الوقف واجعل النصف الآخر في الفقراء -

قلت - وكذلك لو قال احدهما لعبداه وزيد وعمر وقال الآخر لعبداه وزيد -

قال - اجعل لعبداه وزيد الثلثين وابطل الثلث الذي لعمر واجعله للمساكين -

قلت - وكذلك لو سمي احدهما عشرة وسمى الآخر تسعة -

(٢) - اجزت تسعة اعشارها للتسعة التي (٣) اجتمع عليها الشاهدان وجعلت

العشر الباقى للفقراء والمساكين -

قلت - أرأيت لو قال احدهما جعلها صدقة وموتوفة على أن لعبداه نصف الثلثة

وقال الآخر ثلث الثلثة -

قال - احيى لعبداه ثلث الثلثة وابطل السدس الذي اختلفا فيه واجعل باقى غلات

هذه الصدقة بعد الثلث الذي لعبداه للفقراء والمساكين -

قلت - أرأيت لو قال احدهما جعل لعبداه مائة درهم في كل سنة من غلات

هذه الارض وقال الآخر مائتين -

قال - احيى له مائة في كل سنة وابطل المائة الاخرى -

قلت - وكذلك لو قال احدهما مائة والآخر خمسين -

(١) زيادة من د (٢) لعله سقط قال - ح (٣) صف - اجزت التسعة -

قال - يجوز ما اجتماعا عليه من ذلك خاصة -

قلت - رأيت لو قال أحدهما جعل لعبد الله مائة في كل سنة وقال الآخر في سنة واحدة -

قال - يعطى مائة في سنة واحدة لا يزداد على ذلك -

قلت - رأيت إذا قال أحدهما (جعلها - ١) صدقة موقوفة لعبد الله وولده وقال الآخر لعبد الله ولا أحفظ ولده -

قال - أجز الواقف وانظر إلى العدد عدد (٢) عبد الله كم هم ثم اقسم الثلاث على عددهم وعلى عبد الله فما أصاب عبد الله من ذلك أعطيته واجعل ما بقي بعد ذلك للفقراء والمساكين -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنها قد اجتمعا على أن لعبد الله حق في هذه الصدقة وقال أحدهما له من ذلك قدر حصته لو قسمت القلة بينه وبين ولده وقال الآخر له كل الثلاث وأجز ما اجتمعا عليه وأبطل ما اختلفا فيه -

قلت - وكذلك لو قال أحدهما لعبد الله ولولده وقال الآخر لعبد الله ولاخوته - قال - نعم الشهادة جائزة على أن أعطى عبد الله أقل ما يصيبه من الثلاث لو قسمت عليه وعلى أخوته أو عليه وعلى ولده -

قلت - رأيت لو قال أحدهما جعلها صدقة موقوفة على عبد الله وولده وقال الآخر على عبد الله فكان ولد عبد الله ثلاثة -

قال - يعطى عبد الله ربع الثلاث ويكون ثلاثة أرباع الباقي للفقراء -

قلت - رأيت لو مات واحد من ولد عبد الله -

قال - فللعبد الله الثلث من الثلاث -

قلت - ولم -

قال - لأن الشاهدين جميعا لو كانا متفقين على عبد الله وولده قسمت الثلاث على عبد الله وولده يوم تخلى القلة فأعطيت عبد الله ما يصيبه من ذلك فإن مات بعضهم

لم احتسب بن مات منهم وقسمت التلة على عبداه وولده على من بقى من الولد
فاذا كان هذا على ما وصفت لك نظرت في الباب الاول الى ولد عبداه كم هم
يوم تخلف التلة فاعطى عبداه ما يصيبه من التلة لو كان ولده معه وابطل ماسوى
ذلك فاجعله للفقراء -

قلت - ارايت لو مات ولد عبداه كلهم في الباب الاول -

قال - التلة كلها لعبداه -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - الا ترى ان رجلا لو قال ارضى صدقة موقوفة على عبداه وولده فاقترض
ولد عبداه ان التلة كلها لعبداه خاصة وكذلك الباب الاول الا ترى ان من قولنا
في رجل قال قد اوصيت بثلث مالي لعبداه وولده مات ولد عبداه قبل موت
الموصى ان الثلث كله لعبداه فكذلك هذا -

قلت - ارايت اذا شهد الشاهدان على انه جعلها صدقة موقوفة فقال احدهما على
فقراء قرابته وقال الآخر على فقراء جيرانه -

قال - الشهادة في الوقف جائزة وتكون للفقراء والمساكين -

قلت - ارايت لو قال احدهما صدقة في سبيل الله وقال الآخر صدقة موقوفة في
ابن السبيل -

قال - الشهادة على الوقف جائزة وتكون التلة للفقراء والمساكين اجيز من
شهادتهما على قولهما صدقة موقوفة وابطل ما اختلفا فيه فاذا ابحرت ذلك كانت
للفقراء والمساكين الا ترى ان رجلا لو قال ارضى صدقة موقوفة وسكت انها
للفقراء والمساكين فكذلك الباب الاول اجيز ما اجتمعا عليه وادع ما اختلفا فيه
فكما انهما سكنا عنه -

قلت - وكذلك لو قال احدهما جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وقال
الآخر مثل ذلك الا انه قال وامر ان يحج عنه منها حجة -

قال - نعم اجيزها للفقراء والمساكين وابطل الجملة -

قلت - أ رأيت لوقف احدهما جعلها لفقرا ، والمساكين حجة (١) وقال الآخر لا يحفظ الحجة او قال احدهما نسمة يعتق عنه وقال الآخر لا يحفظ النسمة -
قال - اجيز الوقف وابطل النسمة والحجة ، واصل هذا الوقف عندنا لنهما اذا اجتماعا
انه جعلها صدقة موقوفة وزاد احدهما شيئا لم يسره الآخر اجيز ما اجتماعا عليه
وابطل ما زاد الآخر -

قلت - وكذلك لو زاد كل واحد منهما زيادة لم يرضاها صاحبه ابطلت الزيادة
واجزت ما اجتماعا عليه -
قال - نعم والله سبحانه اعلم -

باب الوقف الشائع

قلت - أ رأيت رجلا وقف نصف داره (٢) او نصف ارض شائع في جماعتها
غير مقسوم منها -
قال - الوقف جائز -

قلت - ولم اجزت الوقف وهو شائع غير مقسوم واث لا تجيز الهبة ولا الصدقة
شائعة وتجزئ الوقف اذا كان شائعا -

قال - هما مختلفان الوقف الشائع (جائز - ٣) والهبة الشائع لا يجوز لأن الوقف
لا يحتاج الى قبض اذا كان محدودا فاذا كان لا يحتاج الى قبض في الشائع جائز وفي
المحدد سواء واذا كان يحتاج الى قبض فلا يجوز الا محدودا لان الوقف يزول
من ملك الواقف الى غير ملك (فلذلك لا يحتاج الى قبض والهبة تزول عن ملك
الواهب الى ملك - ٤) الموهوب له فلذلك يحتاج الى قبض -

قلت - ولو وقف بها ما من ارضه كان وقفا وكان جائزا -
قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان وقف نصف ارضه على وجوه اخرى -

(١) صف - وفي حجة (٢) صف - دارله (٣) زيادة من - صف (٤) زيادة
من - صف -

احكام الوقف ١٢٠ تحليل الرأى

قال - الوقف كله جائز على مثل ما شرط الواقف -
قلت - رأيت ان وقف ارضا له وقفا صحيحا جائزا فاستحق رجل منها طائفة
شائعة غير مقسومة -
قال - الوقف فيما بقى منها جائز -
قلت - رأيت لو وقف سها ما من بيت او حمام او حانوت -
قال - نعم هذا كله سواء وهو جائز -
قلت - وكذلك ما استحق منها شائعا كان او مقسوما فالوقف فيما بقى حائر -
قال - نعم -
قلت - رأيت وقف كل واحد منهما على الوجوه ارضايين رجلين وقف احدهما
حصته منها -
قال - فالوقف جائز -
قلت فان وقفاها جميعا فهو جائز -
قال - نعم -
قلت - وسواء وقف كل واحد منهما على الوجوه اتى وقفها صاحبه او على
غيره -
قال - هما سواء والوقف كله جائز -
قلت - رأيت ارضايين رجلين وقف احدهما حصته منها على وجه مسمى فاراد
شريكة ان يقاسمه الارض -
قال - فله ذلك ويؤخذ بقاسمة شريكه -
قلت - فان قاسمه الآخر دون القاضى -
قال - القسمة جائزة لان الولاية الى الواقف واذا كانت ا لولاية لوالف كان له
ان يقسم ما وقف منها ويجوز -
قلت - وكذلك لو كان الواقف قد هلك واوصى الى رجل كان لوصيه ان يقاسم
الشريك فى العرض -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو كان وكل الواقف بمقاسمة شريكه وكلا كانت الولاية (١)،
جائزة -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان مات الواقف ولم يوص الى احد -

قال - فلا يجوز القسمة في الوقف الا بالتقاضي -

قلت - أ رأيت ان وقف نصف ارضه ثم اراد ان يقسم ذلك ويموزه -

قال - لا يجوز (له-٢) ان يقاسم هذه الارض لانه يقاسم نفسه حتى يكون الفاضل
هو الذي يقسمها او يוכל بذلك من يقسمها -

قلت - أ رأيت اذا باع نصيبه منها يباع بمصالحها -

قال - فله ان يقاسم المشتري ويموزه الوقف -

قلت - أ رأيت ان اوصى في مرضه بوقف ثلث ارضه على وجوه مسماة -
قال - فالوصية جائزة -

قلت - وسواء اوصى بذلك شائعا او مقسوما -

قال - هما سواء وهو جائز -

قلت - أ رأيت الوصى انه ان يقاسم الورثة هذه الارض -

قال - نعم اذا كانوا اكبارا قاسمهم ذلك -

قلت - أ رأيت ان كان فيهم الصغير والكبير -

قال - فالوصى ان يجعل الوقف وحصة الايتام حيزا (٣) واحدا ويقاسم الكبار
فيدفع اليهم حصتهم مقسومة -

قلت - أ رأيت ان قسم الوصى الارض فاخذ الكبار حصصهم وحاز حصص
الصغار والوقف يقسم بين الوقف والصغار ؟

قال - لا يجوز شيء من ذلك وليس للوصى ان يقاسم بين الوقف عليهم واليتيم -
قلت - ولم قلت ذلك -

قال - ألا ترى انه ليس للوصى ان يقسم بين الايتام وله ان يجعل سهامهم حيزا (١) واحدا فكذلك ما وصفت لك -

قلت - أرأيت ان كان الوصى وارثا وقد اوصى الميت أن يوقف ثلث ارضه - قال - فالوصية جائزة وليس لهذا الوصى الوارث ان يقاسم هؤلاء الورثة الا ان يجعل نصيبه ونصيب الوقف حيزا (١) واحدا فان فعل ذلك جازت القصة فلما ان يقسم حصته من حصة الوقف فليس ذلك الا بالقاضى -

قلت - أرأيت الميت لو اوصى الى جماعة احدهم وارث الميت - قال - لا يجوز قسمته للارض الا بالقاضى -

قلت - أرأيت وجلا وقف ارضه له وسهاما من ارض اخرى - قال - فالوقف جائز -

قلت - فان كان بعض ذلك محدودا وبعضه شائعا -
ة ل - فهو كله جائز -

قلت - أرأيت ان وقف حصته من هذه الدار ولم يسم كم حصته منها - (قال - فالوقف في القياس لا يجوز لانه لا يندرى ما وقف منها واما في الاستحسان فيجوز حصته منها - ٢) وتكون حصته وقفا على ما وقفها عليه وبالاستحسان تأخذ - قلت - وكذلك لو قال ما ورثت عن ابى من هذه الدار فهو صدقة موقوفة - قال - نعم لا يجوز ذلك في القياس -

قلت - وكذلك لو قال عن امرأتى وعن ابى او قال نصف ذلك صدقة موقوفة - قال - نعم هذا كله سواء وهو على ما وصفت لك -

قلت - أرأيت لو اوصى ان حصته من هذه الارض صدقة موقوفة - قال - هذا جائز سمي حصته ولم يسم -

قلت - أرأيت اذا وقف ارضين ودورا بينه وبين رجل فأراد أن يقاسم شريكه ذلك أله ان يجمع الوقف كله في ارض واحدة او يقسم كل واحدة على حالها (٣)

(١) صف - جزء ١ (٢) ليس في ر (٣) صف حديثها -

ولا يجمع ذلك في ارض واحدة -

قال - اما على قياس قول ابى يوسف رحمه الله فانه يجمع ذلك اذا كان في ذلك حظ للوقف وقال ابو يوسف رحمه الله في ارضين بين رجلين اني اقسم بينهما فاجع لكل واحد منها حصته في ارض او ارضين اذا كانت في ناحية واحدة وكذلك الدور وقال ان كانت الدور بالبصرة وبالكوفة لم اقف (١) بينهما وانما اقف (٢) بينهما اذا كان في مصر واحد، وهذا قولنا وكذا الوقف على هذا القول - قلت - ارايت الواقف اذا قاسم شريكه الارضين الله ان يأخذ فضل دراهم - قال - ليس له ذلك لان هذا بيع بعض الوقف وليس له ان يبيع من الوقف شيئا -

قلت - ارايت ان كان الواقف اعطى الشريك دراهم - قال - فاقسمة جائزة -

قلت - ويكون للواقف مما قسم بقدر حصته التي جعلت له مطلقا او وقف - قال - بل تكون مطلقه لانها بمنزلة الشر له - قلت - فهذا (٢) الواقف المناقلة -

قال - ليس له ان يتاقل الى شيء من الارضين لم يقف منها شيئا واما اذا كان قد وقف شيئا فله ذلك على قول ابى يوسف واما على قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى فليس له ذلك -

قلت - فلهذا الواقف ان يقاسم شريكه بخيار او بقرعة -

قال - نعم هما سواء وهو جائز كله ما لم يأت غبن بين فاحش اكثر مما يتما بين الناس به -

قلت - ارايت رجلين وقفا ارضا لهما وقفا جميعا جائزا لهما ان يقسما هذه الارض -

قل - لهما ان يقسماها ويكون في يد كل واحد منها حصته من هذه الارض محدودة على مثل ما وقفه عليه -

(١) كذا ولعله اؤلف - ح (٢) كذا ولعله فلهذا -

قلت - وسواء وقفها على وجه واحد أو على وجوه مختلفة -

قال - هما سواء ألا ترى أن لكل واحد منهما أن يلى منها ما وقف خاصة دون

نشريكة وليس لشريكه معه فى حصته منها ولاية فكذلك لها القسمة -

قلت - أرايت رجلا وقف نصف أرضه على وجوه مسجلة معلومة ثم وقف مابقى

منها بعد ذلك على وجوه أخرى -

قال - فهذا جائز -

قلت - فإن أراد أن يقسم بين الوقيين -

قال - ليس له ذلك -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأن الواقف واحد والوالى واحد فليس له ذلك -

قلت - وسواء وقفها وقين مختلفين أو وقفا واحدا -

قال - نعم هذا كله سواء وهو جائز -

قلت - أرايت لو وقف رجل اجرة معلومة من ناحية أرضه بوسجد أرضه

ولم يحدد الاجرة -

قال - الوقت جائز -

قلت - أرايت أن حد للاجرة بثلاثة حدود معلومة وقال فى الحد الرابع ينتهى

الى بقية أرضه -

قال - فالوقف جائز -

قلت - ولا يشبه هذا البيع -

قال لا -

قلت - كذلك لو قال قد وقت عشرة اجرة من مؤخر ارضى او من مقدمها -

قال - هذا كله جائز -

قلت - وكذلك لو قال (١) هذا فى وصيته -

قال - نعم هو جائز اجمع -

قلت - وكذلك لو قال قد وقفت جرياً من ارضى شائخها -

قال - هو جائز -

قلت - والسهان والجربان سواء -

قال - نعم -

قلت - فان قسم الجريب منها فدخل عليه نقصان من قسمته فصار اقل من جريب -

قال - فهو جائز ولا يكون من هذه وقفاً الا ما اصاب الجريب خاصة -

قلت - وكذلك لو اصاب هذا الجريب من القسمة شيئاً فصارا اكثر من جريبه -

قال - يكون ذلك كله وقفاً على مثل ما وقف عليه الجريب -

قلت - أرايت اذا قال قد وقفت من هذه الارض شيئاً ولم يسمه ولم يحده -

قال - فالوقف باطل لا يجوز في القياس والاستحسان -

قلت - ولم لا تجيزه على ان يربما وقف منها -

قال - لأنه لو اقر بشيء يسير منها لا يكون مثله وقفاً منه فاذا كان ذلك كذلك

ابطلت هذا القول اذا كان من الوقف واقفه سبحانه تعالى اعلم -

باب الشهادة في الوقف الذي

يجر الشاهد الى نفسه او الى وليه

قلت - أرايت الشاهدين شهدا على رجل انه وقف ارضه عليهما -

قال - فالشهادة باطلة لا تجوز -

قلت - ولم ابطلت ذلك -

قال - لأنهما شهدا لانفسهما فشهادتهما لانفسهما لا تجوز -

قلت - وكذلك لو شهدا بذلك لاولادهما -

قال - فشهادتهما باطلة لا تجوز -

قلت - أرايت لو شهدا انه وقف هذه الارض على احدهما -

قال - الشهادة لا تجوز -

قلت - وكذلك لو شهدا لولد احدهما -

قال - نعم لا تجوز -

قلت - وكذلك لو شهدا بذلك لنفسهما -

قال - نعم -

قلت - فلو شهدا بذلك لغيرهما -

قال - فالشهادة جائزة -

(قلت - وكذلك لو شهدا بذلك لغيرهما او خاليهما -

قال - نعم الشهادة جائزة - ١)

قلت - فلو شهدا بذلك لغيرهما او لغيرهما او لا يوى احدهما او جده -

قال - فالشهادة باطلة لا تجوز -

قلت - أرايت اذا قال الشاهدان نشهد أنه جعلها صدقة موقوفه علينا -

قال - فالشهادة لا تجوز -

قلت - فلم لا تبطل قولها علينا وتجعلها صدقة موقوفه -

قال - لان الشهادة عقدت في الوقف لما فلا تقبل شهادتهما على ذلك -

قلت - ولم قلت في الباب الاول اذا شهد الشاهدان فقال احدهما صدقة موقوفه

على عبده وقال الآخر على زيد انك تبطل ما اختلغا فيه وتجز قولها صدقة موقوفه

وتجعلها لساكنين فلم لا تجوز في هذا الباب قولها صدقة موقوفه وتبطل قولها علينا

كما قلت في الباب الاول -

قال - هما مختلفان ألا ترى انها في الباب الاول لم يعقد الوقف لأحمد من الناس

م سوى الساكنين واما في الشهادة الاخرى عقدا جميعا الوقف لا نفسها فلا تجوز

شهادتهما لا نفسها -

قلت - أرايت اذا شهدا أنه جعل ارضه صدقة موقوفه عليهما وعلى قوم آخرين -

قال - فالشهادة كلها باطلة لا تجوز -

قلت - ولم لا تجوزها لسائر الشركاء -

قال - الشركة ما بينهما وبين سائر الشركاء في الوقف ولاية لا يصل الى بعضهم

شيء الاشركة الآخر فيه -

قلت - أ رأيت اذا شهدا انه جعل ارضه صدقة، وقوفة على قرابته وها من قرابة
الواقف -

قال - فالشهادة باطلة -

قلت - ولم جعلت ذلك -

قال - لأنها شهدا بذلك لانفسها -

قلت - وكذلك لو شهدا انه جعلها صدقة، وقوفة على ولده ونسله وها من نسل
الواقف -

قال - فالشهادة باطلة -

قلت - وكذلك لو شهدا انه جعل ارضه صدقة، وقوفة على آل العباس وها من
آل العباس ابطلت تلك الشهادة كلها -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال جعلها صدقة، وقوفة عليها وعلى قوم معين فأردت
ان تبطل شهادتهما فقالا لا تقبل ما جعل لهما منها -

قال - فشهادتهما باقية جائزة وتكون الارض كلها صدقة، وقوفة اذا لم يقبلا
ما وقف عليهما فلم يشهدا لانفسهما بشيء -

قلت - وكيف تصنع بفلات الوقف -

قال - اعطى الذين سموا ما سمى لهم واجعل حصة هذين الشاهدين للفقراء -

قلت - أ رأيت اذا شهدا بذلك لقرابة الواقف وها من قرابة الواقف وقالوا لا تقبل
ما جعل لهما من ذلك -

قال - فشهادتهما باطلة لا تجوز قبلا او لم يقبلا -

قلت - ولم ابطلت ذلك -

قال - لأنهما شهدا بذلك لأوليائهما (١) ونسلهما لما قالوا لقرابة ملان لان اولادها
من القرابة فلا تجوز شهادتهما -

قلت - أرايت لو قال اولادها لا تقبل ما جعل لنا من الوقف -

قال - فالشهادة ايضا لا تجوز من حدث من الولد فيما بعد ذلك اليوم فله حصته من الوقف واذا كان ذلك كذلك لم تقبل شهادتهما لاني ان قبلت شهادتهما فقد اجزت شهادتهما لا اولادهما الذين يحدثون بعد اليوم ولا تقبل شهادة الرجل لولده الذين خلقوا ولا النين لم يخلقوا -

قلت - وكذلك لو شهدا بالوقف لنسل عبدا لله وهما من نسل عبدا لله وقالوا لا تقبل ما جعل لنا -

قال - نعم لا تجوز شهادتهما لان من لم يخلق من اولادهما فيما بعد من نسل عبدا لله -
قلت - وكذلك لو كان فيمن شهدا له بالوقف اولادها كبار وصغار فقال الكبار لا تقبل فالشهادة كلها باطلة لمكان الصغار -
قال - نعم -

قلت - أرايت اذا شهدا أنه جعلها صدقة موقوفة ابدًا على قراء قرابته وهما من قرابته غنيان يوم شهدا بذلك -
قال - فالشهادة باطلة لا تجوز -
قلت - ولم قلت ذلك وهما غنيان -

قال - لأنهما ان افترقا كان لهما حصّة من الوقف فلا تجوز شهادتهما فان قال قائل شهادتهما جائزة لأنهما غنيان قلنا فما تقول ان افترقا فان قال يعطيان من الوقف قلنا فما تقول فيما لو قال لاجلها صدقة موقوفة على من سكن البصرة من قرابته وهما يسكنان الكوفة فان قال لا تجوز شهادتهما فقد ترك قوله وان قال شهادتهما جائزة قبل له فما تقول فيما لو قال على قرابتي الذين يسكنون البصرة وعلينا ان يسكننا معهم فان قال لا يجوز فقد ترك قوله ، ويقال له ما تقول فيما لو قال على قراء قرابته وعلينا ان افترقا واحتجنا وان قبلنا فهذا كله باطل عندنا لا يجوز شهادتهما في أمر يرجع اليهما شيء منه وسواء كان ذلك يرجع اليهما يوم شهدا بذلك او بعد ذلك -

قلت - أرايت اذا شهد الشاهدان على رجل انه وقف ارضه على ولده ونسله ثم على قرابته بعد ذلك وهما من قرابة الواقف -

قال - فالشهادة باطلة لالتحيز -

قلت - ولم ابطلت ذلك قال لأن مرجع الصدقة اليهما فاذا كان مرجع الصدقة اليهما لم اقبل شهادتهما في امر مرجعه اليهما -

قلت - أرايت لو قالاجملها صدقة موقوفة على ولده ستينا (معلومة - ١) ثم على قرابته وهما من قرابة الواقف -

قال - فالشهادة باطلة -

قلت - وكذلك لو قال سنة على ولده ثم من بعد ذلك على القرابة -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو شهدوا انه جعلها صدقة موقوفة على فلان ومن بعده على الفقراء (٢) -

قال - نعم لالتحيز الشهادة في هذا اجمع -

قلت - أرايت لو قال على مواليه وهم من الموالى -

قال - نعم لالتحيز شهادتهما -

قلت - وكذلك لو سميا فريقا بعد فريق وهما من بعض هذه الفرق لم تقبل شهادتهما -

قال - نعم اذا كان يرجع اليها الى احد من اولادهما ونسلها من هذا الوقف شيء فشهادتهما لم تقبل شهادتهما -

قلت - أرايت لو شهدا انه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وعلى فقراء جيرانه وهما من فقراء الجيران -

قال - فالشهادة جائزة -

قلت - ولم ابرزت ذلك وهما من الجيران وقد شهدا لانفسهما ومن أين اقرؤ هذا وقولها للقرابة وهما من القرابة وقولها على الجيران وهما من الجيران -

قال - هما مفترقان اذا قال فقراء الجيران وهما من الجيران قبلت شهادتهما لأن القرابة لا تزول ولا تنقطع والجيران اذا تحولوا انقطع الجوار وذهب وانما انظر الى الجيران يوم تقسم الغلة (١) وانظر الى الجيران (٢) يوم تخلق الغلة ألا ترى انى لا اعطى من الجيران من تحول واعطى القريب حيث كان ألا ترى ان ابا حنيفة رحمه الله قال في رجل حضرته الوفاة واقر لابنه وهو نصرانى بدين ان الاقراء جائز فان اسلم قبل موت الاب بطل الاقراء وقال لو اقر لامرأة بدين ثم تزوجها قبل ان يموت ان الدين جائز وفصل بين الوارث اذا كان قريبا يوم اقر (٣) له وبين الوارث اذا لم يكن بقريب يوم اقر (٤) له فان قال قائل اذا لا تشهد انه جعلها صدقة موقوفة على فقراء الجيران وهما من الجيران لم اقبل شهادتهما قبل له فما تقول فيه لو قال على فقراء اهل المسجد الجامع وهما من اهل المسجد الجامع ويقال ما تقول لو قال على فقراء ثغر من ثغور وهما من اهل ذلك الثغر فان قال جائز فقد ترك قوله وان قال لا يجوز فهذا قبيح وان قال الرجل على فقراء الجيران فانما انظر اليهم يوم تقسم الغلة فيهم ولا اعطى منها من افتقر بعد مجيء الصدقة ولا من تحول ولا افضل ذلك بفقراء القرابة -

قلت - وكذلك لو قال على فقراء اهل محض البصرة اعطيت منهم من كان منهم فقيرا يوم تقسم الغلة ولا التفت الى من يخرج بعد ذلك من قبل ان تقسم الغلة وكذلك لو قال على فقراء الثغر اعطيت منهم من كان فقيرا يوم تقسم الغلة فالجيران واهل المسجد واهل السجن واهل الثغر كلهم سواء وانما انظر اليهم يوم تقسم الغلة فيهم وكذلك الوصية فيهم ، واما القرابة والموالي فهذه انساب وانما اعطى من كان منهم مخلوقا يوم تخلق الصدقة فلذلك اجزت شهادة الجيران واهل المسجد واهل الثغر واهل السجن ولم اجزت شهادة ذى القرابة -

قلت - أرايت اذا شهد شاهدان اجنبيان على شهادة رجل من القرابة ان رجلا

(١) صف - الصدقة (٢) صف - القرابة (٣) مدنية - د - وقف (٤) صف

ومدنية - يقر -

وقف ارضه على قراء قرابته والشاهدان الاولان من القرابة -
 قال - فالشهادة باطلة لانجوز لان هذين الشاهدين الاجنبيين اللذين شهدا على
 شهادتهما لو شهدا عندي لم اقبل شهادتهما ولا اقبل الشهادة على شهادتهما -
 قلت - وكذلك لو كان الا ولان اجسين وهذا ان الشاهدان شهدا عندك من القرابة -
 قال - نعم لانجوز شهادتهما -
 قلت - رأيت لو كان الا ولان من القرابة وقد ماتا والانرا من غير القرابة -
 قال - نعم للشهادة باطلة لانجوز -
 قلت - ولم لا تجوز (١) شهادتهما وقد ماتا وما لايجز ان اتهمهما -
 قال - لأن الشهادة لا تنفسها فلا تجوز ميتين كان اوحين -

باب وقف المريض

قلت - رأيت رجلا وقف ارضه له في مرضه على الفقراء والمساكين -
 قال - الوقف جائز من الثلث -
 قلت - وكذلك او وصى ان توقف ارضه بعد وفاته -
 قال - فهو جائز من الثلث -
 قلت - رأيت ان وقف ارضه له في مرضه او وصى بذلك على الفقراء والمساكين
 وكانت لا تخرج من الثلث -
 قال - اجيز من ذلك قدر الثلث وبطل الباقي الا ان يحيز ذلك الورثة -
 قلت - رأيت اذا وقف ارضه في مرضه وعاليه دين لا يستغرق ماله -
 قال - فيجوز منها بقدر الثلث بعد الدين -
 قلت - وكذلك او وصى بذلك -
 قال - نعم -
 قلت - رأيت ان جعل ارضه في مرضه صدقة او توفقة على ولده -
 قال - نعم -
 قلت - وكذلك لو قال لقرابته -

قال - نعم -

قلت - اغنياء كانوا او فقراء -

قال - هما سواء -

قلت - أ رأيت لوجعلها في مرضه صدقة موقوفة في وجوه البر -

قال - فهو جائز على ما قال -

قلت - أ رأيت ان جعلها في مرضه صدقة موقوفة على بعض ورثته دون بعض -

قال - فان اجاز ذلك سائر الورثة فهو جائز فان لم يجزوا ذلك كلت الارض

وقفا من الثلث فتكون الثلثة بين جمع الورثة على كتاب الله تعالى فاذا اقرض

الوارث الموقوفة عليه هذه الارض كانت الثلثة للفقراء -

قلت - أ رأيت ان مات بعض الورثة والوارث الموقوفة عليه هذه الارض من

لم يمت -

قال - غلة الوقف لجميع الورثة ولورثة من هلك منهم بينهم (١) على قدر مواريتهم

من الوقف (٢) ما كان الموقوفة عليه هذه الارض حيا فاذا اقرض الموقوفة عليه

هذه الارض كله كانت الثلثة للفقراء -

قلت - فلو قال في مرضه ارضى صدقة موقوفة على ولدى بالسوية وله ولد ذكور

واناث -

قال - ان اجازوا ذلك فهو جائز والا كانت الثلثة بينهم للذكر مثل حظ الانثيين -

قلت - أ رأيت ان كانت له زوجة -

قال - فلها الثمن من الثلثة -

قلت - وسواء ذكرها في الوقف او لم يذكرها -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان مات بعض الولد بعد ذلك -

قال - يكون لورثة من هلك منهم مثل ما كان يصيب الورثة من غلة هذه

الصدقة (٣) لو كان حيا فيقسم ذلك على قدر مواريتهم عنه -

(١) في المدينة ور - لاسهم (٢) صنف - الواقف (٣) صنف - الارض قلت

قلت - وكذلك لو لم يبق من الولد الا ولد واحد كانت القلة على (قدر -)
ما وصفت لك -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا انقرض ولد الصلب كلهم فلم يبق منهم احد -

قال - القلة لمن جعلها له بعدهم -

قلت - فان كانت امرأة الميت حية بعد -

قال - فلا شيء لها -

قلت - ولم ذلك -

قال - لأنى كنت اعطيتها وبعض ولد الصلب باقى لانه لا يجوز لى ان اعطيه شيئا
وهو وارث ولا اعطى من ورثة الميت على حساب ما يصيبه -

قلت - أ رأيت اذا قال الرجل فى مرضه ارضى صدقة موقوفة على ولدى وعلى
ولد ولدى ونسلى ماتنا سلوا واوصى بذلك بعد وفاته -

قال - فهما سواء وتكون الارض من الثلث ان لم يحز ذلك الورثة فان اجازوا
ذلك كانت الارض وقفا وكانت القلة بين الولد وولد الولد والنسل على عدد
الرؤس فان لم يحجزوا ذلك كان من الثلث فان كانت خارجة من الثلث اخرج
بعضها من الثلث كانت حصة ذلك بين ولد الصلب وولد الولد والنسل على عدد
الرؤس فما اصاب ولد الصلب كان بينهم وبين سائر ورثة الميت على كتاب الله
وما اصاب ولد الولد والنسل كان بينهم بالسوية -

قلت - ولم جعلت هذا كما وصفت -

قال - لانها وصية لو ارث وهم ولد الصلب ونسب وارث وهم ولد الولد والنسل
وكان ذلك لهم لانهم ممن يجوز لهم الوصية وما اصاب ولد الصلب كان ذلك بينهم
وبين سائر الورثة على قدر موازيتهم (لان الوصية لا تجوز لهم -

قلت - أ رأيت اذا هلك بعض ولد الصلب بعد ذلك او بعض ولد الولد او حدث
له ولد ولد -

قال - انما انظر الى عدد هم يوم تخلق النلة اقسما بينهم وبين سائر الورثة على كتاب الله تعالى وما اصاب ولد الولد والنسل فهو جائز لهم -

قلت - رأيت ان كان بعض الورثة قد هلك -

قال - ما اصاب ولد الصلب بين ولد الصلب وبين سائر الورثة من هلك منهم على قدر موارثهم - ١) من الواقف -

قلت - فاذا انقرض ولد الصلب ولم يبق منهم احد -

قال - فجميع النلة لولد الولد والنسل على عدد رؤسهم لان الوصية تجوز لهم (فاذا كانت الوصية تجوز لهم - ٢) فما وقف عليهم في مرضه فهو جائز لهم -

قلت - رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى في مرضه فأبوا ان يميزوا ذلك وهي تخرج من الثلث لم تميز الواقف ولم تبطلها وتقبلها بين الورثة -

قال - لان فيها وصية من بعد الولد لان مرجعها الى الفقراء (٣) فاذا كان مرجعها اليهم لم يبطل الواقف وابطلت ما جعل من النلة لبعض الورثة دون بعض فجعلت ذلك بينهم وبين سائر الورثة على قدر موارثهم عن الواقف وكذلك لو جعل النلة للورثة اجرت ذلك فاذا انقرضوا رجعت الى الفقراء (٤) ولا يشبه هذا الوصية للوارث (الوصية للوارث - ٥) تبطل فتصير بين الورثة والواقف اذا جعلت غلته للوارث اجرت الواقف وابطلت النلة فعملتها للورثة اذا كان ذلك في مرض الواقف -

قلت - رأيت اذا قال الرجل في مرضه ارضى صدقة موقوفة على من احتاج من ولدى ونسل ما تاسلوا او وصى ان توقف ارضه بعد وفاته على ذلك -

قال - هما سواء وهو جائز من الثلث -

قلت - رأيت ان كانوا جميعا اغنياء -

قال - فالنلة للفقراء والمساكين -

قلت - رأيت ان كان ولد الولد فقراء وولد الصلب اغنياء -

(١) ساقط من ر (٢) زيادة من - صف (٣) من هنا محووف - صف

(٤) انتهى المحووف صف (٥) زيادة من المدني - قال

قال - الغلة كلها لولد الولد الفقراء -

قلت - ان كان بعض ولد الولد فقراء والباقين اغنياء (جميعا - ١) -

قال - فائتلة لمن كان فقيرا من ولد الولد كلها -

قلت - ارايت ان كان ولد الولد والنسل اغنياء وولد الصلب فقراء -

قال - فائتلة لولد الصلب كلها بينهم وبين سائر الورثة على كتاب الله -

قلت - ارايت ان كان بعض ولد الميت لصلبه فقراء والآخرين اغنياء -

(٢) فائتلة كلها لمن كان فقيرا من ولد الصلب وسائر الورثة من الاغنياء والفقراء

بينهم على قدر موارثهم من الواقف -

قلت - ارايت ان لم يكن فيهم فقير الا ولد واحد اصلبه -

قال - فائتلة كلها له وسائر الورثة الاغنياء والفقراء على قدر موارثهم -

قلت - ارايت ان كان في ولد الصلب فقيرا (٣) وفي ولد الولد والنسل (فقير

فقال - نعم تقسم غلات هذه الصدقة على الفقراء من ولد الصلب وولد الولد

والنسل على - ٤) عدد رؤسهم فما اصاب ولد الصلب الفقراء كان ذلك بينهم

وبين سائر الورثة من الاغنياء والفقراء على قدر موارثهم -

قلت - وكذلك لو لم يبق من ولد الصلب الا ولد واحد فقير -

(٥) نظرت الى ما يصيبه من الغلة فجعلت ذلك له وسائر الورثة على قدر الموارث -

قلت - ارايت ان كان الورثة قد اجازوا ما صنع الميت -

قال - فهو جائز على ما صنع الواقف وشرط -

قلت - ارايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي وولدي ونسلي

او اوصى بذلك -

قال - فهو جائز من الثلث -

قلت - فان كان في ولده محتاج -

قال - انظر الى جميع الغلة فأقسمها بين الفقراء من اهل الوقف الذى شرط

(١) زياده من الدتية (٢) لعله سقط قال (٣) لعله فقراء (٤) سقط من ر -

(٥) لعله قال

الميت الواقف عليهم فما اصاب ولد الصلب كان ذلك بينهم وبين سائر الورثة على قدر موارثهم عن الميت -

قلت - ارايت من اقتصر منهم بعد موت الموصى -

قال - يدخل في الوقف ويصنع بحصته ما وصفت لك -

قلت - ارايت من استغنى منهم بعد موت الموصى -

قال - فلا يخرج من الوقف ويقسم الوقف بين الفقراء منهم ويصنع بحصة الفقراء الوارث على ما وصفت لك -

قلت - ويدخل في حصة الوارث الفقراء جميع الورثة من الاغنياء والفقراء فيكون ذلك بينهم على قدر موارثهم عن الواقف -

قال - نعم -

قلت - ارايت اذا قال الرجل في مرضه (ارضى - ١) صدقة موقوفة على من اقتصر من ولدى ونسلى ما تنا سلوا -

قال - يعطى (كل - ١) واحد منهم ما يكفيه من طعامه وكسوته بالمعروف فما فضل بعد ذلك فهو للفقراء والمساكين -

قال - الوقف جائز من الثلث -

قلت - ارايت من اقتصر من ولد الولد والنسل -

قال - يعطى من غلات هذه الصدقة ما يكفيه بالمعروف وهو له جائز لان الوصية جائزة له -

قلت - ارايت من اقتصر من ولد الصلب -

قال - يعطى ما يكفيه على (شرط - ١) الواقف فيكون ذلك بينه وبين سائر الورثة (٢) على كتاب الله تعالى -

قلت - ويرجع اذا اخذ منه الورثة من قوته ما اخذوه (٣) فيكمل له (قوته - ٤) في باقي غلات هذه الصدقة -

(١) ساقط من ر (٢) من هنا ساقط من ر (٣) صنف - وقوفه ١٠ يأخذون

قال

(١٧)

(٤) زيادة من الدنية -

قال - نعم -

(قلت - ولم -

قال - لانه اوصى لقوته من غلات هذه الصدقة - (١) ثم لم يوص له بشئ ذلك فلم يجوز ذلك لانه وارث فكان بينه وبين سائر الورثة (٢) -

قلت - وكذلك فعل بكل من استثنى من ولد الصلب -

قال - نعم -

قلت - من استثنى منته وابطلت ما كنت تخرج له ومن اختار دخلته على ما وصفت -

قال - نعم -

قلت - أرايت اذا جعل ارضه في مرضه صدقة موقوفة وهي لا تخرج من الثلث ثم برأ بعد ذلك وصح ثم مات بعد ذلك -

قال - هي جائزة على ما وقفها عليه -

قلت - وكذلك لو كان وقفها على وارث (٣) من الورثة ثم برأ بعد ذلك وصح -

قال - نعم -

قلت - فاذا جعلها صدقة موقوفة على الفقراء وهي لا تخرج من الثلث فاجاز ذلك بعض الورثة دون بعض -

قال - يجوز منها قدر ثلث جميع المال وحصه من اجاز منهم ما بقى منها ويطل منها بقدر حصه من لم يجوز ذلك منهم بعد انحراج قدر ثلث المال -

قلت - وكذلك لو اوصى بذلك وصية بعد وقاته -

قال - نعم -

قلت - أرايت اذا جعل ارضه واوصى بها في مرضه صدقة موقوفة على وجوه مساكين معلومة واوصى بوجها يأسوى ذلك فلم تخرج هذه الارض والوصايا من الثلث وأبى الورثة ان يجيزوا ذلك -

(١) سقط من البدنية (٢) انتهى الساقط من ر (٣) من هنا ساقط من و -

قال - يقسم الثلث بين الوصايا التي اوصى بها وبين الوقف فيضرب لاهل الوقف منه بقدر قيمة الارض ويضرب لاهل الوصايا بقدر وصاياهم فيكون ذلك بينهم على ذلك وما اصاب اهل الوصايا فلهم وما اصاب قيمة الارض من الوقف جاز ذلك من الارض فكان وقفا على ما شرط للميت -

قلت - فالوقف وغير الوقف في ذلك سواء -

قال - نعم -

قلت - ولا يكون الوقف بمنزلة المتي الذي يبدأ به -

قال - لا -

قلت - ارايت ان كان الميت اعتق غلامه مع هذه الاشياء التي وصفت لك -

قال - يبدأ بالعتق فيتحاصون بعد ذلك كما وصفت لك -

قلت - ارايت اذا قال ارضي هذه بعد وفاتي يعطى غلاتها ولد عباده ونسله ما تناسوا ولم يقل صدقة موقوفة ولم يحصل صدقة موقوفة ولم يحصل آخرها لساكنين -

قال - تجوز في الوصية من الثلث فتكون الثلثة لولد عباده المخلوقين دون من لم يخلق من الولد والنسل ما بقوا فاذا اقترضوا وجعت الارض الى وريثة الميت فكانت بينهم على فرائضهم واتقسموا اصلها ولا تكون وقفا -

قلت - ولا تجعل لمن لم يخلق من الولد والنسل في غلة هذه الارض حقا -

قال - لا لان هذه وصية وليست بوقف فاذا كانت وصية فالوصية لا تجوز لمن لم يخلق وانما تكون لمن كان مخلوقا يوم مات الموصي دون من يحدث واذا كانت ارضا وقف آخرها للفقراء وقال صدقة موقوفة جازت لمن كان من الولد ويكون للنسل الدين لم يخلقوا بعد لان هذه لا تعود ميراثا ولا تملك ابدا والوصية ترجع الى الورثة بعد اقراض الموصي لهم بالثقة -

قلت - ارايت لو قال غلات ارضي بعد وفاتي اولد فلان ونسله قال تكون الثلثة لمن كان مخلوقا يوم يموت الموصي من الولد والنسل دون من يحدث فاذا

اقترضوا

أقرضوا ربح الاصل الى الورثة -

قلت - فمن ملك هذه الارض اذا كانت على ما وصفت لك -

قال - لورثة الميت -

قلت - ارايت لو قال ارضى وقف بعد وفاتي على ولد عبدالله ونسله -

قال - نهى وقف على من كان مخلوقا من ولد عبدالله ونسله يوم يموت الموصي دون من يحدث منهم فاذا اقرضوا ربح الاصل الى الورثة -

قلت - ولم قلت ذلك قال لانه لم يقل صدقة موقوفة ولم يجعل آخرها للمساكين فصار قوله وقف باطلا وصارت بمنزلة رجل اوصى بغلة ارضه لقوم فيجوز ذلك لمن كان مخلوقا دون من لم يخلق -

قلت - وكذلك لو قال احبسوها بعد وفاتي على ولد فلان ونسله -

قال - نعم هو على ما وصفت لك الا ان يقول صدقة موقوفة او يجعل آخرها للمساكين فتكون وقفا لا ترجع الى الورثة ولا تملك وتكون الثلثة لمن كان من الموقوفة عليهم ويكون ماتنا سلوا على ما شرط الواقف -

قلت - وكذلك لو قال ارضى بعد وفاتي موقوفة لاتباع ولا توهب على فلان ونسله -

قال - نعم هذا والباب الاول سواء فاذا اقرضوا رجعت الى الورثة -

قلت - وسواء شرط ذلك للورثة او لم يشترط -

قال - نعم -

قلت - ارايت لو قال ارضى بعد وفاتي موقوفة على المساكين او قال حبس على المساكين -

قال - فهو جائز من الثلث وهو على ما قال الواقف ألا ترى انه لو قال هذا في الصحة كان جائزا وكانت وقفا على ما شرط وكذلك اذا اوصى بذلك جاز ذلك من الثلث -

قلت - ارايت لو قال غلات ارضى بعد وفاتي لولد عبدالله سنة او عشر سنين -

قال - يكون لهم ما قال من الثلث ثم يرجع الى الورثة -
قلت - أرايت لو قال ارضى صدقة موقوفة في مرضه بعد وفاتي على ولد عبده
ونسله ماتا سلوا فاذا اقرضوا فهي لورثتي -
قال - توقف على ولد عبده ونسله المخلوقين يوم يموت الموصي دون من
يحدث فاذا اقرضوا رجعت الى الورثة فاقسموا اصلها بينهم على قدر مواردهم
من الواقف -

قلت - ولم لا يعطى من يحدث من الورثة للولد والنسل بعد وفاة الموصي
وقد جعلها صدقة موقوفة قال لأنه شرط مرجع الاصل الى الورثة فاذا اشترط
ذلك خرج من ان يكون وقفا مؤبدا وانما هي وصية في الغلة واذا كانت وصية في
الغلة كانت لمن كان يوم يموت الموصي دون من يحدث ألا ترى انه لو قال في صحته
ارضى صدقة موقوفة على ولد عبده ونسله فاذا اقرضوا فاصله لورثتي ان الواقف
باطل فاذا كان ذلك في الصحة كان باطلا فان كان ذلك وصية جوزت ذلك من
الثلث لاني قد اجيز في الوصايا ما لا اجيز في الوقف ألا ترى انه لو قال في صحته غلة
ارضى سنة لبعده كان ذلك باطلا لا يجوز وانما هي هبة فان دفعها جازت والا لم تجز
ولو اوصى بذلك كان جائزا فقد يجوز في الوصايا ما لا يجوز في الوقف في الصحة
فلذلك حكيت ما فسرت لك في المسئلة الاولى -

قلت - وان اشترط الرجل الرجعة في ارض وقف في وصيته أجوزت ذلك لمن
كان مخلوقا منهم دون من لم يخلق لانه وصية والوصية لا تكون لمن لم يخلق بعد -
قال - نعم -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة بعد وفاتي على قرابتي -
قال - نعم يجوز من الثلث لمن كان مخلوقا منهم دون من لم يخلق -
قلت - لو قال صدقة موقوفة على قرابتي بعد وفاتي -

قال - اعطيت من كان منهم ومن يكون على ما وصفت لك في الباب الاول -

قلت - أرايت اذا جعل ارضه صدقة موقوفة بعد وفاته على قوم ومن بعدهم
جعل

جعل الثلثة للورثة -

قال - تكون الثلثة جائزة للقوم الذين جعل ذلك لهم فاذا اقرضوا وجعت الثلثة الى الورثة فكانت بينهم على قدر موارثهم ما بقى منهم احد فاذا اقرضوا كانت للفقراء -

قلت - ارايت لو قال ارضى بعد وفاتي صدقة موقوفة على اخوتي وعلى اولادهم ونسليهم ما تناسلوا فاذا اقرضوا فهي لولدى ونسلي ما تناسلوا فاذا اقرضوا فهي للفقراء -

قال - هذا جائز من الثلث ويكون للاخوة والاولادهم ونسليهم فاذا اقرضوا صارت لولد الواقب وولد ولده ونسله فما اصاب ولد الصلب من ذلك كان بينهم وبين سائر الورثة على قدر موارثهم عن الميت -

قلت - وكذلك كل وقف في مرض الواقب او قبله بعد وفاته وكان يرجع الى بعض الورثة منه شيء (١) دون الباقيين ولم تجز الورثة ذلك فما رجح الى ذلك الوارث من الثلثة فهو بين الورثة وبيته على قدر موارثهم عن الميت - قال - نعم -

قلت - وسواء رجح ذلك الى هذا الوارث لفقره او لغيره - قال - نعم هاسواء لانه وصية للوارث ولا تجوز الوصية للوارث لسبب فقر ولا غير ذلك -

قلت - ولا يكون للباقيين من ولد عبد الله (٢) -

قلت - فمن اين افرق هذا والوقف وقد قلت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ولد عبد الله فهلك منهم ما لك جعلت الثلثة لمن بقى منهم ما بقى احد -

قال - هما مقترقان اذا كان وقفا مرجعه الى الفقراء والمساكين ويبدأ فاما انظر الى الثلثة يوم تخلق فمن خلق من ولد عبد الله اعطيته (٣) ذلك لانه ولد عبد الله يوم خلقت الثلثة واما اذا اوصى بثلثة ارضه فقد وجبت الوصية لمن كان مخلوقا يوم

(١) انتهى الساقط من د (٢) بياض في النسخ كلها (٣) صنف - اعطيه -

مات الموصى فن هلك منهم رج نصيبه الى الورثة ألا ترى ان من حدث من ولد عبدا لله انى لا اعطيه من غلة الارض التى ليست بوقف شيئا واعطى من حدث من ولده من غلة الارض الوقف فاذا كنت لا اعطى من يحدث منهم لم ارد نصيب من هلك منهم على من بقى منهم كما اردته فى الوقف لان فى الوقف اعطى من يحدث منهم ألا ترى ان الوصية فى الغلة لمن لم يخلق لا تجوز وفى الوقف جائز - قلت - أرايت رجلا قال ارضى موقوفة بعد وفاتى ولم يزد على ذلك - قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - ولم ابطلت ذلك -

قال - لان الوقف يكون للثنى والفقير ولم يوص لايهما هو فاذا لم يوص بذلك ابطلت الوقف ألا ترى انه لو قال ذلك فى صحته ابطلت ذلك حتى يقول صدقة موقوفة (او يقول وقفنا على الفقراء -

قلت - أرايت لو قال ارضى بعد وفاتى صدقة موقوفة - ١) ولم يزد على ذلك وهى تخرج من الثلث -

قال - يتصدق بأصلها على الفقراء او يتصدق بثلثها على الفقراء -

قلت - فاذا قال ارضى بعد وفاتى صدقة موقوفة جوزت ذلك وجعلتها وقفا على الفقراء والمساكين -

قال - نعم -

قلت - أرايت لو قال ارضى محبوسة بعد وفاتى -

قال - هذا لا يجوز ولا يكون وقفا ولا صدقة -

قلت - أرايت لو قال ارضى موقوفة على عبدا لله حياته -

قال - فهى لعبدا لله حياته فاذا هلك عبدا لله رجعت الى الورثة ولم يكن وقفا -

قلت - أرايت لو قال فى صحته ارضى هذه موقوفة على عبدا لله -

قال - لا يكون وقفا ولا يجوز ذلك -

قلت - ولم ابطلت ذلك -

قال - لان هذا وقف ولم يجعل آخره الساكن ولم يقل هو صدقة موقوفة فاذا لم يقل ذلك كان الوقف باطلا لا يجوز ألا ترى اني لو اجزته فانت صدقة رجع ملكه اليه فكيف يكون وقفا يرجع بعد وفاة الموقوفة عليه ملكا الى الواقف هذا لا يكون واما اذا قال غلة ارضي بعد وفاتي لبيد الله فهو جائز له في حياته فاذا هلك رجعت الى الورثة ولو قال في حصته غلة ارضي لبيد الله فان هذا باطل لا يجوز ألا ترى انه لو قال غلة ارضي بعد وفاتي موقوفة على عبده سنة ثم هي بعد ذلك لورثتي كانت الوصية جائزة ولو وقف ارضه له على عبده سنة فاذا انقضت السنة كانت الارض كلها للواقف فان الوقف لا يجوز -

قلت - رأيت اذا قال ارضي بعد وفاتي صدقة موقوفة للفقراء والمساكين وليس له مال غيرها فأبى الورثة ان يجيزوا ذلك -

قال - يجوز الثلث منها ويطلق الثلثين (١) منها فتكون للورثة -

قلت - رأيت ان قال ارضي بعد وفاتي صدقة موقوفة على ورثتي فأبى الورثة ان يجيزوا ذلك ولا مال له غيرها -

قال - يكون الثلث منها وقفا على ورثته ومن بعدهم على المساكين ويكون الثلثين الباقيين (١) منها لجميع الورثة مطلقين لا وقف فيهما -

قلت - رأيت لو قال ارضي صدقة موقوفة بعد وفاتي على الفقراء والمساكين ولا مال له غيرها وأبى الورثة ان يجيزوا ذلك -

قال - يكون الثلث منها وقفا على ما وصفت لك ويطلق الثلثين الباقيين (١) -

قلت - فاذا اطلق الثلثين القاضى منها للورثة وجس الثلث منها للوقف ثم خرج بعد ذلك مال الميت كثير أخرج الارض من ثلثه -

قال - يرد الثلثين الى الوقف فتكون الارض كلها وقفا ويكون المال للورثة -

قلت - رأيت ان ظهر للميت مال سوى الارض والارض لا يخرج من الثلث -

قال - يجوز من الارض بقدر ثلث مال الميت فيكون وقفا -

قلت - فان كانت قيمة الوقف الف درهم فأجاز القاضى منها الثلث وابطل الثلثين

قدضها الى الورثة ثم ظهر لبيت من المال الف درهم -

قال - يكون الثلثان من الارض وقفا على ما وقف الميت ويطل الثلث منها فيكون للورثة مع الالف سوى قيمة الارض -

قلت - وكذلك كلما خرج لبيت الف درهم سوى قيمة الارض فاذا خرج ذلك كانت (الارض - ١) كلها وقفا -

قال - نعم -

قلت - رأيت لو كانت قيمة الارض التي وقفها الف درهم ولم يكن لبيت مال غيرها وأبى الورثة ان يميزوا ذلك فابطل القاضى الثلثين منها واجاز الوقف في الثلث فعمد الورثة الى الثلثين فباعوا ثم ظهر لبيت التي (٢) درهم او مال كثير فخرج الارض من ثلثه -

قال - فيبع الورثة الثلثين جائز لا يرد ويضمن الورثة قيمة الثلثين ويشترى بها ارض فتكون وقفا على مثل ما اشترط الواقف -

قلت - وكذلك لو ظهر لبيت مال لا تخرج الارض من ثلثه نظرت الى قيمة ثلث جميع ما ترك الميت فان رجعت منه قيمة الارض التي وقف القاضى ونظرت الى ما كان يرجع في ثلثى الارض فأخذت قيمة ذلك فاشتريت بها ارضا فوقفتها على مثل ما وقف الميت -

قال - نعم -

قلت - رأيت ان كان الثلثان من الارض لما دفعها القاضى الى الورثة باع بعضهم حصته من ذلك ولم يبع الآخرون ثم ظهر لبيت مال كثير كيف القول عندك في ذلك -

قال - يؤخذ جميع ما بقى من هذه الارض لبيت فتكون وقفا مع الثلث ويؤخذ من مال الميت قيمة ما يبع من الارض ويشترى بها ارضا فتوقف على مثل ما امر به الميت وتقسّم الورثة الباقي بعد ذلك على واريثهم ويحسب على الذى باع حصته من الارض بقيمة ما صار في يده منها -

قلت - ولا يرد بيعه -

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لان القاضى قد اطلق ذلك له فبيعه فيه جائز ألا ترى ان قولنا فى رجل إوصى له بأرض وهى جميع مال الميت فأعطى القاضى الموصى له بالأرض ثلثها ورد الثلثين على الورثة ثم ظهر لبيت مال كثير تخرج الأرض من ثلثه أتى إرد على الموصى له ما بقى من الأرض وأجوزها له فإن كان الورثة قد باعوا ذلك جوزت بيعهم وأعطيت الموصى له بما يظهر من مال الميت قيمة الثلثين من هذه الأرض وكذلك الوقف هو فى قياس قولنا فى الوصية -

قلت - فإذا قال أرضى صدقة موقوفة بعد وفاتى على الفقراء وله مال كثير غائب عنه فابى الورثة ان يميزوا ذلك -

قال - يكون لهم الثلثين (١) ويكون الثلث الباقي وقفا على ما وقفه الميت فإذا قدم المال رددت ما بقى من الأرض الى الوقف -

قلت - أرايت ان قدم بعض المال -

قال - رددت من الأرض قيمة ثلث ذلك على ما فسر لك وان كان الورثة يبيعون ذلك كان الجواب فى ذلك كله على ما وصفت لك فى الباب الاول -

قلت - أرايت رجلا قال أرضى صدقة بعد وفاتى موقوفة على الفقراء والمساكين وله مال كثير غائب عنه وعليه دين فابى الغرماء ان يوفروا ما لهم -

قال - تباع هذه الأرض فى الدين -

قلت - فإذا بيعت بالف درهم وقيمتها ألف درهم وقبض ذلك انقر ما لم يقدم مال للميت بعد ذلك أخذت منه ألف درهم فأشترت بها أرضا فكانت وقفا على ما وقف الميت الأرض التى بيعت -

قال - نعم -

قلت - أرايت ان كان قيمتها ألف درهم وباعها القاضى بالف ونحوه تنضى بها

(١) كذا (٢) زيادة من صف -

التمراء ثم ظهر ليث (مال كثير فاراد الوارث ان يعطى قيمة الارض الف درهم -

قال - يؤخذ من مال الميت الف وخمسة درهم الثمن الذى بيعت به الارض فيشترى بها ارضا فتكون وقفا على مثل ما شرط الميت في الوقف الاول - (١) - قلت - وكذلك لو بيعت بتسعة درهم لم يشتر الوقف إلا بتسعة وانما يشترى الوقف بمن الارض التى بيعت ولا يلتصق الى قيمتها -

قال - نعم -

قلت - ولا يرد بيع الارض الاولى -

قال - لا يرد ذلك -

قلت - أرايت رجلا وقف ارضا له في مرضه على وجوه مائة واشترط ان له ان يرد له ذلك اذا بدا له -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - أرايت رجلا وقف ارضا له في مرضه وله مال كثير ثم ان ماله ذهب قبل ان يموت ثم مات ولا مال له غيرها -

قال - يجيز الثلث منها ويطلق الثلثين الباقيين -

قلت - أرايت لو وقفها وليس له مال غيرها ثم افاد (٢) مالا كثيرا ثم مات -

قال - نهى جائز من الثلث -

قلت - أرايت لو وقفها او اوصى بوقفها وله مال كثير ثم مات على ذلك ولم يقض الورثة ما حاد لهم من مال حتى ضاع المال -

قال - يجوز الوقف في الثلث منها ويطلق الثلثان الباقيان منها -

قلت - أرايت اذا اوصى بوقف ارضه بعد وفاته على وجوه مائة معلومة لحدث فيها ثمرة قبل موت الموصى ثم مات الموصى -

قال - الثمرة ميراث ولا تكون لاهل الوقف -

قلت - أرايت ان كانت الثمرة حدثت بعد وفاته والارض والثمرة يفرجان من

الثالث -

قال - فالثلة للوقوف عليهم الارض -

قلت - وسواء في الباب الاول كانت الارض تخرج من الثلث او لا تخرج -

قال - نعم هما سواء وكل ثمرة تحدث قبل موت الموصي فهي للورثة دون اهل الوقف -

قلت - وكذلك لو اوصى لرجل بارض له فثمرت قبل موت الموصي لم يكن للموصي له من الثمرة شيء والارض للموصي له -

قال - نعم -

قلت - ارايت لو وقف ارضا له في مرضه ثم حدث فيها ثمرة قبل موت الموصي -

قال - تكون للوقف عليهم اذا كان ذلك يخرج من الثلث -

قلت - ارايت لو وقفها في مرضه الذي مات فيه وفيها ثمرة يوم وقفها لمن تكون الثمرة -

قال - للواقف -

قلت - ولا تكون لاهل الوقف -

قال - لا -

قلت - وكذلك لو ان رجلا وقف ارضا له كانت الثمرة له خاصة والوقف جائز -

قال - نعم -

باب الرجل يقف ارضا له في صحته على

الفقراء فيحتاج احد من ولداه او من

قربائه أيعطى منها او لا يعطى

قلت - ارايت رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين ولم يسم

منها شيئا لاحد فاحتاج بعض قربائه بعد ذلك فاراد ان يعطى من الوقف -

قال - يعطى منه اقل من مائتى درهم -

قلت - ولم اعطيه -

قال - لانه فقير والفقير عندنا لا يعطى من الزكاة ولا من الصدقة الا اقل من مائتى درهم لان من كانت له مائتا درهم فهو غنى تجب عليه الصدقة وهذا مذهب أبى حنيفة رحمه الله فى الزكاة وقول أبى يوسف -

قلت - وراهم احق بها من المساكين الباقين -

قال - نعم هم احق بها من المساكين لان صدقة الرجل على قرابته الفقراء اعظم اجرا من الغريب ألا ترى ان من السنة ان يقسم صدقات كل قوم بينهم ولا تخرج عنهم بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سئل عن المرأة تعطى زوجها من الصدقة قال لها ابران وبلغنا ان رجلا من الانصار تصدق بارضه فأتى ابواه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالا له مالنا مال غيرها فردها للنبي صلى الله عليه وسلم وبلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى المظاهر ما يكفر فقال ما بين لايتها لاهل بيت احوج اليه من اهلى فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يجعل ذلك فيهم - قلت - أرايت ان صدقاتهم تعطى ائمة الفقراء والمساكين ولم يعط القرابة - قال - لا ضمان عليه وما اعطاهم فهو جائز وهذا استحسان وليس هو حق لهم فى الثلاث من هذه الصدقة وكما تأمره ونستحسنه ألا ترى ان من وجبت عليه زكاة ماله أمرته ان يعطيها فقراء من قرابته واستحسنتم له ذلك فان اعطاها المساكين اجزاء ألا ترى ان رجلا لو قال هذه الدراهم صدقة أمرته ان يضعها فى فقراء قرابته فان اعطى غيرهم لم اجعل عليه شيئا واجزاء -

قلت - أرايت ان كان له ولد وولد ولد فقراء أعطى من علات هذه الارض - قال - نعم يعطى منها اقل من مائتى درهم كما وصفت لك -

قلت - ولم اعطيه -

قال - لأنه اقرب القرابة -

قلت - فما تقول فى رجل وجبت عليه زكاة ماله او قال هذه الالف درهم فى المساكين

للساكنين صدقة أنه ان يعطى منها ولدا او ولد ولد او زوجة -

قال - لا -

قلت - فلم اعطيت هؤلاء من الوقف -

قال - الوقف وهذا مفترقان لا يعطى من الزكاة ولا من النذر ولا من الكفارات ولد ولا والد يعطون من الوقف اذا كانوا فقراء لان الزكاة والنذور والكفارات ملكها الذى يتصدق بها ليس له ان يعطيها ولده واما الوقف فقد زال ملك الواقف عنه فله ان يعطى ولده وولد ولده منه وكذلك ابوه وجده -

قلت - ارايت ان جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والساكنين وله وند فقير وولد ولد وقرابة والثلة لانسهم جميعا -

قال - بيد ابولدا الصلب فيعطى كل واحد منهم اقل من ما تقي درهم فان كان فيها فضل اعطى من ذلك الفضل ولد الولد وكذلك الولد على ما وصفت لك في ولد الصلب بيد ابلاقرب منهم الى الواقف فان فضل عنهم فضل كان ذلك في الفقراء والساكنين من الجيران وغيرهم على ما يرى والى الصدقة -

قلت - ارايت في هذه المسئلة ان مات رجل من الولد وهو فقير بعد محي الثلة ايكون لورثته (١) ما كان له -

قال - لا -

قلت - وكذلك لو استخنى لم تعطه -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو افتقر منهم احد بعد محي الثلة اعطيهم -

قال - نعم ولا يشبه هذا عندى الرجل يفى ارضا على فقراء وند او فقراء قرابته لان الرجل اذا وقف ذلك على فقراء هم فقد جعل لهم فيها حقا ثابتا فان استغنوا محي الثلة وهو فقير لم يعط من تلك الثلة شيئا وهذا كله مخالف للباب الاول انما اعطيت القرابة والولد بالاستحسان واما في هذا الباب فالواقف نفسه فقد وقف عليهم الارض الا ترى ان القائم باسم الصدقة لو دفع في هذا الباب الثلة الى الفقراء

لخصته لان هذا حق لهم وقد وقف عليهم ولو دفع القاييم باسم الصدقة التلة الى المساكين فى الباب الاول لم اضمنه لان الوقف على المساكين عام ولكنى استحسن ان اخص اولاده -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وله قرابة فقراء -

قال - انما انظر الى من كان منهم فقيرا يوم تقسم الصدقة فاقسم ذلك بينهم على ما وصفت لك ولا التفت الى قر من افتر منهم بعد مجيء التلة وامن من استغنى منهم بعد مجيء التلة او مات بعد مجيء التلة -

قلت - أرايت شاهدين شهدا على رجل انه وقف ارضه على المساكين وهم من قرابة الواقف -

قال - هما دهما جائزة فقيرين كانا او غنيين ولو كانا شهدا انه وقفها على فقراء قرابته وهما من القرابة لم اجز شهدا فقيرين كانا او غنيين -

قلت - أرايت اذا جعل ارضه صدقة موقوفة على المساكين واحتاج هو اعطى منها شيئا -

قال - لا -

قلت - ولم قلت ان احتاج احد من وكده اعطوه وان احتاج هولم يعط -

قال - هما مفترتان لأن هذا الوقف على نفسه لم يجوز ولوا وقفه على ولده جاز ذلك فاعطى من الوقف كل من كان لو وقف عليه جاز وقفه عليه ولا يعطى منه من لا يجوز وقفه عليه -

قلت - أرايت اذا وقف ارضه ليعملها صدقة موقوفة على ان غلتها نصفين النصف منها للفقراء والمساكين والنصف الاخر للفقراء قرابته -

قال - فهو جائز على ما وقفها عليه -

قلت - أرايت ان احتاج قرابته وكان الذى سمي لهم لا يكفيهم اعطاهم مما جعل للفقراء -

قال -

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لان الواقف قد سمي لهم شيئا معلوما ولا ازيدهم على ذلك -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ان النصف منها لولدى ونسلى والنصف الاخر للساكين واحتاج ولده ونسله وكان ما يأخذون من ذلك النصف لا يكفيهم اعطيتهم من النصف الذى للفقراء -

قال - لا -

قلت - وكذلك ما سمي من الغلة لولده وقرباته وجعل الباقي للساكين لم يزد من سمي له فيها حقاً على ما سمي له من ذلك -

قال - نعم لا يزدادون على ذلك -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة على ان غلتها نصفين النصف للفقراء من ولدى ونسلى والنصف الاخر للساكين وكانت له قرابة سوى ولده فقراء -

قال - يعطون من نصيب الساكين على ما وصفت لك واما الولد والنسل فلا يزدادون على ما سمي لهم الواقف -

قلت - أرايت لو سمي للقرابة من الغلة شيئا والولد شيئا والساكين ما بقى أيرد على احد من القرابين من سهم الساكين -

قال - لا -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة في الفاردين وله ولد وقرابة محتاجون -

قال - لا يعطون منها الا ان يكونوا فاردين فيعطون منها فيبداهم قبل سائر الفاردين كما بدانا بفقرائهم قبل سائر الساكين -

قلت - وكذلك لو قال في بنى السبيل -

قال - نعم -

قلت - أرايت لو قال في سبيل الله أعطى فقراء قرابته -

قال - لا وانما هي في السيل -

قلت - وكذلك لو قال في الحج اوفى الرقاب -

قال - نعم هذا كله سواء وليس يصرف من ذلك الا في وجهه الا ان يكون القرابة من ذلك الوجه فيعطون ويبدأ بهم قبل سائر اهل ذلك الوجه وكذلك سهم المساكين ابداً بالقرابة اذا كانوا محتاجين قبل سائر المساكين على ما وصفت لك -

قلت - ارايت الخير ان يستحسن ان يبدأ بعطيته (١) قبل المساكين -

قال - نعم -

قلت - فيعطون مثل ما يعطى القرابة -

قال - لا ولكن يعطون على قدر ما يرى القائم بامر الصدقة -

قلت - وكذلك الى الولى -

قال - نعم -

قلت - ارايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على المساكين واحتاج قرابته فرقع ذلك الى القاضي فاعطاهم منها القوت اترى ذلك حكاهم فيها بالا قوات -

قال - لا انما هذا برأى (٢) منه فاذا عزل بطل ذلك او يرى القاضي نفسه الرجوع عن ذلك -

قلت - وكذلك لو كان امر القيم (٣) بامر الصدقة ان يجرى ذلك عليهم -

قال - نعم هما سواء -

قلت - فان قال قد حكمت في ذلك وجعلته ثابتاً لم في هذه الصدقة ووصيت بذلك فهو جائز فان رفع ذلك الى قاضى يرى خلافه جوز ذلك -

قال - نعم -

قلت - ارايت ان دفعت هذه الصدقة الى قاض فامر ان يعطى كل واحد

عشرة دراهم او اقل من ذلك ثم رفع ذلك اليك -

قلت - نعم -

قلت - ارايت ان دفعت هذه الصدقة الى قاض فامر ان يعطى كل واحد

عشرة دراهم او اقل من ذلك ثم رفع ذلك اليك -

(١) صنف - فيعطيه (٢) صنف - راي (٣) صنف - القائم -

قال - لاجعل ما كان من القاضى الاول حكما وانما هو عندى رأى رءاه فاعطى كل واحد منهم اقل من ماتى درهم هذا كله من القضاة عندى رأى يروونه (١) وليس بحكم ألا ياتون بحكم مفسر. يؤكد فاجيز ذلك -

قلت - أرأيت اذا قال صدقة موقوفة على المساكين وله قرابة فقراء فلم يعطوا شيئا أعطيتهم لما مضى -

قال - لا يعطون لما مضى وانما يعطون لما يلقى ويعطون اقل من ماتى درهم وليس يشبه هذا عندنا الوقف اذا كان عليهم -

قلت - أرأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على المساكين بخاء رجل من القرابة فقال انا فقير -

قال - اذا عرف انه فقير اعطى منها على ما وصفت لك -

قلت - وتمطى امرأته اذا كانت فقيرة -

قال - لا تعطى الا ان تكون من القرابة -

قلت - وكذلك لو كانت امرأة فقيرة ولها زوج فقير وهى من القرابة فاعطيتها ولم تعط زوجها الا ان يكون من القرابة -

قال - نعم -

قلت - خصطى ولد القرابة منها -

قال - نعم لانه من القرابة اذا كان فقيرا -

(قلت - أرأيت اذا وقف ارضا على المساكين أعطى قرابة ولده اذا كانوا فقراء - ٢) -

قال - نعم (هم - ٣) اسوة المساكين وانما ابدأ بمن كانت له قرابة من الميت الواقف فاما قرابة ولده او امرأته فيها اسوة المساكين -

قلت - أرأيت اذا قال صدقة موقوفة على المساكين والغازمين فجاء رجل من القرابة فقير غارم أعطى من السهمين جميعا -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو سمي أصنافاً مختلفة أعطيت القريب من هذه الأصناف كلها إذا كان من أهلها وبدأت به على ما يرى له القائم بامر الوقت -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت القائم بامر الصدقة إذا أمره القاضي أن يعطيها قراء القرابة فأعطى غيرهم أ ترى عليه عينا -

قال - لا إلا أن يكون ذلك منه على وجه الحكم فإن كان ذلك من القاضي حكماً كان (١) القائم بامر هذه الصدقة ضاماً لذلك -

قلت - أ رأيت القاضي أ يجبر الوصي أن يضعها (٢) في قراء القرابة صلى ما وصفت لك -

قال - نعم يجبره ولو أعطاه غيرهم لم يضمن -

قلت - فكيف يجبره ولو أعطاه غيرهم لم يضمن -

قال - إنما أستحسن إذا كانت في يده الغلة أن يتزعمها منه ويدفعها إلى قراء القرابة فما إذا اتقذها فلاحشء عليه وكذلك الجيران والموالي هم بمنزلة القرابة في هذا الوجه -

قلت - أ رأيت إذا وقف أرضه على المساكين أ يقضى منها دين الميت -

قال - لا -

قلت - فيكف بها ميتاً -

قال - لا ولا يبنى بها مسجداً ولا يحجج بها حجة وإنما هي للقراء على ما وصفت لك -

قلت - أ رأيت إذا قل أرض صدقة موقوفة بعد وفاتي على المساكين فأنفذت ذلك وهي تخرج من الثلث واحتاج أحد من ولد الوصي -

قال - لا يعطى من الثلث شيئاً -

قلت - ولم لا تعطهم -

قال - لأن هذه وصية وهم ورثة ولا يجوز لوارث وصية ولا يجتمع الميراث والوصية جميعاً -

قلت - أ رأيت لو احتاج إليها ولد وولد -

قال - يعطون منها على ما وصفت لك -

قلت - ولم -

قال - لأن ولد الولد يجوز لهم الوصية وولد الصلب لا يجوز لهم الوصية فأعطى

منها من جازت له الوصية وأمنع الوراثة -

قلت - أ رأيت أن كان ولد الولد وورثة الميت -

قال - لا يعطون شيئا -

قلت - فيعطى اولادهم -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت رجلا وقف أرضه على الفقراء والمساكين ووقف أرضه لغيره

على فقراء قرابته -

قال - كله جائز -

قلت - أ رأيت أن كان في وقف القرابة (ما ينهم أعطون من وقف الفقراء -

قال - لا -

قلت - أ رأيت أن لم يكن في وقف القرابة (١) ما يكفيهم -

قال - يحصل له (٢) التني من وقف الفقراء ولا يرا دون على ذلك -

قلت - أ رأيت أن كان وقف الوقفين جميعا رجل واحد في عقدة واحدة -

قال - أعطى القرابة ما وقف عليهم قليلا كان أو كثيرا ولا أزيدهم على ذلك وهم

عندى بمنزلة رجل وقف لأرضه على أن نصف غاتها للفقراء من قرابته والنصف

الآخر للمساكين ولا يتراد القرابة على النصف شيئا ولا يرد عليهم من النصف الذي

للمساكين شيء -

قلت - أ رأيت أن كان الوقفان في عقدتين مختلفتين -

قال - بكل للفقراء (منهم - ١) على ما وصفت لك -

قلت - أ رأيت أن كان الوقف من أخوين لأب وأم وقف أحدهما أرضه على

قراء قرابته ووقف الآخر ارضه على المساكين -
قال - يعطى وقف القرابة قراء القرابة فان كان فيه غنى لهم لم يزد واعلى ذلك
وان لم يكن فيه غنى اكمل لهم النقى من الوقف الآخر -
قلت - وسواء كان ذلك فى عقدة واحدة او عقدين -
قال - نعم اذا كانا وقفين مختلفين -
قلت - وكذلك كل فقير يأخذ من وقف له فيه حق بين لم يعط من وقف آخر
شيئا الا كمال النقى -
قال - نعم -
قلت - أرايت لو كانا وقفين مختلفين بين اخوين وقف كل واحد منهما ارضه على
قرابته -
قال - هذا يعطى كله واحد منهم من قراء قرابته من الوقفين جميعا -
قلت - ولا يشبه هذا عندك أن يكون احد الوقفين للمساكين والآخر للقراء
القرابة -
قال - لالا لأنها مختلفان اذا كان الوقفان جميعا على قراء القرابة اعطيتهم من الوجهين
جميعا واذا كان احدهما على قراء القرابة والآخر على المساكين اكلت للقراء من
القرابة من وقف المساكين كمال النقى ولم ازدهم على ذلك -
قلت - أرايت اذا كانوا اهل بيت لهم وقوف كثيرة منها ماهو على الفقراء منهم
ومنها ماهو على الفقراء والاعضاء منهم ومها ماهو على المساكين -
قال - كل وقف على الفقراء والاعضاء فاني اقسمه على شرط الواقف وكل
وقف شرط على الفقراء منهم فاني اقسمه بين قراءهم على مثل ما شرط الواقف
وكل وقف للمساكين لا اعطى منه غنيا ولا اعطى منه من يأخذ منه قدر النقى من
هذا الوقف وان كان فقيرا اكلت (١) لمن كان فقيرا منهم لان نصيبه قدر النقى
من هذه الوقوف الى الفقراء والمساكين حتى يكمل له كمال النقى -
قلت - ومحسب عليه بكل ما يصل اليه من غلات الوقف ثم يكمل له بعد ذلك من

وقف المساكين -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت إذا جعل أرضه صدقة ووقوفه على الفقراء والمساكين فاحتاج واحد من ولده فأعطى من الثلثة ما تقي درهم فأنفقها وصار فقير الا شيء له وقد بقي من غلات الصدقة اعطيته بقية ما بقي منها اذا كان يعلم ان اتفاقه للمائتين الاوليين في غير فساد وأنه أنفقها فيما لا بد له منه -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو ضاعت منه فعلت ذلك -

قال - نعم هما سوله اذا جاء من امره ما يعرف ان ما ذهب منه في غير فساد وفي اصلاح وانه الساعة فقير اعطيته ولم امنعه مما بقي اتمام ما اعطيته لاني انما اعطيته الفقراء وهو في الوقف الذي اعطيته فقيرا اذا كانت أرضه على الفقراء والمساكين وله قرابة فقراء -

قلت - وكذلك الزكاة في القرابة الجواب في ذلك على ما وصفت لك -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا كانت أرضا وقفها على المساكين والفقراء وله قرابة من غير اهل البلد الذي كان فيها الواقف -

قال - لا يعطون من ذلك وان اعطاهم والى الصدقة فلا ضمان عليه وانما هو عندى بمنزلة الزكاة الذي يقسم في بلد المزكى -

باب الرجل يشتري أرضا بيعا

فاسدا فيقفها قبل ان يقبضها

قلت - أ رأيت رجلا اشترى من رجل أرضا بيعا فاسدا فوقفها المشتري على الفقراء والمساكين بعد ما قبضها -

قال - الوقف جائز ويكون على ما وقفها عليه -

قلت - فان جاء البائع بخاصمه في ذلك -

قال - فللبائع على المشتري قيمة الارض يوم قبضها -
قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لان المشتري قد اتلفها وزال ملكه عنها فاذا زال ملكه عنها فعليه القيمة
الآتري انه لو باعها او وهبها كانت عليه القيمة فكذلك اذا وقفها -

قلت - أ رأيت اذا اشترى الرجل من رجل ارضا بيعا فاسدا فلم يقبضها حتى
وقفها على الفقراء والمساكين -

قال - الوقف باطل لا يجوز الآتري انه لو باعها قبل ان يقبضها وقد اشترها فاسدا
ان البيع باطل فكذلك الوقف -

قلت - أ رأيت رجلا اشترى من رجل دارا بيعا فاسدا وقبضها واتخذها مسجدا
وصلى الناس فيه -

قال - هي مسجد وعلى المشتري قيمتها ولا ترد وهذا والوقف سواء وهذا قول
اصحابنا في المسجد والوقف على قياسه -

قلت - أ رأيت اذا اشترى للرجل من رجل دارا بخر او بخرير وقبضها فوقفها
على السليين (١) -

قال - فالوقف جائز وعلى المشتري قيمة الدار يوم قبضها -

قلت - أ رأيت لو اشترها بمئة او بدم او برجل حر -

قال - هذا كله سواء اذا وقفها لم يخر وقفه وهذا منتقض الآتري انه لو باعها لم يخر
بيعه فكذلك لا يجوز وقفه -

قلت - أ رأيت رجلا اشترى من رجل دارا بيعا صحيحا قبضها فوقفها على
المساكين وقفها صحيحا -

قال - هو جائز ويكون على ما وقفها (عليه - ٢) -

قلت - أ رأيت ان جاء لهذه الدار شفع فآخذها بالشفعة -

قال - فله ان يأخذها بالشفعة ويبطل الوقف فيها ويكون الشفع احق بها -

قلت - ولم قلت ذلك وقد وقفها وهو مالك لها -

قال - لان الشفعة بمنزلة الاستحقاق ألا ترى أن من قولنا في رجل اشترى من رجل دارا فبعلها مسجدا لله تعالى ثم جاء رجل فأخذها بالشفعة انه يأخذها ويطلق المسجد وكذلك اذا وقفها ثم جاء الشفع فهو على ما وصفت لك ألا ترى لو ان رجلا اشترى من رجل دارا فباعها ثم جاء الشفع فإن له ان يطل البيع الثانى ويأخذها بالبيع الاول ولو ان رجل اشترى من رجل دارا يباعا سدا فباع المشتري ثم جاء البائع بعد ما قبضها لم يكن له ان ينتقض البيع وكان هذا غناها للشفعة فكذلك ما وصفت لك -

قلت - أ رأيت رجل اشترى من رجل دارا وقبضها ووقفها على المساكين ثم وجد بها عيبا -

قال - الوقف جائز وليس له ردها ويرجع بالنقصان -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لان ملك المشتري قد زال عنها فاذا زال عنها ملكه رجع بالنقصان -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأن ملك المشتري قد زال -

(١) - أ رأيت لو كان المشتري قد باعها ثم وجد بها عيبا لم لا يرجع بالنقصان كما

وصفت لك في الباب الاول اذا زال ملكه رجع بالنقصان -

قال - هما مختلفان لأنه قد يجوز ان يرد عليه ويرجع الى ملكه ولا يجوز في الوقف

أن يرجع الى ملكه بعد ان وقفه ألا ترى ان من قولنا في رجل اشترى ارضا من

ارض العشر والمشتري ذى والبائع مسلم قبضها المشتري فوضع عليها الخراج ثم

وجد بها عيبا لم يكن له ان يردّها وكان له ان يرجع بالنقصان فهذا ليس من الوقف

وقد قال اصحابنا يرجع (فيه - ٢) بالنقصان (فالوقف احرى ان يرجع فيه

بالنقصان - ٣) من هذا -

قلت - أ رأيت اذا اشترى ارضا فوقفها على المساكين ثم وجد بها عيبا فرجع

المشتري بالنقصان ما يصنع بالنقصان -

(١) لعله سقط - قلت (٢) سقط من و (٣) زيادة من صف -

قال - هو له يصنع به ما شاء -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه لم يقف النقصان -

(قلت - أ رأيت رجلا اشترى بدنة فجعلها هديا وقلدها ثم وجد بها عيبا -

قال - لا يرجع بالنقصان - (١) -

قلت - من اين اختلف الوقف والبدنة -

قال - البدنة فى ملكه ألا ترى انه لو مات صارت الهدنة ميراثا فى قولنا فالوقف

مخالف للبدنة -

قلت - أ رأيت رجلا اشترى ارضا يدار فيها راما (٢) فالوقف المشتري الارض على

الساكين ثم وجد بها عيبا -

قال - يرجع بالنقصان فى الدار فيكون ذلك له من الدار مطلق ليس (لوقف - ٣) -

قلت - أ رأيت اذا وجد المشتري بالدار عيبا ولم يجد المشتري بالارض الاق

وقتها عيبا -

قال - يرد الدار على بائعها وعليه قيمة الارض يوم قبضها -

قلت - (ولم قلت ذلك - ٣) ولم لا تبطل الوقف وترد الارض وتبطل هذا بمنزلة

الشفعة -

قال - هما مفترقان ألا ترى ان هذا اوباع الارض ثم وجد المشتري بالدار عيبا

ردها وأخذ منه قيمة الارض ولم يتقضى البيع فى الارض ولو كان هذا فى الشفعة

رددت على الشفع (٤) فالشفعة مخالف لهذا اذا كنت تجوزت بيعه تجوزت وقفه

واذا ابطلت بيعه ابطلت وقفه -

قلت - أ رأيت اذا اشترى رجلا من رجل ارضا بدار وتفاضل ثم ان كل واحد

منهما وقف كل واحدة منهما وقف على الساكنين -

(١) سقط من ر (٢) كذا فى صف - دس (٣) زيادة من صف (٤) من هنا

مبحوفى صف -

قال - فهو جائز -

قلت - فان وجد واحد منهما بما اشترى عيبا -

قال - لا يرجع بالنقصان في قيمة الارض الاخر ولا سبيل له عليه والوقف فيه جائز -

قلت - وكذلك لو وجد كل واحد منهما على صاحبه بالنقصان بما اشترى عيبا بعد الوقف ما اشترى -

قال - نعم يرجع كل واحد منهما على صاحبه بالنقصان في قيمة ما اشترى منه صاحبه يوم قبضه منه ولا يرد وقف واحد منهما والوقفان جائزان -

قلت - ارايت رجلا اشترى من رجل ارضا فلم يقبضها حتى وقفها على المساكين - قال - ان دفع الثمن ما لو وقف جائز وان لم يدفع الثمن فالوقف موقوف فان مات المشتري ابطلت وقف الارض وبعث الارض في الثمن فان كان فيه وفاء فلها بيع وان كان فيه نقصان رجح البائع بالنقصان في مال المشتري -

قلت - ولم قلت ذلك وانت تقول لو اشترى عبدا فاعتقه قبل ان يقبضها (١) ان العتق جائز ويبيع المشتري بالثمن ولا يرد العتق -

قلت - فمن اين افرق العتق والوقف وهما مستهلكان جميعا -

قال - لا يشبه العتق عند الوقف استهلاك ولا يرد بعد ان يعتق من مالك والوقف موقوف بعد ان يقع الا ترى ان رجلا لو وقف في مرضه ارضا وعليه دين كثير ولا مال له غيرها لم يجز الوقف وابطلته وبعث الارض في الدين ولو اعتق عبدا جوزت العتق وسعى في قيمته فالعتق مخالف للوقف -

(٢) وكذلك لو ان رجلا مات وعليه دين ائف درهم وله ارض قيمتها ائف ومائة درهم فوقها الوارث وليس لبيت مال غيرها (٣) ولم يمكن البيع الا فيها كلها بعتها في الدين وابطلت الوقف -

قال - نعم -

قلت - ارايت لو كان مكانها عبدا

(١) كذا (٢) انه سقط قلت - ح (٣) انتهى المحقق في صف -

قال - مؤنه يصنع به ما شاء -

قلت - رأيت ان كان المستحق استحق نصفها وقد كان المشتري وقفها على الساكن -

قال - فالوقف (جائز ١) من النصف الباقي منها ويطلق الوقف من النصف المستحق ويكون للمشتري ان يرجع على البائع بنصف الثمن ويصنع به ما شاء -

قلت - ولا يرد المشتري النصف الباقي -

قال - لا لانه قد جاز الوقف فيه -

قلت - رأيت اذا اشترى رجل من رجل ارضا بيعا فاسدا فقبضها فوقفها (بعد ما قبضها وقفنا فاسدا قال يرد هذا كله ويطلق البيع والوقف الا ترى انه لو اشترى ارضا بيعا فاسدا فباعها بيعا فاسدا بعد ما قبضها ان البيعين (٢) جميعا يردان وكذلك الوقف والبيع في المسئلة الاولى -

قلت - رأيت اذا اشترى رجل من رجل ارضا بيعا فاسدا فقبضها فوقف - ٣) نصنها وقفنا صحيحا -

قال - فالوقف جائز في هذا النصف ويرد على البائع النصف الآخر ونصف القيمة -

قلت - رأيت اذا اشترى رجل من رجل ارضا بيعا فاسدا فقبضها المشتري فوقفها البائع وهي في يد المشتري ثم ان القاضى فسخ البيع ورددها على البائع -

قال - فالوقف باطل لا يجوز الا ترى انه لو كان مكانها عبدا فاعتقه ان المتق باطل فكذلك الوقف -

قلت - رأيت لو وقفها البائع قبل ان يقبضها المشتري -

قال - فالوقف جائز سواء سلمها الى المشتري بعد ذلك او لم يسلمها -

قلت - رأيت اذا اشترى ارضا بيعا فاسدا فقبضها وجعلها صدقة ووقوفة على البائع -

قال - فالوقف جائز وعلى المشتري قيمة الارض للبائع -

قلت - وسواء وقفها على البائع او على غيره قال نعم هما سواء -

قلت - أ رأيت لو اشترى الرجل من رجل ارضا يما فاسدا فلم يقبضها حتى وقفها على المساكين ثم قبضها بعد ذلك -

قال - فالوقف باطل لا يجوز -

قلت - ولا يشبه هذا عندك البيع الصحيح -

قال - لا الأ ترى انه لو كان عبدا في البيع الفاسد فاعنته لم يجوز عتقه ولو كان مثل ذلك في بيع صحيح كان العتق جائزا -

قلت - أ رأيت رجلا اشترى من رجل ارضا وقبضها فوقها على المساكين ثم جاء رجل فاستحقها واجاز البيع -

قال - البيع جائز والوقف باطل لا يجوز -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه يوم وقفها لم يكن له ملك لأن المشتري انما ملكها بعد الاجازة ويوم وقفها كان لا يملكها أ ل ترى انه لو كان بدل الارض عبدا فاعنته المشتري ثم ان البائع اجاز البيع فان العتق باطل -

قلت - أ رأيت لو ان رجلا اشترى من رجل ارضا على ان البائع بالخيار (ثلاثا - ١) فقبضها المشتري فوقها في الثلاث ثم ان البائع اجاز البيع -

(قال - فالوقف باطل لا يجوز -

قلت - وكذلك لو كان بدل الارض عبدا فاعنته المشتري - ٢) - فالعتق باطل -

قال - نعم وهما سواء -

قلت - فالو كان المشتري بالخيار فوقها المشتري -

قال - فالوقف جائز -

قلت - أ رأيت لو ان رجلا اشترى من رجل ارضا فوقها على المساكين بعد ما قبضها ثم استحقها رجل يضمن البائع القيمة -

قال - فهذا منه جائز والبيع والوقف جائز -

قلت - وكذلك لو كان مكان الارض عبدا فاعنته المشتري جوزت البيع

والعتق -

قال - نعم -

قلت - رأيت لو ضمن المشتري المسحق القيمة -

قال - فان وقف باطل لا يجوز -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأن البيع قد بطل لما ضمن المشتري القيمة فاذا بطل البيع لم يجز الوقف واذا
اجاز البيع جاز الوقف -

باب الرجل يقف ارضا على قوم

فلا يقبلون (١) ذلك او يقبله

بعضهم دون بعض

قلت - رأيت رجلا لو قال ارضى صدقة موقوفة على عبدالله فقال عبدالله
لا اقبل ما وقف على -

قال - الوقف جائز وتكون النحلة للفقراء والمساكين -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه اذا قال عبدالله لا اقبل فكأنه جعلها صدقة موقوفة وسكت فهي
للفقراء والمساكين -

قلت - ويحصل موت عبدالله مثل رد الوقف -

قال - نعم هما سواء -

قلت - رأيت لولد صدقة موقوفة على ولد عبدالله ونسبه فأبى رجل من ولد
عبدالله ان يقبل ما وقف عليه -

قال - يكون الوقف جائزا وتكون النحلة لمن قبل منهم دون من لم يقبل وأجعل
من لم يقبل منهم بمنزلة الميت -

قلت - لو قال قد اوصيت بثلث مالي لولد عبدالله وكانوا يوم مات الموصي

أربعة نأبى واحد منهم ان يقبل -

قال فحصة لورثة الميت -

قلت - فان كان هذا فى الوقف -

قال - فحصة لمن بقى من ولد عبدالله -

قلت - فمن اين اترق الوقف والوصية وانت تشبه الوقف بالوصية -

قال - لا يشبه الوقف بالوصية فى هذا ألا ترى ان من مات فى الوقف جعلت الوقف كله للباقي منهم اذا كان قد قبل وان مات فى الوصية بعد موت الموصى وقد قبل ان حصته لورثة الميت والوقف يجرى على من بقى والوصية لا يجرى على من بقى -

قلت - أرايت ان قال ارضى صدقة موقوفة على ولد عبدالله ونسله ماتنا سلوا فقال جماعة منهم لا تقبل -

قال - فالوقف لمن بقى منهم ما بقى (منهم - ١) واحد -

قلت - فان قالوا جميعا لا تقبل -

قال - فالوقف للفقراء -

قلت - أرايت ان حدث له ولد بعد ذلك او نسل فقالوا يقبل -

قال - يرد اليهم الوقف ألا ترى انه لو قال على ولد عبدالله فانقرضوا انى اجعل الغلة للساكين فان حدث بعد ذلك لعبدالله ولد رددت الغلة اليهم وكذلك الباب الاول قلت - أرايت من حدث فقال لا اقبل (قال تكون حصته لمن قبل منهم دون من لم يقبل -

قلت - أرايت ان قال رجل منهم لا اقبل - ٢) ما جعل لى ولنسلى -

قال - اما حصته فباطل ويكون لمن بقى حصته ولده فان كانوا اكبارا (طاب - ٣) لهم ان يقبلوا او يردوا وكان ذلك اليهم خاصة دون الوالد وان كانوا صغارا لم يجز رد الوالد الوقف عليهم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على واد عبدالله فقال رجل من ولد عبدالله لا اقبل ولم يزد على ذلك -

قال - فقد ابطال جميع ما جعل له من الغلة وتكون لمن بقي منهم -

قلت - فان اخذها سنة ثم قال لا اقبل ذلك -

قال - فليس له ان يرد بعد اخذه سنة -

قلت - أ رأيت ان قال لا اقبل سنة واحدة وأقبل ما سوى ذلك -

قل - فهو جائز وتكون حصته من غلة تلك السنة للباقي من اهل الوقف ويشاركهم في غلة الوقف فيما يستأنف -

قلت - وكذلك لو ان رجلا وصى لرجل بثلاث ماله فأخذ بعضه فهذا عندك قبول لكله -

قال نعم - وليس له ان يرد ما بقي -

قلت - وكذلك ان قال قبلت نصف ما وصى به من الثلث ولا اقبل الباقي -

قال - يجوز النصف ويبطل النصف الباقي ويكون لورثة الميت -

قلت - والوقف على هذا التماس -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان قال صدقة موقوفة على عبدالله فقال عبدالله قد قبلت سنة ولا اقبل ما بقي -

قال - فهو جائز وتكون الغلة سنة لعبدالله وما بقي من الغلة بعد ذلك للساكنين وكذلك ما قبل من السنين -

قلت - أ رأيت اذا قال عبدالله قد قبلت نصف الغلة ولا اقبل ما بقي -

قال - يكون لعبدالله غلة نصف ما بقي والنصف الآخر للفقراء فاذا انقرض عبدالله كانت الغلة كلها للفقراء -

قلت - وكذلك ما قبل منها -

قل - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال عبدا لله لا اقبل ما وقف على ثم قال قد قبلته -
قال - فهو رد ولا يكون وقفا عليه -

قلت أ رأيت لو قال قد قبلت ما وقف على ثم قال لا اقبل ذلك -
قال - فالوقف لعبدا لله جائز وقوله لا اقبل بعد ان قبل لا يجوز -

قلت - وكذلك لو قال قبلتها سنين لم يكن له رد ما قبل من غلات تلك السنين
اذا سمى ذلك وقبله -

قال - نعم -

قلت - واذا قال ارضى صدقة موقوفة على عبدا لله ومن بعد عبدا لله على زيد ثم
من بعد زيد على المساكين -

قال - فالوقف جائز -

قلت - أ رأيت ان قال عبدا لله لا اقبل ذلك -

قال - فالغلة لزيد ورده ما وقف عليه بمنزلة الموت ألا ترى انه لو مات كانت الغلة
لزيد وكذلك اذا لم يقبل -

قلت - أ رأيت اذا قال عبدا لله قد قبلت وقال زيد لا اقبل -

قال - فالغلة لعبدا لله حياته فاذا انقرض كانت للفقراء والمساكين وبطل ما جعل
لزيد منها لان زيد لما لم يقبل كانه جعل الغلة للمساكين بعد عبدا لله -

قلت - وكذلك لو جعلها لفريق بعد فريق فلم يقبل بعض الفريق جعلتها للفريق
الذى يليه الدين قبلوا -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو انقرض فريق منهم جعلها للفريق الذى يليه -

قالوا - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على عبدا لله وزيد فقال عبدا لله
لا اقبل -

قال - فالغلة نصفين نصف لزيد والنصف الباقي للمساكين -

قلت - ولم -

ة ل - لأنه لو قال صدقة موقوفة على عبادة وزيد مات احدهما جعلت الباقي النصف من الثلثة والنصف الباقي للفقراء -

قلت - ولا يشبه هذا عندك اذا قال على ولد عباده فهلك احدهم لا يشبه التسمية لمن وقف عليه قوله لو ولد عباده -

قال - لا اذا قال لو ولد عباده فبقي من ولد عباده من يستحق هذا الاسم اعطيت فواحد والاكثر من ذلك يستحق هذا الاسم واذا قال لعباده وزيد فالباقي منها لا يستحق الاسمين جميعا فاذا هلك احدهما جعلت الباقي للنصف (١) من الثلثة فكذلك من لم يقبل يكون على ما فسر لك -

قلت - رأيت الرجل اذا قال ارضى صدقة موقوفة على عباده وزيد وعمرو يسمى جماعة فابي احدهم ان يقبل -

قال - تكون حصته من الثلثة للفقراء دون ابائى -

قلت - وكذلك لو مات احدهم جعلت حصته لساكنين ولم تجعلها لمن بقي منهم - قال - نعم -

قلت - رأيت اذا قال صدقة موقوفة على عباده وزيد فاذا هلكا نهى للفقراء والمساكين -

قال - الوقف حايى -

قلت - فاذا هلك احدهما -

قال - فنصف الثلثة للفقراء -

قلت - ولم قلت ذلك وانما هو جعل الثلثة للفقراء بعد انقراضها -

قال - لان حصة الميت من ماله ليس لها وجه ما كان الباقي حيا منها فاذا كان ذلك كذلك كانت الثلثة للفقراء لانه قال صدقة موقوفة -

قلت - رأيت لو قال اوصيت بتلك الى عباده وزيد ولا يقبل احدهما -

قال - يكون لمن قبل منها النصف ويظل النصف الباقي فيكون للورثة وانما

يراد بحصة كل واحد منها ان يقبلها صاحبها ليس يراد به غير ذلك -
قلت - أرايت لو قال ارضى صدقة موقوفة على عبد الله وزيد ما عاشا ماتا
احدهما -

قال - يعطى الباقي منها النصف والنصف الباقي للفقراء -
قلت - ألا ترى قوله ما عاشا يبطل شيئا من حصة الباقي منها -
قال - لا -

قلت - وكذلك لو كان وقفها على جماعة ما عاشوا مات احدهم -
قال - اجعل حصة من بقى منهم ثابتا ولا يبطل ذلك موت احدهم -

باب الرجل يجعل ارضه صدقة

موقوفة على القرابة من القرابة

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على اذوى قرابتي ولم يزد على ذلك من
القرابة الذين تكون لهم الغلة -

قال - كان أبو حنيفة رحمه الله يقول كل ذى رحمه محرم من الواكف الاقرب
فالاقرب منهم الرجال والنساء في ذلك سواء واقل ما يكون من قوله ذوى
القرابة اثنان فصاعدا -

قلت - أرايت ان (كان - و) له عمان وخالان في قول ابي حنيفة رحمه الله -
قال - فالغلة للعمين دون الخالين -

قلت - وان كان عما واحدا وخالين -

قال - فالغلة نصفين للعم ونصف للخالين -

قلت - وكذلك لو كان له عم واحد واخوال وخالات -

قال - فالنصف للعم والنصف الباقي للاخوال والخالات بينهم بالسوية الذكر
والانثى فيه سواء -

قلت - فان كان له عم وصمة واخوال وخالات -

قال - فالغلة للعم والعمه بينهما نصفان دون الأخوال والخالات وهذا كله في قول أبى حنيفة رحمه الله وفيها قول آخر ان ذلك على كل ذى رحم محرم وغيرهم جميعا في الغلة سواء وقال أبو يوسف وعبد القرابه على ابعاد الواقف في الاسلام فيدخل فيه كل من ولد بعدايب في الاسلام للواقف من الرجال والقريب والبعيد في ذلك سواء -

قلت - وكذلك ولد وجد الذي من قبل الام يدخلون في القرابة وتكون الغلة لا بعد ولد الابوين للواقف في الاسلام وقال يوسف بن خالد رحمه الله القرابة عندنا على ولد الجد الذي ينسب اليه الواقف بثلاثة آباء فيكون ولد ذلك الجد جميعا فيه سواء تكون الغلة بينهم وقال ألا ترى ان الصدقة حرمت على قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم بنو هاشم والنبي صلى الله عليه وسلم يناسب (١) بثلاثة آباء الى هاشم فكل من حرمت عليه الصدقة فهو من القرابة ومن لم تحرم عليه من قرابته فليس يدخل في القرابة (وقد قال اقوام القرابة - ح) الى اربعة آباء واحتجوا في ذلك ببعض الآثار -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على اقربائى -

قال - هذا بمنزلة قوله لذوى قرابتي -

(قلت - أرايت اذا قال انسابي -

قال - هو بمنزلة قوله لذوى قرابتي - (٢) -

قلت - أرايت اذا قال صدقة موقوفة لذوى قرابتي -

قال - القياس ان يقع ذلك على واحد فصاعدا -

قلت - فان كان عم وخالان -

قال - فالوقف كله للعم دون الخالين وكذلك لو قال لذى نسب منى وما في الاستحسان فهو لهم جميعا وهو على ما وصفت لك -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة على قرابتي أيدخل ابوه او ولده في الوقف -

قال - لا يدخل فيها ولد ولا واد ولد ذكر ولا انثى لان الله تعالى قال الوصية

والوالدين واللاترين فانخرج الله الوالدين من القرابة وهما اقرب القرابة وكما يخرج الوالدين من القرابة فكذلك يخرج ولد الصلب من القرابة وهو اقرب القرابة -

قلت - رأيت ولد الولد أيدخلون في القرابة -

قال - اما في قولنا فكل من كان سوى الوالدين والولد فهو من القرابة -

قلت - وكذلك الجد والجدة هما من القرابة -

قال - نعم واما يوسف فقال لا يدخل ولد الولد في القرابة وقال هم اقرب من ان يقال لهم قرابة -

قلت - رأيت اذا قال ارضى صدقة ، وقوفة على قرابتي أعطى منهم القرابة وولد القرابة -

قال - نعم هم فيها سواء -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنهم كلهم قرابة فيدخلون في الوقف جميعا -

قلت - فاذا قال صدقة ، وقوفة على ولد عبدا لله ولعبد الله ولد وولد ولد -

قال يعطى العلة ولد عبدا لله لصلبه دون ولد الولد -

قلت - فلم اعطيت اذا قال قرابتي القرابة وولد القرابة واذا قال على ولد عبدا لله لم تعط ولد ولد عبدا لله -

قال - هما مفترقان اذا قال قرابتي فهو اسم جامع لجميع القرابة واولادهم واذا

قال ولد عبدا لله فهو (١) اسم لا يجمع غير ولد عبدا لله لصلبه (اذا كانوا احياء

دون ولد الولد لان ولد الولد لهم والد دون عبدا لله - ٢) والنسب اليه اولى

من النسب الى عبدا لله ألا ترى ان رجلا لو قال قد اوصيت بثلاث مالى لولد عبدا لله

وله ولد وولد ولد ابنى اعطى الثلث ولد الصلب دون ولد الولد واذا قال

قد اوصيت بثلاث مالى لقرابة عبدا لله اعطيت قرابة عبدا لله واولادهم لان كلهم

قريب لعبدا لله -

- قلت - أ رأيت اذا قال (صدقة موقوفة - ١) على ذوى رحى -
 قال - هذا بمنزلة قوله ذوى قرابتي واذا قال ارضى صدقة موقوفة على قرابتي
 وله قرابة من اهل الذمة وقرابة مسلمون فالوقف لهم جميعا وهم فيه سواء -
 قلت - وكذلك الذكر والانشى منهم فيه سواء -
 قال - نعم -
 قلت - ومن قربت قرابته ومن بعدت (منه - ٢) سواء -
 قال - نعم هم فيهما جميعا سواء -
 قلت - أ رأيت ان كان بعض القرابة مملوكا أيدخل في الوقف -
 قال - نعم -
 (٣) ويعطى حصته من ذلك فاذا صارت حصته له كانت لمولاه -
 قال - نعم -
 قلت - أ رأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى ونسلي فكان ولد نسله
 مملوكا -
 قال - فهو من الولد والنسل ويعطى حصته من ذلك فتكون لمولاه -
 قلت - أ رأيت ان كانت له قرابة غيب وقرابة حضور -
 قال - الغائب والحاضر في ذلك سواء -
 قلت - أ رأيت اذا قال على قرابتي وله قريب عبد فاعطيته واخذه مولاه ثم هتق
 بعد ذلك -
 قال - ما وجب له من الثلثة شيء وهو رقيق فهو لمواليه (٤) -
 قلت - وكذلك لو باعه مولاه جعلت حصته من الثلثات الحادثة لمن اشتراه -
 قال - نعم -
 قلت - وكذلك لولة لى ولدى ونسلي -
 قال - نعم -

(١) زيادة من - صف (٢) زيادة من - صف (٣) لعله سقط قلت
 (٤) صف - لمولاه -

قلت - أرايت اذا قال صدقة موقوفة على قرابتي وهم يومئذ عشرة فهلك بعضهم وحدث فيهم قوم بعد ذلك -

قال - اما من هلك فكأنه لم يكن وتكون الثلثة لمن بقي منهم واما من حدث فانه يدخل في الوقف اذا كان مخلوقا يوم تخلق الثلثة -

قلت - أرايت اذا قال صدقة موقوفة على قرابتي أنه ان يفضل بعضهم على بعض - قال - لا -

قلت - لم -

قال - لانه (قال - ١) على قرابتي فقد جعلهم فيه سواء فليس له ان يفضل بعضهم على بعض -

قلت - أرايت اذا قال لقرابتي -

قال - هذا وقوله على قرابتي سواء -

قلت - أرايت اذا قال في قرابتي -

قال - هذا كله سواء عدما وقد قال اقوام اذا قال في قرابتي او لقرابتي انهما يختلن واما نحن فنراها سواء والثلثة لهما جميعا -

قلت - أرايت اذا قال صدقة موقوفة على اقرب الناس الى -

قال - ينظر الى اقرب الناس منه فتكون الثلثة له -

قلت - أرايت ان كان له ابن -

قال - فهو اقرب الناس منه ويعطى الثلثة كلها -

قلت - أرايت اذا قال صدقة موقوفة على اقرب قرابتي -

قال - ينظر الى اقرب القرابة يعطى الثلثة -

قلت - فان (٢) كانوا جميعا في القرابة سواء -

قال - فالثلاثة لهم -

قلت - فاذا قال على اقرب قرابتي الى يعطى ولده -

قال - لا -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه قال اقرب قرابتي وانما التلة لا قرب القرابة والولد اقرب القرابة (١) والولد اقرب من ان يقال لهم قرابة واذا قال على اقرب الناس مني قال ولد من الناس وهو اقرب الناس اليه والولد في المسئلة الاولى لا يقال لهم من القرابة ويقال هم من الناس -

قلت - رأيت اذا قال صدقة موقوفة على اخوتي وله اخوة متفرقون -

قال - فالتلة لهم جميعا -

قلت - واخوته لايه وامه واخوته لايه سواء -

قال - نعم وهذا من سجتنا على ابي حيفة (رحمه الله في العم والخالين يقال له اذا قال على قرابتي لم تعط (٢) العمين و (٣) الخالين وهو اذا قال على اخوتي لم تعط الاخوة لاب وام دون الاخوة لاب وهذا كله عدنا سواء وهم جميعا في القرابة والاخوة سواء -

قلت - رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة في القرابة ولم يقل قرابتي منهم -

قال - فهو لقرابته خاصة وكأنه قال في قرابتي -

قلت - وكذلك لو قال على القرابة ولم يقل على قرابتي -

قال - نعم هما سواء وأجعل ذلك لقرابته -

قلت - فلو قال للاقرب او قال للانسباء او قال لذوي الارحام ولم يصف شيئا

من ذلك الى نفسه جعلت ذلك الى قرابته وانسابه دون الناس -

قال - نعم -

قلت - رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على قرابتي من قبل ابي وامى -

قال - فهم جميعا سواء ويقسم بينهم على عدد الرؤس -

قلت - وكذلك لو قال لقرابتي من قبل ابي وامى -

قال - نعم هذا والباب الاول سواء -

(١) كذا (٢) زيادة من صف (٣) صف - دون -

قلت - أ رأيت لو قال بين قرابتي من قبل (ابى وقرابتي من قبل امى -
قال - يقسم بينهم على عدد الرؤس وكذلك لو قال بين قرابتي من قبل - (١) امى
و قرابتي من قبل ابى -

قال - نعم يقسم بينهم على عدد الرؤس الأ ترى انه لو قال هى بين بنى اعمامى فكان
لاحد اعمامه خمس (٢) بين و لآخر ثلاثة بنين ولآخر ابا ن (٣) وانها بينهم
على عدد الرؤس وكذلك لو قال بين ولد اخوالى وبين بنى اعمامى كانت الثلثة
بينهم على عدد الرؤس -

قلت - أ رأيت اذا قل صدقة موقوفة على (قرابتي - ٤) من قبل ابى وامى بغاء
وجل وهو قريب للام وليس بقريب للاب وجاء آخر وهو قريب للاب وليس
بقريب للام - (٥) قال - هما جميعا سواء -

قلت - ولم لتجعل الثلثة لمن كان له قرابة من قبل ابيه وامه جميعا -

قال - لانه قال لقرابتي من قبل ابى وامى وليس يراد به (٦) ان يكون قريبا
(قوالدين جميعا انما يراد بذلك ان يكون قريبا - ٧) لكل واحد منها الأ ترى
ان رجلا من بنى هاشم امه من بنى امية لو قال قد اوصيت بثلث مالى لقرابتي من
بنى هاشم وبنى امية لم يرد بهذا ان يكون قريبا من ولد هاشم وامية جميعا وانما يراد
ان يكون بهذا قريبا من ولد كل واحد منها الأ ترى انه لو قال لقرابتي من بنى
تميم وبنى بكر بن وائل اعطيت قرابته (٨) من بنى تميم وقرابته من بكر بن وائل وبنى
فى قول من خالفنا فى هذا ان لا يعطى حتى يكون قريبا من بنى تميم ومن بنى بكر بن
وائل قد ولداه جميعا وهذا ليس بشئ -

قلت - أ رأيت اذا قال صدقة موقوفة على قرابتي من بنى تميم -

قال - يكون لقرابته على ما وصفت لك الى ثلاثة آباء اذا كانوا ينسبون با بائهم

(١) زيادة من - صف (٢) كذا (٣) صف - ائسان (٤) منقط من المدينة

(٥) د - والمدينة وهو قريب للام وليس بقريب للاب (٦) صف - بهذا

مدنية - بها (٧) زيادة من صف (٨) صف - قرانه

الذكور الى تيم (١) -

قلت - ارايت اذا جاء قريب هوا قريب منهم من غير بنى تيم -

قال - فلاحق له فى هذه الصدقة -

قلت - وكذلك اذا قال على قرايى من العرب اعطيت قرابته من العرب على

ما فسر ت -

قال - نعم -

قلت - ولا يعطى قرابته من الموالى وان كانوا اليه اقرب من غيرهم -

قال - لا -

قلت - ارايت اذا قال صدقة موقوفة على قرايى الذين يسكنون البصرة -

قال - لا يعطى من القرابة الا من سكن (٢) البصرة -

قلت - ارايت ان كان له قرابة لا يسكنون البصرة ثم سكنوها بعد ذلك -

قال - يعطون من الوقف ويكون الوقف عليهم جميعا -

قلت - ارايت ان كانت له قرابة بالبصرة فانتقل عنها -

قال - لا يعطى من انتقل عنها شيئا -

قلت - وانما تنظر الى قرابته الذين يسكنون البصرة يوم تخلق الثلثة فمن كان منهم

كذلك اعطيتهم من الوقف -

قال - نعم هذا عندى بمنزلة قوله على قرايى الفقراء فمن استغنى منهم خرج منه

ومن افقر منهم اعطيته وقواه الذين يسكنون البصرة وقوله الفقراء واحد -

قلت - ارايت ان قال ارضى صدقة موقوفة على قرايى -

قال - تكون لهم الثلثة ما تناسلوا -

قلت - لم قلت ذلك -

قال - لانهم كلهم قرابة من كان منهم ومن يكون الا ترى ان السهم الذى جعله

عمر بن الخطاب رضى الله عنه لقرابته كان (٣) الى يوم الناس هذا كذلك الاول -

قلت - ارايت اذا قال صدقة موقوفة على ولد عبدالله ولعبدالله ولد فعمار له ولد

ولد بعد ذلك -

قال - لا يعطى الا ولد الصلب خاصة دون ولدا لولد -

قلت - فن اين افترق قوله على قرايى وقوله على ولد عبدا لله -

قال - اذا قال على قرايى اعطيت من كان منهم ومن يكون واذا قال على ولد عبدا لله اعطيت ولد عبدا لله لصلبه من كان منهم ومن لم يكن ولم اعط ولد الولد لان ولد الولد لهم والد دون عبدا لله ينسبون اليه ولان القرابة وولد القرابة كلهم قريب للواقف -

باب الرجل يقف ارضا على قرايته يبدا بالاقر ب فالاقرب منهم الى العواقب فيعطى من الغلة ثم الذى يليه

قلت - اذ ايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على قرايته (١) يبدا بالاقر ب (٢) (فالاقر ب - ٢) الى نسب ورحما فيعطى من غلة هذه الصدقة فى كل سنة ما يكفيه من طعامه وكسوته ثم يعطى بعد ذلك من يليه فى القرب حتى ينتهى ذلك الى من يكفيه (٣) هذه الصدقة منهم -

قال - فالوقف جائز وهو على ما شرط -

قلت - اذ ايت ان (كان - ٤) له اخوان احدها (لاب وام والآخر لاب - قال - يبدا بالذى لاب وام قبل الذى لاب (٥) -

قلت - اذ ايت ان كان احدها (٦) لاب والآخر لام -

قال - اما على قول ابى حنيفة رحمه الله فيبدا بالذى لاب قبل الذى لام واما على قول (٧) الآخر فهما جميعا سواء -

قلت - اذ ايت ان كان له عم وخال -

(١) صف - قرائيه (٢) زيادة من صف (٣) صف - بلغت (٤) زيادة من صف (٥) مدينة - للاب والام قبل الذى للاب (٦) سقط من مدينة (٧) مدينة - القول

قال - يبدأ بالعم في قول أبي حنيفة رحمه الله واما على القول الآخر فبها جميعا سواء -

قلت - أ رأيت ان كان له اخ لاب وابن اخ لاب وام -

قال - يبدأ بالاخ من قبل الاب قبل ابن الاخ من الاب والام -

قلت - أ رأيت ان كان له ابن اخ لاب وام وابن اخ لاب -

قال - يبدأ بابن الاخ من الاب والام -

قلت - أ رأيت ان كان له (ابن اخ لاب و-) ابن اخ لام -

قال - اما في قول أبي حنيفة رحمه الله فانه يبدأ بابن الاخ من قبل الاب واما في قولنا فبها سواء -

قلت - أ رأيت ان كان له اخ لام وابن عم لاب (وام - ٢)

قال - يبدأ بالاخ من قبل الام -

قلت - وكذلك من قبل الاب -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان كان له عم لاب وام وعم لاب -

قال - يبدأ بالعم لاب وام -

قلت - وكذلك ان كان له عم لاب (وام وعم لاب -

قال - يبدأ بالعم لاب وام -

قلت - وكذلك ان كان له عم لاب وام وعم لام قال يبدأ بالعم من الاب والام -

قلت - أ رأيت ان كان له عم لاب وام - ٣) واخ لاب -

قال - يبدأ بالاخ لاب -

قلت - وكذلك الاخ (من الام -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان كان له عم لاب وام وابن اخ لاب وام -

(١) زيادة من صف (٢) ليس في المدينة (-) زيادة من صف -

- قال - يبدأ بابن الاخ من الاب والام - (١) -
 قلت - وكذلك ابن الاخ لاب وابن الاخ لام -
 قال - نعم كل من هؤلاء اقرب من العم -
 قلت - وكذلك بنو الاخوة ماتنا سلواهم اقرب من الاعمام ومن اولادهم -
 قال - نعم -
 قلت - ارأيت ان كان له ابن ابن اخ لاب وام وابن اخ لاب -
 قال - يبدأ بابن الاخ من قبل لمن ابن الاخ لاب وام -
 قلت - وكذلك ولد الاخوة ماتنا سلوا امما انظر ليهم اقرب فيبدأ به اذا كان
 الآخرين - (٢) اسفل منه -
 قال نعم -
 قلت - فان كان بعضهم بازائه -
 قال - ينظر الى من كان منهم ابن الاخ لاب وام فيبدأ به على ما وصفت لك -
 قلت - ارأيت ان كان له ثلاثة اعمام متفرقين -
 قال - أيبدأ بالعم (لاب وام ثم بالعم لاب - ٣) على قول أبي حنيفة واما في القول
 الآخر فالعم من قبل الاب والعم من قبل الام سواء -
 قلت - وكذلك لو كان له ثلاثة اخوة متفرقين -
 قال - يبدأ بالاخ من قبل الاب والام ثم بالاخوين الباقيين على ما وصفت لك
 في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي القول الآخر -
 قلت - ارأيت ان كان له بنو اعمام قد تناسلوا -
 قال - يبدأ بأقربهم الى الوقف وبعدهم فان استوا في ذلك نظرنا الى ايهم
 ابن عم لاب وام فيبدأ به على ما وصفت لك -
 قلت - وكذلك كلما ارتفعت في الآباء فانك تبدأ بالأقرب ولا تعطى (٤) ولد
 الجد حتى تفرغ من ولد الاب ونسلهم فاذا فرغت اعطيتهم وهكذا كلما ارتفعت -
-
- (١) ليس في د (٢) كذا - (٣) ليس في د - (٤) د - والمدنية - ولا يقطع -

قال - نعم -

قلت - وكذلك كلما كان من ولد الجلد من قبل العم فانه على ما وصفت -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف جدها بواوه وابنة الاخ لام -

قال - يبدأ بالجلد دون بنت الاخ لام على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى واما على

قول أبى يوسف فان يبدأ بابنة الاخ لانها من ولد الام -

قلت - فان كان للواقف بنت الاخ لاب وام اولاب وجد ابوام -

قال - اما على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى فيبدأ بالجلد من قبل الام واما على

قول أبى يوسف رحمه الله تعالى فانه يبدأ بابنة الاخ من قبل الاب والام

او من قبل الاب -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف عمه وبنت اخ -

قال - يبدأ ببنت الاخ دون العمه -

قلت - وكذلك لو كانت ابنة اخ وخاله -

قال - نعم يبدأ بابنة الاخ -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف بنت ابنة وجد ابوام -

قال - يبدأ بابنة الابنة (قبل الجلد من قبل الام -

قلت - أ رأيت ان كان بنت ابنة وبنت بنت ابن قال يبدأ بابنت البنت قبل - (١)

بنت ابنة الابن (٢) -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف ابن ابنة وبنت ابنة اخرى وهما والد (٣) بنت

واحدة -

قال - هما جميعا سواء -

قلت - أ رأيت ان ترك ثلاث بنات اخوة مضرقين -

قال - يبدأ بابنة الاخ من قبل الاب والام -

(١) ليس في (٢) من هنا زيادة من (٣) كذا ولعله او هما ولدا -

وكذلك

(١) - وكذلك لو كان له ثلاث بنى اخوة متفرقين -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف ثلاثة احوال متفرقين وعم -

قال - يبدأ بالخال من قبل الاب والام -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف بنت اخ لام وعممة لاب وام -

قال - يبدأ بابنة الاخ من الام -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف ثلاث بنات خالات متفرقات -

قلت - يبدأ بابنة الخالة من قبل الاب والام -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف بنت اخ لاب وام وبنت اخ لاب -

قال - يبدأ بابنة الاخ من الاب والام -

قلت - فان كان للواقف بنت ابن اخ لاب اولاب وام وابنة ابن اخ لام -

قال - يبدأ بابنة ابن الاخ لاب وام او من الاب على قول ابى حنيفة رحمه الله عنه

واما على القول الآخر فمهما سواء -

قلت - فان كان للواقف بنت ابن اخ لاب وعممة لايه وامه -

قال - يبدأ بابنة ابن الاخ من الاب قبل العممة -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف ابن عمته وعممة ابيه -

قال - يبدأ بابن عمته من قبل عممة ابيه -

قلت - فان كان للواقف بنت ابن عمه لايه وعممة ابيه لايه وامه -

قال - يبدأ بابنة ابن عمه قبل عممة ابيه -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف خالة امه وابنة خالة ابيه وخالته -

قال - يبدأ بالخالة -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف خال امه وابنة خاله -

قال - يبدأ بابنة خاله -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف خالة امه وبنت خاله -

(١) امله سقط - قلت -

قال - يبدأ بابنة خاله قبل خالة امه -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف ابن ابن خاله وخال امه وعم امه -

قال - يبدأ بابن ابن خاله قبل هذين -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف ثلاث بنات اخوات مضرقات -

قال - يبدأ بابنة الاخت لاب وام -

قلت - وكذلك لو كان له ثلاث بنى اخوات مضرقات -

قال - يبدأ بابن الاخت لاب وام -

قلت - وكذلك لو كان ثلاث بنى اخوة مضرقين بدأت بابن الاخ لاب وام -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف ثلاث عمات مضرقات -

قال - يبدأ بالعمة للاب والام -

قلت - وكذلك لو كان له ثلاث خالات مضرقات -

قال - نعم (١) -

قلت - أ رأيت ان كان له ثلاث خالات مضرقات وثلاث عمات مضرقات -

قال - يبدأ بالعمة (من قبل - ٢) الاب والام على قول أبي حنيفة رحمه الله

تعالى واما القول الآخر فالعمة من قبل الاب والام والخالة من قبل الاب

والام سواء -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف ثلاث بنات عمات مضرقات وثلاث بنات

خالات مضرقات -

قال - يبدأ بابنة عمته لايه وامه على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واما

القول الآخر فبنة العمة لاب وام وابنة الخالة لاب وام سواء -

قلت - وكذلك لو كان له ثلاث احوال مضرقين وثلاث اعمام مضرقين -

قال - نعم في احد القولين يبدأ بالعم من الاب والام والقول الآخر يبدأ بالعم

(١) است الزيادة من - صف (٢) سقط من - صف -

لاب وام والحال لاب وام -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف خالة وخال -

قال - هما سواء -

(قلت - أ رأيت ان كان للواقف ابن خالة وابن خال -

قال - هما سواء - ١) -

قلت - وكذلك ابن خالة وبنت خالة (٢) -

قال - نعم -

قلت - وكذلك ابن خالة (٢) وبنت خالة (٢) ومولود خالة واحدة او خالتي (٣) -

قال - نعم هما سواء -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف ابن عم وابنة عم ومولود عم واحدة

او صيتين -

قال - هما سواء -

قلت - أ رأيت ان كان له بنت عمه لاب وام (وابن عم لام -

قال - يبدأ بابنة العمه قبل ابن العم لام -

قلت - فان كان له ابن عمه لاب - ٤) وابن عمه لام قال يبدأ بابن عمه لاب على

قول ابي حنيفة رحمه الله واما على القول الآخر فهما سواء -

قلت - وكذلك عمه لاب وعمه لام -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان كان له بنت اخ لاب وعمه لاب وام -

قال - يبدأ بابنة الاخ لاب قبل العمه -

قلت - أ رأيت ان كان له ابن اخ لام وعمه -

قال - يبدأ بابن الاخ للام قبل العمه -

قلت - أ رأيت ان كان له ابن اخ لاب وام وابنه اخ لاب وام -

قال - هما سواء -

قلت - أرايت ان كانت للواقف بنت بنت وابن ابنة اخرى او هما جميعا ولدا بنت واحدة -

قال - هما جميعا سواء -

واقفة سبحانه تعالى اعلم بالصواب -

باب الرجل يقف الارض على آل فلان او جنس فلان من آل فلان وجنسه

قلت - أرايت رجلا قال ادخلى صدقة موقوفه لله تعالى ابدا على آل العباس بن عبد المطلب -

قال - فالوقف جائز ويكون الوقف لآل العباس بن عبد المطلب -

قلت - ومن آل العباس -

قال - كل من كان ينسب بآبائه الذكور من الذكور والاثاث الى العباس فهو من آل العباس -

قلت - أرايت العباس لو كان حيا كان يدخل فى الوقف -
قال - لا -

قلت - أرايت من كلن ابوه من سائر بنى هاشم واه من آل العباس أيدخل فى هذا الوقف -

قال - لا يدخل الا من ينسب بآبائه الذكور الى العباس -

قلت - أرايت من قربت ولادته من بنى العباس ومن بعدت ولادته سواء -

قال - نعم بعد أن يكون ينسب بآبائه الذكور الى العباس -

قلت - وكذلك لو قل على قراء بنى العباس اعطيت قراءهم على ما وصفت لك -
قال - نعم -

قلت - وكذلك كل آل بيت مثل آل على بن ابى طالب فهو على ما وصفت لك -
قال - نعم -

قلت

قلت - أ رأيت لو قال صدقة موقوفة على أهل بيت العباس بن عبد المطلب -
قال - فهذا وقفه لآل العباس سواء -

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على جنسى، من الجنس؟ ومن
الذين يعطون -

قال - بالجنس كل من كان ينسب بأبائه الذكور إلى الرجل الواقف إلى ثلاثة آباء
على ما وصفت لك من الذكور والاثاث فهو من الجنس -
قلت - أ رأيت الاخوان أ يكونون من الجنس -

قال - لا أ ترى ان رجلا من قرشي امه ام ولد لو اوصى بحسه لم يعط اخواله
فكذلك الباب الاول -

قلت - أ رأيت ابن اخته أ يكون من جنسه -

قال - لا يكون من جنسه اذا كان ابوه من قوم آخرين -
قلت - وكذلك ابن بنته -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على أهل بيتي، من أهل بيته؟ -
قال - الذين ينسبون بأبائهم الذكور إلى الجد الثالث -

قلت - أ رأيت الواقف أ يدخل في الوقف -
قال - نعم -

قلت - وكذلك ولده لصلبه -

قال - نعم لاني انما اجعل أهل البيت ولدي الجد الثالث فلذلك ادخلتهم لان البيت
بيته فاذا كان البيت بيته دخلوا جميعا -

قلت - أ رأيت امرأة قالت ارضى صدقة موقوفة على أهل بيتي أ يدخل ولدها
في الوقف -

قال - لا يدخلون اذا كان ابوهم من قوم آخرين -

قلت - وكذلك لو قال بالجنسى -

قال - نعم -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على اهل عبدا لله -

قال - اما على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى فهو على الزوجة خاصة دون ماسواها
ولكننا نستحسن فتجعل الوقف على جميع من يعوله عن يمينه منزله وداره من
الاحرار ولا يدخل في ذلك بما ليكه ولا يدخل في ذلك وارث الموصى ولا يدخل
عبدا لله الموقوفة على اهله الارض في شيء من ذلك -

قلت - أرايت من كان يعوله عبدا لله الا انه في منزل على حدة يجرى عليه في كل
شهر رزقه -

قال - لا يكون هؤلاء من اهله ولا يدخلون في الوقف -

قلت - أرايت ان كانت له امرأة تان احداهما بالكوفة والاخرى بالبصرة ومع
كل واحدة منهما في منزلها ولد من غير زوجها ينفق عليهم معها -

قال - يدخلون جميعا في الوقف -

قلت - أرايت وقف الرجل على اهله او وقف غيره على اهل ذلك الرجل سولما -
قال - نعم -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على عيال عبدا لله -

قال - عيال عبدا لله الذين في نفقته وهؤننته -

قلت - أرايت اذا قال على حشم عبدا لله -

قال - الحشم الذين يعولهم سوى ولده وقرابته وقد قال اصحابنا الحشم هم بمنزلة
العيال والله اعلم -

باب الرجل يقف ارضا له على مواليه

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى وله موال وموالى
موال -

قال - تكون الغلة لمواليه دون موالى الموالى -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لان لموالى الموالى موالى دونه -

قلت - أ رأيت ولد مواليه أيدخلون فى الوقف -

قال - نعم اذا كان ولاؤهم له -

قلت - فمن اين اقترى (١) بين ولدا لموالى وبين موالى الموالى -

قال - هما مفترقان اما ولدا لموالى فليس لهم موالى غير الواقف فهم مواليه واما

موالى الموالى فلهم مولى دون الواقف فاذا كان لهم مولى دون الواقف فلاحق لهم

فى الوقف -

قلت - أ رأيت اذا قال الرجل ارضى صدقة موقوفة على موالى وله موالى عتاقة

وموالى موالاة -

قال - الوقف لموالى العتاقة ولاشئ لموالى الموالاة -

قلت - أ رأيت اذا لم يكن له موالى عتاقة وكان له موالى موالاة واولاد موالى

عتاقة -

قال - فالغلة تولد موالى العتاقة دون موالى الموالاة -

قلت - أ رأيت ان لم يكن لواقف موالى عتاقة ولا ولد موالى عتاقة وله موالى

موالاة -

قال - استحسن ان اعطيهم الغلة -

قلت - أ رأيت اذا قال الرجل ارضى صدقة موقوفة على موالى وله موالى ولائيه

موالى قد ورث ولاء هم وصار له -

قال - فالغلة لمواليه دون موالى ابيه -

قلت - وسواء كان لايه وارث غيره او لم يكن له -

قال - نعم -

قلت - وكذا لك موالى ابيه وامه واخته -

قال - نعم هؤلاء كلهم سواء ولا يسلطون من الغلة شيئا وان كان قدورث ولاءهم

ولا وارث لهم غيره وانما الغلة لمواليه الذين اعتقهم واولادهم -

قلت - أ رأيت ان كان له يوم وقف الوقف موالى وحدث له بعد ذلك موالى
قال - فالغلة لهم جميعا -

قلت - ومن يحدث من الموالى واولادهم يدخلون جميعا فى الوقف -
قال - نعم ألا ترى ان رجلا لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وله ولد
وحدث له ولد بعد ذلك انى اعطيهم جميعا فكذلك الوقف -
قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى وليس له موالى عتاقة
ولاد موالى ولاء عتاقة وله موالى موالى -
قال - فالغلة لهم -

قلت - ولم قلت ذلك وقد قلت فى الباب الاول لاشيء موالى الموالى -
قال - ألا ترى ان رجلا لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وله ولد وولد
ولد أن الغلة لولد الصلب خاصة دون ولد الولد فان لم يكن للواقف يوم وقف
الوقف ولد (صلب) (١) كانت الغلة لولد الولد -

قلت - وكذلك موالى ان كان للواقف يوم وقف الوقف (٢) موالى عتاقة
فالغلة لهم وان لم يكن لهم موالى عتاقة وله موالى فالغلة لهم -
قلت - وكذلك الوصية -

قال - نعم الوقف والوصية فى هذا سواء وهذا قول اصحابنا فى الوصية على ما
وصفت لك فالوقف على قياسه -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى وليس له موالى ولا يبه
موالى وقد مات ابوه وصار ولاؤهم له -
قال - لا يكون لهم من الغلة شيء -

قلت - ولم قلت فى الباب الاول ليس لموالى الموالى شيء الا أن لا يكون له موالى
فان لم يكن كانت الغلة لموالى الموالى -

قال - هما مقرران ولا يشبه موالى الموالى موالى الاب لان موالى الموالى يرجع
ولاؤهم الى قبيلة الواقف والى الواقف وموالى الاب قد يجوز أن يكون الاب

من قبيلة وابنه من قبيلة اخرى فيكون موالى الاب (من غير قبيلة الابن وهذا قوله اصحابنا فى موالى الاب - ١) وموالى الام واما نحن نستحسن ان نجعل لهم ذلك اذا لم يكن له موالى على قياس موالى الموالى -

قلت - ارايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى وليس له الا ولدين -

قال - قائلة لها كلها اذا كانا اثنين فصاعدا قائلة لها كلها -

قلت - ارايت ان لم يكن له الامولى واحد -

قال - فله نصف الغلة والصف الآخر للفقراء وهذا بمنزلة رجل يقول ارضى

صدقة موقوفة على بنى وليس له الابن واحد فيكون له نصف الغلة والنصف

الباقى للفقراء وكذلك الموالى وهذا قياس قول اصحابنا فى الوصية -

قلت - ارايت اذا (٢) قال ارضى صدقة موقوفة على موالى وله موالى ومولات

أيدخلون فى الوقف -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانهم اذا اجتمعوا ذكر واو هذا بمنزلة الذى يقول على اخوتى وله اخوة

واخوات -

قلت - ارايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى وعلى اولادهم ونسلهم -

قال - تكون الغلة لمواليه الذين اعتق ولا ولادهم ونسلهم -

قلت - ارايت ابن ابنة مولاه وولاه تقوم آخرين أيدخل فى الغلة -

قال - نعم تكون الغلة لكل من نالته ولادة من مواليه (كان ولاؤه له او لم يكن -

قلت - ارايت ان كان رجلا من العرب اياه من مواليه - ٣) وابوه من العرب

أيدخل فى الوقف -

قل - نعم يدخل فى قوله واولادهم فهم من اولاد الموالى -

قلت - ومن كان من نسل مواليه مريح ولائه له فهو داخل فى الوقف مولى

كان تغيره او عرى -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى وعلى اولادهم ونسلهم
الذين مرجح ولائهم الى -

قال - فالوقف جائز -

قلت - فيدخل من ولد المولى من هم موالى لقوم آخرين -

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لانه انما دخل في الوقف من مرجح ولائه اليه ولم يدخل الباقون -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى وعلى اولادهم واولاد
اولادهم ونسلهم الذين ينسبون بأبائهم المذكور الى موالى -

قال - فالعلة لهم على ما قال -

قلت - أ رأيت من كان من اولاد الموالى ولاؤه لغير الواقف وهو بمن ينسب
بأبائه المذكور الى موالى الواقف أيدخلون في الوقف -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لان شرط الواقف بمن ينسب بأبائه الى الموالى فهم داخلون في الوقف
كان ولاؤهم له او لم يكن -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى فاعتق رقيقا بعد ذلك
أيدخلون في الوقف -

قال - نعم لانهم كلهم موالى -

قلت - أ رأيت لو اوصى بثلث ماله لموالىه ثم مات أعطى مدبره وامهات
اولاده -

قال - لا -

قلت - من اين اترقى الوقف والوصية -

قال - الوصية انما تكون لمن كان من الموالى يوم يموت الموصى ولا يدخل فيها من يحدث له ولأه بعد ذلك والوقف انما تكون غلته لمن يكون ولأه له يوم تخلف الغلة ألا ترى (١) انه لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولد عبدالله اعطيت من كان من ولد عبدالله يوم يموت الموصى ولم يدخل (٢) من يحدث بعد ذلك - قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة بعد وفاتى على موالى أ يعطى من الغلة امهات اولاده ومدبروه -

قال - نعم -

قلت - ولا يشبه هذا عندك الوصية -

قال - لا -

قلت - أ رأيت ان كان قد اوصى ان يشتري رقيقا بعد وفاته (فيعتق عنه بعد وفاته - ٣) فاعتقوا أ يدخلون فى الوقف -

قال - نعم لانهم مواليه -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى فاقران هذا مولاه مولى عتاقة واقرا الرجل بذلك أ يدخلون فى الوقف ولا يعلم للرجل ولأه -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأن ولأه قد ثبت واذا ثبت الولاء دخل فى الوقف ألا ترى انه لو قال على ولدى وادعى صبى انه ابنة ولا يعرف له نسب انى اعطيه من الغلة فكذلك للموالى -

قلت - أ رأيت ما أخذ الموالى من الغلات فيما مضى أ يرجع هذا المقر له بالولاء عايمه -

قال - لا اصدقه على ما مضى ولكن اصدقه على ما يستأنف ألا ترى ان رجلا لو كانت له جارية بغاءت بولد قطع رجل يده كان عليه نصف قيمة الولد فان

(١) من هـ محو فى صف (٢) صف - ولم ادخل (٣) ليس فى المندية -

ادماه المولى بعد ذلك ثبت نسبه وكان ابنه ولم يكن على القاطع الانصف القيمة ولم يكن دية يده كدية الحر فكذلك الوقف -

قلت - أرايت ان قال ارضى صدقة موقوفة على موالى فمات بعضهم -

قال - تكون الثلثة لمن بقى منهم -

قلت - وكذلك من حدث دخل معهم -

قال - نعم -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة في موالى -

قال - هذا وقوله على موالى سواء -

قلت - وكذلك لو قال لموالى -

قال - نعم (١) -

قلت - أرايت لو قال (ارضى - ٢) صدقة موقوفة للموالى -

(قال - ٢) فهى للموالى وهذا الباب الاول سواء اضافته (٣) اليه او لم يفعل -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة على موالى وموالى والذى قال فهى

لموالى الذين اعتق ولموالى والده الذين اعتق ولكل من كان من اولادهم مرجع

ولانه اليهم -

قلت - أرايت موالى جده الذين ورث ابوه ولاؤهم أيدخلون في الوقف -

قال - لا -

قلت أرايت اذا قال صدقة موقوفة على موالى اهل بيتى -

قال - فهى لكل من اعتق احد من اهل بيته الذين ينسبون بأبائهم المذكور الى

الاب الذى له البيت واولادهم الذين يرجع ولاؤهم الى احد من اهل بيته -

قلت - أرايت اذا قال صدقة موقوفة على موالى آل العباس (٤) (ابن عبدالمطلب -

قال - يعطى كل من اعتقه احد ممن ينسب بأبائه المذكور الى العباس - ه)

(١) انتهى المحقق من صف (٢) زيادة من المدينة (٣) صف اضافهم (٤) هي المدينة

موالى العباس (ه) سقط من د -

ولا ولا دهم مولى المولى الذين يرجع ولاؤهم الى احد من ولد العباس بن عبدالمطلب على ما وصفت لك -

قلت - أرايت مولى مولى بنى العباس أعطون من التلة -
قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لانه لمولى العباس وانما هذا على مولى دون مولى المولى الا ترى انه لو قال ارضى صدقة (موقوفة) على آل العباس لم اعط موالهم ولم اعطه الا الصليبة لبنى العباس وكذلك اذا قال مولى بنى العباس لم اعطه الا مولى الصليبة -
قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على مولى اهل بيتى أعطى مولى
ايه -

قال - نعم -

قلت - وكذلك مولى ابنته -

قال - نعم -

قلت - ويعطى مولى امرأته واخوانه -

قال - لا الا ان يكونوا من اهل بيته فيعطون -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على كل من رجح ولاؤه الى -

قال - فلكل من رجح ولاؤه اليه فهو فى الوقف -

قلت - أرايت ان كان ورث اباه ولاء مولى أيدخلون -

قال - نعم -

قلت - أرايت ان كان أبوه حيا أيدخلون -

قال - لا لان ولائهم لم يرجع اليه -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على مولى وقد احتق الواقف

واخوه عبدا كان له أيدخل فى الوقف -

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لانه ليس له ولاؤه كله -

قلت - رأيت لو قال ارضى صدقة وموقوفة على ولدى وقد جاءت جارية بيته وبين اخيه بولد فادعياه جميعا معا أيد حل هذا الولد في الوقف -

قال - نعم -

قلت - فمن اين افترق -

قال - لا يشبه الولد الموالى الا ترى ان الولد كله ابن لكل واحد منهما يرث من كل واحد منهما ميراثا تاما كاملا ويرثه الباقي منهما والولاء ليس كذلك ولا يرث كل واحد منهما الا نصفه -

قلت - رأيت لو قال صدقة موقوفة على من رجع ولاؤه الى وقد هلك أبوه وله موالى وقد ورث اباه الواقف واخوته أكون لموالى ابيه من حلة الوقف (شئ - ١) -

قال - نعم -

قلت - من اين افترق هذا والباب الاول -

قال - هما مفترقان هذا احرز ولاءه لو لم يكن له وارث غيره والاول لا يحرز ولاؤه لو لم يكن له وارث غيره -

قلت - رأيت اذا قال على موالى الذين وليت تعصيبهم -

قال - فانقله لمواليه الذين احتضهم -

قلت - فيعطى ولد الموالى شيئا -

قال - لا -

قلت - وسواء كان ولاؤهم له او لم يكن -

قال - نعم هما سواء -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه شرط الذين وليت تعصيبهم واولادهم الذين خلفوا احرارهم يل تعصيبهم -

قلت - وكذلك لو قال على موالى الذين اعتقت -

قال - نعم هما سواء -

قلت - وكذلك لو قال على من ناله العتق منى -

قال - نعم لا يكون لأولادهم شيء من الغلة -

قلت - أ رأيت إذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى وموالى والذى -

قال - يعطى - مواليه وموالى والده -

قلت - ولا يحصل هذا على من كان ولاؤه لهما ولو اُحد منهما -

(١) ألا ترى أنه لو قال على موالى اخوتى جعلت الغلة لمواليتهم وموالى كل واحد

منهم ولم يكن معنى ذلك من ولوا عتقهم جميعا -

(قلت - وكذلك لو قال على موالى اهل بيتى -

قال - نعم - ٢)

قلت - وكذلك لو قال موالى بنى العباس -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت لو قال على موالى وموالى ابى وجدى -

قال - هذا كله سواء والغلة لمن كان ولاؤه لمن سمى او لواحد منهم -

قلت - أ رأيت لو قال صدقة موقوفة على موالى وموالى الموالى -

قال - فالغلة للموالى وموالى الموالى -

قلت - فيعطى موالى موالى الموالى -

قال - لا -

قلت - لم قلت ذلك -

قال - ألا ترى أنه لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى انى لا اعطى

البطنى الثالث وكذلك الموالى -

قلت - فان سمى القرقة الثالثة من الموالى -

قال - فيعطون ايضا -

(١) لعله سقط - قال لا (٢) زيادة من صنف -

قلت - أعطى القرعة الرابعة -

قال - نعم ومن اسفل منها الا ترى ان من قولنا اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى واولادهم انما تجعل الثلثة اذا سمى ثلاثة بطون لهم ما تنا سلوا فكذلك الموالى -

قلت - ارايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى الذين يسكنون البصرة - قال - فالثلثة لمن سكن البصرة منهم - قلت - ارايت من انتقل عنها منهم - قال - فلاحق له ما كان مستقلا عنها -

قلت - ارايت من زلها من الموالى بعد الوقف - قال - يعطى من الثلثة وانما هذا عندي بمنزلة قوله موالى الفقراء فمن استغنى عنهم منعه فكذلك من انتقل ومن افتقر اعطيته فكذلك من سكها - قلت - وكذلك لو قال على قرابتي الذين يسكنون البصرة - قال - نعم -

قلت - ارايت لو قال على موالى الذين يكرمون (١) ولدى - قال - نعم هذا والباب الاول سواء ومن لم منهم الولد كان داخل في الوقف ومن ترك الزوم فلاحق له في الوقف ومن عاد اليه الزوم بعد الترك عاد في الوقف فيما يستألف ولاحق له فيما كان له من غلة الوقف وهو تارك -

باب الرجل يقف ارضاله على فقراء جيرانه

قلت - ارايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء جيرانى - قال - فالوقف صحيح جائز وتكون الثلثة لفقراء جيرانه - قلت - ارايت الجيران الذين تكون لهم الثلثة من هم ؟ -

قال - اما على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه كان يقول هو للجيران الملازمين (٢) الذين يلتزقون (٣) بدارهم ولا يسقط غيرهم وفيها قول آخر ان

(١) كذا ولعله يلزمون - ح (٢) صف - الملاصقين (٣) صف - يلتصقون -

الجيران على اهل المسجد الذين يجتمعون فيه واما على قولنا فالجيران عندنا من اسمعه
 المنادى وبلغنا عن على بن ابي طالب رضى الله عنه (انه قال لاصلوة بلحار المسجد
 الا فى المسجد فقول له يا امير المؤمنين فمن الجار قال من اسمعه المنادى فالجار عندنا
 على ما قال على بن طالب رضوان الله تعالى عليه - ١) وقد قال اصحابنا رحمهم الله
 تعالى فى قتيل وجدين قريتين يقاس ما بينهما عليهما كان اقرب الى القتل كانت
 الدية عليهما فان كان ما بينهما سواء كانت الدية عليهما وقال ان كان ما بين القتل
 والقريتين اكثر مما يسمع النداء منه فلا شيء على واحد من القريتين بلحلو احد
 القرب الذى تجب فيه الدية قد رالنداء فكذلك نجعل نحن حد الجوار اقرب النداء
 ألا ترى ان النداء بالاذان انما جعل لجيران المسجد ولم يجعل ذلك لمن لا يسمعه -
 قلت - فاذا قلت هو على النداء فلى اى صوت يكون به الجوار -

قال - على صوت وسط من اصوات الناس وهذا احسن ما سمعنا فى الجوار
 والله سبحانه اعلم -

قلت - ارايت اذا قال صدقة ووقوفة على قراء جيرانى وله جيران (من اهل
 الذمة أيدخلون فى الوقف -

قال - نعم يدخل قراءهم فى الوقف -

قلت - وكذلك لو كان له جيران - ١) مكاتبون -

قال - نعم -

قلت - ارايت عبيد الجيران أيدخلون فى الوقف اذا كانوا قراء -

قال - لا وهذا قول اصحابنا فى الوصية والوقف على قياسه -

قلت - ارايت اذا قال ارضى صدقة ووقوفة على قراء جيرانى فاستثنى منهم
 قوم واختار آخرون -

ق - ١ - فالعلة لمن كان منهم فقيرا يوم تقسم (٢) الثلثة -

قلت - (ولم قلت ذلك وانت تقول - ٣) اذا قال ارضى صدقة ووقوفة على
 قراء قرايى أن الثلثة لمن يكون فقيرا يوم تخلى الثلثة وتقول فى الجيران أن

الثلة لمن كان قفيرا يوم تقسم الثلة -

قال - هما مفترقان وانما انظر في الجيران عند قسمة الصدقة وفي القرابة يوم تخلف الثلة لأن الجوار لو انتقل بطل ولم اتبعهم في القبال ولأن القرابة لا تنتقل ولا تزول الا ترى ان اباحنية رحمه الله كان يقول في رجل اقرلابته وهو مريض بدين وابنه نصراني ثم اسلم ابنه ثم مات ان الاقارب اطل واذا اقرلا امرأة اجنبية باقرار وهو مريض ثم تزوجها ثم مات ان الاقارب جائز وفصل بين من بينه وبينه نسب ومن ليس بينه وبينه نسب وكذلك الجيران والقرابة هما مفترقان فان القرابة لا تنقطع والجوار ينقطع -

قلت - فان قال قائل هما سواء وتكون الثلة لمن كان قفيرا من القرابة والجيران يوم تخلف الثلة وقال اتبع فقراء الجيران وان انتقلوا فاعطيهم يقال له ما تقول في رجل قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء مسجد الجامع فهلك بعضهم قبل القسمة اتجهل لورثته حقا (او على فقراء محبن البصرة فهلك بعضهم اتجهل لورثته حقا) (١) في الثلة او على فقراء عبادان او على فقراء الذين يختلفون الى المسجد او قال انقسموا على الف درهم في فقراء محبن البصرة ينظر اليهم يوم انقسمه او يوم وقف الواقف او يوم هلك الموصى وهذا كله عندنا سواء وانما ننظر الى فقرائهم يوم تقع القسمة فيعطون ذلك ولا يلتفت الى من استغنى منهم ولا الى من خرج من السجن ولا بمنعهم الانحراج وكذلك اهل المسجد واهل عبادان وكذلك فقراء الجزيرة (٢) ولا يسببه هذا النسب الذي لا ينقطع ولا يزول -

قلت - رأيت اذا اوصى فقال تصدقوا على بالف درهم في محبن البصرة او قال في فقراء الجزيرة (٢) او قال في فقراء عبادان تم هلك واتى على ذلك زمان - قال - يقسم الالف في فقرائهم يوم تقسم الثلة ولا يلتفت الى من استغنى منهم قبل ذلك ولا الى من تحول ولا الى من هلك وينبني في قياس قول من خالفنا في ذلك ان يتبعهم ويرثها ورثتهم ويعطيهم وان استغنوا وهذا من الناس على خلافه سواء -

قال - نعم من بعد جواره ومن قرب بعد أن يكون من الجيران -

قلت - أ رأيت الذكور والاثاث في ذلك سواء -

قال - نعم انما تقسم القلة بينهم على عدد الرؤس -

قلت - وكذلك السكان وارباب الدور سواء -

قال - نعم اذا كانوا قراء -

قلت - فله أن يعطى بعضهم دون بعض أو يفضل بعضهم على بعض -

قال - لا -

قلت - أ رأيت اذا قال على قراء جيرانى وله جيران فانقل عنهم واتخذ داراً

سواها -

قال - انما انظر الى جيرانه يوم تقسم القلة -

(قلت - ولاشئ للاولين -

قال - لا لأن القلة انما تقسم عليهم ولا يشبه هذا القرابة - ١) -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على قراء جيرانى وله داره فيها

ساكن ثم انتقل عنها وسكن في دار اخرى كنت له ثم مات ، على من تقسم القلة ؟ -

قال - على جيران الدار الذين (٢) مات ، فيها قال ولا يعطى الاولين لأن جوارهم

قد انقطع بحوله عنهم وصارت القلة للجيران الذين مات فيهم -

قلت - أ رأيت اذا قال صدقة موقوفة على قراء جيرانى وهو ساكن في دار -

قال - هذا كله والمالك سواء فان انتقل عنها فالجواب في ذلك كما وصفت لك في

الباب الاول -

قلت - وكذلك لو انتقل من ذلك البلد الى بلد آخر -

قال - نعم هذا والباب الاول سواء وقد انقطع الجوار الاول -

قلت - أ رأيت رجلاً من اهل البصرة جعل ارضه صدقة موقوفة على قراء

جيرانه ثم انتقل الى مكة فمات بها -

قال - اذا كان قد اتخذ مكة داراً ثم مات بها فالقلة للقراء جيرانه بمكة وان كان

لم يصخذها دارا فالثلة فقراء جيرانه بالبصرة -

قلت - وكذلك اى بلدة اتخذها دارا فقد انتقل اليها (١) -

قلت - وكل بلد نرج اليه تاجرا او في حاجة او حاج الى مكة مجاورا او نرج غازيا الى بلد او مرابطا جعلت الوقف لجيرانه الذين في بلده -

قال - نعم -

قلت - رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء جيران دارى التى في البصرة في بنى فلان -

قال - هو جائز -

قلت - رأيت ان مات فباع ورثته الدار وانتقلوا عنها -

قال - فالثلة فقراء جيرانه يوم مات ولست انضت بيعت الدار اولم تبع انتقلوا اولم ينتقلوا -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على فقراء جيرانى جعلت ذلك على الدار الذى (١) يموت فيها -

قال - نعم اذا كان موطنها فيها -

قلت - رأيت لو قال صدقة موقوفة على جيرانى (٢) وله داران احدهما هو ساكن فيها والاخرى للثلة -

قال - الجوار على التى هو ساكن فيها ولا انضت الى الدار بالثلة -

قلت - رأيت لو كان لها داران في كل واحدة منهما زوجة وهما في قبيلتين مختلفتين -

قال - فالثلة فقراء الدارين وهم فيها سواء -

قلت - فان مات في احدهما -

قال - وان مات في احدهما بعد ان لا يكون انتقل عن الاخرى -

قلت - وكذلك لو كانت له داران احدى الدارين بالبصرة والاخرى بالكوفة -

قال - نعم -

قلت - فان كانت له دار هو فيها ساكن فتحول في مرضه الى ابيه او الى ابنته فمات عندهما في قبيلة اخرى -

قال - فالقبيلة لجبراته الاولين اذا كان لم يتقل عنهم وانما هذا كالضيف لهم والزائر -
قلت - ارايت اذا قال صدقة ووقوفة على قراء جيرانى ايعطى لولده منها اذا كانوا جيرانه -

قال - لا يعطون منها شيئا -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه لو قال على قرانى لم اعطهم لانهم اقرب اليه من أن يقال فيهم قرابة وكذلك الجوار هو اقرب اليه من أن يقال جيران -
قلت - وكذلك زوجته -

قال - نعم لا يعطى -

قلت - ارايت ولد ولده ايعطون من الثلثة اذا كانوا اقراء وكانوا جيرانا -
قال - القياس ان يعطوا من الثلثة اذا كانوا اقراء كانوا جيرانا واما في الاستحسان فلا يعطون قال ألا ترى انه لو قال على قرابتي دخل ولد الولد ولم يدخل الولد فكذلك الجيران ولكن استحسن فيهم ولا اعطيهم -

قلت - ارايت اخوانه اذا كانوا اقراء وكانوا جيرانا ايعطون -

قال - نعم -

(قلت - وكذلك بنو عمه وجميع قرابته -

قال - نعم يعطون اذا كانوا جيرانا - ١) -

قلت - فهم والجيران الذى لا قرابة بينهم وبين الواقف سواء -

قال - نعم -

قلت - ارايت من كان فقيرا من القرابة وليس للواقف بهار ايعطى من الثلثة -

قال - لا يعطى منها الا من كان جارا للواقف قريبا كان او بعيدا -

قلت - ارايت لو قال صدقة ووقوفة على قراء بنى فلان فذكر قبيلة هو نازل فيها -

قال - القياس أن تكون القيلة لقراء القبيلة من عربهم دون مواليهم ودون سكانهم ولكن استحسن أن يجعل القيلة لسكان تلك القبيلة من العرب والموالي والسكان إذا كانوا قراء لأن معنى الناس في قولهم ووصاياهم على ذلك فاتبع معاني الناس وأخذ بها وأدع القياس في ذلك -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة على جيرانه من بني فلان فذكر قبيلة - قال - انظر الى جيرانه من تلك القبيلة على ما وصفت لك فيعطون القيلة العرب والسكان في ذلك سواء والقياس أن يعطى عربهم دون الباقين -

قلت - أرايت لو كان فلان الاب الذي نسبهم اليه ابا قريبا كالنخذ او كالبنت - قال - يعطى العرب منهم دون الموالي والسكان وأخذ في ذلك بالقياس واستحسن إذا كان ذكر قبيلة من القبائل أن يجعل ذلك على ما وصفت لك وأما في الالتخاذ اوفى اهل البيت فاني اعطى عربهم على ما وصفت لك -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة على قراء حيران والى فلان - قال - فهو جائز وتكون القيلة لجيران والده الذين مات والده فيهم إذا كان قازلا فيهم -

قلت - أرايت امرأة لها اهل وقربة ودار هي فيها ساكنة متزوجة انتقلت الى زوجها في قبيلة اخرى فحضرتها الوفاة فلو صحت ان يرضها صدقة موقوفة على قراء جيرانها من جيرانها ؟ -

قال - جيران زوجها الذين ماتت بين اظهرهم ولا يعطى جيران ابنها وجيران جدتها وقرباتها من ذلك شيئا لانها قد تحولت عنهم وانقطع جوارهم -

قلت - وكذلك لو ان رجلا له دار وولد وقربة واهل بمحضره داره متزوج امرأة ونزل عليها وصار معها في دارها فلو صحت ان يرضه صدقة موقوفة على جيرانه جعلت ذلك لجيران دار امرأته لان جوار الاولين قد انقطعتم (١) لما تحول عنهم - قال - نعم وهذا الباب الاول سواء -

قلت - فن انتقل عن الاولين وكان متاعه وعياله عندهم وكان يختلف الى امرأته



الى زوج على غير قلة -

قال - بغيرانه هم الاولون دون جيران امراته -

قلت - ارأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على جيرانى ورجل من جيرانه فقبروله امرأتان احدهما فى جواره والاخرى فى قبيلة اخرى أعطى الجيران - قال - نعم -

قلت - ارأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة فى قراء جيرانى فاعطى الوصى بعضهم دون بعض -

قال - فهو ضامن لخصه من لم يعطهم -

قلت - ولا يشبه هذا عندك الذى يقول صدقة موقوفة على المساكين وله قرابة قراء فيعطى الوصى بعضهم دون بعض -

قال - هما مفترقان ألا ترى انه اذا قال صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين فاعطاها الوصى الفقراء لم يكن عليه ضمان واذا قال على قراء جيرانى فاعطاها غير الجيران ضمن لأن الميت قد سمى الجيران فى الباب الاول ولم يسمهم فى الباب الآخر فلذلك اقرقا -

قلت - ارأيت اذا قال ارضى بعد وفاتى صدقة على فقراء جيرانى ثم هلك ولم يدر من جيرانه -

قال - لا تقسم الصدقة حتى يشهد شاهدان على المنزل الذى توفى فيه فيعطى جيران ذلك المنزل والالم تقسم الثلثة -

قلت - ارأيت لو قال على جيران والدى -

قال - هذا والباب الاول سواء حتى ثبت جيران والده على ما وصفت لك - قلت - ارأيت اذا قال قد اعطيت الثلثة قراء جيرانه -

قال - القول قوله مع يمينه وان جحد الجيران -

قلت - وكذلك الوقف -

قال - نعم -

قلت - لو قال صدقة موقوفة على جيرائنا -

قال - هذا وقوله جيرائى سواء -

باب اجارة الوقف

قلت - ارايت اذا قال هذه الدار صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين -

قال - الوقف جائز -

قلت - وكيف يصنع بهذه الدار -

قال - توأجر فيبدأ فينفق من كل ما تخرج الله من غلاتها على عمارتها ومرومتها

فما فضل بعد ذلك فهو للفقراء والمساكين -

قلت - ارايت (الوقف - ١) نفسه الدار يوأجرها -

قال - نعم لان الولاية له فاذا كانت الولاية اليه كان له ان يوأجرها -

قلت - ارايت الوقف اذا أجزاها له ان يقبض الثمن -

قال - نعم -

قلت - ارايت الواقف اذا قال قد قبضت الأجر أيراً المستأجر -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال الموأجر قد ضاع الأجر -

قال - فالقول قوله مع يمينه ويبرأ المستأجر -

(قلت - ارايت الواقف أنه ان يسكن هذه الدار احداً بغير أجر -

قال - لا - ٢) -

قلت - ارايت ان أجزاها كل شهر بكذا وكذا درهما -

قال - الاجارة جائزة -

قلت - وكذلك ان أجزاها سنة او سنتين -

قال - نعم الاجارة جائزة اذا أجزاها هو الى وقت معلوم -

قلت - ارايت الواقف اذا أجزاها سنين معلومة ثم مات أتتقض الاجارة -

قال - الغياص ان تنقض الاجارة ولكنى استحسن ان أجعلها الى الوقت الذى

سمى -

قلت - أرايت رجلا وكل رجلا ان يواجر دارا فأجرها الى وقت معلوم فهلك المواجر انتقض الاجارة -

قال - لا -

قلت - فان هلك رب الدار -

قال - فالاجارة منتقضة -

قلت - فلم قلت اذا مات الوكيل لم تنتقض الاجارة -

قال - لان الاجارة عقدها لغيره فاذا مات لم تنتقض واما اذا أجرها وهي وقف فليست الاجارة لقوم بأعيانهم واذا لم تكن لقوم بأعيانهم فكانت الاجارة له فاذا مات بطلت الاجارة في القياس وقال محمد بن الحسن رحمه الله في وصي أجر دارا وقف (١) ثم مات قبل انقضاء الاجل قال لا تنتقض الاجارة -

قلت - ومن اين قلت ان الاجارة ليست لقوم بأعيانهم والوقف على قوم مسمين معلومين -

قال - لأنى لا ادري من يبقى منهم ومن يموت ولا ادري لعل الوقف ينتقل الى غيرهم قبل انقضاء اجل الاجارة فاذا كان ذلك كذلك فليست الاجارة لقوم بأعيانهم واذا لم تكن لقوم بأعيانهم فكأنها للمواجر واذا كانت كأنها للمواجر فبات المواجر بطلت الاجارة واما الاستحسان فان الاجارة جائزة الى الوقت الذى سمي -

قلت - أرايت الواقف اذا اوصى لرجل أوصى أن يواجر الدار -

قال - نعم -

قلت - أرايت اذا اوصى الى رجلين أياكون لاحدهما ان يواجرها دون الآخر -

قال - لا -

قلت - أرايت ان أجرها احدهما دون الآخر -

قال - لا يجوز -

قلت - أرايت اذا وكل احدهما صاحبه في الاجارة -

قال - هو جائز -

قلت - وكذلك لو وكل بذلك غيره من الوكلاء كانت الوكالة جائزة (١) -

قلت - أرايت اذا وصى الى جماعة فأجرها بعضهم دون بعض -

قال - لا يجوز الاجارة الا أن يميزها الباكون منهم -

قلت - أرايت الوصى أنه ان يوجب الدار الوقف من نفسه -

قال - لا -

قلت - أرايت ان أجرها من ابيه او ابنه او عبده او مكاتبه -

قال - اما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز واما على قول أبي يوسف

فهو جائز اذا أجرها من اولئك الامن عبده او مكاتبه -

قلت - أرايت اذا اسكنها رجلا بنير أجر -

قال - فهو ضامن لقيمة الدار ان عطيت -

قلت - أنه ضمن من قيمة السكن شيئا -

قال - لا -

قلت - أرايت الدار الوقف غلتها للساكنين ألوصى ان يسكنها احدا بنير أجر -

قال - لا -

قلت - أرايت ان يحسبها رجل من الوصى فسكنها بنير امر الوصى -

قال - هذا والباب الاول سواء وهو ضامن للدار ان عطيت ولا ضمان عليه من

أجر الدار -

قلت - أرايت الوصى اذا أجر الدار الوقف كل شهر بدوهم وأجر مثلها في

كل شهر عشرة الدراهم -

قال - فلا جارة فاسدة لا يجوز لأن هذا مما لا يتنازل الناس فيه -

قلت - فاذا أجرها لخط من أجرها بقدر ما يتنازل الناس فيه -

قال - فلا جارة جائزة ولا ضمان عليه -

- قلت - فان آجرها باكثر من اجر متلها -
 قال - قد احسن والاجارة جائزة -
 قلت - أ رأيت الوصى اذا اجر الدار الوقف بعرض من العروض -
 قال - فالاجارة جائزة على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى واما على قول
 أبى يوسف فلا يجوز ان يوآجرها الا بالدرهم والدينار -
 قلت - أ رأيت اذا آجرها على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى ما يصنع بالعروض
 التى آجرها به (١) -
 قال - يبيعه وينفذ ثمنه فى وجوه (٢) الوقف -
 قلت - وكذلك لو آجرها بعيد او امة او آجرها بشئ مما يكال او يوزن -
 قال - هذا كله سواء -
 قلت - أ رأيت ان آجرها بعيد فاعتق الوصى العبد -
 قال - العتق باطل لا يجوز -
 قلت - ولم لا يجوز العتق -
 قال - لانه لا يملك العبد -
 قلت - وكذلك اذا (٣) رهته -
 قال - نعم -
 قلت - أ رأيت القاضى ان (٤) اجر الدار الوقف -
 قال - الاجارة جائزة -
 قلت - وكذلك اذا (٥) آجرها وكيل القاضى بامر -
 قال - نعم -
 قلت - أ رأيت ان اجرها القاضى سنينا معلومة ثم عزل القاضى او مات -
 قال - فالاجارة جائزة الى ذلك الوقف -
 قلت - وكذلك لو آجرها ابن القاضى بامر القاضى -

(١) كذا (٢) صف - وجه (٣) صف - او (٤) مدنية - اذا (٥) صف - لو -

قال - نعم ولا تستغنى الاجارة لان هذا بمنزلة الحكم من القاضى -

قلت - أرايت لو مات المستاجر -

قال - تستغنى الاجارة ولا يشبه موت القاضى وعزله موت المستاجر من اقاضى ومن وكيله -

قلت - أرايت اذا وقف الرجل سها ما من دار على الفقراء والمساكين -

قال - الوقف جائز -

قلت - أرايت الوصى انه ان يوآجرها -

قال - نعم وهذا واجارة الدار سواء على قولنا وعلى قول أبى يوسف رحمه الله -

قلت - أرايت اذا وقف دارا فأجرها الوصى وقبض الثلثة بنى بها الدار -

قال - فالاجارة جائزة -

قلت - وكذلك لو آجرها واذن للمستاجر فى البناء وقاصده من اجرتها (١) -

قال - نعم هذا كله جائز -

قلت - أرايت الوصى يוכל باجارة الدار الوقف -

قال - فهو جائز -

قلت - أرايت الوصى اذا آجر دار الوقف اجارة فاسدة -

قال - على المستاجر اجر متلها لا يجاوز ما رضى الوصى به -

قلت - أرايت ان كان علنها على قوم فأجرها الوصى عنهم -

قال - الاجارة جائزة

قلت - والموقوفه عليهم وغيرهم فى الاجارة سواء -

قال - نعم -

قلت - أرايت الوصى اذا آجر الدار الوقف من رجل الى اجل معلوم ثم آجرها

من آخر بعد ذلك -

قال - الاجارة الاولى جائزة والاجارة الثانية باطللة -

قلت - أرايت لو آجرها سنيها بعد انقضاء الاجارة الاولى -

- قال - فالاجارة الاولى واثنائية جائزة -
 قلت - وكذلك لو اجرها قبل انقضاء الاجارة الاولى -
 قال - نعم اذا كانت الاجارة انما تقع على شهر (١) بعد انقضاء الاجارة الاولى -
 (قلت - ارايت اذا اجر الوصى الدار على مرمتها -
 قال - على الوصى ان يرمها من علاتها - ٢) -
 قلت - ارايت لو انترط الرمة على المستاجر -
 قال - فالاجارة فاسدة -
 قلت - ولم ابطلت الاجارة -
 قال - لأن الرمة مجهولة -
 قلت - فان سمي للرمة دراهم معلومة -
 قال - فالاجارة جائزة -
 قلت - ارايت الدار لو وقف تكون في يد الرجل وليس بوصى له ان يجرها -
 قال - لا -
 (قلت - ارايت الدار تكون وقفا على قوم ألقوم ان يجرها -
 قال - لا - ٣) انما الاجارة الى الوصى دون الموقوفة عليهم -

باب الارض الوقف التي

تدفع معاملة او مزارعة

- قلت - ارايت رجلا في يديه ارض موقوفة وهو القائم بأمرها يستأجر فيها الاجراء
 في عملها وحفظها -
 قال - هذا جائز والاجر من الثلث -
 قلت - وكذلك إذا استأجر في حفر سواقيها وتنقية نواحيها -
 قال - نعم هذا كله جائز وينبني للقائم بأمر هذه الصدقة ان يفعل ذلك اذا كانت
 تحتاج الى ذلك -

قلت - أرأيت القائم بأمر هذه الصدقة إذا كانت تراها فآجرها من رجل فزرعها
بدرهم معلومة الى أجل معلوم -

قال - فهذا جائز الى ذلك الأجل -

قلت - أرأيت ان علب عليها الماء في ذلك الأجل فلم يزل الماء غالبا عليها فيها حتى
مضى الأجل -

قال - فلا اجر على المستأجر -

قلت - أرأيت ان قبضها المستأجر فلم يزرعها حتى انقضى الأجل -

قال - في الاجارة جائزة وعليه الاجر ويكون لاهل الوقت -

قلت - أرأيت الوصى اذا (١) آجر ارض الوقت وفيها نخل فآجر التربة سنة
بدرهم معلومة -

قال - فلاجارة جائزة اذا كان الخغل لا يمنع الزراعة -

قلت - وكذلك لو كان فيها شجر لا يمنع الزراعة -

قال - نعم -

قلت - أرأيت اذا آجرها الوصى سنة بمحطة او تحير معلوم -

قال - هذا جائز -

قلت - فان شرط شعيرا او حنطة منها من زرعها -

قال - فلاجارة فاسدة وعلى المستأجر اجر مثل الارض فيكون ذلك لاهل
الوقت -

قلت - أرأيت الوصى اذا دفع ارض الوقت مزارعة الى النصف او الثلث -

قال - فهو جائز عندنا على قول أبى يوسف واما على قول أبى حنيفة فلا يجوز ذلك -

قلت - أرأيت اذا كان في ارض الوقت نخل فدفعه القائم بأمر الواقف الى رجل
يسقيه ويقوم عليه معاملة -

قال - هذا والباب الاول سواء واما على قول أبى حنيفة فلا يجوز ذلك اجمع

وجميع ما يخرج الله من الخغل فهو لاهل الوقت بعد ان يخرج منه اجر مثل

المتقبل فيما عمل واما على قول أبى يوسف فهو جائز -

قلت - أرأيت ان لم يكن فى ذلك حظ لاهل الوقف -

قال - فالعامة فاسدة ولا تجوز وانما اجيز ذلك ما كان الحظ فيه لاهل الوقف
فاذا كان ذلك بمقتضى عليهم فلا يجوز -

قلت - أرأيت ان كان فى ذلك من الثمن بقدر ما يتغابن الناس فى المعاملة -

قال - فالمعاملة جائزة وانما يبطل ذلك اذا كان مما لا يتغابن الناس فيه -

قلت - أرأيت القاضى اذا دفع ارض الوقف معاملة بالنصف سنيها معلومة -
قال - فهذا جائز -

قلت - أرأيت الوصى اذا آجر ارض الوقف على من عشرينها -

قال - على الوصى يعطى ذلك من عليها -

قلت - وكذلك لو دفعها معاملة بالنصف -

قال - نعم هذا وذلك سواء -

قلت - أرأيت القائم بامر هذه الصدقة اذا دفع الارض الى رجل من اربعة
بالنصف ولم يشترط العشر على من العشر -

قال - العشر من النصف الذى لاهل الوقف -

قلت - أرأيت الارض الوقف أ يكون فى علاقتها العشر -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك الخلة للمساكين فلم لا تجعل العشر والتسعة الاعشار واحدا -

قال - ليس هذا على ما ذهبت اليه فرض الله تعالى الزكاة والعشر فى الارضين
وجعل لها وجها وبينها فاذا وقف الرجل ارضه لم يتغير ما حكم الله تعالى فى عشرينها
لمكان ما وقفه ألا ترى انه قد يجوز ان يكون وقفها على وجوه سوى الوجوه التى
جعلها الله تعالى للصدقة لحكم الله تعالى اولى بان يؤخذ به فى عشرينها مما حكم به
الواقف فى عشرينها ألا ترى ان رجلا او كانت له مائة درهم فقال لله على ان تصدق
بها على المساكين أمرناه ان تصدق بها فان حال الحال أمرناه ان يؤدى خمسة

دراهم لزوجتها ويصدق بما بقى عن النذر -

قلت - أ رأيت ارض الوقف اذا كانت ارض نخل قدفعها القائم بأمرها الى رجل
معاملة على أن ما ترج الله تعالى من ثمارها فهو نصفان نصف لاهل الوقف
والنصف الآخر لعمتل (١) بعمله -

قال - هذا جائز على قول أبى يوسف اذا كان فى ذلك حظ لاهل الوقف -

قلت - أ رأيت ان مات الوصى قبل انقضاء السنين -

قال - فالاجرة جائزة الى الوقت الذى سمي -

قلت - ولم اجز ذلك وانت تقول اذا أجرة الرجل ارضا فمات الوصى ان
الاجارة منتقضة فلم لا تبطل الاجارة اذا مات الوصى -

قال - هما مختلفان اذا أجرة الرجل ارضه فمات فقد زال ملكه عن الارض التي
ملك الوارث فتبطل الاجارة واذا مات الوصى فملك الارض اذا كانت وقفا في
حياة الوصى وبعد وفاته سواء فالاجارة جائزة لان الملك لم يتغير وقال أصحابنا في
دجل وكتته ان يؤأجرة داراً أجرة سنيين معلومة فمات الوكيل قبل انقضاء
الاجل ان الاجارة جائزة الى الاجل وكذلك الوقف ألا ترى ان الوصى انما
أجرة الوقف لغيره وحال الوقف في حياته وبعد وفاته سواء -

قلت - أ رأيت الوصى اذا دفع الوقف معاملة بالنصف الى اجل معلوم -

قال - هو جائز على قولنا وتول أبى يوسف رحمه الله واما على قول أبى حنيفة
رحمه الله فلا يجوز ذلك -

قلت - أ رأيت ان مات الوصى قبل انقضاء الاجل -

قال - فالمعاملة جائزة الى ذلك الوقت ولا تنتقض المعاملة وهذا والباب الاول
سواء -

قلت - أ رأيت الرجل اذا استأجر من الوصى داراً سنيين معلومة ثم مات
المستأجر قبل انقضاء الاجل -

قال - الاجارة منتقضة ولا يشبه موت الوصى موت المستأجر لان المستأجر انما

استأجر لنفسه فاذا مات اقطعت الاجارة والوصى انما آجرها لغيره فالاجارة جائزة ألا ترى ان رجلا لو وكلته ان يستأجر لى دارا فمات الوكيل كانت الاجارة جائزة الى الاجل ولومات الذى استوجرت منه كانت الاجارة باطلا وانما ينتظر فى هذا الى من ملك الدار له وملك الاجارة ولا انظر الى من عقد ذلك -

قلت - الوصى اذا آجر الدار سنينا معلومة فمات الذى وقت عليه الدار - قال - فالاجارة جائزة -

قلت - ولم لا تبطل الاجارة وملك العلة -

قال - انما له من العلة ما وحب منها فى حياته فاما ما حدث بعد وفاته فلا حق له فيها وليس له من ملك الدار شيء -

قلت - أرايت اذا كانت موقوفة على قوم آجرها الوصى سنينا (معلومة فمات بعض الموقوفة عليهم فى بعض السنين - ١) -

قال - يعطى كل واحد منهم حصته مما وجب من العلة الى ان مات وما وجب بعد ذلك فهو لى بقى منهم -

قلت - أرايت اذا آجرها سنة بمائة درهم والموقوفة عليهم ثلاثة وهى ترجع من بعضهم على بعض فمات واحد منهم بعد انقضاء ثلث (٢) السنة ومات الآخر بعد انقضاء ثلثى السنة -

قال - اما الثلث الاول من الاجارة فهو بينهم اثلثا ثلث ذلك لورثة المالك الاول والثلث بين ورثة المالك الثانى والذى والثلث الباقى فهو لباقى منهم وكذلك اجارة الوقف كلها على ما فسر لك -

قلت - أرايت الوصى اذا آجرها بمائة درهم وتسجل الأجر (على ما وصفت لك او كان عليه ان يسجل الأجر - ٣) فبجمله له -

قال - هذا والباب الاول سواء والقياس بان يكون الجواب على ما فسر لك غير انى استحسن اذا قسم المعجل بين قوم ثم مات بعضهم قبل انقضاء الاجل انى

لا اورد القسمة واجيز ذلك -

باب الغصب في الوقف

قلت - أ رأيت الارض اذا كانت صدقة موقوفة فتصبها رجل من الواقف او من واليها -

قال - على الغاصب أن يردّها الى يدمن غصبها منه -

قلت - أ رأيت ان ابى الغاصب أن يردّها وثبت غصبه اياها عند القاضى -

قال - فيحبس حتى يردّها -

قلت - أ رأيت ما تقصها اذا ردمعها ما يصنع به قال ينفق فيها اذاردها وقد تغيرت عن حالتها الاولى -

قال - يرد معها ما تقصها (١) -

قلت - أ رأيت ان قال اهل الوقف اعطاه واجعله بمنزلة الغلة -

قال - لا يعطيهم ولا يشبه هذا الغلة -

قلت - أ رأيت ان كان الوقف دارا فتصبها فانهدمت في يده -

قال - يأخذها الوالى وما نقص فيرد ذلك فيها ويبنى ما انهدم منها ويعمرها به -

قلت - ولا يعطى ذلك اهل الوقف -

قال - لا لأن حق اهل الوقف في الغلة وليس هذا من الغلة -

قلت - أ رأيت ان كانت وقفها فتصبها رجل فانفق فيها نفقات في اثارها وحفر سوا قبيها وتنقية نرابها وتسميدها -

قال - هو متطوع في ذلك وترد الى القائم بأمرها -

قلت - أ يرد الى الغاصب من هذه النفقة شيء -

قال - لا -

قلت - أ رأيت ان كان غرس فيها غرسا -

قال - يقال له اقلع غرسك واذهب به -

قلت - أ رأيت ان كان قلع ذلك ينقص الارض -

قال - يضمن الناصب القصان -

قلت - أرايت القائم بأمر هذه الصدقة ان مبالغ الناصب من العرس على شيء -
قال - هو جاز اذا كان في ذلك صلاح لاهل الوقف ولذلك العبرة في الوقف
واجبة -

قلت - أرايت هذا الناصب اذا اغتصب دارا وقفا فازرحيطاتها واحداث فيها حدا
تلفا ذهابه ان قلعه -

قال - فليس له ان يقلعه ولكنه يعطى قيمة ذلك من غلات هذه الصدقة -

قلت - أرايت صدقة موقوفة غصبها رجل من اوقاف او من وصيه من بعده -
قال - يحبسها القاضى حتى يرددها -

قلت - أرايت ان كان ذلك ولم يقدر الناصب على ردها -

قال - يقضى عليه بقيمة هذه الارض يوم غصبها -

قلت - فاذا قضى عليه التماضى بقيمة هذه الارض يوم قبضها ما يصنع بها -

قال - يأخذها القائم بأمر هذه الصدقة فيحبسها وينبى بها فان ردت عليه الارض
ردها على من أخذها منه وعادت الارض وقفا على مثل ما كانت عليه -

قلت - أرايت ان أخذ القائم بأمر هذه الصدقة القيمة من الناصب (مضاعت جميعا -
قال - فالقائم بأمر هذه الصدقة بالخيار ان شاء ضمن الناصب - ١) الاول وان شاء
ضمن الناصب الثانى وينبى للقائم بأمر هذه الصدقة ان يتولى املاهما واصلاح
ذلك للصدقة -

قلت - فان تولى ذلك فضمن الناصب الاول القيمة وأخذها منه -

قال - يرجع الناصب الاول على الناصب الثانى بالقيمة -

قلت - فان رجع الناصب الاول على الناصب الثانى بالقيمة ثم طهر رب الارض
وقدر على ردها -

قال - فردد الارض وقفا على ما كانت عليه ويرجع الناصب الاول (على الناصب
الثانى - ١) فبأخذ منه القيمة التى دفعها اليه -

قلت - أرايت ارض الوقف اذا غصبها رجل من القائم بأمر هذه الصدقة وقيمتها ألف درهم ثم زادت فصارت قيمتها ألفين ثم غصبها رجل آخر من الغاصب وقيمتها ألفان فلم يقدر على الارض ولا على ردها ثم حضر الغاصب والقائم بأمر هذه الصدقة -

قال - ينبغي للقائم بأمر هذه الصدقة ان يبيع الغاصب الثاني بالقيمة لأنها ألفان اذا كان مليا ولا يبنى له ان يختار اتباع الغاصب الاول بالقيمة لأنها ألف وفي هذا وكس على الموقوفة عليهم وهذا مما لا يتغابن الناس فيه -

قلت - ولا يشبه هذا عندك رب الارض لو كان مغصوبا -

قال - لا يشبه المالك في هذا القائم بأمر هذه الصدقة -

قلت - أرايت ان اختار القائم بأمر هذه الصدقة اتباع الثاني أنه ان يرجع على الاول -

قال - لا يرجع على الاول وقد برئ من النصب -

قلت - أرايت ان اختار اتباع الثاني فأخذ منه القيمة ثم ردت عليه الارض بعد ذلك -

قال - تعود وتعا على مثل ما وصفت لك في الباب الاول -

قلت - أرايت الثاني ان كان غير ملي وكان الحظ لاهل الوقف اتباع الاول -

قال - يبنى له ان يتبعه -

قلت - فان اتبعه فأخذ منه ألف درهم قيمة الارض يوم غصبها -

قال - يرجع الغاصب الاول على الغاصب الثاني بالقيمة وهي ألفين -

قلت - فاذا قدر على الارض ردت وتراجعا جميعا على ما وصفت لك -

قول - نعم -

(١) قلت - أرايت الغاصب الاول اذا أخذت منه القيمة ثم ظهرت الارض

أله ان يجلسها حتى ترد عليه القيمة -

قول - لا -

قلت - لم -

قال - لأنها لا تكون رها وكل ما لا يجوز بيعه فلا يجوز رهاه -

قلت - أ رأيت الارض الوقف اذا عصها رجل فقضى عليه الفاضى بالقيمة فأحدها القائم بأمر هذه الصدقة فضاعت عليه -

قال - فلا تثنى عليه والفول قوله مع يمينه -

قلت - أ رأيت ان ضاعت القيمة ثم ردت الارض الوقف -

قال - تكون وقفا على مثل ما كانت عليه ويرجع الناصب على القائم بأمر هذه الصدقة بالقيمة التى أخذها منه فبردها عليه -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه أخذها بدلامن الارض فهو ضامن لها -

قلت - أ رأيت اذا عادت وقفا على مثل ما كانت عليه وادى القائم بأمر هذه الصدقة القيمة الى الناصب من ماله أنه ان يرجع به على احد -

قال - اما فى القياس فلا يرجع بها على احد واما فى الاستحسان فتعود الارض وقفا على مثل ما كانت عليه ويرجع القائم بأمرها بالقيمة التى اداها فى غلات هذه الارض الواقف فيها أخذها من الغلات قبل اهل الوقف فاذا استوفى ذلك كانت الغلة لهم لأنه انما قبض القيمة لهم ولم يقبضها لنفسه فاذا كان البعض لهم استحسنت ان ارجع بها فى غلاتها التى لهم من الوقف -

قلت - ولم لا يرجع بها فى اموالهم اذا كان البعض لهم -

قال - لأن الوقف لهم وغيرهم والمساكين فلا أجعل ذلك عليهم خاصة ولكن أجعل ذلك فى الغلة ألا ترى ان رجلا لو باع لرجل عبدا وقبض الثمن فضاع ثم رد عليه العبد بعيب بقضاء القاضى ومات العبد فى يد الوكيل او استحق أن التمن لا تشتري على البائع ويرجع البائع على الأمر لأن الغبض كان له وكذلك اهل الوقف الغبض لهم الا اهتم قوم ليسوا بأعيانهم يرجع به عليهم ويرجع بذلك فى غلات الوقف -

قلت - رأيت القائم بأمر هذه الصدقة اذا قبض القيمة من الناصب فاشترى بها أرضاً بديل أرض الوقف ثم ردت الأرض الأولى فعادت (١) وتفا كما كانت ثم باع القائم بأمر هذه الصدقة الأرض الثانية في القيمة التي أدى إلى الناصب فكان فيها نقصان عن القيمة -

قال - هو عليه خاصة ولا يرجع بذلك في غلات الوقف في الاستحسان والقياس -
قلت - ولم لا تستحسن أن يرجع بالقيمة في الباب الأول في الثلاث -
قال - هما مختلفان أما النقصان فقد جعلت كأنه اشتراها لنفسه فعليه النقصان وله وأما إذا ضاعت القيمة وليس ههنا شيء جعله لنفسه ولا قبضه لنفسه -

قلت - رأيت رجلاً وقف أرضاً وشرط أن له أن يستبدل بها قباها وقبض الثمن فضاغ في يده وردت الأرض الأولى عليه بعيب بقضاء قاض -
قال - يضمن الثمن من ماله ويبيع الأرض الوقف التي ردت عليه في الثمن الذي أدى فإن كان في ذلك نقصان كان عليه -

قلت - ولم لا تقول مثل هذا في النصب اذا قبض القائم بأمر الصدقة القيمة فضاغت في يده ثم ردت الأرض الأولى أن القيمة على القائم بأمر هذه الصدقة ويبيع الأرض الوقف فيما أخذ القيمة الذي أدى من الثمن كما قلت اذا ردت بعيب وقد ضاع الثمن أنه يودى الثمن ويباع الأرض فيما أخذ من ثمنها الثمن الذي أدى إلى المشتري -

قال - لا يشبه الوقف الذي لا يشرط فيه أن يباع الوقف الذي قد شرط فيه صاحبه أن يباع لأن الوقف الذي لا شرط فيه أن يباع لا يبطل الوقف فيه أبداً ولأن الوقف الذي شرط فيه صاحبه أن يباع يبطل الوقف فيه اذا بيع -

قلت - رأيت الدار والأرض اذا كانتا وقفاً منصبتاً رجل مهدم بناء الدار وضرب (٢) نخل الأرض ولم يقدر على رد شيء من ذلك -

قال - فالتأصب ضامن لقيمتها يوم غصبها فإن ضمنه القاضى يوم غصبها ثم ظهرت الأرض والدار والنقص الذي كان فيهما مقوضاً -

قال - ترد التربة الى الوقف على مثل ما وصفت لك واما البناء فيكون للغاصب ثم يرد القائم بأمر هذه الصدقة على الغاصب حصاة التربة من القيمة -

قلت - ومن اين اختلف عندك البناء والتربة -

قال - لأن التربة لا تزول عن الوقف بوجه من الوجوه ولأن البناء قد يزول عن الوقف في حال الضرورة ألا ترى ان البناء لو تهدم امرت القائم بأمر هذه الصدقة ان يسع ما رأى بيعه منه اذا كان في ذلك حفظ في العمارة ولو أن التربة تعطلت لم أمره ان يبيعها على حال من الحالات -

قلت - أ رأيت رجلا جاء الى دار وقف فهدمها -

قال - فهو ضامن لما هدم من ذلك -

قلت - فاذا ضمن قيمة البناء لمن يكون النقض -

قال - للغاصب الجاني -

باب الرجل يقف على قرابته الاقرب فالاقرب

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة لله تعالى ابدا على قرابتي الاقرب فالاقرب كيف تقسم غلة هذه الصدقة بينهم -

قال - يبدأ باقرب قرابته اليه فيعطى جميع غلات هذه الصدقة دون من هو أبعد منه -

قلت - أ رأيت ان كان اقربهم الى الواقف رجل واحد -

قال - يعطى الغلة كلها -

قلت - وكذلك لو كان اكثر من ذلك -

قال - نعم انما ننظر الى اقربهم الى الواقف فتكون الغلة له واحدا كان او اكثر من ذلك -

قلت - أ رأيت ان كان اقربهم الى الواقف جماعة فهلك بعضهم -

قال - تكون الغلة لمن بقى منهم ما بقى منهم احد -

قلت - فاذا اقرضوا لمن تكون الغلة -

قال - لمن يليهم في القرب من القرابة بطناً بدبطن حتى تصير الغلة الى ابعدهم قرابة على ما وصفت لك وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى اذا قال الرجل ارضى صدقة موقوفة على قرابتي الا قرب فالاقرب فالغلة لهم جميعاً بينهم بالسوية واقربهم من الواقف وابعدهم فيها سواء وهذا القول ليس عندي بشيء والقول قولنا وقول محمد بن الحسن رحمه الله تعالى -

قلت - وكذلك لو قال على قرابتي ثم الاقرب فالاقرب -

قال - نعم -

(قلت - وكذلك لو قال على قرابتي يبدأ فيعطى غلاتها الاقرب فالاقرب -

قال - نعم -) هذا والباب الاول سواء -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة على قرابتي يبدأ بغلاتها (٢) فيعطى اقربهم الى الواقف ثم الاقرب -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على قرابتي ان يبدأ باقربهم الى ثم الاقرب ولم يقل يعطى غلاتها -

قال - هذا والباب الاول سواء ويعطى اقربهم جميع الغلة وسواء عندنا قال يبدأ فيعطى غلاتها اقربهم الى او قال يبدأ باقربهم الى -

قلت - وكذلك لو قال يبدأ باقربهم الى ثم الذى يليه في القرب -

قال - نعم هذا كله سواء (٣) وكذلك لو قال على قرابتي على ان يبدأ بالاقرب فالاقرب -

قال - نعم -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة يعطى غلتها الاقرب فالاقرب -

قال - هذا والباب الاول سواء ويعطى غلاتها الاقرب فالاقرب يعطى

(١) زيادة من صف (٢) ر - ودية - ايضاً بها (٣) لعله سقط - قلت -

اقربهم الى الوقف علتها (١) كلها -

قلت - ارايت لو قال ما انخرج الله من غلاتها فهو الاقرب فالاقرب من قرابتي -
قال - نعم هذا والباب الاول عندنا سواء قال على قرابتي الاقرب فالاقرب
او على الاقرب فالاقرب (من قرابتي) -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على قرابتي فيعطها الاقرب فالاقرب قال
يبدأ باقربهم اليه فيعطها على ما وصفت لك وانما معنى قوله على انما انخرج الله
من غلاتها فهو الاقرب قرابتي الى نسبا ورحماتهم الذي يليه في القرب - (٢) -
قال - هذا والاول سواء والجواب في هذا على ما فسر لك -

(٣) وكذلك لو قال يعطى غلات هذه الصدقة اقرب قرابتي الى نسبا ورحماتهم
الذي يليه في القرب بعد ذلك -

قال - هذا والباب الاول سواء -

قلت - ارايت لو قال يعطى غلات هذه الصدقة اقرب الناس مني نسبا ورحماتهم
الاقرب فالاقرب او قال ثم الاقرب فالاقرب -
قال - يعطى غلات هذه الصدقة من يليه في القرب -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على أن ما انخرج الله من غلاتها لقرابتي
الادنى فالادنى وقوله فالاقرب سواء (٤) -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على أن ما انخرج الله من غلاتها فهو للادنى
من قرابتي -

قال نعم هذا والاول سواء -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة في قرابتي الاقرب فالاقرب -

قال - هذا كله سواء والثلة لا قربهم -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة لاهل بيتي الاقرب فالاقرب -

قال - سواء وهو على ما فسر لك -

(١) صف غلاتها (٢) يس في د (٣) لله سقط - قلت - (٤) كذا

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على أن ما أخرج الله من غلاتها فهو لادنى فالادنى من قرابتي -

قال نعم -

قلت - رأييت - لو قال صدقة موقوفة في قرابتي الا قرب فالأقرب -

قال - هذا كله سواء والتملة لا قربهم اليه -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على أهل بيتي الا أقرب من أهل بيتي -

قال - نعم هذا كله سواء والقرابة وأهل البيت مختلفين (١) فاما القرابة فهو على ما وصفت لك -

قلت - رأييت لو قال صدقة موقوفة على أن ما أخرج الله من غلاتها فهو لقرابتي يعطى ذلك الا أقرب فالأقرب منهم -

قال - نعم هذا كله سواء يبدأ بأقربهم اليه فيعطى التمة دون من هو أبعد منه وإنما معنى بقوله ذلك التمة فكأنه قال يبدأ فيعطى غلاتها الا أقرب منهم فالأقرب على ما وصفت لك -

باب الرجل يقف الأرض على

فقراء قرابته الاقرب فالأقرب

قلت - رأييت رجلاً قال أرضي صدقة موقوفة (٢) على فقراء قرابتي الاقرب فالأقرب -

قال - هذا جائز -

قلت - وكيف يصنع بالتملة -

قال - يبدأ بأقربهم الى الواقف فيعطيه منها ما تقي درهم ثم يعطى الذي يليه في الأقرب من التمة ما تقي درهم حتى يأتي على آخرهم -

قلت - رأييت ان قصرت التمة عن مبلغهم جميعاً -

قال - يعطى الاول منهم ما تقي درهم ثم الذي يليه حتى ينتهي ذلك الى من الله

الثلة منهم -

قلت - فان لم تكن الثلة الاما تى درهم -

قال - يعطى اقربهم الى الواقف اذا كان فقيرا -

قلت - فان كانت الثلة اربعائة درهم او ثلثمائة درهم -

قال - يعطى اقربهم الى الواقف اذا كان فقيرا ما تى درهم ثم يعطى بعد ذلك من يليه فى القرب من فقراء القرابة ما تى درهم ان كان الذى بقى ما تى درهم وان كان الذى بقى اقل من مائة درهم اعطى ما بقى وان كان اكثر من ذلك اعطى ما تى درهم لاي زاد على ذلك ثم يعطى ما فضل منه الذى يليه فى القرب -

قلت - وتحرم الباقيين -

قال نعم -

قلت - ولم قلت ذلك وقد قلت اذا قال ارضى صدقة ووقوفة على قرابتي الاقرب فلا قرب لك تعطى اقربهم الى الواقف جميع غلات هذه الصدقة واذا قال على فقراء قرابتي الاقرب فلا قرب اعطيت اقربهم ما تى درهم لم يزد على ذلك ثم الذى يليه على ما وصفت لك -

قال - هذا والباب الاول سواء وكان ينبغي فى التماس ان يعطى جميع غلات هذه الصدقة اقرب فقراء القرابة ولا يعطى الباقيين (١) شئ ولكنى استحسننت اذا كان الوقف على الفقراء ان لا ازيد اقربهم على ما تى درهم حتى يستوفى الباقيون مثل ذلك وانما انتهى الى ما سمى الواقف فاذا كان قد سمى الثنى منهم والعقير ولم يقصد بالصدقة قصد الفقير بدأت باقربهم اليه فاعطيته الثلة كلها لان الواقف لم يذكر فقرا ولا غنى وانما اراد الاقرب اليه واذا ذكر العقير فقد اراد الفقير والقرابة واذا اعطيته ما تى درهم فقد ذهب الفقير عنه ثم اعطيت من يليه على ما فسرته لك وهذا كله استحسنان وقد قال ناس من قضاة اهل البصرة اذا جعل الرجل ارضه صدقة ووقوفة على فقراء قرابته لم يزدهم على انقوت لانه ذكر الفقراء فاذا اعطيتهم القوت فقد ذهب عنهم الفقروا ما نحن فنقول الثلة كلها لهم

ونستحسن اذا قال على قراء قرابتي الا قرب فالأقرب ان يبدأ بالأقرب فيعطيه ما تقي درهم ثم الذي يليه على ما وصفت لك ومعنى قوله في هذا ان يبدأ يعطى الأقرب فالأقرب كأنه قال اعتوا الأقرب فالأقرب من قراء قرابتي -
 قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على قراء قرابتي الا قرب فالأقرب ولكن اقربهم اثنين او ثلاثة ولم يكن في الصدقة ما يعطى كل واحد منهم -
 قال - يتحصون فيضرب لكل واحد منهم بما تقي درهم وامنع ابناقين -
 قلت - أرايت ان كان في الصدقة ما يأخذ كل واحد منهم من البطن الاول ما تقي درهم ويفضل فضل لا يصيب كل واحد من البطن الثاني منه ما تقي درهم -
 قال - يقسم ما فضل من البطن الاول بين البطن الثاني يضرب كل واحد منهم بما تقي درهم -

قلت - وكذلك لو قال ارضى صدقة موقوفة على قراء قرابتي على ان يبدأ بالأقرب فالأقرب -

قال - نعم وهذا الباب الاول سواء -

قلت - أرايت لو قال على قراء قرابتي على ان يبدأ يعطى جميع غلاتها الا قرب فالأقرب منهم -

قال - ينظر الى اقرب القرابة فيعطى جميع غلات هذه الصدقة ونأخذ في هذا القياس (١) ولا يشبه هذا عندنا قوله في الباب الاول لأنه قال في هذا الباب يعطى جميع غلاتها الا قرب فالأقرب من قراء قرابتي ولم يقل في الاول جميع غلاتها فادالم يقل ذلك استحسن (٢) ان اجعل (لا قربهم - ٣) ما ينيه ثم الذي يليه وادامى الجميع لا قرب قراء قرابته لم اجاوزه الى غيره وأخذت في ذلك بالقياس -

قلت - وكذلك لو قال على ان يبدأ يعطى جميع غلاتها اقرب قراء قرابتي الى نسب ورعها -

(١) صف - ويدخل في هذا بالقياس (٢) صف - استحسن (٣) زيادة من - صف

قال - نعم هذا والباب الاول سواء -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة على الاقرب فالاقرب من فقراء قرابتي -

قال - يبدأ بالبطن الاعلى (١) فيعطى كل واحد منهم مائتي درهم ثم الذى يليه على ما وصفت لك -

قلت - أرايت اذا قال صدقة موقوفة على فقراء قرابتي الاقرب فالاقرب وله قرابة بعضهم اقرب من بعض وجاءت الغلة بما يصيب كل واحد منهم ما تبي درهم ثم ضاع بعد ذلك من الغلة شيء انقسط الغلة بينهم -

قال - لا ولكن يبدأ بالبطن الاول فيعطى على ما فسررت لك -

قلت - ويكون ما ضاع من حصة من تناه الغلة منهم -

قال - نعم -

قلت - لم قلت ذلك -

قال - لأنه ليس للبطن الثانى شيء الا بعد ان يستغنى البطن الاول وانما لهم الفضل عن غنى البطن الاول فاذا ضاع من الغلة شيء كان الذى ضاع حصة البطن الثانى على ما فسررت لك -

قلت - وكذلك البطون كلها -

قال - نعم الا ترى ان الغلة اذا قصرت بدأت بالاولين على ما وصفت لك فكذلك ما ضاع منها -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي يعطى منها الاقرب فالاقرب -

قال - يعطى الاول ما تبي درهم ثم الذى يليه كذلك لأنه (قال - ٢) يعطى منها الاقرب فالاقرب فقد علمت بقوله يعطى منها الاقرب (فالاقرب - ٢) انه لم يرد ان يعطى الاول الجميع انما اراد البعض فاجعل ذلك على ان يعطى الاول ما يفتيه ثم الذى يليه كذلك ولا يشبه هذا قوله يعطى غلاتها فقراء قرابتي الاقرب فالاقرب لأنه اذا قال يعطى من غلاتها فقراء قرابتي الاقرب فالاقرب ويعطى

علايتها قراء قرابتي الاقرب فالاقرب هما مختلفان -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على أن ما اخرج الله تعالى من

غلاتها فهو الاقرب فالاقرب من قراء قرابتي -

قال - هذا جائز ويعطى الاول جميع الغلة ثم يعطى بعدا اقراضه (الذى يليه على

ما فسر ت -

قلت - أ رأيت اذا قال يعطى جميع غلاتها الاقرب فالاقرب من قراء قرابتي - (١)

فاعطيت اقربهم الجميع ثم انقرض او استغنى -

قال - يعطى الذى يليه الغلة كلها وكذلك ما بقى منهم احد -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على الاحوج فالاحوج من قرابتي -

قال - فيبدأ فيعطى احوجهم ما تقي درهم ثم الذى يليه على ما فسر ت ك -

قلت - أ رأيت او قال على الاقر فالاقرب من قرابتي (او قال على الاقر ثم

الاقرب والاحوج ثم الاحوج من قرابتي - (١) -

قال - نعم هذا كله سواء -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على قراء قرابتي الاحوج فالاحوج -

قال - نعم هذا كله سواء -

قلت - كيف يصنع بهم -

قال - يبدأ باحوجهم فيعطى ما تقي درهم ثم يعطى بعد ذلك من يليه منهم فى الحاجة

حتى يأتى على آخرهم -

قلت - أ رأيت ان قصرت علايت هذه الصدقة عنهم -

قال - يعطى احوجهم ما تقي درهم فان فضل من الصدقة شيء اعطى من يليه

فى الحاجة منهم ما تقي درهم فان فضل من الصدقة شيء اعطى من يليه فى الحاجة

منهم ما تقي درهم حتى تنفذ الغلة ولا يبقى منها شيء -

قلت - أ رأيت ان كان احوجهم جماعة وهم فى الحاجة سواء -

قال - يعطون جميعا -

قلت - فان قصرت الغلة عن ما تقي درهم (لكل واحد منهم - ١) -
قال - يصح صون -

قلت - وكذلك ان قال على فقراء قرابتي الاقرب فالأقرب او قال الاقرب ثم الاقرب -
قال - نعم هذا كله سواء -

قلت - أرايت ان قال ارضي صدقة موقوفة على فقراء قرابتي -
قال - نعم هذا كله سواء -

قلت - أرايت ان قال ارضي صدقة موقوفة على فقراء قرابتي الاقرب فالأقرب
وكانت الغلة كثيرة وكان ما يصيب كل واحد منهم ما تقي درهم ويفضل من
غلات هذه الصدقة بعد ذلك شيء كيف يصنع بالفضل ولن يعطى ذلك المفضل
منهم -

قال - اما في التماس فيعطى ذلك اقرب القرابة الى الواقف كله دون الباقيين واما
في الاستحسان فيقسط عليهم جميعا والله سبحانه اعلم بالصواب -

باب الرجل يقف ارضاله على فقراء

قرابته وله قرابة محتاجون ولهم

من قرابته (٢) قرابة اغنياء

قلت - أرايت رجلا قال ارضي صدقة موقوفة على فقراء قرابتي وله قريب
قرابة غني وله اولاد لصلبه فقراء وهم صناديق يعطون من الوقف -

قال - لا يعطون ويفرض على ايهم اذا كان غنيا ولا حق لهم في الوقف وغنى
والدهم لهم غنى -

قلت - ان كان الولد كبيرا -

قال - اما من كان كبيرا من ولد الصلب من الذكور فانه فقير ويعطى ومن
كان فقيرا من الاثام صغيرا كان او كبيرا فانه لا يعطى -

قلت - ومن ابن اقربا (٣) -

(١) زيادة من صنف (٢) صنف - قرابته (٣) من هنا محو في صنف -

قال - لأنى افرض للبنات صغارا كن او كبارا على والدهن وهن بمنزلة الزمنى
فاذا كنت افرض لمن على والدهن لم اعطهن من الوقف شيئا واما المذكور
المذكورين فليست افرض لهم على والدهم و(اذا لم افرض لهم على والدهم - ١)
لم يكن لهم شيء اعطيتهم من الوقف -

قلت - أ رأيت اذا كانوا ذكورا مذكورين بهم زمانة -

قال - لا يعطون من الوقف ويفرض لهم على والدهم وهم والصغار عندنا سواء
قلت - أ رأيت ان لم يكن له ولد لصلبه وكان له ولد ولد قراء وأبوه فقير -
قال - لا يعطى ولد الولد من الوقف شيئا اذا كان جدهم غنيا ويفرض لهم على -
جدهم -

قلت - ويعطى أبوه من الوقف

قال - نعم -

(قلت - فيعطى الاب وهو فقير ولا يعطى ولد الولد وهم قراء اذا كانوا صغارا -
قال - نعم من قبل ان ولد الولد فيرضهم على جدهم اذا كانوا صغارا وكان أبوه
فقيرا او ميتا واما والدهم فاذا كان كبيرا لازمانه به فلا نفقة له على والده فاذا
لم يكن له نفقة اعطيتهم من الوقف - ٢)

قلت - أ رأيت ان كان الولد فقيرا زمنا وكان له ولد صغار قراء وكان الجد
غنيا -

قال - لا يعطى احد منهم الوقف ويفرض لهم جميعا الجد -

قلت - أ رأيت امرأة غنية لها مال ولها ولد فقير فأراد ولد ها ان يدخلوا في
الوقف -

قال - اما الاثاث الصغار والكبار منهم فلاحق لهم في الوقف ويفرض لهم على
والدهم واما المذكور الصغار فهم بمنزلة لهم (٣) ولاحق لهم في الوقف ويفرض
لهم على والدهم واما المذكور الكبار فانهم يعطون من الوقف -

(١) زيادة من المدينة (٢) زيادة من المدينة (٣) كذا بتذكر الضباط -

- قلت - وكذلك ولد المرأة بمنزلة ولد الرجل الثنى على ما وصفت لك -
- قال - نعم المرأة اذا كانت غنية (١) وولدها وولد ولدها فى الوقف بمنزلة ولد الرجل وولد ولده اذا كان غنيا -
- قلت - ارايت امرأة فقيرة لها زوج غنى تعطى من الوقف شيئا -
- قال - لا تعطى -
- قلت - ولم لا تعطى -
- قال - لان فريضتها على زوجها فاذا فرضت لها على زوجها ففى غنية ببنى زوجها -
- قلت - ارايت ان كان الزوج فقيرا والمرأة غنية -
- قال - يعطى من الوقف ولا يشبه غنى الزوج غنى المرأة ألا ترى انى افرض للمرأة على زوجها فاجعلها غنية ببنى زوجها ولا افرض للرجل على امرأته وليس ببنى ببنى امرأته -
- قلت - ارايت رجلا فقيرا له ابن غنى أعطى من الوقف -
- قال - لا يعطى من الوقف وأفرض له على ابنه وهو عندنا غنى ببنى ابنه -
- قلت - وسواء كان الاب زمتا او لم يكن -
- قال - نعم هما سواء -
- قلت - وكذلك امرأة فقيرة لها ابن غنى -
- قال - افرض لها على ابنها الثنى ولا تعطى من الوقف شيئا -
- قلت ارايت الرجل اذا كان فقيرا وله ابن ابن غنى -
- قال - يفرض على ابن ابنه ولا يعطى من الوقف شيئا -
- قلت - وكذلك المرأة لها ابن ابن غنى -
- قال - نعم هما سواء -
- قلت - فالجد من قبل الرجال والنساء فى ذلك سواء -
- قال - نعم -
- قلت - وكذلك الجددة -

قال - نعم وأفرض لهم على ولد الولد وهم اغنياء عندنا بغنى ولد الولد -

قلت - أ رأيت المرأة اذا كانت فقيرة ولها ابن اخ غني -

قال - تعطى من الوقف ولا تمنع من الوقف بغنى ابن اخيها -

قلت - وكذلك الخالة -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت الاخ والاخت اذا كانا صغيرين ولها اخ كبير غني او العلم اذا

كان غنيا وله ولد اخ قراء صغار ونساء كبار -

قال - هؤلاء كلهم يعطون من الوقف ولا يكونون اغنياء بغنى قرابتهم الذي

وصفت لك -

قلت - فمن اين افرق الوالدين (١) والولد والجد والجدة وانه يفرض هؤلاء

كلهم النفقة فلم حرمت الوالدين والولد والزوجة والجد والجدة وولد الولد من

الوقف واعطيت الخالة والعمة والاخ والاخت وابن الاخ وابن الاخ و انت

تقرض لهم على قرابتهم الذين وصفت لك -

قال - هما مفترقان لأن كل من كنت افرض له على قرابته الثنى عن لا يجوز لقربه

ان يعطيه من زكاة ماله فهو عندنا غنى بغنى قريبه اذا كنت افرض عليه ألا ترى

انه اذا لم يكن لقريبه ان يعطيه من زكاة ماله جعل له مال قريبه كما له فلم يجوز

لقريبه ان يعطيه من زكاة ماله واقربايات (مخالفة - ٢) للوالدين والولد والجد

والجدة و (الزوجة - ٢) ألا ترى اني افرض على الرجل (النفقة في مال الوالدين

والولد والجد والجدة والزوجة اذا كان غائبا ولا افرض - ٢) في اقربايات

الباقيات الأعلى الحاضرين ولا افرض على الغائب وهذا قول اصحابنا وفصلوا بين

اقربايات وبين الوالدين والولد والزوجة والجد والجدة (قال اصحابنا اذا اختلف

الاديان ولم يجعلوا القربايات كالوالدين والولد والزوجة والجد والجدة - ٢)

وقد لا يفرض في اقربايات اذا اختلف الاديان ولم يجعلوا القربايات كالوالدين

والولد والزوجة والجد والجدة -

قلت - أرايت بنى البنات وبنات البنين فى هذا بمنزلة بنى البنين -

قال - نعم هما سواء -

قلت - أرايت الابن الكبير اذا كان ابوه غنيا لم اعطيته من الوقف وانت لا تعطيه من زكاة ابيه -

قال - لأى لا افرض له على ابيه فاذا لم افرض له على ابيه لم امنعه من الوقف وانما امنع من الوقف من له العريضة عن لا يعطى من الزكاة قاما من لا عريضة له فهو كالفقير واما من يعطى من الزكاة وهو فقير فلو كان ماله كمال الذى (١) يعطيه الزكاة لم يجر ذلك وانما منعه من لا يعطى الزكاة لأنهم جعلوا ماله كمال الذى يعطيه الزكاة فجعلوه غنيا بفتاه -

قلت - أرايت رجلا فقيرا له اولاد فقراء ورث ابوه مالا قبل مجيء الثلثة -

قال - لا يعطى الاب ولا الولد من الوقف شيئا -

قلت - فان كان ورث مالا بعد ما جاءت الثلثة -

قال - يعطى هذا الرجل وولده من الوقف لأنهم انما استغنوا بعد ان وجبت لهم حصتهم من الوقف -

قلت - أرايت هذا الذى اقترب بعد مجيء الثلثة -

قال - لا يعطى هو وولده من الوقف فى تلك السنة -

قلت - وكذلك القرابات كلها التى يجعلها اغنيا به فتاه فهو على ما وصفت لك -

قال - نعم -

قلت - ولا يشبه هذا عندك القرابات الوالدين والوالد والزوجة -

قال - لا هما عندى مختلفان وفرق اصحابنا بين الوالدين والولد والزوجة وبين سائر القرابات فقالوا لا تجوز شهادة الرجل لولده ولا لوالده ولا لزوجته ولا لجدته ولا لامه ولا لجدته وقالوا فى القرابات الباقية الشهادة جائزة فجاءوا الولد كالوالد فلم يقبلوا قول كل واحد منهم لصاحبه وكذلك غنى كل واحد منهم عندنا غنى الآخر ويمع اذا كنت ارض عليه الثقة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس للرجل

ان يبيع ما اشترى من ولده وولد ولده ومن الجدمراجعة حتى يبين ذلك وقالوا
فى القربات الباقية يبيع ذلك وان لم يبين وجعل كل ما اشترى كل واحد منها
كأنه مال واحد فكذلك غنى كل واحد منها غنى الآخر قال أصحابنا اذا قال
الرجل ارضى صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وله قرابة فقراء انا فبدأ بهم
فمنعطيهم منها فينبئني لمن قال هذا القول ان يقول يعطى من هذا الوقف الاغنياء
وان كانوا صغارا فهذا عندنا قبيح وامر الناس على خلافه وكذلك ينبئني له ان
يقول اذا قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء جيرانى ان يعطى ابناء الاغنياء منها
وان كانوا صغارا وكذلك ينبئني له ان يقول اذا قال اوصيت باقى درهم لفقراء
جيرانى وله جيران اغنياء ولم اولاد صغار ان يعطوا من الوصية وان يحبس
حصصهم حتى يدركوا ان لم يقبل ذلك آباءهم فهذا عندنا ليس بشيء وامر الناس
على خلافه وقد قال بعض الفقهاء يعطى البنات اذا كن فقراء وان كان ابوهن
غنيا فهذا عندنا ايضا ليس بشيء لانا نقرض لمن على والدهن كما نقرض الصغار
وليس بين البنات الكبار وبين الصغار عندنا فصل وهما سواء -

فان قال قائل يعطى الولد اذا كان أبوه غنيا صغارا كانوا او كبارا قال هم فقراء
لأنه ليس لهم شيء واحتج فى ذلك وقال انما فرضت لهم على والدهم لأنه ليس
لهم شيء فاذا لم يكن لهم شيء اعطيتهم من الوقف ومن الوصية كما فرضت لهم
على والدهم قال ألا ترى انه لو خلف لهم مالا (١) لم افرض لهم على والدهم
وكذلك اوقف قيل له ليس هذا على ما ذهبت اليه انما فرضت لهم فى اموالهم
اذا كان لهم مال لأن ما لهم اقرب اليهم من مال والدهم فالزم فقائهم اولى المالين
بهم ألا ترى ان الوالدين اذا اجتماعا وهم (٢) غنيان فرضت لهم على ايهم الثقة ودون
امهم وجعلتهم اغنياء بمال والدهم ولم يكن لهم على امهم من الثقة شيء ولذلك
افرض لهم فى اموالهم ما جعلها اولى بهم من مال والدهم وكذلك مال الاب
اولى به من مال الام والجدة فيقال لقائل هذا القول رأيت اولاد الاغنياء ليس هم
فقراء اذا لم يكن لهم شيء وان كان آباؤهم ميسرين فان قال نعم قيل له فما تقول

في رجل قال قدا وصيت بالف درهم في قراء قرايتي أعطى منها اولاد الاغنياء الصغار اذا كان أبوهم غنيا فان قال نعم قيل له فما تقول فيه ان قال قدا وصيت بالف درهم فقراء جيراني وله جيران اغنياء ولهم اولاد صغار فان قال لا اعطيهم فقد ترك قوله وهذا الاول سواء وان قال اعطيهم قيل له وكذلك تقول اذا قال تصدقوا عني عن كفارات ايماني بكر حنطة على قراء جيراني أعطى اولاد الاغنياء الصغار فان قال نعم قيل له وكذلك لو اوصى بمال يتصدق به في قراء جيرانه يعطى من ذلك اولاد الاغنياء اذا كانوا صغارا ينبني للقاضي ان يحبس لهم قسطهم من هذه الكفارات ومن المال ان لم يكن من يقبضه ويقال له ما تقول في صدقات المسلمين وفي العشر وفي الزكاة وقد رأينا المسلمين اقتسموها فلم يعطوا منها اولاد الاغنياء الصغار ولم يحبسوا لهم منها قسطا وكذلك للسكن (١) وسائر الصدقات وامر الناس على خلاف هذا اجمع وانما ينبني ان يؤخذ في هذا وتجه بامور الناس وقد رأينا من قضى من قضائنا يكفون القرابات اذا اراد والدخول في الوقف ان يقيم البيعة له فقير وليس له احد يلزمه نفقته وهذا يدل ان مذهبهم كانت على قوله ورأينا الناس لم يجوزوا في كلامهم ان يقولوا اولاد الاغنياء من الفقراء يضيفونهم الى عني آبائهم وكان النفي عندهم على ذلك ويجوز وصاياهم على ذلك ووتونهم على معانيهم اتى يرى انهم ارادوها ويقال لهم هل رأيت احدا من القضاة قال في رجل قال قدا وصيت بالف درهم في قراء جيراني انه ينبني ان يكتب ابناء الاغنياء اذا كانوا صغارا ويعطون ذلك وان لم يقبل ذلك آباؤهم لهم حبس حصتهم حتى يدركوا فإخذونها او يردونها فان ردوا ذلك وابوا ان يقبلوا كال ذلك اورثة الميت الموصى لأن هذا بمنزلة رجل اوصى لجماعة فإبى بعضهم ان يقبل وقبل ذلك بعضهم فرد حصته من لم يقبل على الورثة فهذا ليس بشيء وامور الناس كلهم على خلاف هذا ولو كان هنا هكذا لم تقسم وصية في قراء الجيران اذا كان فيهم اغنياء لهم اولاد صغار وحسبت حصه الصغار حتى يدركوا ورأينا الناس على خلاف هذا اجمع وقال اصحابنا في رجل قال قدا وصيت بالف

درهم فى قراء جبرانى وله جيران قراء عبيدا نه لا وصية لهم لأن تققاتهم على
والايمهم ولم يعملوهم يدخلون فى هذه الوصية وكذلك اولاد الاغنياء وكذلك
قالوا فى المدينين واهمات الاولاد وقالوا فى المكاتبين أنهم يعطون ذلك لأن
تققاتهم على انفسهم -

باب الرجل يقر بارض انها فى يده

صدقة موقوفة

قلت - أرايت رجلا يقر بارض فى يده انها صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك -
قال - فالأقرار جائز وهى عندنا (موقوفة - ١) على الأقربه -

قلت - أرايت هذا المقر نجاه هو الواقف لها (او يجل غير الواقف لها - ٢) -
قال - ان شهد الشهود انها كانت له فى ملكه حتى اقر فيها بهذا الاقرار جعلت
المقر هو الواقف لها وكان حكمه فيها حكم الذى يقول ارضى صدقة موقوفة وان
لم يشهد الشهود على ذلك ولم يعلم منها غير ما اقر به جوزت الاقرار عليه ولم احكم
ان المقر هو الواقف لها ولا غيره جوزت اقراره عليه لأنى وجدت فى يده ارضا
اقر فيها بوقف فأقراره جائز فيما فى يده حتى ثبت عندى على خلاف ذلك اجوز
اقراره على نفسه انها موقوفة ولا احكم انه هو الواقف لها حتى يصح لى ذلك -
قلت - أرايت عبدا فى يدى رجل اقر أنه حر -

قال - ان شهد الشهود ان العبد كان له حين اقر فيه بهذا الاقرار جعلت الولاء له
وان لم يشهدوا على ذلك جعلت العبد حرا باقراره ولم احكم فى الولاء بشى وكذلك
الارض اذا كانت فى يده فأقر انها صدقة موقوفة ولا يعلم مالهما فانى افضى بانها
صدقة موقوفة ولا افضى فى مالهما بشىء -

قلت - أرايت لو كان فى يده رجل فقال اشهدوا عنى قد اعتقت هذا العبد -
قال - يكون حرا والولاء له ثبت عندى ان الملك له اولم يكن له اذا ثبت انه عبد
فى يده وهذا مخالف للباب الاول لأن العبد فى يده وقد ذكروا انه اعتقه فالولاء له

لأن المبد له وإما إذا اقر فيه بعتى ولم يسم من اعتمه ولم يشب ملكه فأنى لا أجعل الولاء له وكيف أجعل الولاء له ولم يسب العتق الى نفسه ولست ادرى العبد له أم لا فان قال قائل إذا اقر الرجل بارض فى يده انها صدقة موقوفة حكمت ان المقر هو الواقف لما قيل له فما تقول فى رجل فى يده ارض قال هذه صدقة موقوفة على (فان قال هذا جائز قد ترك قوله لانها فى يده ينبغي له ان يحكم بانه هو الواقف لها ويطل الوقف فان قال - ١) لا يجوز ذلك قيل له فما تقول فيه ان قال صدقة موقوفة على ولد جدى ونسبهم فان قال هذا جائز فقد ترك قوله لأنه من ولد جده فكأنه وقف على نفسه بعضها فينبى له ان يبطل الوقف وان قال هذا لا يجوز قيل له فما تقول فيه لو قال هذه الارض التى فى يدى صدقة موقوفة على قرابة فلان لرجل آخر وهو من قرابة فلان فان قال هذا جائز فقد ترك قوله وان قال لا يجوز رأى شىء اقبح من هذا ويقال له ما تقول فيه لو قال صدقة موقوفة على جيران فلان وهو من جيران فلان فان قال جائز فقد ترك قوله وان قال لا يجوز قيل له ما تقول فى رجل ان قال هذه الارض صدقة موقوفة على الفقراء فان احتاج اليها احد من قرابة فلان اعطى منها درهما وهو من قرابة فلان فان قال جائز فقد ترك قوله وان قال لا يجوز قد خرج من اود الناس وابطل كل وقف فى يد رجل وهو من قرابة الواقف فالى شىء اقبح من هذا -

قلت - أرأيت ان كان فى يده ارض ولا يعلم لمن ملكها ف قرباً لها صدقة موقوفة ف قضيت باقراره لمن ولايتها ؟ -

قال - ولايتها له -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنى وجدت فيها فى يديه ولم اعلم لها والياً غيره وكينوتها فى يديه كاولاوية لها فاولاوية له على حتى اعلم ان لها وال غيره -

قلت - فإذا جاءت الولاية له فكأنه هو الواقف لها -

قال - لست احكم بأنه الواقف لها وإنما اجوز اقراره على نفسه ووجدتها

فى يديه (١) فلم اقبض (٢) عليه بائزاعها من يده حتى اعلم ان الولاية ليست له الا ترى انى لو اخذتها من يده كنت قضيت عليه بانه لم تكن له ولم يثبت عندى ولكنى اقرها فى يده على مثل ما وجدت عليها واجوز اقراره حتى يثبت عندى خلاف ذلك -

قلت - ارايت ان اقرب عبد فى يديه انه حر ولم يثبت ملكه لاحد لم لا تقضى له بالولاء كما قضيت لهذا بالولاية -

قال - الولاء مفارق لهذا انما اقرب عبد فى يديه انه حر فقد نرج من يده بأقراره فلا جعل له الولاء الا ان اعلم ان الولاء له واما الارض فليست تخرج من يده باقراره فيها بالوقف فاذا لم تخرج فالولاية له على حالها -

قلت - ارايت ارضا فى يد رجل اقر بانها صدقة وموقوفة من والده -

قال - ان لم يكن لوالده وارث غيره فلا قرار جائز ان لم يكن على والده دين ولم يوص بوصية وان كان على والده دين او وصى بوصية وقد اتفقا جميعا وقضيا فلا قرار جائز -

قلت - ارايت ان لم يقض الدين ولم تنفذ الوصية -

قال - ابيع من الوقف بقدر الدين والوصية واجعل ما بقى موقوفة على ما اقربه الابن -

قلت - ارايت ان كان لابنه وارث غيره -

قال - ان اقر الوارث بمثل ما اقربه الذى هو فى يديه فهو جائز وان ادعى انها ميراث حكمت بحصة المقرأنها وقف وبحصة الآخر انها ميراث له خاصة بعد ان اتلوم فى ذلك فان ثبت عندى غير هذا حكمت به على ما وصفت لك -

قلت - وكذلك لو كانوا ورثة فمن اقر منهم جوزت اقراره فجعلت حصته من هذه الارض وقفا ومن جحد ذلك منهم ابطلت حصته وجعلتها ميراثا وهذا كله بعد التانى والتلوم -

قال - نعم -

- قلت - وكذلك لو قال الذى فى يديه كانت هذه الارض لابي حين وقفها -
- قال - هذا والباب الاول سواء والجواب فيه على ما وصفت لك -
- (قلت - وكذلك لو قال اوصى ابنى بها وقفها وهى تخرج من ثلثه -
- قال - نعم هذا كله سواء وهو على ما وصفت لك - ١) -
- قلت - أرايت لو اقرانها كانت لرجل قد سماه معروفا حين وقفها -
- قال - ان كان هذا الرجل حيا فاقرب ذلك جوزت اقراره وان جدد بطلت ذلك وان كان ميتا وكان له وارث معروف فاقرب ذلك جوزت اقراره وان انكر ابطلت الوقف حتى يثبت عندى ان والده وقفها على مثل ما اقربه الذى كانت فى يديه -
- قلت - أرايت رجلا فى يديه ارض فقال هذه الارض صدقة موقوفة عن والذى فلان على الفقراء والمساكين -
- قال - هذا جائز -
- قلت - أرايت ان كان لو والده وارث غيره فليحد الوقف -
- قال - فالأقرار جائز وليس للوارث الآخر فيها شيء حتى يثبت عند القاضى انها كانت لوالده -
- قلت - ولم قلت ذلك -
- قال - لأنه قال صدقة موقوفة عن وادى فلان فاذا قال ذلك فلم يقرانها لوالده لأنه قد يجوز ان يكون هو وغيره الواقف لها عن والده فاذا كان هذا جائزا لم يكن للوارث الآخر فيها حق بهذا الاقرار حتى يثبت عند القاضى أنها كانت لليت -
- قلت - أرايت اذا جوزت ذلك من لجعل الواقف لهذه الارض -
- قال - اجوز اقراره على الذى فى يديه انها موقوفة ولا احكم بانها من واقف بعينه الا ان يثبت أن الذى كانت فى يديه كان يملكها فان ثبت ذلك جعلتها وقفا من الذى اقربها عن والده كأنه تصدق بها عنه -
- (١) ليس فى ر -

قلت - أرايت الولاية لمن تجعلها -

قال - للذي هي في يده لأن الارض في يديه وقد اقربانها وقف فلا اخرجها من يده الا بيقين ان الولاية ليست له لأنها في يده -

قلت - أرايت لو قال هذا العبد حر عن ابي -

قال - هذا والباب الاول سواء ويكون حرا ولا يكون الولاء له ولا لوالده الا ان يثبت ان الملك كان له اولوالداه فاجعل له الولاء -

قلت - أرايت لو قال هذه الارض صدقة موقوفة عن فلان وجل غريب والارض في يد المقر وليست بينه وبين فلان قرابة -

قال - هذا والاول سواء وهي موقوفة على ما فسر لك - (١)

قلت - وتفصل بين قوله عن فلان وبين قوله من فلان -

قال - هما مفترقان على ما فسر لك -

قلت - وكذلك المتأق إذا قال هذا العبد حر عن فلان او حر من فلان لعلام في يديه -

قال - نعم هما مفترقان -

قلت - أرايت لو قال هذه الارض التي في يدي صدقة موقوفة على نفسي وعلى ولدي ونسلي ما تما سلوا -

قال - فالأقرار جائز وهي موقوفة على ما قال حتى اعلم انها كانت للقروى ملكه حين اقربها على ما وصفت لك ابطلت الوقف لأنه واقف لها على نفسه وإن لم يثبت ذلك جوزت الوقف لأنه قد يجوز ان يكون الواقف غيره ويجوز ان يكون هو الواقف فاذا كان هذا على ما وصفت لك جوزت اقراره ولم يبطله حتى اعلم انه هو الواقف لما فابطل وقفه على نفسه وكل من كان في يده شيء فاقربه جوزت اقراره عليه حتى اعلم غير ذلك -

قلت - أرايت لو قال هذه الارض صدقة موقوفة على أن ولايتها الى -

قال - فهذا ايضا جائز والولاية اليه اذا لم يثبت عدى اقراره -

قلت - وكذلك اذا قال صدقة موقوفة على ان اصرف عليها فيما رأيت من الوجوه -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو (١) قال على ولد فلان على (٢) ان لى ان افضل بعضهم على بعض -

قال - نعم هذا كله جائز لاني وجدت في يده شيئا فاقراره جائز على ما اقربه حتى ثبت عندي خلاف ذلك -

قلت - رأيت لو قال هذه الارض التي في يدي صدقة موقوفة على ولد جدى (٣) -

قال - هذا جائز -

قلت - ويكون هو من الموقوفة عليهم -

قال - نعم (لانه منهم) -

قلت - وكذلك ما اقربه فيها على هذه الوجوه جوزت ذلك حتى يعلم خلاف ذلك -

قال - نعم - (٤) -

قلت - رأيت اذا ثبت عندك انها كانت في يده وملكه حين اقر فيها بهذا الاقرار -

قال - اجوز من ذلك كل ما يجوز للرجل ان يوقفه وابطل من ذلك ما لا يجوز للرجل ان يوقفه -

قلت - رأيت رجلا اقر بارض في يديه انها صدقة موقوفة من والده على الفقراء والمساكين على ان ولايتها اليه وليس لوالده وارث غيره -

قال - فاقراره انها موقوفة جائز وما قوله على ان ولايتها الى فان القياس في هذا ان لا يجوز (٥) له ولاية لانه اقر بان واقفها غيره وادعى ان الولاية اليه ولا يقبل ذلك منه ولكنني استحسن ان اجعل الولاية اليه -

(١) صف - اذا (٢) صف - او على (٣) صف - فلان (٤) ليس في ر

(٥) صف - لا يكون -

قلت - وكذلك لو قال هذه الارض كانت لوالدى فلان حين جعلها صدقة موقوفة على المساكين واوصى بولايتها الى -

قال - نعم هذا والباب الاول سواء ويكون وقفا ولا يكون وصية في القياس بقوله ونكنى استحسن اذا لم يكن لايه وارث غيره ان اجوز وقال اصحابنا في رجل قال كان هذا العبد لوالدى فاعتقه ان العتق جائز وان القياس ان لا يكون لليت الولاء ولكنهم استحسنوا ان يجعلوا الولاء لليت فكما استحسن اصحابنا ان يقبلوا قول الابن في الزام والده الولاء كذلك استحسن ان نجعله وصيا لوالده ونصدقه على ذلك كما صدقناه على الولاء -

قلت - ارايت اذا اقر الرجل بارض في يده انها صدقة موقوفة من فلان على ان ولايتها اليه وفلان رجل اجنى وصدقه ابن الواقف وليس له وارث غيره - قال - يكون وقفا باقرار الابن ولا يكون للقر فيها ولاية في القياس ولا يقبل قول الابن في الولاية وكذلك لو قال صدقة موقوفة من فلان بن فلان واوصى بولايتها الى وصدقه الوارث -

قال - نعم هذا والباب الاول سواء -

قلت - ارايت ان كان للقر له بالارض ورثة فاقروا جميعا بذلك واقر بعضهم له بالولاية وجحد ذلك الباقون -

قال - فالوقف جائز ولا يكون للقر ولاية وانما استحسن ان اجعل له الولاية اذا اقر واجمعاه ولا وصاية له -

قلت - ارايت ان شهد له شاهدان من الورثة وجحد الباقون وكان الشاهدان عدلين -

قال - اجوز الشهادة واجعله الوالى للصدقة وشهادة الوارثين والاجنبين له بالولاية سواء -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة من انى فلان بن فلان على ان ولايتها الى - قال - هذا والا اول سواء

قلت (١) - فان لم يكن لاخته وارث غيره جوزت اقراره وان كان له وارث غيره فالجواب فيه على ما فسرت لك -

قلت - أ رأيت رجلا في يديه ارض فاقراها كانت بحده وانه جعلها صدقة موقوفة -

قل - هذا وقوله لوالدى سواء على ما وصفت لك -

قلت - أ رأيت اذا قال هذه الارض صدقة من فلان بن فلان لارض في يديه ولم يحضر فلان بن فلان ولا وارث لفلان -

قال - الزمه اقراره ولا يحكم في غلاتها بشيء حتى يثبت وصايته من فلان -

قلت - فان حضر وارث فلان بن فلان كان الجواب على ما وصفت لك -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال هذه صدقة موقوفة من رجل لم يسم -

قال - فالأقرار جائز واجعلها وقفا والقياس عندنا ان لا يكون له ولاية -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه اقرارها موقوفة من غيره بخوزت اقراره على نفسه لأنها في يديه -

قلت - أ نقسم غلاتها -

قال - نعم -

قلت - ولم فصلت بين هذا والباب الاول -

قال - هما مختلفان اذا اقرأها صدقة من رجل مسمى معلوم انتظرت اقراره

واقراؤه وان كان ميتا واذا لم ينسبها الى رجل بعينه فالقراره جائز واقسم

غلاتها لأنه ليس ههنا احد ينتظر اقراره ألا ترى ان المقر لو قال بعد ذلك الذى

وقتها فلان لم اقبل ذلك منه لأنها قد صارت موقوفة باقراره الاول ولا اقبل

منه اقراره الآخر لأننى لو قبلت ذلك منه فقال فلان هى لى ولم اقبها جعلتها له

مطلقة فاذا ضلت ذلك أبطلت الوقف ولا يجوز اقراره بعد ان يثبت وقفا وانما اقبل

اقراره اذا كان متصلا بما اذا قطعه لم اجوز اقراره ان يجعلها لرجل بعينه -

قلت - أ رأيت الولاية -

قال - لا تكون له في القياس ولكنني استحسن ان اجعل ذلك له -

قلت - ولم كان عندك في التماس ان لا يكون له ولاية -

قال - لأنه قد اقران واقف الارض غيره وادعى ان ولايتها اليه فلا يقبل قوله

حتى يثبت اليقينة على الولاية -

قلت - أ رأيت رجلا في يده ارض اقرانها لرجل وانه وكاله بها او قال هي لصغير

وانا وصيه ابني للقاضي ان ينزعها منه -

قال - لا يعرض القاضى له ويدع الاشياء في يده على ما هي عليه -

قلت - فمن اين اقرق هذا والوقف -

ق - هما مفترقان اذا قال هذه الارض صدقة موقوفة من غيري على أن ولايتها

الى فقد اقران ليس لاصل الارض مالك وانها للفقراء والمساكين وادعى فيها

ولاية فلا يقبل قوله على الولاية القاضى يقوم مقام الفقراء والمساكين فلا ولاية

في التماس حتى يثبت له الولاية فاما اذا قال هذه الارض لفلان الثائب وانا

وكيله او قال لفلان الصغير وانا وصيه فقد اقر باصلها لرجل معروف بعينه

وذكر ان للاصل الكا قائما فاقول قوله ولا يرض له القاضى فيها الا ترى اني

لوانزعها من يده ثم حضر الثائب فقال قد كنت وكلته كنت وحكت عليه بأمر

قد اقر له صاحبه وانزعمت ارض صاحب الملك بغير محضر منه وكذلك الصبي

الصغير اذا ادرك فصدقه ولا يشبه هذا الوقف لأنه ليس لواقف احد ينتظر

اقراره او انكاره والارض اذا كانت لثائب او لصغير فاقول قولهما فيها فكذلك

انتظر (١) اقرارهما او انكارهما ولم احكم عليهما بشيء -

قلت - أ رأيت رجلا في يده ارض فقال هذه الارض ولا فيها القاضى فلان

وهي صدقة موقوفة -

قال - لا يقبل قوله على ما ادعى من ولاية القاضى اياه هذه الارض ولا تكون

موقوفة في القياس حتى يثبت ذلك عند القاضى الا ترى ان يد وكيل القاضى كيد

القاضى فهذا بمنزلة ارض فى يد القاضى فلا يجوز اقرار وكيله فيها فان قال قائل اقراره جائز اذا اقرب ارض فى يده وقال نحكم ذلك كله قيل له ما تقول فى رجل قال دفع الى القاضى فلان هذه الارض فى يده وهى موقوفة على ولدى ونسلى فان قال لا يجوز فقد ترك قوله وان قال جائز فقد قاس قوله ويقال له فكذلك لو قال هى صدقة موقوفة على ولدى ونسلى فان قال نعم جائز قيل له ما تقول فيه لو قال دفعتها الى انت ايها القاضى وهى صدقة موقوفة فان قال هذا لا يجوز قيل له فمن اين افترق قوله دفعتها الى انت ايها القاضى وقوله دفعها الى القاضى الذى كان قبلك ويقال له ما تقول فيه ان قال القاضى نعم دفعتها اليك ولكنى لادرى كيف كان امرها ، فان قال لا يقبل هذا من المقرر فقد ترك قوله وهذا كله سواء ويقال له ارايت اذا قال دفعها الى فلان بن فلان وهى صدقة موقوفة ، فان قال لا يجوز قيل له فاذا قل دفعها الى القاضى جوزت ذلك وان (١) قال دفعها الى رجل لم يجوز ذلك فمن اين افترق القاضى وغيره -

قلت - ارايت اذا قال هذه الارض ولايتها القاضى او ولاها القاضى والذى فلانا وهى صدقة موقوفة على وجوه سماها او شهد له الشهود بالولاية وقالوا لا ندرى ما وجوه الارض ولا حالها (٢) -

قال - نعم هذا كله سواء والجواب فى ذلك اذا كانت فى يده بولاية من القاضى ان لا يقبل ذلك منه الابينة على وجوه الوقف ولكنى استحسن اذا كان وقامن الوتوف المتق ان اتلوم فى ذلك اياما واتانى فان طال فى ذلك ولم يثبت غير اقرار من هى فى يده اتى اجوز ذلك عليه والزمه اقراره وامره بتسم الغلة على ذلك - قلت - ارايت اذا قال هذه الارض اتى فى يدى ولايتها القاضى فلان وهى فلان اليتيم -

قال - هذا والاول سواء ويكون فلان اليتيم فى القياس ولكن القاضى يتأنى فى ذلك ويتلوم فان صح له امرها والادفعها الى المقرر له -

قلت - وكذلك لو قال للقاضى وليتى هذه الارض ودفعتها الى وهى فلان اليتيم

(١) صف - واذا - (٢) ر - طولها - مدينة - لطولها -

والقاضي لا يحفظ ذلك او يحفظ انها ولاء ولا يحفظ انها لليتم او ثبتت عنده البيعة على تولية القاضي اياه ولم يثبت لاحد -

قال - نعم هذا كله سواء ولا يقبل اقراره في القياس -

قلت - رأيت رجلا قال للقاضي ضمنى القاضي الذى كان قبلك الف درهم لهذا اليتيم -

قال - يقبل قوله ويحكم عليه به في القياس والاستحسان ولا يشبه هذا الباب الاول الا ترى ان المال دين في امانته وانما يدفع من ماله قضاء من ذلك وان الدراهم التي يدفعها ملكها للدافع قراره جائز واما الارض فانها ليست في امانته ولا عليه ولا يقبل قوله على ذلك -

قلت - وكذلك لو قال ضمنى القاضي الف درهم من ثمن ثمرة هذه الارض الوقف وحددها -

قال - نعم هذا كله سواء والزمه ذلك لاهل الوقف في القياس والاستحسان الا ترى ان القاضي لو اخرج صكاً من ديوان القاضي فيه ضمان على رجل الف دراهم من صدقة محدودة معروفة او مال يتيم فساء له القاضي عنه فاقوله ان اقراره جائز ويلزمه القاضي ذلك لمن اقر له به -

قلت - رأيت لو اقر بانف درهم ان القاضي دفعها لهذا اليتيم وهي قائمة بينهما - قال - اجوز ذلك عليه واقبل قوله ولا يشبه هذا العقارات والاصول عندي الدراهم والدنانير لأنى اذا قبلت اقراره في العقارات فقد حكمت له بقوله في الاصل واما العروض التي سوى ذلك فاني اجوز اقراره لذلك كله وقال أبو حنيفة رحمه الله لو ان قوما اقرؤا عند القاضي في ارض في ايديهم ان اباهم مات وتركها ميراثا لم اقسامها بينهم باقرارهم حتى يثبت عندي وقالوا لو اقرؤا بذلك في دراهم قسمت ذلك بينهم وفرق أبو حنيفة رحمه الله بين العقار وبين ماسوى ذلك ولذلك يقول في انعقارات اذا اقر الرجل وهي في يده ان قاضيا دفعها اليه لم يقبل اقراره فيها لاحد ويقبل قوله فيما سوى ذلك -

قلت - أ رأيت اذا قال هذه الارض ولاها القاضى والذى فلانا ثم توفى والذى واوصى الى وهى صدقة موقوفة على كذا وكذا -

قال - هذا كله سواء والقياس ان لا يقبل ذلك منه وان يقف القاضى الثلثة ولا يحكم فيها بشىء حتى يثبت اصلها عنده -

قلت - أ رأيت لو قال هذه كانت فى يدى فلان فاوصى بها الى وهى صدقة موقوفة -

قال - هذا لا يقبل قوله ويقف القاضى ولا يحكم فيها بشىء حتى يحضر وارث فلان -

قلت - أ رأيت لو قال اوصى الى فلان وكانت فى يده وقد كانت فى يدى فلان قبل ذلك واوصى بها الى فلان الذى اوصى بها الى -

فان - (١) القول قول الوارث الذى ذكر انه اوصى بها اليه ولا يقبل قوله على أنها كانت فى يدى واوصى بها الى الذى اوصى بها اليه لانه بدأ واقر باليد فلا يقبل قوله على انها كانت فى يد غير الذى اقر به -

قلت - أ رأيت ورثة فى ايديهم ارض فاقروا ان اباهم جعل هذه صدقة موقوفة - قال - فالأقرار جائز وتكون موقوفة -

قلت - أ رأيت لو اقر بذلك بعضهم دون بعض -

قال - يجوز اقرار الذى اقر منهم فى حصته ويكون حصته الباقيين معلقة ملكا بعد التناهى والتلوم من القاضى -

قلت - أ رأيت لو اقر واجمعا أنها صدقة موقوفة فسمى بعضهم وجوها معلومة وسمى الآخرون وجوها معلومة غير الوجوه التى سماها الآخرون -

قال - اجيز اقرار كل واحد منهم فى حصته واجعل حصته على الوجوه التى اقر بها وان اختلفت اذا لم اعلم من امر هذه الصدقة الا ما اقر به -

قلت - أ رأيت الولاية كيف يصنع بها -

قال - بوليها القاضى رجلا يقوم بها فيقسم غلة حصته كل واحد منهم على ما

اقربه -

قلت - أ رأيت ان كان فيهم الصغير والكبير والتائب -

قال - اما الصغير والتائب فلا يقضى في حصتهم بشىء حتى يدرك الصغير
ويقدم التائب -

قلت - أ رأيت ورثة اقر بعضهم ان والدهم جعل هذه الارض صدقة موقوفة
عليهم وعلى اولادهم ونسلهم ماتنا سلوا وانكر ذلك بعضهم كيف الجواب في
ذلك -

قال - انظر الى حصة من اقر منهم فاجعلها وقفا على مثل ما اقربه واما حصة
من لم يقر فاجعل ذلك ملكا له -

قلت - أ رأيت غلات حصة من اقر كيف تقسمها -

قال - اقسما بين من اقر من ولد الصلب وبين جميع ولد الولد ونسلهم ماتنا سلوا
على عدد الرؤس -

قلت - أ رأيت من انكر أعطى من غلات ما يقف من هذه الارض شيئا -

قال - لا يعطى من ذلك شيئا -

قلت - ويقسم ما كان وقفه من هذه الارض على الباقين -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك وقد اقر هؤلاء الورثة ان غلات حصصهم لهم ولاخوتهم
البا حدين -

قال - لان البا حدين قد انكروا ذلك وقد اقر هؤلاء لهم بحق وجهد اولئك
فاجعل هذا بمنزلة نكرهم (١) فيقول (٢) ما وقف عليهم واردهم على الباقين
استحسن ذلك وادع القياس فيه ألا ترى انهم قد اخذوا من الارض ومن غلاتها
مثل حصصهم من غلات ما جاز الوقف فيه واستحسن ان اجعل ذلك كالتصاص
واقسم غلات ما جاز فيه الوقف من هذه الارض على الباقين -

قلت - أ رأيت ولد البا حدين لا وقف أيدخلون في غلات حصة من اقر بالوقف -

(١) صف - تركهم (٢) لعله قبول - (٣١) قال

قال - نعم اذا ادعوا ذلك -

قلت - ارايت ان جحدوا ذلك -

قال - يقال لهم قد اقروا لكم بهذه الحصة فان اخذوها والا وقف حصتهم من ذلك -

قلت - ارايت ان رجح الباقون الى تصديق اخوتهم -

قال - فهذا جائز وتكون الارض كلها موقوفه على ما اقروا به جميعا -

(قلت - ارايت ان كانوا باعوا حصتهم منها ثم رجحوا الى تصديق اخوتهم -

قال - فهذا ايضا جائز ولا يقبل قولهم على ما باعوا منها ولكنهم يضمنون قيمة ذلك فيشتري بها ارضا فتكون موقوفه مع باقى هذه الارض على ما اقروا به جميعا -

قلت - وكذلك لو اقر بعضهم دون بعض -

قال - فالجواب في حصة من اقر منهم مثل الجواب في حصتهم اذا اقروا جميعا - (١) -

قلت - ارايت (٢) ان اقر بعضهم بذلك بعد ان تلف ما كان له من هذه الارض وهو معدوم فقير لا يقدر على شيء -

قال - يدخل مع الباقي في غلة حصة من جازوقته من هذه الارض لأنهم قد اقروا له بشيء ثم رجح الى تصديقهم فقولاه جائز -

قلت - ارايت رجلا قال هذه الارض لفلان فقال فلان ليست لي ثم قال هي لي - قال - لا تكون له حتى يمد المقر الاقرار -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه لما قال هذه الارض لفلان فقال ليست لي فقد رجعت الى ملك المقر ولا تكون للمقر له وان صدقه بعد ذلك حتى يمد الاقرار -

قلت - ولم لا يكون الوقت هكذا -

قال - لا يشبه الوقت عندى الاقرار لأن المقر بالوقت جازاقراره ونفذ ولم يمد شيء من ذلك الى ملكه بانكار من اقر له بالوقت فهذا يخاف الباب الاول -

قلت - أ رأيت من جسد منهم ثم اقربعد ذلك وهو معدم لم لايجوز له (١) ما يصيبه من غلات ما جاز وقفه من هذه الارض قصاصا مما عليه من قيمة ما اتلف من هذه الارض -

قال - لا يكون ذلك قصاصا لأن القيمة في ذلك انما هي قيمة اصل ولا يكون قصاصا من الغلات -

قلت - أ رأيت رجلا في يديه ارض فأقربته في حياته أنها صدقة موقوفة ثم مات ابوه فودعه ابنته لاوارث له غيره -

قال - الاقرار جائز ويكون صدقة موقوفة ألا ترى ان رجلا لو اقربعد في يدي والده انه حر ثم مات ابوه ولم يدع وارثا غيره أنه حر وكذلك الوقف -

قلت - وكذلك لو اقران والده وقف هذه الارض ثم مات والده -

قال - نعم وتكون هذه الارض موقوفة على ما اقربه -

قلت - أ رأيت لو كان لو والده وارث غيره (٢) -

قال - اما حصه من لم يقر فيراث واما حصه من اقر فجائزة على ما وصفت لك -

قلت - أ رأيت رجلا في يديه ارض فأقرب رجل آخر أنها صدقة موقوفة او اقران الذي في يديه جعلها صدقة موقوفة ثم اشتراها المقر من الذي هي في يديه -

قال - فإنه يكون وقفا باقراره -

قلت - وكذلك لو اقربعد في يد رجل انه حروانه اعتقه ثم اشتراه -

قال - يمتنع وهذا والباب الاول - واء -

قلت - أ رأيت لو قال اوصى والذي أن هذه الارض صدقة موقوفة -

قال - فان لم يكن لو والده وارث غيره جاز اقراره فان كان له وارث جاز اقراره في حصته من ذلك -

قلت - أ رأيت ان لم يكن لو والده وارث غيره وقال ليس لو الذي مالي غيرها -

قال - فإذا لم يعلم أن لو والده مال غيرها جاز اقراره في الثلث منها ويبطل الثلثان منها وان كان لو والده مال غيرها جاز اقراره بقدر ثلث مال والده -

قلت - أ رأيت ان كان على والده دين -

قال - ابدأ بالدين ثم يكون ثلث ما بقى بعد ذلك وقفاً على ما أقر به -

قلت - أ رأيت ان قال كان لوالدى مال كثير ولكن لم يصل الى -

قال - فاقول قوله وهذا الباب الاول سواء ويكون الوقف فيها بقدر الثلث -

قلت - أ رأيت القاضى اذا ولي رجلاً أرضاً يجوز أقراره فيها -

قال - لا وكيف يجوز أقراره فيها والقاضى ادخل يده فيها فيده كيد القاضى

وقال اصحابنا فى القاضى يأمر الرجل ان يبيع لايتم شيئاً فباع ذلك (لهم - ١)

بأمر القاضى ثم أقر بعد فيها باع ان أقراره لا يجوز على اليتيم لأن القاضى

ولاه ذلك -

قلت (٢) - وكذلك لو أن رجلاً ادعى على يقيم ادعى ولاوصى له ولا والد فأمر

القاضى رجلاً يقوم باليتيم مقام الخصم ويخاصم المدعى فأقر وكيل القاضى على اليتيم

بدعوى الخصم عند القاضى فان أقراره لا يجوز على اليتيم لأن القاضى ولاه هذا الامر

وكذلك القاضى اذا ولاه رجلاً أرضاً لم يحز أقراره فيها ولا يشبه هذا وكيل

الرجل -

قلت - أ رأيت رجلاً (٣) قال دفع القاضى الى هذه الارض وولانيها وهى صدقة

موقوفة على أكنت اقبل أقراره ان يجعلها لنفسه ولولده فكما لا اقبل ذلك فكذلك

لا اقبل ان يصرفها الى غيره -

قلت - أ رأيت لو قال دفعها الى القاضى وولانيها وهى لى أكنت اقبل قوله لنفسه

لست اقبل ذلك وهذا الباب الاول سواء -

قلت - أ رأيت لو قال فلان ينازع فلانا وفلانا فى هذه الارض فوقها القاضى

ودفعها الى وولاني امرها لمكان خصوصتها وأقر أنها لا حدا لخصمين أكنت

اقبل أقراره وانما (اقر - ٤) أن القاضى وقفها على يده ليس هذا بشيء ولا يقبل

(١) زيادة من - صف (٢) الظاهر أن لفظ - قلت ههنا زائد وكذلك فى الثلاثة

للمواضع الآتية (٣) صف - لو ان رجلاً (٤) زيادة من صف -

أقراره في أرض دفعها إليه القاضي -

قلت - أ رأيت رجلا يديه أرض أقر أنها صدقة ، وقوة على وجوه سماها ثم قل بعد ذلك على كذا وكذا على وجوه سماها سوى الوجوه الأولى -

قال - فالأقرار الأول جائز وتكون وقوة على الوجوه الأولى والأقرار الثاني باطل لا يجوز -

قلت - أ رأيت لو شهدوا عليه بأقرارين مختلفين في صدقة في يده واحد الأقرارين قبل الآخر -

قال - فالأقرار الأول أولها والثاني باطل لا يجوز -

قلت - أ رأيت أن شهدا الشهود بالأقرارين جميعا -

قال - يجعل نصف هذه الأرض على أحدا الأقرارين والنصف الآخر على الأقرار الآخر -

قلت - أ رأيت أن وقت أحلى البيتين ولم توقت الأخرى -

قال - يقضى التماضي بوجود الوقف على شهادة الشهود الذين شهدوا على الوقت -

قلت - أ رأيت شاهدين شهدا على رجل أنه أقر في أرض في يده صدقة على فلان ابن فلان فقال شاهدان أنجران أنها صدقة ، وقوة (على فلان - ١) ولم توقت واحدة من البيتين وقتا -

قال - يقضى القاضي بذلك كله وتكون القلة بينهم جميعا -

قلت - وكذلك لو شهد الشاهدان ثلثا -

قال - نعم تكون القلة اثنالنا وهذا على قياس الأول -

قلت - أ رأيت إذا قضيت بالثقة بين الرجلين نصفين مات أحدهما -

قال - تكون الثلثة للباقي منهما -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنى قد قضيت بالثقة كلها لكل واحد منهما فإذا كانا حين تمحصها وإذا مات أحدهما كانت الثلثة للباقي منهما لأنه لم يبق معه من يخاصمه فلذلك جعلت الثلثة

كلها له -

قلت - رأيت رجلا في يده ارض أقرأها صدقة موقوفة على وجوه مساة ثم زاد بعد ذلك في الوجوه او نقص -

قال - لا يقبل ذلك ويلزمه الاقرار الاول -

قلت - وكذلك لو دمج في الوجوه الاولى وسعى غيرها -

قال - نعم لا يقبل ذلك منه -

قلت - رأيت لو أقر بـرض أنها في يده صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك ثم سئل عن الوجوه فسمى سبلا معروفة آخرها للساكنين أيقبل ذلك منه -

قال - القياس ان لا يقبل ذلك منه وان تكون الفلة للفقراء بقوله أنها صدقة موقوفة ولكنى استحسن ان اجيز ذلك اذا (كان - ١) لم يزد في الاقرار الاول على ان قال هذه الارض صدقة موقوفة ان اقبل قوله في الواجبه واما اذا كان قد سبلا في وجوه مساة معلومة ثم سعى غيرها بعد ذلك لم اقبل منه الا ترى ان رجلا لو سئل ما حال هذه الارض التى في يدك فقال هى صدقة موقوفة ثم اخبر بعد ذلك بسبلا فى اقبل ذلك منه والقياس ان لا يقبل ذلك منه فهذا قبيح الا ترى انه لو قيل له ها هذه الارض فقال هى موقوفة انى اقبل السبل التى يقربها بعد ذلك -

قلت - رأيت لو أقر بارض أنها في يده صدقة موقوفة على فلان ثم قال بعد ذلك يبدأ بفلان قبل فلان انقر له الاول -

قال - لا يقبل كلامه الثانى ويجوز اقراره الاول لفلان -

قلت - رأيت ان اقر فيها (بوجه - ١) لفلان بعد فلان -

قال - استحسن ان اقبل ذلك منه وادع القياس فيه -

قلت - رأيت شاهدين شهدا على رجل أنه أقران هذه الارض صدقة موقوفة على ولد فلان ونسله ماتا سلوا وشهد شاهدان عليه أنه أقران هذه الارض صدقة موقوفة على ولد فلان آخر ونسله ماتا سلوا ولم توقت احدى البيتين وقتا -

قال - تكون الغلة بينهم نصفين نصف لولد فلان ونسله والنصف الآخر لولد فلان الآخر ونسله -

قلت - أ رأيت من هلك من نسل كل واحد منهما -

قال - تكون حصته لولد أبيه وأتانا سلوا -

قلت - أ رأيت ان كان احد الفريقين اقل عددا من الآخر -

قال - لست آخذ في هذا بالعدد وإنما اقضى لكل فريق منهما بالنصف قليلا كانوا او كثيرا -

قلت - أ رأيت اذا اقرض احد الفريقين -

قال - تكون الغلة كلها للفريق الآخر -

قلت - أ رأيت ان بقى من احد الفريقين واحد والفريق الآخر كثير -

قال - فانهلة نصفان النصف منها لمن بقى من الفريق الآخر واحدا كانوا او اكثر من ذلك والنصف للفريق الآخر ما كانوا واقه سبحانه اعلم -

باب الرجل يقف الارض على قرابته

فجاء رجل فقال انا من القرابة ، ما يكلف؟

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على قرابتي كيف تقسم -

قال - على عدد رؤسهم -

قلت - والصغير منهم والكبير سواء -

قال - نعم -

(قلت - أ رأيت الغنى والفقير فيها سواء -

قال - نعم - ١) -

قلت - أ رأيت ان جاء رجل فقال انا قريب لهذا الواقف من يكون خصمه في ذلك -

قال - الوصى الذى الارض في يديه -

قلت - ولم جعلت الوصى خصما له -

قال - لأن الحق الذى يدعى فيه فى يديه فهو الخصم فى ذلك -

قلت - أرأيت ان قائل القريب انا احضر وارث الميت فاثبت عليه قرابى -

قال - لا يكون خصما له -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأن الوارث لم يرث عن الميت من هذه الارض الموقوفة شيئا وليس فى

يده منها شىء فلا يكون خصما له -

قلت - أرأيت الوارث لم لا يقوم مقام الواقف فيها -

قال - لا يقوم مقامه ووصى الميت اولى بالقيام فى ذلك من الوارث لأن الميت

ولاه ذلك دون الوارث والحق الذى يدعى المدعى فى يديه خاصة دون الوارث

وئس هذه الارض بمراث فيكون الوارث خصما فيها -

قلت - أرأيت الواقف نفسه لو كان حيا -

قال - فهو الخصم فى ذلك -

قلت - لم -

قال - لأن الارض فى يده فالحق عليه يدعى قبله وكل من يدعى قبله حقا فكان

مانعا له فهو الخصم فى ذلك -

قلت - أرأيت رجلا مات واوصى الى رجل وترك وديعة عنده لرجل فصارت

فى يد الوصى فادعاهما رجل واحضر الوارث أكون الوارث خصما له فى ذلك -

قال - نعم -

قلت - من اين افرق الوقف والوديعة وانما احتججت فى الوقف ان قلت ان

الوارث لم يرث عن الميت من الوقف شيئا ولا يكون خصما فالوديعة لم يرث

الوارث عن الميت منها شيئا فكيف جعلته خصما له -

قال - هما مفترقان الوارث خصم عندنا فى الوديعة ولا يكون خصما فى الوقف

من قبل ان الوديعة قدصارت ديننا فى مال الميت لما مات فالوارث خصم للودع

فى اثبات ذلك عليه وللوارث ان يحتج فى ابطال ذلك عليه والواقف اذا مات

ولم يبين الوقف لم يكن ذلك ديناً فى ماله كما أن الودعة تكون ديناً فى ماله -
قلت - أرايت القريب اذا حضر الوصى واقام شاهدين أنه قريب لهذا الواقف -
قال - لا يقبل القاضى هذا ولا يجوز -

قلت - أرايت اذا (١) قال هو قريبه من قبل ابيه -
قال - فلا يقبل ذلك منه ايضا -

قلت - أرايت اذا قال لا تشهد أنه ابن خال الميت -
قال - لا يقبل هذا حتى يقول ابن خاله لاب وام ابواب اوام -
قلت - أرايت لو شهدا انه اخو الواقف -

قال - لا يقبل هذه الشهادة حتى يقولوا اخوه لايه وامه اولايه اولاه ألا ترى ان
القاضى لو قبل ذلك كان قد قضى بنسب مجهول فلا ينبغي للقاضى ان يقبل ذلك
وقال اصحابنا لو أن شاهدين شهدا أنه اخو الميت ووارثه لا واث له غيره لم يقبل
شهادتهما حتى يقولوا لاب وام اولاب اولام وكذلك لو شهدا انه دولى عتاقه
ووارثه لم يقبل ذلك منه حتى يقول اعنته وهو يملكه او اعنته ابوه وهو يملكه
والقربة عندى على قياس ما قال اصحابنا فى المواريث -

قلت - أرايت لو شهدا أن هذا ابن عمته او ابن خالته او نسباً ابعد من ذلك -
قال - لا يقبل ذلك حتى يفسر القرابة فيكون القاضى يقضى بأمر معلوم والوصية
واليراث سواء فى هذا -

قلت - أرايت اذا قالوا تشهد ان هؤلاء قرابة الواقف وفسروا القرابة أنقسم
القلة بينهم -

قال - لا أنقسمها حتى يقولوا لا نعلم له قريباً (٢) غير هؤلاء -
قلت - ولم قلت ذلك -

قال - ألا ترى أنى اكلفهم هذا فى المواريث ولو شهدوا ان هذا اخوه لايه وامه
لم اجعل اليراث حتى يقولوا لا نعلم له وارثاً غيره وكذلك الوقف والوصية لست
اقسم القلة حتى يثبت عندي أنهم لا يملكون للواقف قريباً غير من حضرى -

قلت - أ رأيت ان لم يشهدوا بذلك وقد ثبت قرابة هؤلاء القوم وطال الامر -
 قال - استحسن ان اقسم الثلاثة بين هؤلاء الذين ثبتت قرابتهم واخذ منهم كفيلا
 وقد قال اصحابنا لو ان رجلا اقام البيعة انه ابن الميت او اخوه لايه وامه ووارثه
 ولم يقل الشهود ولا وارث له غيره انه لا يعطى الميراث الا ان يطول ذلك
 فاستحسن اصحابنا ان يعطوه الميراث يأخذوا منه بذلك كفيلا فكذلك الوصية
 والوقف -

قلت - أ رأيت ان كان قرابة الميت غنيا -

قال - يكون لهم انصباؤهم من الوقف -

قلت - أ رأيت ان لم يدركم عددهم -

قال - يقال للشهود احاطوا وقولوا لانعلم غير كذا وكذا -

قلت - أ رأيت الميت اذا اوصى الى رجلين فجاء رجل يثبت القرابة على احدهما
 أيكون خصما -

قال - نعم -

قلت - ولم فات ذلك -

قال - ألا ترى لو أن رجلا مات واوصى الى رجلين فادعى رجل عليه دعوى ان
 أحد الوصيين يكون خصما لكل من ادعى وانقضاه عليه قضاء على الميت فكذلك
 الوقف -

قلت - وكذلك لو كانوا عدة فاحضروا واحدا منهم فهو خصم ويثبت عليه القرابة -
 قال - نعم -

قلت - أ رأيت رجلا من القرابة ان جاء بشاهدين فشهدا ان القاضى قضى بأنه
 قريب للميت الواقف وأنه من قرابة الميت -

قال - ينبغي للقاضى يسألهم عن تفسير القرابة فان ذكروا قرابة لا يراه بها قريبا
 لم ينفذ ذلك -

قلت - أ رأيت ان قال لا اقسم ذلك او كان صهيبا -

قال - فالقياس عندنا ان يقضى له بالقرابة ويجعله اسوة القرابة في الوقف وقال اصحابنا لو ان شاهدين شهدا أن القاضى قضى بأن هذا وارث هذا ولم يزيدا على ذلك (انفذ له ذلك - ١) وقالوا نحمل هذا على الصحة وكذلك القرابة وهو كالورثة الا ان يفسر وقرابة لغيره ولا يكون بها عندنا قرابة -

قلت - رأيت اوفسروا قرابة قد قضى بها القاضى وهى لا تكون عندك قرابة عندنا أنفذها وتحمل هذا بما يختلف الناس فيه وقد قضى فيه (٢) فتنفذه -

قال - لأن (٣) الشهود انما شهدوا أنه قضى بأنه قريب للواقف ولم يقلوا بأنه قضى بأنه ممن وقف عليه

قلت - رأيت لو قال ذلك -

قال - اجيز ذلك وان كان خلاف رأى في القرابة اذا كان بعض الفقهاء يميزون ذلك -

قلت - رأيت رجلا ثبتت قرابته من الميت وقضى له القاضى بذلك ثم جاء رجل آخر فادان ثبت قرابته من الميت واحضر القريب الذى قضى له القاضى بالقرابة أ يكون خصما -

قال - ان كان أخذ من الوقف شيئا فهو خصم له وان لم يكن أخذ شيئا فليس بخصم - قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه اذا أخذ من الثلة شيئا فلهذا القريب ان يخصمه في ذلك وهو خصم له واذا لم يأخذ من الثلة شيئا فليس يدعى قبله شيئا فيكون خصما وقال اصحابنا لو أن رجلا قام البيعة أن الميت اوصى له بالثلث واحضر الموصى له الذى قضى له القاضى بالثلث فإن الموصى له يكون خصما ويقضى عليه بالمخاصمة بعد ذلك وكذلك الوقف عندنا وهو كالوصية في الشيء بعينه وكذلك لو كان القاضى قضى الاول بعد اوصى له به ثم جاء رجل فاقام البيعة ان الميت اوصى له بهذا العبد وهو في يد الموصى له ان الموصى له خصم لهذا المدعى فكذلك الوقف -

(١) زيادة من - صف (٢) صف - قضى فيه قاض (٣) لعله لا لأن -

قلت - أرايت القريب الذى قضى له بالقرابة لو لم يقبض من الثلة شيئا لم لا يكون خصما لهذا القريب المدعى -

قال - استحسن ذلك واره فبيحا ان يقضى تقريب على قريب لا يدعى قبله شيئا وقال اصحابنا لو أن رجلا اقام البيعة ان الميت اوصى له بثلث ماله تقضى له القاضى بذلك فلم يقبضه حتى غاب الوارث وجاء رجل يدعى أن الميت اوصى له بثلث ماله واحضر الموصى له الاول الذى قضى له القاضى بذلك الثلث قضى له به عليه فان قدسه لغيره لم يقبض له عليه لأنه لم يقبض (١) من الثلث شيئا فالتماس عندنا فى ذلك ان قدم القريب الذى يدعى القرابة القريب تقضى له بالقرابة و الوقف الى القاضى الذى قضى له بالقرابة ان يقضى له بالنسب فان لم يكن قبض من الوقف شيئا قال ابو بكر اما انا فاستحسن ان لا قبل ذلك -

قلت - أرايت رجلا ادعى على ميت الف درهم واحضر وارثه فقضى له بها عليه وأخذ التريم الدراهم من مال الميت ثم غاب الوارث وجاء رجل آخر يدعى أن له على الميت الف درهم واحضر التريم الاول فاراد غاصمته أكون خصما له قال - لا يكون خصما ولا يسمع من غريم على غريم -

قلت - فن ابن سمعت من الموصى له بالثلث ومن الشريك فى الوقف على شريكه - قال - لا يشبه التريم هذا لأن التريم المقضا (٢) فيه انما هو على الميت فلا يسمع من التريم على التريم واما الموصى له بالوقف فانما هو قضى للموصى له على الموصى له ومن الموقوف عليه على الموقوف عليه وهذا قول اصحابنا فى التريم والموصى له وهو قولنا -

قلت (٣) أرايت رجلا من قرابة الواقف ان يثبت البيعة أنه قريب للواقف وفسر الشهود ذلك وراه القاضى بذلك قريبا وقضى له بذلك ثم حضر ابنته فاراد ان يثبت قرابته أيجتاج الى ان يثبت تفسير القرابة على ما ثبت ابوه -

قال - لا يحتاج الى ذلك وانما يحتاج الى ان يثبت البيعة ان الذين شهدوا على يجعل القاضى لايه بالقرابة وانه ابن القريب المسمى فى السجل فاذا فعل فهو جائز

(١) لعله لم يقبض (٢) كذا (٣) من هنا محو فى صفح -

ولا يحتاج الى غير ذلك -

قلت - وكذلك لو كانت امرأة قضى لها القاضى بالقرابة بنسب معروف فاراد
ابنها ان يثبت قرابته من الواقف لم يرجح الى اكثر من ذلك ان شهدوا انه ابنها
ولا يحتاج الى غير ذلك -

قال - نعم -

قلت - وكذلك ولد الولد اذا قضى للجد بالقرابة فهو قضاء له ولا يحتاجون الى
اكثر من اثبات انسابهم من جدهم الذى قضى له بالقرابة -

قال - نعم -

قلت - ارايت القاضى اذا قضى لرجل انه قريب اليه بتفسير القرابة لخاله ورجل
فاقام البيعة على تفسير القرابة -

قال - ان اقم البيعة انه اخوه لايه نظر القاضى فان كان قضى لايه بالقرابة من
قبل ابيه انتفذه القاضى قرابته ولا يحتاج الى اعادة تفسير القرابة وان كان انما قضى
له بالقرابة من قبل امه لم ينتفذه القاضى حتى يشهدوا انه اخو القريب الاول
لامه فاذا اقام البيعة على ذلك قضى له بالقرابة ولم يكلفه اعادة تفسير القرابة -

قلت - ارايت ان اقم البيعة انه اخو البيعة انه اخو الذى قضى له القاضى بالقرابة ولم يزد الشاهدان
على ذلك -

قال - لا يقبل القاضى هذا لانه لا يدري لعله ليست بيته وبين الواقف قرابة لان
احد القاضى قد يكون قريبا لام اولاب ولا يكون لهذا مثل قرابته (١) -

قلت - ارايت اذا قضى بان فلان بن فلان بن عم الواقف وفسروا ذلك و قام
رجل البيعة انه ابن فلان بن فلان الذى قضى بانه ابن عم الواقف وفسروا ذلك
واقام رجل البيعة -

قال - هذا جائز -

قلت - وكذلك لو كانت جدة او حاة او عمه -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على قرابتي فاقام رجل البيعة ان الميث اقراه قريب له أله ان يقبل ذلك -

قال - اذا كانت له قرابة معروفين لم يقبل القاضى الاقرار وقضى بالثقة للعرفين -
قلت - أ رأيت ان لم يكن لبيت قرابة معروفين غير هؤلاء الذين اقر الميث بأنهم قرابته وفسروا اقرار الميث بذلك -

قال - استحسن ان يعطيهم من الثلة اذا لم يكن له قريب له نسب معروف وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا قال الرجل هذا اتى لابي واى تم مات وله ابن عم او مولى معروف فاليرات لابن العم وللمولى المعروف ولا شيء للاخ وقال ان لم يكن له وارث اعطيت الاخ المقرب له المال فكذلك الوقف عندنا على قياسه -

قلت - أ رأيت اذا شهد ابنا الواقف ان هذا قريب لوالدهما وفسروا قرابته -
قال - فشهادتهما جائزة ويقضى بذلك القاضى -

قلت أ رأيت اذا شهد رجلان من القرابة انه قضى القاضى بالقرابة او كانا معروفين لقريب بقرابته -

قال - فشهادتهما جائزة لأنها يشهدان على انفسهما فاقبل ذلك ألا ترى ان رجلا لو مات وله ابنان معروفان فشهدا الرجلين أن هذين ابنا الميت جازت شهادتهما على انفسهما وعلى سائر الورثة فكذلك القرابة -

قلت - أ رأيت اذا شهدت القرابة بعضها لبعض ولم يشهد لهم غريب فشهدا لبنا لابنين وابنان لابنين (١) بعضهم لبعض قرابة مفسرة -

قال - لا يقبل القاضى ذلك ولا يجيزه -

قلت - ولم لا يقبل ذلك -

قال - لأن الشهادة انما يثبت بعضها لبعض ألا ترى ان اربعة لو حضروا القاضى فشهد رجلان منهم لآخرين انها ابنا الميت وشهد الآخران لهذين الشاهدين انها ابنا الميت لم اقبل الشهادة ولم اجزها وهذا قول اصحابنا فكذلك القرابة في الوقف وكذلك اربعة حضروا القاضى فشهد رجلان منهم للآخرين ان الميت اوصى لهما

(١) صف - اثنان لابنين واثنان لابنين -

بالثالث وشهد هذان المشهود لما ان الميت اوصى لهذين بالثالث أن الشهادة باطلة ولا يقبل ذلك فكذلك القرابة من الواقف -

قلت - أرايت اذا شهد رجلان من القرابة لرجل بالقرابة من الواقف ولم يعدلا - قال - لا اقبل شهادتهما وكل ما صار في ايديهما من غلة الوقف فله ان يشاركهما في ذلك -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - ألا ترى ان رجلين لو شهدا ان هذا اخوهما وليت ورثة سواهما ولم يعدلا في لا اقبل شهادتهما وله ان يشاركهما في الميراث فكذلك الوصية وكذلك الوقف - قلت - أرايت شهادة الاخوين لاختيهما بالقرابة من الواقف -

قال - اذا كانت قرابتهما ثبتت من الواقف بشهادتهما لم اقبل ذلك واذا كانت قرابتهما ثبتت من الواقف بشهادة غيرهما قبلت شهادتهما في القرابة لأنها يضران بانفسهما -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة ووقوفة على قرايتي بلحاء رجل فادعى أنه من القرابة وشهد له شاهدان ان الميت الواقف قال هذا قرايتي وفسر لها قرابته وقال هو بمن وقتت عليه هذا الوقف -

قال - لا اقبل شهادتهما حتى يقولوا قرني عقد الوقف ان هذا بمن وقتت عليه هذا الوقف فاقبل ذلك وان قالوا انما اقرب بذلك بعد الوقف لم اقبل ذلك لأن الوقف قد وجب للقرابة المعروفين فلا اقبل قوله ان هذا من القرابة وكذلك لو كان الواقف لم يمت وخاصته القرابة فأقر لرجل انه قريه وأنه بمن وقتت عليه الارض لم اقبل ذلك الا ان يكون ممن سمى في عقد الوقف او شهدوا أنه اقرني عند الوقف انه من قرابته الذين وقتت عليهم هذا الوقف -

قلت - أرايت اذا قضى القاضى ارجل من القرابة بقرابته فأتى برجل فقال هذا ابني وصدقه الرجل قال فهو ابنه ولا يصدق على غلة قد خلقت قبل اقراره واما ما يحدث من الغلات فانه يكون سريكا معهم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - ألا ترى لو ان مكاتبا مات اخوه وله ابن عم ثم ادعى المكاتب صبيا من امرأة حرة وزعم انها امرأته انى اقبل ذلك منه واصدقه واثبت النسب ولا اقبل قوله على الميراث الذى وجب لابن العم وان مات قريب للمكاتب بعد ذلك وورثه هذا لابن المدعى فكذلك الوقف لأن نسبه قد ثبت قبل محي الغلة وقبل ان تكون لاحد واما فى الباب الاول فقد ثبت الغلة فقد ثبت ائالة للقرابة ولا يقبل قوله فى انتصاصهم مثل الميراث ألا ترى لو ان رجلا من القرابة لو كانت له جارية بلحاء يولد فادعاه انى اثبت نسبه واجعل اسوة القرابة فى المستاتف وكذلك الباب الاول -

قلت - أرايت شهادة شاهدين على شهادة شاهدين باقرابة فى الوقف اقبلها -
قال - نعم -

قلت - وكذلك شهادة رجل وامرأتين -

قال - نعم اقبلها -

قلت - أرايت شهادة النساء ليس معهن رجل او شهادة رجل وامرأة -

قال - لا اقبلها فى القرابة ولا ادخل فى الوقف -

قلت - أرايت الوقف اذا كان فى يدا مين من ابناء القاضى وهو على القرابة بلحاء رجل ثبتت قرابته من الميت ، من خصمه فى ذلك ؟

قال - ينبغى للقاضى ان يجعل الامين الذى فى يده الوقف وصيا لميت ويقيم مقام الميت ثم يحمله خصما لمن اراد ان يثبت القرابة -

قلت - أرايت ان اراد القاضى ان يجعل غير الذى فى يده الوقف خصما لمن يدعى القرابة من الواقف -

قال - فذلك جائز ويكون هو الذى اقامه القاضى مقام الميت خصما لمن اراد ان يثبت القرابة من الميت -

قلت - أرايت القاضى اقبل من القرابة ثبتت القرابة من الواقف بغير خصم -

قال - لا يقبل القاضى الابطحضر من الذى الوقف فى يده لانه المانع الوقف فله ان يخاصم من يدعى القرابة -

قلت - أ رأيت ان جاء رجل من القرابة بسجل من القاضى الذى كان على البلد بقرابته وتفسير ذلك أ يقبل ذلك القاضى -

قال - لا يقبل القاضى ذلك الابطحضر من خصمه وسواء ثبت بالبينة القرابة او جاءه بسجل بذلك -

قلت - أ رأيت ان احضر القريب رجلا فآقرانه من قرابة الواقف وانه قد صار فى يده من غلة الوقف شيء أ يكون هذا القريب خصما فى القرابة -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت الوقف اذا كان على القرابة فاقام رجل البينة ان الواقف كان يعطيه مع القرابة أ يستحق من غلات الوقف شيئا -

قال - لا يستحق من ذلك شيئا -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنى لا ادرى أ كان الواقف يعطيه حقا هو له ام لا وقد يجوز ان يعطيه الواقف - ليس له -

قلت - أ رأيت لو شهدوا أن القاضى كان يعطيه من هذا الوقف ولم يرد الشاهدان على ذلك أ يعطيه من الغلة شيئا -

قال - لا -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنى لا ادرى على اى وجه كان يعطيه قد يجوز أن يكون بعض اهل الوقف اقرله بشيء من حصته من الغلة فاعطاه القاضى ذلك -

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى ونسلى - اتنا ساوا -

قال - هو لابنين (١) والبنات ومن قربت ولادته ومن بعدت فى هذا سواء -

قلت - أرايت ان اقام رجل البينة أنه من نحل الواقف أعطى -
 قال - لا تجوز الشهادة حتى يقول الشهود ولده لصلبه (او ولد ابنه لصلبه - ١)
 او ولد ابنه الواقف لصلبه ويفسر وا الولادة -
 قلت - أرايت اذا اثبت جماعة انهم ولد الواقف أعطون غلة الوقف -
 قال - لا يعطون ذلك حتى يقولوا الاول له غير هؤلاء ثم تقسم الغلة وهذا والذي
 فسرت لك من القرابة سواء -
 قلت - أرايت الوقف اذا كان على الموالى أ يكون حاله وحال القرابة واحدة -
 قال - نعم -
 قلت - ويحتاج من تفسير (نسبة - ١) الولاء مثل ما يحتاج اليه القرابة -
 قال - نعم -
 قلت - أرايت الارض اذا كانت في يدي رجلين فاثبت رجل من القرابة قرابته
 على احدهما ثم غاب أينفذ القاضى على الرجل الآخر الذى الارض في يديه -
 قال - نعم ينفذ ذلك ولا يحتاج الى اعادة الشهود -

باب الرجل يقف ارضا على فقراء قرابته

فجاء رجل يثبت قرابته و فقره

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي بخاء رجل
 فاقام البينة أنه قريب الواقف وفسر واقربا -
 قال - ينبغي للقاضى ان يكلف شاهدين أنه فقير يحتاج الى هذا الواقف ليس له
 احد تتركه نفقته فاذا فعل ذلك انعقد له القاضى قرابته وقره وجعله اسوة اهل
 الوقف -
 قلت - ولم كلفته البينة على قره -

قال - لأن الميت انما جعلها للفقراء من قرابته فلا اعطيه حتى يثبت عندي فقره
 وكان القياس عندي ان يكون القول قوله أنه فقير حتى يثبت غناه وان لا يحتاج

الى البيعة على الفقر ولكنني استحسنتم (١) ما وصفت لك واتبعت أمر الناس فيه - قلت - أرايت القاضي يحبس الرجل في الدين (٢) يسئل عنه بعد شهرا وشهرين فإن اتاه أنه فقير خلى سبيله ولا يحبس به وأما نحن فنقول يكلف القاضي المحبوس البيعة على اعدامه ايضا (في السر - ٣) فإذا كانت المسئلة وواقعة للشهادة أخذ له اعدامه وخلى عنه وهذا احتياط عندنا وكذلك الوقت -

قلت - أرايت القاضي يستحلف الفقير الذي يجب تفره في الوقت له من مال ولا احد تلزمه نفقته -

قال - يستحلفه القاضي على ذلك ولا ينبغي للقاضي ان يغذ له فقره واعدامه الا بعد الامين -

قلت - ولم يستحلفه -

قال - لأن الشهود انما شهدوا على العلم الظاهر ويقولون لانعلم له الا لا يدلي من استحلها على ذلك -

قلت - وكذلك يستحلف له مال ولا احد تلزمه نفقته -

قال - نعم لأن الشهود يقولون لانعلم له احدا تلزمه نفقته فكذلك ينبغي ان يستحلفه -

قلت - أرايت ان شهد له الشهود بالفقر وجاء في المسئلة انه غني أيقبل القاضي فقره قال اذا اخبره في المسئلة رجلان عدلان انه غني او وصف له ما يراه القاضي به غنيا فليس ينبغي للقاضي ان يقبل فقره ويحمله كالغني ويكون قول هذين كالشهادة ألا ترى ان رجلا لو ثبت شاهدان انه فقير وثبت عند القاضي شاهدان أنه غني كان الغني اولها ويقضى له القاضي به فكذلك ما وصفت لك -

قلت - أرايت القاضي لم يكفه شاهدان انه ليس له قريب تلزمه نفقته -

قال - لأنه لو كان له قريب تلزمه نفقته لم يكن له في الوقت شيء -

قلت - وكيف يكون بالغ لاعلة به له قريب غني تلزمه نفقته -

قال - لأنه لو كان له ابن غني لزمته نفقته وان كان بالغاً صحيحاً اذا كان الابن غنيا

(١) صف - استحسن (٢) امله سقط قال (٣) ليس في ر - قلت

قلت - أ رأيت اذا قال لانهلم له قريبا تلزمه نفقته أيجوز هذا -

قال - نعم هذا جائز -

(قلت - أ رأيت ان شهد له شاهدان من القرابة على فقره أيقبل هذا -

قال - نعم - (١) -

قلت - أ رأيت ان شهد له شاهدان انه فقير أتعطيه من هذا الثلثة القائمة -

قال - لاحق يثبت أنه فقير قبل ان يور النخل والالم يعط (من هذه الثلثة شيء -

قلت - أ رأيت اذا ثبتت الشهود أنه قريب فقير منذ كذا وكذا سنة - (٢) يحصل

القاضي له حصته في هذه السنين -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا ثبت له انه كان فقيرا قبل ذلك بكذا وكذا سنة -

قال - ينبغي للقاضي ان يقضى بذلك ويجعله فقيرا منذ يوم شهد الشهود أنه فقير -

قلت - أ رأيت الرجل اذا ثبت قرابة ولده وقرهم الى الواقف -

قال - نعم له ان يثبت ذلك اذا كانوا احنافا -

(قلت - أ رأيت اذا كانوا اكيارا قال فله ان يثبت قرابة نفسه واما الكبار فيثبتوا

قرابة انفسهم وقرهم - (٣) -

قلت - أ رأيت امرأة جاءت بميت قرابتها وقرابة ولدها وقرهم الى الواقف

وهم صغار في حجرها -

قال - لها ان تثبت ذلك انفسها وليس لها ان تثبت ذلك لولدها -

قلت - فمن ثبت ذلك لولدها قال ان كان لهم والدي ثبت ذلك والا فانوصى -

قلت - أ رأيت ان لم يكن لهم وصى ولا والد -

قال - فاستحسن ان أجل لا مهم ان تثبت -

قلت - وكذلك ان (٤) جاء رجل يثبت قرابته وقرابة ولد اخيه وقرهم الى

الواقف -

قال - نعم هذا والباب الاول سواء واستحسن ان قبل ذلك من العم اذا كانوا صغارا في حجره وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا كان الصغار في حجر امهم او في حجر رجل يسولهم قبض لهم به وهبت لهم فهو جائز اذا لم يكن لهم اب ولا وصى وكذلك طلب الصدقة استحسن ان اجيز ذلك -

قلت - رأيت اذا قضيت للصغار بقرابتهم وقرهم أعطى ما اصابهم من الوقف معهم -

قال - ان كان موصيا لذلك (وكانوا في حجره وليته ما لهم ودفعت ذلك اليه وكذلك الام وان لم يكونوا موصيا لذلك) وليته ما لهم رجلا وآمره بأجره النفقة عليهم -

قلت - رأيت ان كانوا كبارا -

قال - يدفع ذلك اليهم في ايديهم -

قلت - رأيت رجلا اراد ان يثبت قرابة ولده من الواقف وقرهم وليس الرجل بقرىب للواقف أقبيل ذلك منه -

قال - نعم اذا كانوا صغارا -

قلت - وكذلك الام -

قال - نعم -

قلت - رأيت رجلين من القرابة غنيين شهدا لرجل من القرابة وبقرابته وبقره قبل شهادتهما -

قال - ان كانت قرابتهما ثبتت من الواقف بشهادتهما لم اقبل ذلك وان كانت قرابتهما مخالفة لقرابة الذين شهدوا قبلت شهادتهما -

قلت - ولم اقبلت شهادتهما بالقرابة اذا كانت قرابتهما وقرابة المدعى واحدة اذا كانا غنيين -

قال - لأن قرابتهما قد ثبتت بشهادتهما (الأخرى -) انهما متى احتاجا دخلا في الوقف بشهادتهما فلا اقبل ذلك منه الأخرى ان رجلين من القرابة غنيين لو شهدا

على اصل الوقف لم اقبل شهادتهما (وان كان غنيين لأنهما لو احتاجا دخلا في الوقف فكذاك شهادتهما - ١) بالقرابة -

قلت - أ رأيت ان شهد رجلان اجنيان لقريب بقرابته وشهد رجلان غنيان من قرابة له بالفقر -

قال - فشهادتهما جائزة وينبئ للقاضي ان ينفذ ذلك -

قلت - ولو شهد القربيان أنه من القرابة والاجنيان على الفقر -

قال - ان كانت قرابتهما ثبتت من الواقف بشهادتهما لم اقبل ذلك وهذا والباب الاول سواء -

قلت - أ رأيت اذا شهد رجل وامرأتان على القرابة وعلى الفقر -

قال - فشهادتهما جائزة وينفذ القاضي له بالقرابة والفقر -

قلت - أ رأيت اذا قضى القاضي (لرجل - ٢) بقرابته وبفقره الى الواقف (٢) ثم جاء وطلب بذلك الفقير الذي انفذ له من وقف آخر أ يقبل القاضي ذلك منه او تكلفه شاهدين على فقره الى هذا الوقف الآخر -

قال - يقبل القاضي ذلك منه ويعطيه من الوقف الآخر لأن القاضي قد قضى بفقره فهو تقير في كل وقف -

قلت - أ رأيت اذا قضى القاضي بقرابته من رجل وبفقره الى وقفهم ودفع اليه حصته ثم جاء يطلب بذلك الى وقف آخر لاني الواقف أ يقبل ذلك منه او يكلف اعادة الشهود -

قال - ان كان اخو (٣) الاول لايه وامه انفذ له ذلك ولم يكلفه اعادة الشهود وكذلك لو قضى له بأنه قريب من الاول من قبل ابيه وانساني اخو الاول لايه وكذلك لو قضى بأنه اخوه لأمه والاول اخو الثاني لأمه اجتريت (٤) بذلك او لم اكلفه اعادة البيعة -

(١) زيادة من - صف (٢) صف - الى وقف رجل (٣) كذا (٤) صف - اجزت ذلك -

قلت - أ رأيت اذا قضى القاضى لرجل من آل العباس (قال فله ان يطالب بنسبه من آل العباس - ١) وبقره فى كل وقت لآل العباس ولا يكلفه القاضى اعادة البيعة على نسبه من العباس - ٢) ولا على قره لأن القاضى قد قضى بذلك - قلت - وكذلك القرابات كلها -

قال - نعم هذا على ما وصفت لك -

قلت - أ رأيت رجلا ثبت عند القاضى (٣) فى ان قاضيا كان قبله قضى له بفقره وبقرابته أ يبنى للقاضى ان يكلفه اعادة البيعة على قره -

قال - لا يفعل ذلك ويتخذ له القدر الذى قضى به القاضى الذى كان قبله -

قلت - أ رأيت ان كان ذلك قد طال -

قال - فالقياس فى المدة الطويلة والقرية واحد ويكون على ما قضى به القاضى حتى ثبت خلاف ذلك واما فى الاستحسان فان طال ذلك كلفه شهود على قره فى هذه الحال -

قلت - أ رأيت ان قال خصماؤه للقاضى استحلقت ما اصابه ما لا بعد هذا وما هو اليوم بغيري -

قال - يبنى للقاضى ان يستحلقة عن إكفى فان نكل عن اليمين حرمه من الوقت وان حلف جعل له حصته من الثمة -

قلت - أ رأيت ان قال خصماؤه للقاضى سل عنه فى السر استغنى بعد وقت هذا السجل ام لا -

قال - القياس ان لا يسئل وان يكون فقيرا ابدا حتى ثبت غناه واما فى الاستحسان فيبنى للقاضى ان يسأل عنه -

قلت - أ رأيت اذا شهد شاهدان انه فقير وشهد شاهدان انه غنى -

قال - شهادة الذين شهدوا انه غنى اولى ويتخذ القاضى غاؤه ويحرمه من الوقت -

قلت - أ رأيت اذا شهد الشهود أنه كان فقيرا يوم اتمر النخل وانه استغنى بعد

(١) ليس فى ر (٢) ليس فى المدينة (٣) من هنا محو فى - صف -

ذلك (١) فيعطيه القاضى حصه من الغلة التى حدثت وهو فقير -
 قلت - أ رأيت ان كانت الغلة جاءت وهو غنى ثم شهدوا أنه افتقر بعد ذلك -
 قال - لا يعطى من الغلة لماضية شيئا ويعطى فيما يستأنف -
 قلت - أ رأيت اذا قضى القاضى انه فقير ثم جاءت الغلة بعد ذلك فاستغنى هذا
 الفقير وجاء يطلب حصته من هذه الغلة وقال انما اصبت المال بعد محيىء - (٢)
 الغلات وقال شركاؤه استغنيت قبل محيىء الغلة -

قال - القياس يبنى ان يكون القول قوله وكان على اصل الفقر الى اليوم الذى
 اقر أنه استغنى واما فى الاستحسان فلا يقبل منه ذلك لأنه يوم يطلب غنى وقال
 اصحابنا لو ان عبدائين رجلين اعتمقه احدهما ثم اتى على ذلك زمان فقال كنت
 يومئذ فقيرا واستغنيت بعد ذلك وقال شريكه ما زلت غنيا قال فيها قولان
 احدهما القول قول المعترف والقول الآخر القول الشريك والوقف عندنا على قياسه -
 قلت - أ رأيت ان لم يكن ثبت فقره وجاء وهو غنى يطلب حصته من الغلات
 الماضية وقال كنت يومئذ فقيرا واستغنيت بعد ذلك -

قال - لا يقبل ذلك منه لم يكلف (٣) شاهدين على أنه كان فقيرا يوم جاءت الغلة
 والالم يعط من الغلة شيئا وهذا مخالف للباب الاول لأن الباب الاول قد ثبت
 فقره فهو على الفقر ابدأ حتى يشبث الثغنى او يموت وهذا الباب لم يشبث فقره وانما
 جاء يطلب وهو غنى فلا يقبل ذلك منه -

قلت - أ رأيت رجلا قضى له القاضى بفقره وقرابته وادخله فى وقف قرابته (٤)
 خبث لرجل عليه دين فثبت عند القاضى ما اتفق له من الفقر أو يكون معه ابداً -
 قال - لا يكون معه ما بذلك -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - ألا ترى ان رجلا لو كانت له دار ومسكن وخادم اعطى من الزكاة ومن
 الوقف ولم يكن معه ما وباع القاضى مسكنه وخادمه فى الدين ولا يشبه اعدام

(١) انه سقط قال (٢) انتهى المحو من صف (٣) كذا (٤) صف - قريه -

الدين اعدام القبض فى الوقف واثر كاة -

قلت - فلو كان القاضى قضى بأعدامه و اخرجته من السجن بغاء يطلب بذلك
الاعدام ان يدخل فى وقف القرابة والفقراء وهو من القرابة -

قال - نعم يدخله معهم بذلك الاعدام -

قلت - أ رأيت المرأة والرجل فى ذلك سواء -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت شهادة القرابة بعضهم لبعض فى الفقر أ قبلها -

قال - لا أقبل ذلك لأن بعضا شهد لبعض بالشركة ولا أقبل ذلك -

قلت - أ رأيت رجلا من اهل الوقف قد ثبت فقره ان اقر أنه قد استغنى وقال

انتشرت قبل عجبى الغلة أقبل ذلك منه -

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لأنه لما اقر انه قد كان استغنى فقد بطل الفقر فلا أقبل قوله انى انتشرت

قبل عجبى الغلة الابينة -

(١) قلت - أ رأيت ان قال كان ورث مالا ففقته قبل عجبى الغلة -

قال - هذا والباب الاول سواء -

قلت - أ رأيت ان قال ورثت مالا وكان على دين مثل ما ورثت أقبل ذلك منه -

قال - لا أقبل ذلك منه الابينة تشهد على الدين قيل الميراث -

قلت - أ رأيت ان قال ورثت المال ولم اكن قبضته الا بعد عجبى الغلة -

قال - فهو بمنزلة الاغنياء قبض اولم يقبض -

قلت - أ رأيت ان كان له دين على رجل -

قال - اذا كان الرجل مليا فهذا والباب الاول سواء -

قلت - فان كان الذى عليه الدين ليس بملى -

قال - فهو فقير -

قلت - أ رأيت ان كان الميراث عند رجل فحده وليست له بيعة عليه -

قال - فهو فقير ولا يكون بذلك غنيا -

قلت - أ رأيت ان كان الميراث غائباً عن تلك البلاد التي هو فيها بغايات الثلثة ولم يقبض من الميراث شيئاً وهو فقير -

قال - القياس ان يعطى من الوقف ويكون اسوة الفقراء وقال أصحابنا في رجل له مال غائب لا بأس بأن يقبل الصدقة -

قلت - أ رأيت ان شهد الشهود انه اتلف يوم ورثته -

قال - ان كان تلفاً لا يقدر رده فهو معدوم -

قلت - أ رأيت ان قالوا الجاهل او اتهمته بالتلبعة -

قال - لا يقبل ذلك منه ولا يعطى مع الفقراء -

قلت - وكذلك لو حبس في دين فاجلأ ماله لم تفرجه من السجن -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت شاهدين شهد الرجل انه فقير غير انهما لا له مسكن أيكون فقيراً -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان كان مع ذلك خادم -

قال - فهو ايضاً فقير -

قلت - أ رأيت ان قال لا تعلم له مالا -

قال - لست اقبل هذا الا ان يكون الشاهدان من اهل الخبرة فاذا كان ذلك

كذلك قبلت شهادتهما وان لم يكونا من اهل الخبرة لم اقبل والله اعلم -

باب الرجل يقف ارضاً على

وجوه مسافة كيف تقسم الغلة

قلت - أ رأيت رجلاً قال ارضى صدقة موقوفة لله تعالى ابداً على عبدي الله وزيد -

قال - فالثلثة بينهما نصفان -

قلت - أ رأيت ان مات احدهما -

قال - فلباقى منها نصف الثلثة ومابقى للفقراء والمساكين -

قلت - وكذلك لو سمي جماعة مات بعضهم -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولد عبد الله وهم فلان وفلان -

قال - فالثلثة بينهما جميعا -

قلت - أ رأيت من هلك منهم لخصته للفقراء ولايزاد كل واحد منهم على حصته -

قال - نعم -

قلت - ولا يشبه هذا عندك ان يقول على ولد فلان وسكت -

قال - لاهلها مختلفان -

قلت - فان قال ارضى صدقة موقوفة على عمرو وزيد لزيد الثلث (ومابقى

لعمر -)

قال - هذا وذاك سواء -

قلت - فان قال على زيد وعمرو وعبد الله لزيد الثلث - ١) ولعمر والنصف -

قال - فلهما ماسمى لهما ومابقى وهو السدس لعبد الله -

قلت - وكذلك كل ماسمى يجعل لاهل التسمية ماسمى لهم والباقي لزيد -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على زيد وعمرو لزيد منها مائة

درهم كل سنة -

قال - فلزيد ماسمى ولعمر ومابقى قليلا كان او كثيرا -

قلت - أ رأيت الباقي أ يكون لعمر -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو سمي جماعة وسمى لبعضهم ارضا معلومة وسكت عن الباقيين -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت في الثلث (٢) الاول ان لم تكن الثلثة الا مائة درهم -

قال - فهي لزيد (١) منها النصف ولعمرو الثلثان كيف تقسم الغلة -
قال - على سبعة (اسهم - ٢) يضرب لزيد بثلاثة ولعمرو بأربعة فيقسمان الغلة
على ذلك -

قلت - أرايت لو قال لزيد منها النصف ولعمرو الثلث ومسكت عما بقي -

قال - فلزيد النصف ولعمرو الثلث وما بقي بينهما نصفين -

(قلت - أرايت لو قال لزيد منها مائة ولعمرو مائتين -

قال - فلزيد مائة ولعمرو مائتين وما بقي بينهما نصفين - (٣) -

قلت - أرايت الغلة لو لم تكن الا ائنة درهم -

قال - يقسمها بينهما اثلاثا لصاحب المائة سهم ولصاحب المائتين سهان -

قلت - وكذلك كل واقعة من الغلة فهو على ما وصفت لك وما زادت الغلة
على القسمة وإلزيادة نصفان -

قال - نعم -

قلت - أرايت لو سمى جماعة وسمى لكل انسان (شيئا معلوما فزادت الغلة اعطيت

كل انسان ع -) منهم ماسمى له وكان ما بقي بينهم على عدد الرؤس -

قال - نعم -

قلت - أرايت لو قصت الغلة -

قال - يصاحبون على ما وصفت لك -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة لعبدا لله من غلاتها مائة درهم

ولعمرو مائتان فزادت الغلة -

قال - يعطى كل واحد منها ماسمى له وما فضل بعد ذلك فهو للفقراء والمساكين -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه لما قال صدقة موقوفة لعبدا لله من غلاتها مائة درهم في كل سنة ولزيد

(١) كذا في المسخ ولعله سقط هذه العبارة - قلت أرايت اذا قال لزيد - ح

(٢) زيادة من صنف (٣) ليس في المبدئية (٤) زيادة من - صنف -

مائتين قائما لها مسمى لها خاصة وليس لها مابقى شيء ولا يشبه هذا الباب الاول اذا قال صدقة موقوفة لزيد وعمر ولزيد مائة درهم ولعمر مائتي درهم، هذا يكون مابقى من الثلثة بينهما لأنه قال في اول كلامه صدقة موقوفة لعبد الله وزيد فجعل الثلثة لها جميعا ثم قال لزيد منها كذا ولعبد الله منها كذا فما بقي بعد ذلك يكون نصفين لقوله في اول كلامه صدقة موقوفة لعبد الله وزيد واما اذا قال صدقة موقوفة لعبد الله منها مائة درهم ولزيد منها مائتي درهم فلم يجعلها لهما جميعا ثم يفصل المالكل واحد منهما فلذلك كان مابقى للفقراء واما في الباب الاول فقد جعلها لهما جميعا في اول الكلام ثم فصل المالكل واحد منهما فصار مابقى منها نصفين الا ترى أن رجلا لو قال قد اوصيت بثلاث مائتي درهم لزيد لعبد الله وزيد لعبد الله منه مائة درهم ولزيد مائتين وكان الثلث خمسمائة اعطينا زيد مائتين واعطينا عبد الله مائة وما حتى بينهما نصفان وهذا قول اصحابنا في الوصية والوقف على قياسه ولو قال اوصيت لزيد بمائة درهم من ثلث مالي ولعمر ومائتي درهم فكان الثلث خمسمائة درهم اعطيت كل واحد منهما مسمى له ومابقى بعد ذلك من الثلث فهو للورثة وكذلك الوقف وهما سواء واما يختلف الوصية والوقف في باب واحد كلما كان في الثلث لوجه له فمرجه الى الورثة وكلما كان لا وجه له في الوقف فمرجه الى الفقراء والمساكين لقوله في اول كلامه صدقة موقوفة -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة لزيد منها بمائة درهم ولعمر ومابقى فلم تكن الثلثة الا مائة درهم -

قال - كلها لزيد ولا شيء لعمر -

قلت - ارايت ان خرجت الثلثة الف درهم فضاع منها تسعة كيف يقسمان (المائة - ١) -

قال - يكون لزيد المائة الباقية ولا شيء لعمر -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأن عمر انما جعل له ما يفضل عن زيد فما ضاع كان عليه خاصة دون

زيد وقال اصحابنا في رجل قال قد اوصيت لعبدا لله بمائة درهم من ثلث مالي ولعمر وماتى والثلث الف درهم فضاع من الثلث تسعة درهم أن المائة التي سمى لعبدا لله ولا شيء لعمر وكذلك الوقف -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة يتصدق عني بمائة درهم من غلتها في كل سنة ومابقى لعمر -

قال - فهذا والباب الاول سواء وماضاع فهو من حصه عمرو ويبدأ بالمساكين فيتصدق عنه عليهم بمائة درهم كل سنة -

قلت - أرايت لو لم تخرج المائة درهم -

قال - تكون للمساكين -

قلت - وكذلك لو قال اعتق عني نسمة او حج عني حجة -

قال - نعم -

قلت - أرايت لو قال ارضى صدقة موقوفة على قرابتي يعطى فلان لرجل من القرابة منها مائة درهم (١) ومابقى للقرابة -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة لعبدا لله منها كذا ولزيد كذا ولعمر وكذا حتى سمى جماعة كثيرة فتعصرت الغلة عن هذه الارزاق -

قال - تقسط الغلة بينهم على ذلك -

قلت - أرايت ان زادت الغلة على ذلك -

قال - تكون الزيادة للفقراء -

قلت - أرايت ان كان قال في اول الكلام صدقة موقوفة لعبدا لله وزيد وعمر ووفلان ، لفلان منها كذا ولفلان منها كذا فتقصت الغلة -

قال - تقسط بينهم يضرب لكل انسان منهم فيما يسمي له -

قلت - وان زادت الغلة -

قال - تكون الزيادة لهم جميعا على عدد رؤسهم ولا تكون الزيادة على قدر ما سمى لهم -

(١) كذا ولعله - سقط قال يعطى فلان منها مائة درهم - ح -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة يعطى كل واحد من قرابتي منها ما يكفيه
ونقصت الثلثة -

قال - تقسط الثلثة بينهم -

قلت - فان زادت الثلثة -

قال - تكون الزيادة على عدد رؤسهم .

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة لعبد الله -

قال - أجعل قوله لعبد الله على الثلثة دون الرقبة -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة لقرابتي -

قال - نعم (الثلثة للقرابة دون الاصل وكذلك لو قال للساكين -

قال - نعم - ١) -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة لعبد الله منها مائة درهم -

قال - فأجعل قوله لعبد الله منها مائة درهم انما هو لعبد الله من غلتها مائة درهم -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة لعبد الله ، لعمر ومنها مائة درهم -

قال - يكون لعمر ومن الثلثة مائة درهم وما بقى لعبد الله -

قلت - أرايت لو لم تكن الثلثة الائمة درهم -

قال - تكون كلها لعمر ولا شيء لعبد الله -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنى ابدأ بصاحب التسمية قبل من سباهم له ألا ترى أن رجلا لو قال

عندنا وصيت بثلث الى لعبد الله ولزيد منه مائة درهم فكان الثلث كله مائة درهم

انها تكون كلها لزيد ولا شيء لعبد الله فكذلك الوقف -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة للفقراء والساكين ولزيد منها مائة درهم

فلم يخرج الائمة درهم -

قال - اعطيها زيدا ولا شيء للساكين -

قلت - أرايت اذا قال صدقة موقوفة لعبد الله وزيد يبدأ بعبد الله فيعطى منها

مائة فلم تكن الثلثة الامائة -

قال - تكون كلها لعبدا لله ولا شيء لباقي -

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة لعبدا لله نصفها ولزيد منها مائة درهم -

قال - يعطى عبدا لله نصفها ويعطى زيد من النصف الباقي مائة درهم -

قلت - فان فضل كان للفقراء -

قلت - أ رأيت لو لم تكن الثلثة الامائة درهم -

قال - يعطى زيد المائة كلها ولا شيء لعبدا لله -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - ألا ترى أنه لو قال صدقة موقوفة لعبدا لله ولزيد منها مائة درهم ولم تكن الثلثة الامائة انى اعطيا كلها لزيد وكذلك اذا قال نصف الثلثة لعبدا لله -

قلت - أ رأيت لو كانت الثلثة ما تبي درهم -

قال - فنصفها لعبدا لله ومائة باقية لزيد ولا شيء للفقراء -

قلت - لو كانت الثلثة مائة وخمسين درهما -

قال - يكون لزيد منها مائة درهم وما بقى فلعبدا لله وفيها قول آخر انه اذا قال صدقة موقوفة على ان ما اخرج الله من غلاتها فلزيد وعبدا لله منها النصف ولعمرو منها مائة درهم فى كل سنة فانخرجت الارض مائة درهم -

قال - يضرب لزيد بخمسين درهما ولعمرو مائة درهم فيقسمان ذلك حتى يكون ما يصيب عمرو مائة فاذا بلغت الثلثة مما يصيب عمرا مائة اعطى زيد النصف من غلاتها واعطى عمرو مائة فان فضل بعد ذلك فضل من النصف الباقي من غلات هذه الصدقة كان للفقراء والمساكين وقرق بين قوله صدقة موقوفة فما اخرج الله من غلاتها فهو لعبدا لله ولعمرو من ذلك مائة درهم فى كل سنة وبين قوله فما اخرج الله من غلاتها فنصفه فهو لعبدا لله ولعمرو من ذلك مائة درهم فى كل سنة وقال اذا سمى الجميع للاول ثم مسمى للثاني شيئا بدأت بصاحب التسمية فأعطيته فان

فضل بعد ذلك أعطى الآخرون ل إذا سمى البعض لرجل وسمى للآخر شيئاً معلوماً
فإنما أجعل لهذا الآخر ما سمى له فما بقي بعد التسمية يصحابون إذا نقصت التلة وقال
في الباب هذا كله كالرجوع -

قلت - أ رأيت رجلاً قال ارضى صدقة موقوفة لفقراء قرابتي يعطى كل واحد
منهم ما يكفيه في طعامه وكسوته بالمعروف (فنقصت التلة -

قال - يضرب لكل واحد من التلة ما يكفيه في طعامه وكسوته بالمعروف - (١)
فيصحابون في ذلك -

قلت - تختلف الاقوات والنفقات -

قال - نعم ألا ترى ان نفقة الكبير غير نفقة الصغير وإنما يضرب لكل واحد منهم
بقدر ما يكفيه والذي يكفى كل واحد منهم مخالف لما يكفى صاحبه -

قلت - أ رأيت ان كان في غلات هذه الصدقة فضل عن هذه النفقات -

قال - يعطى كل واحد منهم ما سمى له من هذه النفقة وما فضل بعد ذلك فهو
بينهم على عدد الرؤس -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه قال صدقة موقوفة على ان ما اخرج الله تعالى من غلاتها فهو للفقراء
من قرابتي فقد جعلها كلها لهم لكل من كان فقيراً منهم فلما قال يعطى لكل واحد
منهم ما يكفيه في طعامه وكسوته اعطيت كل واحد منهم ما سمى له وصار ما بقي
لهم جميعاً لقوله في اول الكلام وما اخرج الله تعالى من غلاتها للفقراء قرابتي
ألا ترى لو أن رجلاً قال قد اوصيت بثلث مالي لفقراء قرابتي يعطى كل واحد
منهم من ذلك مائة ففضل فضل من الثلث كان الفضل بينهم على عدد الرؤس
لقوله في اول الكلام لفقراء قرابتي لأن الثلث كله قد صار لهم بذلك ألا ترى أن
رجلاً لو قال قد اوصيت بثلث درهم من مالي لمبدأ الله وزيد ولعمرو لمبدأ الله
منه مائة درهم ولعمرو ومائتا درهم وزيد ثلثائة اعطيت كل واحد منهم ما سمى
له وما بقي بعد ذلك فهو بينهم على عدد الرؤس وكذلك الوقت على ما وصفت لك -

قلت - أرايت اذا قال صدقة موقوفة على أن ما انخرج الله تعالى من غلاتها فهو لفقراء قرابتي يعطى كل واحد منهم ما يكفيه فى طعامه وكسوته (فاستغنى بعضهم او مات بعضهم -

قال - يعطى كل من بقى منهم وكان فقيرا ما يكفيه فى طعامه وكسوته - (١) معه بالمعروف فما فضل بعد ذلك فهو بينهم على عدد الرؤس -

قلت - ولم قلت ذلك (٢) -

قال - لأنى انما انظر الى من منهم فقيرا يوم تخاف ائثلة فاعطيه واسقط من استغنى منهم او هلك -

قلت - أرايت اذا قال صدقة موقوفة لفقراء قرابتي أيعطى كل واحد منهم من ذلك ما يكفيه منها فى طعامه وكسوته بالمعروف فما فضل بعد ذلك من غلات هذه الصدقة فهو للفقراء -

قال - فهو جائز -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه نقله عن القرابة الى الفقراء بقوله فما فضل بعد ذلك فهو للفقراء ألا ترى لو أن رجلا قال ثلث ما لى لقرابتي يعطى كل واحد منهم من ذلك مائة درهم فما فضل بعد ذلك من الثلث للفقراء والمساكين انى اعطى كل واحد من القرابة ما سمي لهم فما فضل بعد ذلك فهو للفقراء لأنه رجع عن الفضل ليجعله للمساكين وكذلك غلة الوقف -

قلت - أرايت لو قال قد اوصيت بثلاث ما لى لعبد الله وعمره وعبد الله فيه مائة درهم ولعمره ومائتان فما فضل بعد ذلك فهو للفقراء وكان الثلث الف درهم (٣) انى اعطى عبد الله مائة درهم وعمره مائتى درهم وما فضل بعد ذلك فهو للفقراء -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة فما انخرج الله من غلاتها اعطى منه من كان فقيرا من قرابتي فى كل سنة ما يكفيه فى طعامه وكسوته بالمعروف فقصرت الغلة عما سمي للفقراء القرابة كيف تقسم الغلة بينهم -

(١) ليس فى ر (٢) من هنا محو فى صف (٣) ليله سقط قال -

قال - يضرب لكل واحد منهم مسمى له من غلات هذه الصدقة ويقسط بينهم على ذلك -

قلت - أ رأيت ان كان فى غلاتها فضل مسمى لهم -

قال - يكون ذلك الفضل للفقراء والمساكين -

قلت - ولم قلت ذلك (١) -

قال - لأنه لم يجعل للقرابة من الغلة الا الثلقات فما فضل عنهم كان ذلك الفضل للفقراء ولا يشبه هذا قوله فما اخرج الله تعالى من غلاتها فهو لفقراء قرأتى يعطى كل واحد منهم ما يكفيه فى طعامه وكسوته لأنه هاهنا قد جعل الغلة كلها لهم ثم فرقها عليهم فى الباب الاول لم يجعل لكل واحد منهم الا مسمى له وان لم يسم لكل واحد منهم فهما مفترقان ولم يجعل الكل لهم فهما مفترقان الا ترى ان رجلا لو قال قد اوصيت لكل واحد منهم من قرأتى بمائة درهم من ثلث مالى فزاد الثلث على مسمى ان الزيادة للورثة فكذلك الفضل من الغلة للفقراء -

قلت - أ رأيت اذا قل ارضى صدقة ووقفة لعبدا لله وزيد الف درهم لعبدا لله من ذلك مائة درهم -

قال - يخرج من غلات هذه الصدقة الف فيعطى عبدا لله منها مائة درهم ومابقى من الالف لزيد -

قلت - أ رأيت ان كانت الغلة خمسمائة -

قال - يقسم بين عبدا لله وزيد على عشرة اسهم لعبدا لله ولزيد تسعة اسهم -

قلت - أ رأيت لو قال لعبدا لله مائة درهم ولزيد مابقى -

قال - هذا والاول سواء وان قصصت الغلة تحاصروا على ما وصفت لك -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه قال الف درهم لعبدا لله ولزيد لعبدا لله منها مائة درهم فكأنه قال لزيد منها تسعمائة بقوله لعبدا لله وزيد الف درهم -

قلت - أ رأيت لو قال ما اخرج الله تعالى من غلاتها اخرج منه فى كل سنة مائة

ألف درهم يعطى عبداً لله منها مائة درهم ولزيد ما بقى فقصر الثلثة عن ألف درهم - قال - يبدأ بعبداً لله فيعطى مائة درهم فما فضل بعد ذلك كان لزيد ولا يشبه هذا قوله لعبداً لله ولزيد لعبداً لله منها مائة درهم وكذلك قولنا فى الوصية صلى مثل ما وصفت لك فى الوقف -

قلت - أ رأيت رجلاً قال ارضى صدقة موقوفة فما اخرج الله من غلاتها فهو لعبداً لله وللفقراء والمساكين -

قال - يعطى عبداً لله النصف من غلات هذه الصدقة والنصف الباقي للمساكين وفيها قول آخر (١) ان الثلثة تقسم على ثلاثة اسهم ثلث لعبداً لله والثلثان الباقيان للفقراء والمساكين وقال اقل من يقع عليه اسم المساكين اثنان فاضرب للمساكين بسهمين ولعبداً لله بسهم وقال اصحابنا فى رجل قال تصدقوا بهذه الدراهم بعد وفاتى على المساكين فاعطى الوصى مسكيناً واحداً اجراً واحداً والباقي ان يعطى اثنين وفيها قول آخر انه لا يجوز (٢) ان يعطى الاثنين فكذلك الوقف على ما وصفت لك - قلت - أ رأيت لو قال لعبداً لله وعمره والمساكين -

قال - تكون الثلثة اثلاً ثلثاً لعبداً لله ثلث ولعمره وثلث وثلث الباقي للمساكين وينبنى على قياس هذا القول الآخر ان يكون نصيفين لعبداً لله ولعمره والنصف (والنصف - ٣) الباقي للمساكين لأن اقل ما يقع عليه اسم المساكين اثنان فيضرب لهما بسهمين -

قلت - وكذلك لو سمى جماعة قال والمساكين -

قال - نعم يضرب لكل واحد منهم بسهمه والمساكين بسهم وفى القول الآخر للمساكين بسهمين -

قلت - أ رأيت لو قال صدقة موقوفة لقرابتي والمساكين -

قال - ينبنى على قياس قول اصحابنا ان يضرب لكل واحد من القرابة بسهمهم وللفقراء والمساكين بسهم وفى القول الآخر بسهمين وهو عندنا قبيح وهو على

(١) صف - اقوال آخر (٢) صف - لا يجوز (٣) زيادة من صف -

قياس قول اصحابنا فى الوقف يا وينبى فى قياس قول اصحابنا اذا قال ما اخرج الله من غلات هذه الصدقات (١) ثرايتى وجيرانى ومولائى والمساكين يضرب لكل واحد من القرابة والجيران والمولى بسهم سهم والمساكين بسهم وفى القول الآخر بسهمين فهذا عندنا قبيح وكذلك لو قل على ولدى ونسلى والقرابة والمولى ونسلهم والجيران بسهم سهم فهذا قبيح عندنا -

قلت - أرايت لو قال لعبداه وللفقراء والمساكين -

قال - الفقراء والمساكين صنف واحد يضرب لهم بما كان يضرب احد الصنفين لو سمي فى القياس ما قسمت الصدقات فهو سهان وفى (٢) اختلاف عندنا -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة لثرايتى وللفقراء والمساكين والفقارين وفى سبيل الله وفى الرقاب وابن السبيل -

قال - ينبى على قياس قول اصحابنا ان يضرب لكل واحد من القرابة بسهم سهم والفقراء بسهم وفى سبيل الله بسهم وفى الرقاب بسهم وابن السبيل بسهم وعلى قياس القول الآخر ان يضرب للمساكين بسهمين وللرقاب بسهمين وللفقارين بسهمين ولكل واحد من القرابة بسهم -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة فى وجوه الصدقات -

قال - يكون للفقراء والمساكين وفى الرقاب والفقارين وفى سبيل الله وابن السبيل -

قلت - أرايت سهم العاقلين عليها -

قال - هو عندنا فى الصدقات مردود على السهام وانما لهم بقدر العالة واذا كان ذلك فى الوقف كان مردودا على السهام -

قلت - أرايت سهم المؤلفة قلوبهم -

قال - هو فى الصدقات عندنا مردود على السهام وقد ذهب المؤلفة قلوبهم وكذلك هى (٣) فى الوقف مردود على السهام -

قلت - أرايت والى هذا الوقف أنه ان يزيد بعض (الوجوه على بعض -

قال - لا يضربسقط هذه القلة بين - ١) هذه الوجوه بالسوية -
قلت - ولم قلت ذلك وقد قال الفقهاء فى الصدقات لوضعها فى وجه واحد من
وجوه الصدقات اجزأ -

قال - انما ارحص ذلك فى الصدقات لأن الفقهاء رخصت فى ذلك ولم يلنا
انها رخصت فى الوصايا -

قلت - أرايت لو قال ارضى صدقة موقوفة للفقراء والمساكين وسائر سبيل
الصدقات ووجوه البر والخير كيف تقسم هذه القلة -

قال - اما سهم الماملين عليها والمؤلفة قلوبهم فردود على السهام واما وجوه
البر فاقل ما يكون ثلاثه وجوه سوى وجه الصدقات فيضرب للفقراء والمساكين
بسهم وللرقاب بسهم ولوجوه البر بثلاثة اسهم فتكون القلة على ثمانية اسهم وفى
القول الآخر لوجوه الصدقات ستة اسهم ولوجوه البر بثلاثة اسهم لأن للفقراء
والمساكين فى هذا القول سهمين فكذلك كانت القلة على تسعة اسهم -

قلت - أرايت لو قال لقرابتي وللفقراء والمساكين وسائر سبيل الصدقات
ووجوه الخير والبر -

قال - يضرب لكل واحد من القرابات بسهم سهم وهذه الوجوه الباقية بثمانية
اسهم -

قلت - وكذلك لو قال لقرابتي وهوالى وجيرانى والفقراء والمساكين وسائر
وجوه الصدقات ووجوه الخير والبر -

قال - نعم يضرب لكل واحد من القرابة والجيران والموالى بسهم سهم ويضرب
لهذه الوجوه ثمانية اسهم وعلى القول الآخر تسعة اسهم وهو عندنا قبيح والله
اعلم وقال اصحابنا فى الوصية (٢) ينظر الى كل من سمى ممن يحاط به فيضرب لكل
واحد (بسهم - ٣) سهم (ويضرب لكل وجه من الوجوه اتى لا يحاط بها سهم - ٤)
وكذلك الوقف على قياس قول اصحابنا فى الوصايا -

(١) سقط من - صف (٢) صف - الوصايا (٣) زيادة من - صف -

(٤) سقط من - صف -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة للغارمين -

قال - فهو جائز وتكون الثلثة للفقراء من الغارمين -

قلت - أرايت لو قال للغارمين وفى سبيل الله -

قال - فهى نصفان نصف فى سبيل الله ونصف فى الغارمين -

قلت - وكذلك لو قال وفى ابن السبيل جعلها اثلاثا -

قال - نعم -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة للغارمين منها مائة درهم فى كل سنة -

قال - يعطى الغارمين منها مائة درهم فما فضل بعد ذلك فى الفقراء والمساكين -

قلت - وكذلك لو قال ولا بن السبيل مائة درهم والرقاب مائة درهم اعطيت

كل وجه من هذه الوجوه دراهم ما سمى لهم فما فضل بعد ذلك كله فهو للفقراء -

قال - نعم -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة للفقراء والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل

والرقاب والحج وسمى لكل وجه من هذه الوجوه دراهم مائة فزادت الثلثة

قال - تكون الثلثة لهذه الوجوه على عدد الوجوه -

قلت - أرايت ان قصرت الثلثة -

قال - يضرب لكل وجه من هذه الوجوه بما سمى له فى هذه الصدقة فتقسم

هذه الثلثة بينهم على ذلك -

باب الرجل يقف ارضا وفيها

(ثمررة - ١) قائمة او نخلة قائمة

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة الله ابدا ولم يزد على ذلك وفى

هذه الارض ثمررة -

قال - الارض صدقة موقوفة للفقراء والمساكين (واما الثمرة - ١) والثلثة فهى

للوائق دون الفقراء -

قلت - ولم قلت ذلك -^١

قال - لأنه انما تصدق بالارض ولم يتصدق بالثلة القائمة فيها بشئ.

قلت - أريت اذا قال ارضى صدقة موقوفة بعد وفاى على الفقراء والمساكين فمات الموصى وفيها علة قائمة او ثمرة -

قال - فالعلة والثمرة للورثة دون المساكين الا ترى ان رجلا لو قال اوصيت لقلان بأرضى بعد وفاى فمات الموصى وفيها ثمرة او نخلة كان ذلك للورثة فكذلك الوقف -

قلت - لم قلت ذلك -

قال - لأن الواقف والموصى قد زال ملكهما عن الارض ولم يزل ملكهما عن الثلة التى فيها لأن الثلة لا تكون تبعا للاصل الا ترى ان رجلا لو باع من رجل ارضا فيها ثمرة او غلة كانت الثمرة للبائع فكذلك الثلة الا ان يشترطها المشتري فكذلك الوقف والوصية وكذلك لو وهب رجل لرجل ارضا وفيها ثمرة كانت الثمرة عندنا للواهب والهبة باطلة وينبنى في قياس قول من يميز الهبة الشائعة ان الهبة في الاصل جائزة ويبطل الهبة في الثمرة والثلة ولا يكونان موهوبين واما نحن فنبتل ذلك كله وقال اصحابنا اذا رهن الرجل من رجل ارضا وفيها ثمرة قائمة فالثمرة رهن مع الاصل وفصلوا بين الهبة والرهن والبيع وقالوا اذا زال ملك رب الارض عنها فالثلة لرب الارض واذا لم يزل ملك رب الارض عنها كانا جميعا كالشئ الواحد فلذلك جعلوا الرهن والثمرة (١) والارض جميعا -

قلت - أريت اذا قال ارضى صدقة موقوفة فما اخرج الله تعالى من غلاتها فهو للفقراء والمساكين وفيها ثمرة قائمة يوم وقف الارض -

قال - فالارض موقوفة والثمرة للواقف -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه قال ما اخرج الله من غلاتها فانما هذا على الغلات الحادثة بعد اليوم وليس على الثلة القائمة فيها -

قلت - رأيت اذا قال ارضى صدقة ، وقوفة على الفقراء والمساكين وكان فيها بناء -

قال - فهو موقوفة وهو الباب الاول سواء -

قلت - وكذلك الخلل القائم فيها والشجر -

قال - نعم -

قلت - رأيت لو كان فيها تقضى مقبوض او غل مضروب -

قال - يكون ذلك كله للواقف -

قلت - وهذا عندك والبيع سواء -

قال - نعم كل ما كان يدخل في البيع يدخل في الوقف -

قلت - وكذلك لو قال ارضى بعد وفاتي صدقة ، وقوفة للفقراء والمساكين -

قال - نعم يكون كل ما كان فيها من ثمة او تقضى مقبوض فهو لورثة وما كان

من بناء قائم او من غل او من شجر قائم فهو وقف للواقف -

قلت - وكذلك لو قال هذه الارض بعد وفاتي لفلان بن فلان وصية له -

قال - نعم فهي له -

قلت - رأيت رجلا قال ارضى صدقة ، وقوفة على الفقراء والمساكين ولها حصنة

في نهر او شرب او طريق او مغيض -

قال - القياس عندنا ان يكون الوقف على ما طافت الحدود خاصة دون ماسوى

ذلك ولكنى استحسن ان أجعل ما كان لها من حق موقفا مثلها لأنى ان لم افضل

ذلك اجذبت الارض لو لم يكن لها شرب ولا مغيض ولا طريق ألا ترى ان اصحابها

قالوا في رجل آجر من رحل ارضا ولم يذكر حقوقها (١) ولا طرقها فقالوا نستحسن

ان نجعل له الطريق والشرب لأن امور الناس على هذا وكذلك الوقف -

قلت - رأيت لو قال ارضى صدقة ، وقوفة بمحدودها وجميع حقوقها -

(قال - هذا كله سواء - ٢) فالشرب والمغيض والطريق وقف كله في العباس

والاستحسان -

(١) د - والريية ولم يكن بمسوقها (٢) انس في - صف

قلت - وكذلك لو قال ارضى صدقة موقوفة بحدودها وجميع حقوقها كان هذا كله سواء -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى بحدودها كلها وجميع حقوقها وما فيها ومنها صدقة موقوفة لله ابدًا وفيها ثمرة قائمة لمن تكون الثمرة -

قال - القياس ان تكون الثمرة لواقف لأنه قال وما فيها ومنها صدقة موقوفة والثمره لا تكون موقوفة ولكنى استحسن ان أجعل الثمرة للفقراء والمساكين وما يحدث الله تعالى من الثمرات بعد ذلك في الوجوه التى وقعت عليها الارض - قلت - ولا تجعل الثمرة القائمة فيها في وجوه الوقف -

قال - لا وإنما يكون ذلك للفقراء لقوله وما فيها ومنها صدقة وأجمله كأنه قال الثمرة صدقة واجعل قوله موقوفة على ما يكون فيه الوقف فيجوز الوقف فيه فاقبها فيما بينه وبين الله تعالى بأن يصدق بالثمة ولا اجبره على ذلك والقياس عندنا ان لا يصدق بها لقوله موقوفة لأن الثمرة لا تكون موقوفة ولكنى استحسن على ما وصفت لك -

قلت - أ رأيت لو قال بحدودها وبنائها ونخلها وارضها وشجرها وسائر بنائها (ومشاربها مقارها - ١) ومد ايضها ومحلها (٢) ومراقها وكل قليل او كثير هو فيها ومنها وكل حق هو لها داخل فيها وخارج منها وفيها ثمرة قال تكون الثمرة للفقراء لقوله وما فيها ومنها ويكون ما بقى موقوفة على وجوه الوقف والقياس عندنا ان تكون الثمرة لرب الارض ولكنى استحسن ان أجعلها للفقراء والمساكين لقوله موقوفة فاقبها بذلك ولا اجبره عليه -

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة بعد وفاتي على ان ما اخرج الله من غلاتها فهو لبيد الله مات الواقف وفيها ثمرة قائمة -

قال - ما اخرج الله من غلاتها بعد وفاتي الموصى فهو لبيد الله والثمره القائمة فيها لقورثة في القياس واما في الاستحسان فهى للفقراء على ما فسرته لك وبالاستحسان

نأخذ -

قلت - أرايت رجلا قال هذه الارض بمحدودها كلها وجميع حقوقها وما فيها ومنها من قليل او كثير صدقة موقوفة لله ابدًا وفيها تقضى منقوض لمن يكون ذلك المقضى -

قال - لواقف ولا يكون لوقوفة عليهم ولا للساكين من ذلك شيء -

قلت - وكذلك لو قال هذه الارض بمدة وقاى بمحدودها كلها وجميع حقوقها وما فيها ومنها صدقة موقوفة وفيها تقضى منقوض او نخل مضروب او شجر -

قال - يكون ذلك كله للورثة ولا يكون لاهل الوقف شيء ولا يكون للساكين من ذلك شيء -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - اما ما كان فيها منقوض فهو باين منها ولا يدخل فى الوقف الا ترى لو كان فيها ثمرة مضروبة لم تدخل فى الوقف وكذلك لو كانت ثمرة فى بيوت الارض موضوعة لم تدخل فى الوقف وكذلك لو كان فيها متاع لواقف لم يدخل فى الوقف وكذلك ما صرم او ما تقضى قبل الوقف -

قلت - وكذلك تقول فى هذا اجمع فى البيوع -

قال - نعم ذلك كله للبايع ولا يكون للشترى -

قلت - ولم قلت ذلك اذا كان فيها ثمرة معلقة فقال ارضى بمحدودها كلها وجميع حقوقها وما فيها ومنها صدقة موقوفة انك تقتضيه أن يتصدق بالثمرة ولا تجبره على ذلك ولم تحصل ذلك فى المقضى فتقول يتصدق به على الساكين ولا تجبره على ذلك - قال - هما مترقان لا يشبه الثمرة المعلقة فيها التقضى المنقوض ولا المتاع الذى فيها الا ترى ان رجلا لو باع رجلا ارضا بما فيها ومنها من قليل او كثير وفيها ثمرة معللة دخلت فى البيع لأن فيها ومنها ولو باع من رجل ارضا بما فيها ومنها وفيها تقضى منقوض لم يدخل ذلك فى البيع لأنه ليس منها اذا اباها وكذلك الثمرة لو اباها وما دامات معللة فيها فهي متاع الا ترى ان رجلا لو اقر لرجل بارض وفيها ثمرة قائمة

قائمة (١) على رؤس النخل كانت الثمرة للقر له بالأرض ولو كانت الثمرة يوم اقر كانت الثمرة للقر ولم تكن للقر له فكذلك الوقف ألا ترى أن رجلا لو كانت له امة قد صرمت فولدت ولدا فاقربا لامة لرجل لم يكن ولدها له وكذلك المهره اذا زالت عنها -

باب الرجل يقف ارضه على ان يعطى غلتها من شاء

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة لله ابدا على ان لي ان اعطى غلتها من شئت من الناس -
قال - الوقف جائز -
قلت - ولم قلت -

قال - لأنه لما قال ارضى صدقة موقوفة على ان لي ان اعطى غلتها من شئت قد خرجت من ملكه بقوله صدقة موقوفة وصار له ان يعطى الغلة من شاء ألا ترى ان رجلا لو قال ثلث مالي الى فلان يعطيه من شاء ثم مات الموصى قد خرج الثلث من ملكه ولم يورثه والموصى له ان يعطيه من احب فكذلك الوقف الذى وصفت لك قد خرجت الارض من ملك صاحبها بقوله صدقة موقوفة وليس يملكها احد ولما وقف ان يعطى الغلة من شاء وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله فى الوصية وهو قولنا -

قلت - أ رأيت اذا جعلت هذا الوقف جائزا ألواقف ان يأكل من غلتها -
قال - لا ليس له ذلك -

قلت - ولم وقد قال اعطى غلتها من شئت فلم لا يكون له ان يأخذ الغلة لنفسه كما كان له ان يعطى الغلة غيره -

قال - ليس لذلك وانما معنى قوله اعطى غلتها من شئت من الناس غيرى وليس معنى بذلك نفسه لأنه لا يكون معطيا لنفسه انما معنى ذلك الى غيره ولو ان رجلا قال قد اوصيت بثلث مالي الى فلان يعطيه من شاء فقال فلان انا آخذ الثلث

لنفسى لم يكن له ذلك وكذا اذا قال على ان لى ان اعطى غلتها من شئت فليس له
 أن يأخذ الغلة لنفسه وهذا قول أبى حنيفة رحمه الله وتولنا فى الوصية والوقف
 على قياسه ألا ترى لو ان رجلا قال لامرأته طلقى اى نسائى شئت لم يكن لها ان
 تطلق نفسها وانما هذا على غيرهما من النساء وكذلك لو ان امرأة قالت لرجل
 زوجنى من شئت لم يكن له ان يزوجه من نفسه وكان الامر على غيره -

قلت وكذلك الوقف انما هو على غيره فليس له ان يعطى نفسه من غلة الوقف شيئا -
 قلت - واذا قال قد جعلت ارضى صدقة موقوفة على ان لى ان اعطى غلتها من
 شئت ثم أنه قال قد جعلت غلتها لفلان ما عاش -

قال - فذلك جائز ولفلان غلتها ما عاش -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأن الواقف قال على ان لى ان اعطى غلتها من شئت فلما قال قد جعلت
 غلتها لفلان ما عاش فكأنه ساء عند الوقف وشرط له ذلك -

قلت - أرايت ان قال بعد ذلك قد حولتها عن فلان وجعلتها لفلان لرجل آخر له
 ذلك -

قال - لا -

قلت - ولم قلت ذلك (١) -

قال - لأنه لما جعلها لفلان فقد صارت كأنها كانت وقفاً فى الأصل عليه فليس
 له ان يحول الصدقة بعد ذلك عنه وقد انقطعت مشيئته فى غلة هذه الصدقة وما دام
 فلان حياً ووجب لفلان حيا ته ألا ترى ان رجلا لو قال قد اوصيت بثلث مالى
 الى فلان يعطيه من شاء فقال فلان قد شئت ان اعطيه فلانا بعد موت الموصى
 ثم قال بعد ذلك بل اعطيه فلانا ولا اعطيه الاول لم يكن له ذلك لأنه لما قال
 قد اعطيته فلانا فقد ملكه فلان ساعة قبل له وانقطعت مشيئته هذا الرجل فيه وصار
 الثلث لهذا الرجل المجمعول له فكان الميت اوصى له به وساء حيث مات وكذلك
 الوقف اذا قال الواقف قد جعلت غلة هذا الوقف لفلان فكأنه ساء فى عقدة

الوقف وليس له الرجوع كما أنه ليس لهذا الرجل في الوصية رجوع وهذا قول اصحابنا في الوصية وكذلك قولنا وقال اصحابنا لو ان رجلا قال أعتقوا احد عيدي هذين من بعد وفاتي ان للورثة ان يعتقوا ايها شاءوا فان قالوا شئنا ان يكون هذا الذي نعتق ثم قالوا بعد ذلك لابل نعتق هذا الآخر أنه ليس لهم ذلك لأن الوصية قد وجبت للاول وكذلك الوقف -

قلت - أرايت هذا الذي جعلت له غلة هذا الوقف لم لا يكون للواقف ان يرجع فيما جعل له من ذلك وهو لم يقبض ما جعل له من ذلك ولم لا تجعل هذا بمنزلة الهبة - قال - انما هذا بمنزلة من وقف عليه وسمى في عقدة الوقف فلان بالى قبض ذلك اولم يقبضه وهوله جائز ألا ترى ان رجلا قال ثلث مالى الى فلان يعطيه من شاء فقال فلان فاني قد جعلت لفلان لرجل آخر غائب ان ذلك جائز وان لم يقبضه لأن هذا بمنزلة الوصية فهي جائزة وان لم يقبض وكذلك الوقف هو جائز وان لم يقبض ولا يشبه هذا الهبة لم يقبض -

قلت - أرايت ان مات الرجل الذي جعل اليه الوقف غلة هذا الوقف - قال - قللوا وقف ان يعطى غلتها من شاء وقد عادت مشيئته فيما يخرج من غلة الوقف بعد موت الرجل اليه كما كانت له قبل ذلك ان يجعلها لهذا الرجل - قلت - ولم قلت ذلك وقد زعمت ان مشيئته قد انقطعت -

قال - انما انقطعت مشيئته مادام هذا الرجل حيا فاذا هلك (١) الرجل عادت مشيئته على حالها لأنه شرط المشيئة في جميع ما اخرج الله تعالى من غلة هذا الوقف ابدا ما كانت اليه وانما قطعت مشيئته في بعض الغلة فله ان شاء فيما لم يكن فيه مشيئته ألا ترى ان رجلا لو قال ثلث مالى الى فلان يعطيه من شاء فاعطى نصفه رجلا ان ذلك جائز وقد انقطعت مشيئته في النصف الذي اعطاه هذا الرجل واما النصف الذي لم يعط منه احدا فمشيئته فيه ثابتة بعد على حالها فكذلك الوقف على ما وصفت ذلك -

قلت - أرايت هذا الواقف ان مات قيل ان يجعلوا الغلة لاحد من الناس كيف

القول في ذلك -

قال - في جميع غلة الصدقة للفقراء والمساكين -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه قال في صدر هذا الوقف صدقة موقوفة فلها قال ذلك صادر مرجعها (إذا انقطعت سبلها وانقرضت السبل التي سميت فيها فالثلة للفقراء لأن مرجعها - ١) اليهم فان قال قائل اذا قال الرجل ارضى صدقة موقوفة على ان لي ان اعطى غلتها من شئت فليس له ان يعطى غلاتها احدا من الاغنياء وانما له ان يضعها في الفقراء لأنه قال صدقة موقوفة فاذا قال صدقة موقوفة فهي للفقراء وله ان يعطى الثلة من احب منهم وليس له ان يجاوزهم الى غيرهم قيل له ما تقول في الرجل لو قال ارضى صدقة موقوفة على ان لي ان اعطى غلتها من شئت من قرابتي وفي قرابته اغنياء وقرراء أله ان يعطى منها احدا من قرابته فان قال نعم فقد ترك قوله ويقال له لم لا تجعلها للفقراء منهم دون الاغنياء من قرابته لأن الصدقات لا تكون للاغنياء وان قال ليس له ان يعطى احدا من الاغنياء من قرابته قيل له ما تقول فيه لو قال ارضى صدقة موقوفة على ان لي ان اعطى غلتها من شئت من هؤلاء القوم باعياهم وفيهم الثني والفقير أله ان يعطى منهم احدا من الاغنياء فان قال نعم فقد ترك قوله وان قال لا يعطى منها احدا من الاغنياء قيل له فما تقول فيه لو قال على ان لي ان اعطى غلتها من شئت من هذين الرجلين واحدهما غني والآخر فقير أله ان يعطى الثني منهما فان قال نعم قيل له هذا وذاك سواء واذا سمى قوما باعياهم او غير باعياهم فهو سواء ولا يشبه الوقف عندنا الوصية -

قلت - ولون رجلا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ان لي ان اعطى غلتها من شئت فقال الواقف في حياته قد جعلت غلتها لفلان ثم مات الواقف بعد ذلك ومات فلان -

قال - فالثلة للفقراء على ما وصفت لك -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه قد انقطع مشيئة في حياته مادام فلان حيا وكانت له المشيئة فيما يحدث من الغلة بعد هلاك فلان فلما مات انقطعت مشيئته فصار بمنزلة الذى مات قبل ان يسمى وجوها الأثرى ان رجلا لو قال ارضى صدقة موقوفة على فلان مات فلان بعد ذلك ان جميع غلة هذه الصدقة للفقراء والمساكين لأنه سماهم في قوله صدقة موقوفة هذا والاول سواء وكأنه سمى هذا الرجل في عقدة الوقف ثم مات فالغلة للمساكين -

قلت - وكذلك الذى مات قبل ان يحصل الغلة لاحد كأنه جعلها صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك اذا لم يكن منه مشيئة فان كانت منه مشيئة كأنها كانت في عقد الوقف -

قلت - أرايت اذا قال قد جعلت غلتها هذه السنة لفلان -

قال - فليس له من ذلك الاغلة هذه السنة وقد انقطعت مشيئة هذا الواقف في غلة هذا السنة ومشيئة فيما بقى من غلاتها على حالها -

قلت - فليس له ان يرجع -

قال - لا وهذا عندى بمنزلة رجل قال ارضى صدقة موقوفة لله ابدا على ان لفلان غلتها هذه السنة ثم الغلة بعد ذلك الى اعطيا من شئت فليس له ان يحول بين فلان وبين غلة هذه السنة فاذا انقطعت هذه السنة فله أن يعطى الصدقة من احب فكذلك الاول -

قلت - وكذلك لو قال جعلت غلتها كذا وكذا سنة لزيد وكذا وكذا سنة بعد ذلك لعبد الله -

قال - نعم هذا على ما قال وليس له ان يحول شيئا من ذلك عما جعله اليه وكأنه شرط هذا اجمع في عقدة الوقف ثم جعل له المشيئة بعد انقراضهم فكذلك هذا - قلت - فاذا اقترض هؤلاء وله المشيئة فيما بقى من غلات هذه الصدقة -

قال - نعم (١) وليس له ان ينقل عن احد من جعل له منها شيئا مما جعل من ذلك الى غيره لأن المشيئة قد انقطعت فيه -

قال - نعم -

قلت - فاذا مات بعد ما وقفها قبل ان يسمى منها شيئا لاحد ثم جعلها للفقراء
والساكنين -

قال - هذا عندى بمنزلة رجل قال ارضى صدقة موقوفة على الفقراء والساكنين
الا ان لي ان اعطى غلتها من شئت -

قال - فذلك جائز وان مات قبل ان يشاء فهو للفقراء على ما وصفت لك فكذلك
الاول -

قلت - ارأيت ان قال غلتها بين فلان وفلان -

قال - فهو بينهما ما عاش وان مات احدهما -

قال - فخصته من ذلك الى الواقف يضمنها حيث احب وهذا قياس الاول -

قلت - ارأيت لو قال قد جعلت غلتها لولدى -

قال - فذلك جائز وكأنه وقفها على ولده -

قلت - ولم جوزت له ان يجعلها لولده -

قال - لأنه قد يكون معطيا لولده ألا ترى ان وجلا لو قال قد اوصيت بثلث مالي
الى فلان يعطيه من شاء فاعطاه ولده ان ذلك جائز وكذلك الوقف على ما
وصفت لك -

قلت ارأيت لو قال قد جعلت غلتها لولدى ونسلي -

قال - فذلك جائز على ما قال فائتلة لولده ونسله ما تناسلوا وهذا والذي وقف
على ولده ونسله سواء -

قلت - فاذا (١) اقرضوا فله المشيئة في غلتها بعد ذلك -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت اذا قال صدقة موقوفة على الاغنياء ان الوقف باطل لا يجوز
وقد قلت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ان لي ان اعطى غلتها من شئت انه
جائز -

قال - لا يشبه هذا والذي وصفت لك لانه اذا قال على ان لي ان اعطى غلثها من شئت فان الوقف على من شاء هو فصار الوقف كأنه على قوم بأعيانهم فذلك جائز اغنياء كانوا أو فقراء واما الذي قال ارضى صدقة موقوفة على الاعنياء ولم يشترط المشيئة فذلك باطل لانه لا يحاط بهم -

قلت - أرايت هذا الواقف الذي شرط لنفسه المشيئة ان كان قال قد جعلت غلة هذه الصدقة لأهل الدنيا اغنيائهم وقرائهم -

قال - القياس ان يكون الوقف باطلا -

قلت - ولم قلت وقد كان اصل الوقف جائزا -

قال - اذا جعلها لقوم وقد شرط له في ذلك فكأنه سماهم في عقد الوقف على ما وصفت لك فصار هذا بمنزلة رجل قال ارضى صدقة موقوفة على اهل الدنيا غنيهم وفقيرهم فذلك باطل ألا ترى ان رجلا لو قال جعلت ثلث مالي الى فلان يعطيه من شاء ان ذلك جائز -

قلت - أرايت لو قال على ان اعطى غلثها من شئت واحييت -

قال - هما سواء -

قلت - فلو قال من هويت او اردت او رضيت -

قال - فهذا كله سواء وهو على ما وصفت لك واذا قال الرجل قد جعلته لابن الميت ان ذلك باطل ويعود الثلث ميراثا وقد انقطعت مشيئته وكان الميت هو الموحي بذلك فكذلك الوقف على ما وصفت لك -

قلت - وقد انقطعت مشيئته في الوقف كما انقطعت في الوصية -

قال - نعم هما سواء وقد بطل الوقف كما بطلت الوصية في القياس ولكني أستحسن ان اجيزه - والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب -

باب الرجل يقول ارضى صدقة موقوفة

على ان اضع غلثها حيث شئت

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة لله ابدا على ان اضع غلثها حيث

شئت -

قال - هذا وقف جائز -

قلت - أله أن يعطى من أحب على ما وصفت لك -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت أن قال قد وضعت غلتها في المساكين -

قال - فذلك جائز ولهم الغلة وليس له الرجوع في ذلك -

قلت - وكذلك لو قال قد وضعت في فلان أو جعلتها لفلان أو قال قد أعطيتها لفلان -

قال - نعم -

قلت - فإذا مات فلان -

قال - عادت مشيئة الواقف في غلتها على ما وصفت لك -

قلت - وكذلك لو وضعها في فريق بعد فريق -

قال - نعم هذا كله سواء وهذا صدى في هذه الوجوه بمنزلة الذي قال على أن

في أن أعطى غلتها من شئت ولا يشبه هذا عند ما قال أبو حنيفة رحمه الله يعطى

من شاء ويضعه حيث شاء وقد فرق أبو حنيفة بينهما وهو عندى سواء لأنه

في الوصية مخاطب لغيره وهو هنا مخاطب لنفسه فانما المشيئة على غيره -

قلت - وكذلك لو قال اضعها حيث هويت أو أودت (أوردت - ا)

لواشتهيت -

قال - نعم هذا كله سواء وهو على ما وصفت لك وإذا وضعها في وجه من هذه

الوجوه التي استقبل الوقف عليها كان جائزا على ما وصفت لك -

قلت - أ رأيت أن قال قد وضعتها في نفسي -

قال - فالوقف باطل -

قلت - لم -

قال - لأنه يكون بمنزلة الذي وقفها على نفسه لا يجوز ذلك له -

قلت - لم قلت إذا قال على أن يعطى غلتها من شئت فليس له أن يعطى

نفسه وانما هذا على غيره وقتلت في هذه المسئلة انه ان وضعها في نفسه فالوقف باطل ولم يطل في المسئلة الاولى -

قال - لا يشبه قوله اضعها حيث شئت قوله اعطيها من شئت لأنه لا يكون معطيا لنفسه وقد يكون اضعها عندها وقال أبو حنيفة رحمه الله في رجل قال ثلث مالى الى فلان يضعه حيث شاء فليس له ان يعطيها نفسه وكذلك الذى وصفت وهذا (١) قولنا وكذلك الوقف على قياس قول أبى حنيفة رحمه الله في الوصية -

قلت - وكذلك لو أن رجلا قال قد اوصيت بثلث مالى لاهل الدنيا كانت الوصية باطلة وكذلك الذى وقف على اهل الدنيا -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت لو قال صدقة موقوفة على أن لى ان اعطى عتبا من شئت من ولدى فذلك جائز وله ان يعطى عتبا من شاء من ولده فان قال قد اعطيتهم جميعا خلة الصدقة -

قال - فليس له ذلك -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه انما قال اعطى عتبا من شئت من ولدى فانما هو على بعضهم دون بعض (له - ٢) ان يعطى منهم ايهم شاء وليس له ان يعطيهم جميعا -
قلت - أ رأيت اذا اراد أن يعطيها غير ولده -

قال - فليس له ذلك لأنه انما شرط المشيئة فيهم فصار الوقف عليهم له ان يعطى من شاء منهم وليس له ان يجمعهم جميعا بهذا القياس في ذلك واما في الاستحسان فله ان يعطيهم جميعا وبه تأخذ -

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على أن لى ان اجعل عتبا من شئت قال - هذا جائز وله ان يجعل عتبا من شاء وهذا بمنزلة الذى قال ارضى صدقة موقوفة على أن لى ان اضع عتبا حيث شئت ولا يشبه هذا قوله اضعها واجعلها قوله اعطيها -

باب الرجل يقول ارضى صدقة موقوفة على ان لفلان ان يعطى غلتها من شاء

قلت - واذا قال الرجل ارضى صدقة موقوفة على ان لفلان ان يعطى غلتها من شاء -
قال - فهذا جائز -

قلت - لم -

قال - لانه وقفها وقفاً صحيحاً جائزاً واشترط فيها المشيئة لرجل فذلك جائز كأنه
شرطها لنفسه -

قلت - فلهذا الرجل ان يعطيها من شاء -

قال - نعم -

قلت - فان قال هذا الرجل اعطيها فلاناً فهي له ما عاش -

قال - فهذا جائز -

قلت - وله المشيئة فيما بقي من الثلثة بعد هلاك الرجل في جميع ما وصفت لك من
المسائل في اشتراط الرجل لنفسه سواء -

قال - نعم هذا كله سواء -

قلت - أرايت ان مات هذا الواقف قبل ان يعطيها هذا الرجل احداً قال فهذا
جائز له وله ان يعطيها من شاء في حياة هذا الرجل وبعد وفاته -
قال - نعم ذلك البتة (١) -

قلت - وكأنه قال لفلان ان يعطى غلتها في حياتي وبعد وفاتي من احب -

قال - هذا استحسان وادنى القياس فليس له ان يعطيها احداً بعد وفاة الواقف
فان مات انذى جعل اليه المشيئة بعد ذلك فالارض وقف على الفقراء والمساكين
على ما وصفت لك -

قلت - ولم -

قال - هذا عندي بمنزلة رجل قال ارضى صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين

لا ان فلان ان يعطى غلتها (من شاء فأت هو وفلان قبل ان يعطى غلتها - ٢)
اجدا فهي للفقراء والمساكين فكذلك الاول -

قلت - أرايت هذا الرجل الذى جعلت له المشيئة قال قد اعطيتها ولدى ونسلى -
قال - فذلك جائز (١) -

قلت - وكذلك لو قال جعلت غلتها لولد الواقف ونسلى -

قال - نعم هذا كله جائز وكأنه سمى هذا اجمع في عقد الوقف ألا ترى ان الرجل
لو وقف على ولده او على الذى جعلت له المشيئة (ان ذلك جائز وكذلك هذا الذى
جعلت له للمشيئة - ٢) اذا سمى من (قدر - ٣) وقف عليه الوقف وسماه في عقد
الوقف جاز على ما وصفت لك -

قلت - وكذلك لو قال هذا الذى جعلت له المشيئة اذا قال قد جعلت غلتها
الى ابدا -

قال - فليس له ذلك -

قلت - لم -

قال - ذه لو قال على ان فلان ان يعطى غلتها من شاء كان هذا على غيره
ولا يكون له ان يعطى نفسه وهو بمنزلة الذى قال ثلث مالى الى فلان يعطيه من
شاء كان هذا على غيره ولا يكون له ان يعطى فذلك جائز وليس له ان يأخذه لنفسه
وكذلك هذا ليس له ان يعطى نفسه من غلة هذا الوقف شيئا وانما له المشيئة في
ان يعطى غيره فاما ان يأخذ هو فلا -

قلت - فاذا لم يكن له ظم قلت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ان لى ان اضع
غلتها حيث شئت فوضعها في نفسه ان الوقف باطل وقد انقطعت مشيئته -

قال - لأن الواقف لو استقبل الوقف على الذى اليه المشيئة كان جائزا فلذلك
افترقا غير انه ليس لهذا الذى اليه المشيئة ان يعطى نفسه وانما له ان يعطى غيره
ولا تبطل مشيئته باعطائه اياها نفسه -

قلت - أ رأيت اذا قال قد اعطيت غلتها هذا الواقف وجعلها له ابدا ما عاش -
قال - فالوقف باطل وكان هذا الواقف شرط هذا لنفسه في عقد الوقف فذلك
باطل وكان مشيئته تكون من هذا الذى جعل اليه المشيئة فكأنها (١) كانت مساة
في عقد الوقف الا أنه ليس له ان يعطى نفسه فان قال قائل اذا قال على ان اعطى
غلتها من شئت فاعطاه نفسه فقد انقطعت مشيئته قيل له ما تقول في رجل قال
لعبده أعتق اى عبيدى شئت فقال قد شئت عتق نفسى فابطلت ذلك أنه ان يعتق
بعد ذلك من العبيد غيره ، فان قال نعم فقد ترك قوله وكيف تبطل مشيئته وانما
شاء في غير من جعل له فيه المشيئة -

قلت - أ رأيت اذا قال ارخصى صدقة ، وقوفة على ان تفلان ان يضع غلتها حيث
شاء -

قال - فذلك جائز -

قلت - وله ان يعطى غلتها من شاء -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - هو عندى بمنزلة الذى (قال على ان لى ان اضع غلتها حيث شئت فذلك
جائز ألا ترى ان رجلا - ٢) لو قال ثلث ما لى لى فلان يضعه حيث شاء كان ذلك
جائزا فكذلك هذا -

قلت - فلهذا الرجل ان يضع غلة هذا الوقف حيث شاء -

قال - نعم له ان يضعها حيث شاء -

قلت - فان مات قبل ان يسمى شيئا وقد مات الواقف قبله -

قال - فذلك جائز والارض وقف على الفقراء والمساكين على ما وصفت لك
وهذا بمنزلة الذى قال ارخصى صدقة ، وقوفة الا ان تفلان ان يضع غلتها حيث شاء
فذلك جائز وان مات فلان قبل ان يفعل فاعلة الفقراء على ما وصفت لك -

قلت - أ رأيت هذا الرجل الذى جعل له (٣) ان يضع غلتها حيث شاء اذا قال

(١) انتهى المحقق في صف (٢) زيادة من صف (٣) رد مبدئية - اليه - قد

قد وضعت غلتها في الاغنياء -

قال - الوقف باطل وكان الواقف نفسه ممي هذا في عقدة الوقف -

قلت - أرايت اذا (١) قال الذي جعل اليه ان يضح غلتها حيث شاء قد جعلت غلتها لفلان الواقف ابدا -

قال - فالوقف ايضا باطل وكان الواقف نفسه ممي ذلك في عقد الوقف ألارى اني أجعل المشيئة اذا كانت كأنها في الاصل وكذلك هذا -

قلت - أرايت هذا الذي جعلت له ان يضعها حيث شاء ان قال قد وضعتها في نفسي فهي لي في حياقي -

قال - فذلك كله جائز وله الثلثة ما عاش -

قلت - ولم قلت ذلك - -

قال - لأنه قديكون واحدا عند نفسه وهذا بمنزلة الذي قال ثلثي الى فلان يضعه حيث شاء فوضعه في نفسه قال جائز وكذلك الوقف على ما وصفت لك ان يجعل لنفسه فذلك جائز -

قلت - وكذلك اذا قال قد جعلت لنفسى سنة ثم من بعد تلك السنة لفلان فهو جائز -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال جعلتها لولدى ونسلي ما تناسلوا -

قال - نعم هذا كله جائز وهو على ما وصفت لك -

قلت - وكذلك لو قال قد جعلتها لولد الواقف ولنسله ما تناسلوا -

قال - نعم هذا كله سواء وهو جائز كله -

قلت - أرايت ان قال قد جعلت غلتها سنة للواقف -

قال - فالوقف باطل -

قلت - ولم قلت -

قال - هذا عندي بمنزلة الذي قال ارضى هذه صدقة وتوفى على ان لي غلتها سنة

ثم سمي سبلا بعد ذلك -

قال سبلا الوقف على هذا باطل لأنها لا تكون وقفاً في هذه السنة لأنه قد سماها لنفسه فلا تكون وقفاً بعد ذلك لأنه إنما وقفها بعد انقضاء السنة ولأن الوقف لا يكون على المالك (١) -

قلت - وكذلك لو قال غلتها الى فلان يعطيها من شاء فذلك جائز فان جعل غلتها لواقفه سنة او اكثر من ذلك فالوقف باطل -

قال - نعم وكان هذا سمي في عقد الوقف والله سبحانه وتعالى اعلم -

باب الرجل يقول ارضى صدقة

موقوفة على بنى فلان على ان

لى ان اعطى غلتها من شئت منهم

فهم - اذ ايت لو قال ارضى صدقة موقوفة على بنى فلان على ان لى ان اعطى غلتها من شئت منهم فالوقف على ذلك جائز وله ان يعطى غلتها من شاء منهم - قلت - اذ ايت ان قال لا اشاء ان اعطى احدا منهم -

قال - فالوقف جائز والثلة لهم جميعا -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه لما قال صدقة موقوفة على بنى فلان كان هذا جائزاً فلما قال على ان لى ان اعطى غلتها من شئت فذلك ايضاً جائز فلما قال لا اشاء ان اعطى منهم احداً فكأنه لم يشرط لنفسه منها (٢) مشيئة لأنه قد ابطال مشيئته وكأنه قال صدقة موقوفة على بنى فلان وسكت فيها لهم وذلك جائز ألا ترى ان رجلاً لو قال قد اوصيت بثلث مالى للفقراء والمساكين على ان لفلان ان يعطى من شاء منهم كان ذلك جائزاً وكان لفلان ان يعطيه من شاء منهم فان قال فلان لا اعطى احداً منهم ولا اشاء ذلك كان الثلث للفقراء وبطلت مشيئته فكذلك الوقف الذى (١) د - ومدنية - لا يكون غاية (٢) د - ومدنية - فيها -

وصفت لك -

قلت - أرايت ان مات الواقف قبل ان يسمى لأحد منهم شيئا -

قال - فالصدقة جائزة وهى لولد فلان بن فلان بينهم بالسوية لأنه لمسا مات فقد انقطعت مشيئته وكان هذا بمنزلة الذى لم يشترط لنفسه مشيئة وجعلها وقفا ثابتا (١) على بنى فلان فذلك جائز ألا ترى ان رجلا لو قال ثلث الى فلان يضعه حيث شاء من وحوه البرقات قبل ان يشاء شيئا ان الثلث فى وجوه البر وقد انقطعت المشيئة فكذلك الذى وصفت لك فى الوقف -

قلت - أرايت ان قال قد جعلتها لفلان هذا دون اخوته (٢) -

قال - فذلك جائز وهو له على ما قال -

قلت - فان مات ذلك الابن -

قال - فالمشيئة اليه بعد ذلك ثابتة على ما وصفت لك فى الباب الاول -

قلت - وكذلك لو قال قد جعلتها لفلان وفلان دون اخوتهم -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال لفلان من ذلك الثلث ولفلان الثانى او اقل من ذلك لوكثر -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال قد جعلت الثلثة لفلان ومن بعد فلان لفلان حتى مالم يجموا -

قال - نعم هذا كله جائز وهو على ما قال -

قلت - وليس له ان ينقل شيئا من ذلك عن موضعه ولا يحوله (٣) -

قال - لا -

قلت - أرايت ان قال قد وضعتها فى غير بنى فلان -

قال - وقوله ذلك باطل وانما له المشيئة فى بنى فلان -

(١) مدينة - ياننا ولعله - باتا - ح (٢) صف - اخويه (٣) ر - مدينة - ولا يجوز له

قلت - وله ان يشاء بعد ذلك ويعطى بنى فلان -

يقال - لا -

قلت - ولم -

قال - لما قال قد جعلتها في غير بنى فلان فكأنه قال لا شاء ان اجعلها لهم فالوقف جائز وهي بينهم على ما وصفت لك وهذا القياس في هذا واما في الاستحسان فله ان يفعل ذلك على قياس الباب الاول -

قلت - وكذلك لو قال قد جعلتها لفلان بن فلان دون اخوته وهي من بعده لقوم آخرين سماهم -

قال - فالوقف جائز والثلة لفلان ما عاش فاذا هلك الابن فالثلة بين اخوته على ما وصفت لك لأنه قد ابطال مشيئته فيمن بقى وهذا بمنزلة الذي قال لا شاء ان احل لهم شيئا فالثلة على ما وصفت لك -

قلت - أرايت ان قال قد جعلت غلتها هذه السنة لفلان وسكت عما بقى من غلتها او قال قد جعلت غلتها هذه السنة لفلان فاذا جاءت الثلة الثانية رأيت فيها رأيا - قال - فذلك جائز فكذلك (هذا - ١) -

قلت - وله ان يفضل بعضهم على بعض وان يحرم بعضهم ويخص من شاء منهم - قال - نعم ذلك اليه على ما وصفت لك -

قلت - ومن جعل (٢) له من بنى فلان من ذلك شيئا فليس له ان يحوله حتى تنقضي المدة التي سماها له -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على قرايتي على ان لي ان اعطى غلتها من شئت (منهم) -

قال - نعم هذا كله جائز وهو على ما وصفت لك -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة له ابدا على ان اعطى غلتها من شئت (٣)

(١) زيادة من - صف (٢) دنية - حصل (٣) زيادة من المدنية -

من بنى ملان -

قال - فذلك جائز وهو على ما قال -

قلت - فان قال لاشاء ان اعطى من غلتها احدا منهم ولكنى اعطيها غيرهم -

قال - فقد بطلت مشيئته في اعطائهم وليس له ان يعطيها غيرهم والوقف جائز وهو على الفقراء والمساكين -

قلت - وكذلك لو مات قبل ان يشاء -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه لما قال صدقة موقوفة لله ابدا ثم قال على ان لي ان اعطى غلتها من شئت في بنى فلان كان الوقف جائزا وكان على الفقراء غير أن له ان يشاء في الغلة ومشيئته في صرفها عن الفقراء الى بنى فلان خاصة فان صرفها اليهم فذلك جائز وان لم يصرفها اليهم (اقطعت اليهم - ١) اقطعت مشيئته في ذلك او مات قبل ان يكون منه مشيئة فهي جائزة وهي للفقراء والمساكين على ما سماهم في صدر الوقف لانهم مسمون بقوله صدقة موقوفة وانما قوله على ان لي ان اعطى غلتها من شئت ثانيا فان استشاها فذلك جائز والا فالوقف على الفقراء -

قلت - أرايت ان لم يزد على ما شرط لنفسه من المشيئة ثم لم يمت حتى قال قد جعلت غلتها لبنى فلان كلهم -

قال - فذلك جائز على ما قلت قال والغلة ابدا لهم في الاستحسان واما في القياس فليس له الا ان يعطى بعضهم دون بعض ليس له ان يعطيهم جميعا -

قلت - فان مات احد منهم قال فله ان يصرف حصته (من ذلك الى من احب منهم وليس له يخرج حصته من - ٢) ذلك الى غيرهم -

قلت - فان ابطل المشيئة في حصة المالك منهم -

قال - فهي للفقراء والمساكين -

قلت - وكذلك لو قال قد جعلتها لبنى فلان فمن مات فتصبيه رد على الباقي -

قال - نعم هذا كله جائز -

قلت - وكذلك لو قال على ان لي ان اختص (بفلان - ١) بعضهم دون بعض -

قال - نعم -

قلت - وليس له الرجوع في شيء من ذلك ولا يحوله (٢) مما سمى -

قال - لا -

قلت - أ رأيت ان لم يسم من غلتها لاحد شيئا حتى انقرض بنو فلان (٣) فالصدقة

على الفقراء والمساكين وقد انقطعت (٤) شيعته وصارت للفقراء لأنه انما استثنى

لهؤلاء خاصة فليس له ان يضعها في غيرهم -

قلت - أ رأيت ان قال قد وضعتها في بني فلان الذين استثنى لهم وفي اولادهم

ونسلمهم ماتما سلوا -

قال - فذلك جائز لهم خاصة وليس لا ولادهم ونسلمهم من ذلك شيء -

قلت - لم -

قال - لأنه انما شرط المشيئة فيهم خاصة دون اولادهم ودون الناس كلهم

فذلك لهم خاصة -

قلت - لم تجعل حصصة اولادهم وانما اشترك معهم من ليس له ان يشركهم

ولا يستحق من هذه الصدقة شيئا -

قال - فيكون لو ولد فلان حصتهم من ذلك ويظل الباقي على ما وصفت لك -

قلت - وكذلك لو قال قد جعلتها لولد فلان وزيد -

قال - نعم لخصه زيد من ذلك للفقراء -

قلت - وكذلك لو بدأ بذكر (٥) زيد -

قال - نعم -

قلت - فان قال قد جعلتها بين ولد فلان وبين زيد -

قال - لخصه ولد فلان من ذلك جائز وانما حصه زيد فهي للفقراء والمساكين

(١) زيادة من صف (٢) صف - ولا يحوز له (٣) له سقط قال (٤) صف

بطلت (٥) مدنية - بذلك

على

على ما وصفت لك وقد انقطعت شيعته فيها -
قلت - أرايت اذا قال الرجل ارضى صدقة موقوفة على ان فلان ان يعطى غلتها
من احب -
قال - فذلك جائز -
قلت - فان قال قد جعلتها لبنى تميم -
قال - فالوقف باطل -
قلت - لم -
قال - كما انه يسمى بنى تميم في عقد الوقف -
قلت - فان قال صدقة موقوفة على بنى فلان على ان اعطى (١) غلتها من شاء من
بنى فلان فالوقف جائز -
قال - نعم -
قلت - فان قال هذا الرجل جعلتها لبنى تميم -
قال - فهو جائز وقوله لبنى تميم ليس بشيء -
قلت - ولم قلت ذلك ومن اين افرق هذا والباب الاول -
قال - لا يشبه هذا الذي وصفت وانما جعلت له المشيعة في بنى فلان فاذا وضعتها
فهي غيرهم ممن يجوز عليه الوقف ولا يجوز فذلك سواء والوقف جائز والمشيعة
باطل لانه لم يحصل له المشيعة في ذلك واما اذا قال على ان فلان ان يعطى من شاء
فان جعلها لمن يجوز عليه الوقف فالوقف جائز وان جعلها لمن لا يجوز عليه فالوقف
باطل وكما انه سمي ذلك في عقد الوقف - والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب -

باب الرجل يقول ارضى صدقة

موقوفة على بنى فلان على ان

لى افضل بعضهم على بعض

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على بنى فلان على ان لى ان افضل

(١) صنف - على ان فلان ان يعطى -

من شئت منهم -

قال - فهذا جائز -

قلت - فان مات قبل ان يفضل بعضهم على بعض -

قال - فذلك جائز والوقف عليهم جميعا سواء -

قلت - فان قال في حياته قد فضلت فلانا وهو رجل منهم فجلت غلة هذه الصدقة له -

قال - فليس له ذلك -

قلت - لم -

قال - لانه قال على ان لي ان افضل بعضهم على بعض فاذا جعل الثلثة كلها لاسان منهم واحد فهذا ليس بتفضيل انما هذا اختصاص ولا بد ان يعطى لكل رجل منهم شيئا ويزيد من شاء منهم بعد ذلك ما شاء فيكون هذا تفضيلا على ما شرط ألا ترى ان رجلا لو قال قد اوصيت بثلث مالي لولد فلان على ان للوصى ان يفضل بعضهم على بعض ولا يحرم واحدا منهم ولا يعطيه شيئا (١) وكذلك الوقف على ما وصفت لك -

قلت - رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على بنى فلان ونسلهم على ان لي ان افضل بعضهم على بعض فقال قد جعلت غلة نصف الصدقة لرجل منهم وسماه ونسبه ما تاملوا -

قال - فذلك جائز ولهم الوقف على ما قال -

قلت - وترى هذا تفضيلا -

قال - نعم فكأن هذا كان شرطا في عقد الوقف -

قلت - وكذلك لو قال قد جعلت تسعة اعشار غلة هذه الصدقة لفلان ونسبه ما تاملوا -

قال - نعم لانه قد شرط ذلك -

قلت - فان لم يقل ذلك ولكنه قال قد جعلت نصف غلة هذه السنة -

قال - فانما له نصف غلة تلك السنة فاما ما يحدث الله تعالى من غلاتها فهو كسائر شركائه والى الواقف التفضيل على ما وصفت لك فيما مضى -

قلت - فان قال قد جعلت غلة هذه الصدقة كلها الادرها واحدا لرجل منهم ومما - قال - فذلك جائز -

قلت - فله ان يرجع بعد ذلك -

قال - لا -

قلت - لم -

قال - لان هذا كانه قد شرط في عقد الوقف وليس له الرجوع -

قلت - وكذلك لو جعل له سنين معلومة -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو فضل بعض من يحدث من النسل على ما وصفت لك -

قال - نعم له ان يفضل النسل والولد والقيام على ما يرى في ذلك -

قلت - وقوله قد فضلت فلا تا على شركائه يكون تفضيلا -

قال - نعم -

قلت - فان قال قد فضلت فلا تا على اخوته بنصف غلة هذه الصدقة والاخوة

ثلاثة -

قال - فلذى فضله من غلة هذه الصدقة ثلثاها والاخوين الثلث -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لان النصف لهذا والنصف لآخرينهم اثلثا فصار له سدس فاذا قسمته

الى ذلك النصف كان ثلثي هذه اتملة على ما وصفت لك -

قلت - رأيت ان (١) قال لست أعطى ولد فلان ونسله من غلة هذه الصدقة شيئا

واعطيا غيرهم -

قال - فليس له ذلك وبطلت مشيئته في التفضيل فصار الوقف عليهم جميعا -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه لم يحصل لنفسه مشيئة في غيرهم فليس له ان يحولها عنهم وانما له المشيئة فيهم في التفضيل -

قلت - فلم قطعت مشيئته فيهم -

قال - لأنه لما قال لست اشاء ان اعطى ولد فلان ونسله قد ابطال مشيئته التي شرطها في التفضيل الا ترى ان رجلا لول قد اوصيت بثلاث مالى لبنى فلان على ان الوصى ان يفضل بعضهم على بعض فقال الوصى لست ارى ان اعطى احدا منهم من هذا الثلث شيئا ان مشيئته قد ابطلت فصار الثلث بينهم سواء وكذلك الوقف على ما وصفت لك واذا قطع المشيئة وابطلها فكأنه لم يشترطها في عقد الوقف -

قلت - ارايت الرجل يقول ارضى (١) هذه صدقة موقوفة على بنى فلان ونسله على ان لي ان اختص بقلتها من شئت منهم -

قال - فذلك جائز -

قلت - ولم وتذلك (٢) اذا قال على ان لي ان افضل بعضهم على بعض فليس له ان يعطى الغلة واحدا -

قال - لا يشبه قوله على ان لي ان اختص بقلتها من شئت منهم قوله على ان لي ان افضل بعضهم على بعض لا يكون تفضيل بعضهم الا وقد تال الذي فضل عليه شيئا وقد يكون محتصا لبعضهم دون بعض وان لم يعط الباقي شيئا وكذلك الذي وصفت لك -

قلت - فان مات قبل ان يختص احدا منهم بشيء من غلة هذه الصدقة -

قال - فالغلة بينهم على عدد رؤسهم -

قلت - فان قال قد اختصت فلانا وفلانا هذه السنة -

قال - فذلك جائز على ما قال -

قلت - فان قال قد اختصت بقلتها فلانا ونسله ما لنا ساوا -

قال - هذا كله جائز وهو على ما احسنه عليه -

(١) من هاء حو في ص ٣١٢ (٢) كذا - ولعله - ولم ذلك وقد قلت -

قلت - وليس له الرجوع بعد ذلك -

قال - لا -

قلت - وكذلك لو اختص بها رجلا منهم ثم رجلا -

قال - نعم هو على ما شرط -

قلت - وليس له ان يحولها عنهم الى غيرهم -

قال - نعم ليس له ذلك وانما له ان يختص بعضهم بها دون بعض واما ان يخرجها منهم فليس له ذلك -

قلت - وان قال لا اشاء ان اخص احدا منهم بشيء -

قال - فالغلة كلها لهم وقد انقطعت مشيئته على ما وصفت لك -

قلت - فان قال لا اشاء ان اخص احدا منهم في هذه السنة بشيء -

قال - فقد انقطعت مشيئته في غلة هذه السنة وله الاختصاص بها بعد مضي هذه السنة على ما وصفت لك -

قلت - وكذلك لو قال لا اشاء ان اخص احدا حيائي (١) -

قال - نعم فقد انقطعت مشيئته على ما وصفت لك فصارت الغلة لهم جميعا -

قلت - فان قال قد خصصت بها فلانا حياتهم -

قال - فذلك جائز وهي له حياته -

قلت - فاذا هلك فلان -

قال - فقد عادت مشيئته في الاختصاص على ما وصفت لك -

(قلت - فان كان الواقف قد هلك قبل هلاك الذي اختصه بها فالغلة كلها للباقيين)

منهم على ما وصفت لك - (٢) -

قال - نعم -

قلت - فان قال قد اختصصت بفلان فلانا ونسله فانقرض فلان ونسله -

قال - فذلك جائز وهو على ما وصفت لك اذا كان الواقف قد هلك فقد انقطعت

مشيئته وصارت الغلة لهم جميعا فاذا كان الواقف حيا فمشيئته على حالها على

ما وصفت لك -

قلت - فلم قلت اذا اخص بها رجلا ثم مات ذلك الرجل ان يختص بفلان بعد ذلك -
قال - لأنه انما يختص هذا الرجل بفلان حياته فاذا انقضت مشيئته في الاختصاص
حياة هذا الرجل فاذا مات هذا الرجل فمشيئته في الاختصاص على حالها وهذا
عندي بمنزلة الذي قال قد اخصصت بفلان هذه السنة فلانا واذا انقضت هذه
السنة عادت مشيئته في الاختصاص على ما وصفت لك ألا ترى انه لو قال على
ان لي ان اعطي غلتي من شئت فاعطى رجلا غلتي حياته ثم مات ذلك الرجل ان
مشيئته تعود وكذلك قوله في الاختصاص -

قلت - رأيت ان قال على بنى فلان ونسلم على ان لي ان احرم من شئت منهم -
قال - فذلك جائز وهو على ما شرط -

قلت - فان هلك قبل ان يحرم احدا منهم -

قال - فالغلة بينهم جميعا على ما وصفت لك -

قلت - فان قال في حياته قد حرمت فلانا وانخرجته من هذه الصدقة -

قال - فذلك جائز وقد خرج من الوقف وكأنه لم يسمه في عقد الوقف -

قلت - وكذلك لو انخرجهم جميعا الا رجلا منهم -

قال - نعم الغلة لهذا الرجل حياته فاذا هلك فهي على الفقراء والمساكين -

قلت - فاذا قال قد حرمتهم جميعا -

قال - فليس له ذلك وانما له ان يحرم بعضهم لأنه قال من شئت منهم وانما هو على

بعض دون بعض في القياس واما في الاستحسان فله ان يفعل ما قال وقد نرجوا

جميعا من الوقف -

قلت - فاذا انخرجهم من الوقف لمن تجعل غلة الصدقة -

قال - للفقراء والمساكين -

قلت - لم -

قال - اذا حرهم فكأنه لم يسمهم في الابتداء وكأنه قال صدقة موقوفة

وسكت

وسكت في الفقراء والمساكين -

قلت - فلم كان قوله على ان لي ان احرم من شئت منهم ان يحرم بعضهم دون بعض ولا يكون له انراجهم جميعا -

قال - ألا ترى انه لو قال على ان لي ان اعطى عتيا من شئت منهم فقال قد اعطيتهم جميعا غلة الصدقة ان ذلك جائز فكذلك قوله على ان لي ان احرم من شئت منهم له ان يخرجهم جميعا كما كان له ان يعطيهم جميعا وهذا استحسان - قلت - فله ان يبيدها اليهم -

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لأنه لما حرمهم غلتها ابدا قد خرجت الصدقة من ان تكون لهم واتقطعت مشيئته فيها وصارت على الفقراء وليس له ان يردها عن ذلك ألا ترى اني اجعل ما يكون من المشيئة اذا اشترطها فكأنها كانت في عقدة الوقف وكذلك هذا فكأنه لم يسم احدا من هؤلاء -

قلت - أ رأيت اذا قال قد حرمتهم عتيا سنة -

قال - فذلك على ما قال وليس لهم في غلة هذه السنة حتى واقلة للفقراء والمساكين والمشيمة له فيها بعد ذلك -

قلت - وليس له ان يصرف غلة هذه السنة اليهم -

قال - لا -

قلت - فان مات قبل مضي هذه السنة -

قال - اما غلة هذه السنة للفقراء على ما وصفت لك واما ما يحدث الله تعالى من ائلة فهي لبني فلان على ما وصفت لك بينهم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - هذا عندي بمنزلة رجل قال ارضى صدقة موقوفة على ان غلتها للفقراء هذه السنة وما يحدث الله تعالى بعد ذلك فهي لبني فلان فهو على ما قال فكذلك هذا

ألا ترى انى انما اجعل المشيئة من الواقف اذا كانت بمنزلة الذى مسمى فى عقدة الوقف فكذلك هذا -

قلت - فان قال قد حرمتهم غلتها فى حياتى -

قال - فذلك على ما قال وغلتها حياته للفقراء على ما وصفت لك فاذا هلك فالغلة لهم وهذا الباب الاول سواء -

قلت - فان قال قد حرمت بعضهم وسماء وانرجه من الصدقة -

قال - فهى للباقيين منهم وله المشيئة فيهم على ما وصفت لك -

قلت - فان مات الواقف او قال قد قطعت مشيئتي التى اشترطت -

قال - فالغلة للباقيين وقد نرج الذين كان حرمهم ولا يودون فيها ابدا وكأنته وقف هذا الوقف على هؤلاء الباقيين -

قلت - فان قال قد حرمت فلانا وفلاتا من غلة هذه العشر سنين ووصفها -

قال - فذلك جائز على ما قال والغلة فى هذه العشر سنين للباقيين منهم وله المشيئة فيهم على ما وصفت لك وليس له ان يحول من غلة هذه الصدقة فى هذه العشر سنين الى الذين حرمهم فاذا انقضت هذه العشر سنين صارت الصدقة عليهم جميعا وعادت مشيئته فيهم جميعا على ما وصفت لك -

قلت - فان هلك قبل انقضاء هذه العشر سنين -

قال - اما غلة هذه العشر سنين فلذين لم يحرمهم فاذا انقضت هذه العشر سنين فالغلة لهم جميعا -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على بنى فلان على ان لى ان امع منهم من شئت -

قال - نعم هذا والباب الاول سواء وهذا بمنزلة قوله على ان لى ان احرم من شئت منهم -

قلت - واذا قال صدقة موقوفة على بنى فلان على ان لى ان اختص بغلتها من شئت منهم فقال قد اختصمت بنصف غلتها فلانا لم لا يكون النصف الباقي لمن بقى منهم - قال

قال - ليس هذا عندى كما وصفت لك اذا قال قد اختصمت بنصف غلها فلا
قد اقطعت مشيئة في نصف الغلة والنصف الآخر له المشيئة فيه على ما شرط
ومشيئته فيها على حالها ألا ترى أنه لو قال قد قطعت مشيئتي في نصف غلة هذه
السنة كانت مشيئته في النصف الباقي ثابتة فكذلك هذا على ما وصفت لك -
قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على بنى فلان ونسلهم على ان لا
احرم من شئت منهم -

قال فذلك جائز وهو على ما شرط وله انخراج من شاء منهم لأنه شرط المشيئة
في ذلك -

قلت - فان مات قبل ان يخرج احدا منهم -

قال - فالثلة لم جميعا سواء بينهم وقد اقطعت مشيئته في الانخراج -

قلت - فان قال قد اخرجت فلانا -

قال - فهو يخرج ولا حق له في الصدقة والثلة للباقيين وله المشيئة في انراج
من شاء منهم -

قلت - فان اراد ان يدخل الذى اخرجه -

قال - فليس له ذلك وقد خرج من الوقف وصار الوقف على الباقيين منهم وليس
له ان يعيد فيهم احدا وقد خرج منهم لأنه لم يشترط المشيئة في الادخال وانما
شرطها في الانراج -

قلت - فان قال قد اخرجتهم جميعا -

قال - فقد خرجوا جميعا وصارت الصدقة على الفقراء والمساكين على ما وصفت
لك وهذا القياس في ذلك -

قلت - وليس له ان يعيدها اليهم بعد ذلك -

قال - لا -

قلت - ولم تلت الغلة للفقراء -

قال - لأنه قد قال صدقة موقوفة نصارت بذلك عندى للفقراء والمساكين فلما
قال على بنى فلان فكأنه شرط ان يبدأهم قبل الفقراء فلما شرط له انراجهم

فأنرجهم فكأنه لم يسمهم وهذا بمنزلة الذي قال صدقة موقوفة وسكت -
قلت - فإن قال قد أنرجتهم في هذه السنة -

قال - فهم يخرجون من غلة هذه السنة وغلها فيما بقي لهم وله المشيعة على ما
وصفت لك -

قلت - فلم أدخلتهم في غلة ما بقي لهم وقد خرجوا منها وقد زعمت أنهم أن خرجوا
لم يعودوا فيها وقد أعدتهم ههنا -

قال - لا يشبه هذا عندى الذى وصفت لك هذا جعل الصدقة عليهم ثم قال على
أن لى أن اخرج من شئت منهم فكان ذلك له فلما قال قد أنرجتهم هذه السنة
صار الانراج منه انما هو في غلة هذه وهو في الغلة الباقية على الشرط الاول
لم يخرجوا بعد فهم لم يخرجوا من الغلات التى بعد هذه السنة قط والذى قال
قد أنرجتهم من غلاتها قد أنرجهم من كل غلة فلا يعودون فيها أبدا -

قلت - فإن قال قد أنرجت فلانا من غلها وفيها غلة -

قال - انما أنرجه من هذه الغلة وحدها وهو في الغلات الاخر اسوة شركائه -
قلت - فإن لم يكن فيها غلة فقال أنرجت فلانا من غلها -

قال - فقد خرج فلان من غلها أبدا -

قلت - لم قلت ذلك -

قال - ألتري أن رجلا قال قد اوصيت بغلة ارضى فلان ثم مات وفيها غلة انى
انما اعطيه هذه الغلة وحدها ولم يكن (١) فيها غلة اعطيته غلها أبدا فكذلك الوقت
أبدا وهو قول أبى حنيفة رحمه الله في الوصية وكذلك قولنا الاول قماشه -

قلت - وكذلك لو قال على أن لى أن اختص من شئت منهم فقال قد اختصصت
بغلة هذه الصدقة فلانا -

قال - نعم -

قلت - فإن كان فيها غلة -

قال - فأنما هي غلة هذه السنة وإن لم يكن غلة فله الغلة أبدا ما عاش -

اجكام الموقف ٣١٩ لجلال الى ابي

قلت - وكذلك لو قال على ان لي ان اخرج من شئت منهم -
قال - نعم هذا كله سواء وهو على ما وصفت لك -
قلت - فان قال هذه الارض صدقة موقوفة على بني فلان على ان لي ان اخرج
منهم من شئت فقال قد اخرجت فلانا وفلانا -
قال - فقد نرجا جميعا -
قلت - فان قال قد اخرجت فلانا او فلانا -
قال - انما اخرج احدهما وله المشيئة في ايها شاء -
قلت - ويقال له بين ايها شئت -
قال - نعم -
قلت - والقول قوله في ايها -
قال - نعم -
قلت - فان قال قد اخرجتهما جميعا -
قال - فذلك له -
قلت - لم -
قال - لأن مشيئته فيمن لم يخرمه ثابتة بعد -
قلت - فان قال لا اشاء اخرجها -
قال - فليس له ذلك ويجبر على ان يبين ايها اخرج -
قلت - فان قال قد اخرجت فلانا (لا بل فلانا -
قال - فقد نرجا جميعا -
قلت - وكذلك لو قال قد اخرجت فلانا بل فلانا -
قال - نعم قد نرجا جميعا والمشيئة ثابتة فيمن بقي -
قلت - فان قال قد اخرجت فلانا - ١) او فلانا ثم مات قبل ان يبين -
قال - تقسم غلة هذه الصدقة على عدد الذين لم يخرجهم يضرب لذين يسهم
واحدنا اصاب سهم هذين قيل لها اصطلاحا فهو لكما نخذاه نصفين والا وقف ابدل -

قلت - لم قلت ذلك -

قال - ألا ترى لو قال قتلان على ألف درهم أو قتلان وحلف لهما جميعا انهما ان اصطلاحا اخذا الألف وان لم يصطلحا لم يأخذ او كذلك هذا إن اصطلاحا أخذا حصة واحد والوقف أبدا -

قلت - فما تقول في رجل قال قد اوصيت بهذه الألف لاحد هذين الرجلين - قال - فالورثة ان يعطوا ايها شأوا -

قلت - فلم لا يكون الوقف بمنزلة هذا ويكون الورثة ان يعطوها ايها شأوا - قال - لا يشبه هذا عندى الذى وصفت لك في الوصية لأن الرجل اذا قال قد اوصيت بهذه الألف لاحد هذين فقد جعل لورثته الخيار في ذلك وكأنه شرط المشيئة لهم وله ان يجعلها لهم واما في الوقف فليس له ان يجعل المشيئة لاحد غيره فلذلك لم اجعله بمنزلة الوصية -

قلت - وترى ذلك بمنزلة رجل قال قد اوصيت قتلان بألف وقاتل بألف ثم قال قد رجعت عن احدى الوصيتين فلكل واحد منها نصف وصية -

قال - نعم هذا والوقف سواء ولهما جميعا ما يصيب واحد منهما -

قلت - وكذلك اذا قال صدقة موقوفة على بنى فلان على ان لي ان اختص منهم من شئت فقال قد اختصت بفلان ابدا فلانا وفلانا -

قال - نعم هذا والذى وصفت لك سواء وله ان يبين ذلك ان كان حيا فان مات فالنقلة لهما على ما وصفت لك -

قلت - وكذلك لو قال على ان لي ان احرم من شئت منهم فقال قد حرمت فلانا او فلانا -

قال - نعم فهذا كله سواء -

قلت - فان قال ارضى هذه صدقة موقوفة على بنى فلان على ان لي ان ادخل فيهم من شئت -

قال - فذلك جائز وهذا على ما قال -

قلت -

(٤٠)

قلت - فان مات قبل ان يدخل فيهم احدا -

قال - فائتلة لهم جميعا -

قلت - وانه ان يدخل فيها من احب -

قال - نعم -

قلت - فله ان يخرج (١) من بنى فلان احدا -

قال - لا -

قلت - لم -

قال - لأنه انما شرط الادخال معهم ولم يشترط انخراجهم -

قلت - فان قال قد ادخلت فلانا في غلة هذه السنة وحدها فاذا مضت هذه السنة فهو منها مخرج -

قال - نعم لأنه انما ادخل منها هذه السنة وحدها فذلك على ما قال -

قلت - وكذلك لو قال قد ادخلته في غلها ابدا -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو ادخل فيها غنيا او فقيرا -

قال نعم -

قلت - فان قال قد ادخلت فيها فلانا ابدا -

قال - فهو داخل فيها -

قلت - فله ان يخرج بعد ما ادخله -

قال - لا -

قلت - فان اخرج -

قال - لا يكون مخرجا -

قلت - لم -

قال - لأنه انما شرط الادخال ولم يشترط الانحراج ألا ترى ان رجلا لو قال

قد حرثت فلانا في ان ياذن لعبدى في التجارة فاذن له لم يكن لفلان ان يصبر عليه

لأنه إنما هو جرى في الاذن وليس يجري في المحر فكذا في الوقت إنما له الادخال وليس له الانحراج -

قلت - فالذي قال ادخلت فلانا سنة لم زعمت انه يخرج (١) بعدها -

قال - لأن هذا لم يكن داخلا السنة واحدة فلم اخرج من شيء كان داخلا فيها -
قلت - وكذلك لو قال قد ادخلت فلانا حياتي -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال قد ادخلت فلانا بل فلانا -

قال نعم - همد اخلاص جميعا -

قلت - فلو قال قد ادخلت فلانا او فلانا -

قال - فقد ادخل احد هما وله المشيعة في ايها شاء -

قلت - وله ان لا يعطى احدا منهما شيئا -

قال - لا -

قلت - ويجبر على ان يبين واحدا منهما -

قال نعم -

قلت - فان مات قبل ان يبين -

قال - فيضرب لها في غلة هذه الصدقة (٢) بنصيب واحد منهم -

قال - نعم -

قلت - فاذا فعل ذلك لمن يكون منها -

قال - يقال لها ان شيئا فاصطفا على ان تأخذ ذلك والوقت ابدأ حتى يصطفا

منه على شيء -

قلت - ولم قلت ذلك (٣) -

قال - هذا عندى بمنزلة الذي قال لفلان على الف درهم او لفلان فله ان يجعل لايها

شاء فان حلف لها جميعا فليل لها اصطفا فكذاها والا فلا حتى لكافكذلك هذا غير

(١) صف - مخرج (٢) لعله سقط قلت (٣) من هنا ساقط في صف

انها ان لينا ان يصطلحا وقف ذلك لها ابدًا حتى يصطلحا من ذلك على شيء
الآثرى ان هذا قد وجب على نفسه لاحدهما فيه شيئًا فكذلك الواقف قد اوجب
لاحدهما فيه شيئًا فيها سواء -

قلت - ولم لا تجعل الورثة في ذلك مشيئة -

قال - لأن المشيئة انما هي للواقف وليس له ان يقلها الى غيره -

قلت - فان قال صدقة وقوة على ولد عيда لله ونسله على ان لا يدخل فيها
من شئت من ولد زيد ونسليم -

قال - فذلك على ما شرط -

قلت - فان مات قبل ان يدخل فيها احداً (١) من غير ولد زيد -

قال - لالأنه انما شرط الادخال منهم خاصة فليس له ان يعدل الى غيرهم -

قلت - فان قال قد ادخلتهم جميعاً -

قال - فهم مدخولون وهم اسوة ولد عيда لله في الوقف -

قلت - وليس له اتراجهم بعد ذلك -

قال - لا -

قلت - فان قال قد ادخلتهم سمة -

قال - فذلك جائز وهو على ما قال -

قلت - فان قال لانشاء ان ادخل منهم احداً في علة هذه الصدقة -

قال - فقد لقطعت مشيئته فيهم والثلة كلها لولد عيда لله على ما وقت الارض
عليهم -

قلت - أرايت ان قال صدقة موقوفة على ولدى فلان ونسله على ان لا يخرج

من شئت منهم وادخل من شئت -

قال - فذلك جائز على ما وصفت لك -

قلت - أرايت رجلاً وقف ارضاً له بعد وفاته على ولده وولد ولده ونسله

ماتوا سلوا وهي تخرج من الثلث فاذا اقرضوا فهي للمقراء والمساكين -

قلت - رأيت ان كان للمالك من ولد الصلب امرأة -

قال - تأخذ ثمن ما صار لولد الصلب ولا تأخذ ثمن ما صار لهم مما صار لولد الصلب ولا تأخذ مما كان للميت شيئاً لأن ما كان للميت فقد صار وصية لولد ولده والوصية لولد الولد جائزة وما صار لوالدهم مما صار لمن بقي من ولد الصلب فلهم ذلك يبرائهم عن الميت فيكون لمرأة الثمن من ذلك -

قلت - رأيت ان كان على المالك من ولد الصلب دين -

قال - اما ما كان له فهو لولده وولد ولده واما ما رجع اليه مما صار لمن بقي من ولد الصلب فهو لمرأته وهم احق بذلك من الورثة وان قال قائل لا يجوز ان يأخذ ولد المالك من وجهين يأخذون مسمى لوالدهم من الوقف يأخذون من حصص الولد الباقيين ما كان يصيب والدهم على طريق الميراث فيكون لهم من وجهين ولا يجوز ذلك وقال يطيبهم ما كان يصيب والدهم خاصة ولا يزيدهم على ذلك قلنا لمن قال هذا ما تقول في رجل قال ارضى صدقة موقوفة بعد وفاقي على ابني فلان وفلان فمن هلك منها فنصيبه لولده ونسله فهلك احدهما قال يكون نصيب المالك لولده ونسله ويكون النصف الباقي لباقي من الابنين (١) ولا يزداد ولداً لميت على ذلك قلنا له فما تقول فيه ان قال ارضى بعد وفاقي صدقة موقوفة على ابني فلان وفلان فمن هلك منها فنصيبه للفقراء والمساكين فهلك احدهما وله ولد ولد قال يكون نصيبه للفقراء والمساكين قلنا له فالنصف الباقي اليس لابنه الباقي في قولكم ، فان قال نعم قلنا له فقد صار لابن الصلب من مال الميت شيء لم يصل الى ورثة ابنته من ذلك شيء والوصية للمساكين انما هي في نصيب المالك منهم فيجوز للميت ان يوصي في نصيب احد ورثته فتكون الوصية في حصته دون حصة الباقيين وهذا مما لا احسب احداً يقوله وكذلك ولد الولد هم ممن يجوز له الوصية فهم كالفقراء والمساكين وانما يأخذون ما كان لايهم من الغلة بوصية الجدهم كالفقراء والمساكين سواء يجوز لهم كما يجوز للفقراء والمساكين ويقول ورثة الميت لعلمهم رأيت ما تأخذ من هذا الوقف اليس انما تأخذ بمرأته عن ابيك

فكيف يكون ذلك ميراثا عن ابيك ولا يكون لنا مثله وقد اوصى الواقف فى حصة ابينا من الوقف لمن يجوز الوصية فان جاز هذا فقد يجوز ان يوصى فى نصيب بعض الورثة دون بعض -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى بعد وفاتى صدقة موقوفة على بنى فلان وفلان وفلان فن هلك منهم فنصيبه لولده وولد ولده ونسله او قال الساكن او قال للقراية فهلك منهم واحد فاخذا المساكين او القراية او ولد الولد ما كان نصيبه -

قال - لورثة المالك ان يشاركون الاثنين الباقين فى الثلثين اللذين لهما من غلات هذه الصدقة يقومون مقام والدهم لأن الجدة قد كان اوصى لهم بحصة ابيهم لمن تجوز له الوصية وانما يأخذ من الوقف على جهة الميراث ولا يجوز لهم ويكون مسمى لهم لجميع الورثة -

قلت - لو قال ارضى بعد وفاتى صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى ونسلى وهى تخرج من الثلث فاجاز ذلك الورثة -

قال - فالوقف جائز وتكون الغلة على ما شرط الميت ولا يقسم منها شئ على جهة الميراث -

قلت - وكذلك لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى لصلبى فن هلك منهم بجميع مسمى له من هذه الثلثات وما كان نصيبه منها لو كان حيا لولده وولد ولده ونسله فاجاز ذلك الورثة بعد وفاة الميت -

قال - فالوقف جائز على ما شرط الميت ويكون سهم من هلك منهم لولده ونسله ولا يكون لولد المالك من حصة من بقى من ولد الصلب شئ لأن الوصية قد اجيزت لهم والوصية للوارث جائزة اذا اجاز ذلك الورثة له -

قلت - ارأيت ان كان اجاز ذلك الوقف بعض الورثة دون بعض -

قال - يقسم الوقف على ولد الصلب (فن هلك منهم حصته لولده ونسله ويكون ما بقى لمن بقى من ولد الصلب - ١) فن كان من ولد الولد قد اجاز ابوه الوقف فلا حصة لهم فيما بقى من الغلة ومن لم يكن منهم والده اجاز الوقف فهو على حصته

من صار ميراثا من علة هذا الوقف على ما وصفت لك -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على ابني فلان واذاهلك ابني فلان بجميع مايمى له من غلات الوقف لولده ولد ولده ونسله فاجاز ذلك الورثة بعد وفاة الميت -

قال - الوقف جائز على ما شرط الميت -

قلت - أرايت ان لم يميزوا ذلك -

قال - فالتمة بين جميع الورثة على قدمموادهم (١) عن الميت مابقى الابن الموقوفة عليه فاذا مات الابن الموقوفة عليه فالتمة لولده وولد ولده ونسله ولا يكون للورثة من ذلك قليل ولا كثير لانها وصية لهم من جدهم وهم لا يرثونه والوصية لمن لا يرث جائزة -

قلت - أرايت ان قال ارضى صدقة موقوفة بعد وفاى على قراء قرايى واولادهم ونسلكم وهى تخرج من الثلث أعطى ولد الصلب من ذلك شيئا -

قال - لالآن قوله عندنا على قرايى هم القرابة الذين لا يرثونه -

قلت - وكذلك لو كان له اخوة يرثونه او بنوهم يرثونه -

قال - فالوصية لمن كان من القرابة لا يرثه فاما من كان من القرابة يرثه فانه لا وصية له فان (٢) المعنى عندنا انما وقع على من لا يرث ممن يكون له الوصية وقاله اصحابنا فى رجل قال قد اوصيت بالقب درهم فى قرايى ان الوالد والولد يدخلان (٣) فى وصيته وليس من القرابة وقال يعقوب عندنا بالبصرة لا يعطى والد الولد (٣) وهم عندنا اقرب من القرابة ولا يدخلون فى القرابة -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة بعد وفاى على كل من اختر من ولدى وولد ولدى ونسل ما تاسلوا والارض تخرج من الثلث كيف الخواب فى ذلك -

قال - نظرا الى من كان منهم فقيرا يوم تاتى التمة فعلم كم عددهم ثم تقسم التمة على عدد الرؤس فما اصاب ولد الولد والسبل فهو لهم وما اصاب ولد الصلب

(١) صف - ميراثهم (٢) لأن (٣) كذا -

الفقراء فهو لهم ولجميع ورثة الميت من الاغنياء والفقراء بينهم على قدره وادريهم لهم جائزة لأنهم ليسوا بورثة واما ما اصاب من كان فقيرا من ولد الصلب فهو بينهم وبين سائر الورثة على قدره وادريهم -

قلت - أرايت من استخفى من ولد الصلب او هلك -

قال - نجمله كأنه لم يكن -

قلت - أرايت من انتصر من ولد الصلب بعد ان كان غنيا -

قال - ندخله في الوقف ونقسم الغلة على عدد قرائهم يوم تاتي الغلة ونمنع من استخفى قبل ذلك (وندخل من انتصر قبل ذلك ونقسم الغلة على ما وصفت لك - ١) -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى بعد وفاي صدقة موقوفة على كل من انتصر من ولدي وولد ولدي ونسلي ماتنا سلوا يعطى كل واحد منهم من ذلك ما يكفيه في طعامه وكسوته بالمعروف فاجاز الورثة ذلك بعد وفاة الميت -

قال - فالوقف جائز على ما شرط الميت -

قلت - فان لم تجز الورثة ذلك -

قال - يعطى كل فقير منهم ما يكفيه في طعامه وكسوته من غلة الوقف فما صار لولد الولد والنسل فهو لهم جائز وما اصاب ولد الصلب فهو بينهم على قدر موارديهم عن الميت لأنها وصية لوارث والوصية لوارث لا تجوز -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة بعد وفاتي لولدي لصلبي فمن هلك منهم بجميع ماسمى له من غلات هذه الصدقة وما كان يصيبه منها لو كان حيالولده وولد ولده ونسله ماتنا سلوا فمات واحد منهم -

قال - فحصة لولده وولد ولده ونسله ويكون لورثته ان يشاركوا اعيانهم فيما صار لهم من غلة الوقف -

قلت - فإيا خذون من ذلك لم لا يكون لولدا لهلك ونسله وهذا كان نصيب والدهم لو كان حيا فلم لا تجهل هذا للولد والنسل كما جعلت سهم من هلك لولده

ونسله فيكون هذا وما كان يأخذ والدهم في حياته لهم جميعا -

قال - هما مفترقان ولا يشبه اسمى لهم مما أخذوا على وجه الوصية ما أخذوا على جهة الميراث لأن ما أخذوا على وجه الميراث ليس للواقف فيه وصية ولا تجوز شريطته وما أخذوه من الغلة على غير جهة الميراث فهو لهم على ما شرط الواقف ، فان قال قائل يكون هذا كله لولد الولد ويكون لهم ما رجع الى والدهم كما يكون لهم ما كان لوالدهم قال هذا كله سواء قلنا له فاذا اجزت هذا فلهم ان يأخذوا ما بقي في يد اعمامهم شيء ، فان قال لا يأخذون قلنا له قد صار للاعمام (شيء) جاز لهم وهي وصية لهم والوصية للوارث لا تجوز وان قال يأخذون مما صار للاعمام (١) ما كان يصيب والدهم قلنا له فهذا الذي يأخذونه يأخذه ولد الولد ايضا فهذا لا ينقطع كلما أخذوا شيئا أخذه ولد الولد والنسل وكذلك لو كان بدل الولد المساكين فينبغي ان يأخذوا المال هذا وهذا ليس بشيء وفي هذا كله الجواب على ما قلنا لك -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى بعد وفاتي صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين فان احتاج احد من ولدى وولد ولدى ونسلى فهى له -

قال - فان احتاج احد من ولده ونسله فهى لهم وان احتاج احد من ولده لصلبه كان ذلك بين ورثة الواقف على قدر موارثهم عن الميت الواقف -

قلت - ان احتاج بعض ولد الصلب وبعض ولد الولد -

قال - فالغلة بينهم فما اصاب ولد الصلب فهو ميراث وما اصاب ولد الولد فهو لهم جائز على ماسمى الميت -

قلت - أرايت ان لم يحتج احد من ولد الصلب واحتاج بعض ولد الولد -

قال - فهو لهم جائز -

قلت - فان احتاج واحد من ولد الصلب ولم يحتج احد من ولد الولد -

قال - فالغلة ميراث بين الورثة -

قلت - فان استغنى هذا المحتاج -

قال - فالوقف على ما شرط الميت قال وكذلك لومات وانما يبطل من إئفلة ما صار للوارث خاصة ولا يبطل لما سوى ذلك -

قلت - أرايت رجلا قال في مرضه اذا مت قارضى وحدد لها وسماها بعد وفائى صدقة موقوفة على ان يعطى كل من كان فقيرا من ولدى وولد ولدى ونسل ما تاسلوا منها في كل سنة ما يكفيه بالمعروف والارض تخرج من الثلث -

قال - قالوقف عندنا جائز وكل من احتاج من ولد صلبه ومن اولادهم ونسلهم اعطى كل واحد منهم من ذلك في كل سنة ما يكفيه فما اصاب ولد الصلب كان بينهم وبين جميع الورثة الميت على كتاب الله وفرائضه وما اصاب ولد الولد والنسل فهو لهم جائز -
قلت - ولم قلت ذلك -

قال - اما ما اصاب ولد الصلب فهم وصية لوارثه والوصية للوارث لا تجوز ويكون ما سمي لهم بينهم وبين جميع الورثة على كتاب الله وفرائضه وما اصاب ولد الولد فهو لهم جائز لأن الوصية لهم جائزة -

قلت - أرايت من كان غنيا من ولد الصلب أعطى من الصدقة شيئا -

قال - لا يعطى ما يصيبه مما صار للفقراء من ولد الصلب -

قلت - أرايت ان قصرت غلات هذه الصدقة مما سمي لكل واحد منهم منها -
قال - يبدأ بولد ولد وبكل من جازت له الوصية فيعطى ما سمي له من ذلك فان فضل عنهم فضل اعطى من ذلك الفضل ولد الصلب ما سمي لهم -
قلت - ولم بدأت بولد الولد قبل ولد الصلب فأعطيتهم -

قال - لأنه اوصى من ثلثه لوارث ولغير وارث ولا يحاص الوارث الموصى له الذى تجوز له الوصية في الثلث لأن الوصية للوارث لا تجوز فاذا لم تجز كانت الوصية لمن تجوز له الوصية انما هذا بمنزلة رجل قال اذا انا مت فأعطوا هذا الاجنبى من ثلثى مائة درهم واعطوا ابنى مائة درهم من ثلثى مائة درهم من ثلثى مائة درهم نبدأ بالاجنبى قبل الابن الوارث ولا يكون للابن الوارث ان يحاص الاجنبى في الثلث لأن الاجنبى

اولى بالوصية في الثلث من الوارث ولو ان رجلا قال قد اوصيت بثلث مالى لزيد ثم قال قد اوصيت بثلث مالى لاني فلان ثابت الورثة ان يجوزوا كان الثلث للاجنبي ولم يكن لابنه شيء فكذلك الوقف الذى وصفت لك قد اوصى للاجنبي منه بمائة درهم واوصى لكل واحد من الولد بمائة درهم فاذا قصرت الثلثة عن ذلك بدأنا بالاجنبي قبل الوارث على ما فسرت لك -

قلت - أرايت ان كانت الورثة قد اجازوا لليت جميع ما اوصى به بعد وفاته وقصر الثلث عن مبلغ هذه الارزاق -

قال - يبدأ بولد الولد فيعطون ماسمى لهم فان فضل عنهم من الثلثة كان ذلك لمن كان فقيرا من ولد الصلب خاصة لا يشاركهم الورثة في ذلك لأن الورثة قد اجازوا لهم الوصية -

قلت - فلم لا يحامون ولد الولد اذا قصرت الثلثة عن مبلغ الارزاق -

قال - لأن الورثة ليس لهم اجازة في الثلث اذا كانت الوصية لمن تجوز له الوصية فاجازتهم وكسوتهم (١) في هذا سوله يكون لولد الولد ماسمى لهم فان فضل عنهم شيء جعل ذلك الفضل لفقراء ولد الصلب -

قلت - أرايت ان لم يكن لليت مال غير هذه الارض وابت الورثة ان يجيزوا الوصية -

قال - التلثان من هذه الارض مطلق بين ورثة الليت لا وقف فيهما ولا جسي ويكون الثلث موقوفا فيعطى منه ولد الولد ماسمى لهم من الرزق فان قصرت الثلثة عنهم قسط ذلك بينهم فان زادت الثلثة على ارزاقهم كان ذلك الفضل لمن جعل ذلك له -

قلت - أرايت ان اجازا الورثة الوصية بعد وفاة الميت وقصرت الثلثة عن مبلغ الارزاق - (٢)

قال - اما ثلث الثلثة فيكون لولد الولد خاصة فيستوفى ولد الولد ارزاقهم واما التلثان الباقيان فهو لولد الولد والنسل ولولد الصلب يضرب فيه ولد الولد بمابقى

(١) كذا (٢) من هنا يحوي ص -

لهم من ارضاقهم ويضرب فيه الولد بارزاقهم كاملة ويسقط (١) ذلك بينهم - قلت - ولم قلت ذلك -

قال - اما الثلث فالاجازة فيه وغير الاجازة سواء فيكون ذلك لمن تجوز له الوصية دون من لا تجوز له الوصية (واما الثلثان الباقيان فانما جاز باجازة الورثة فيضرب الورثة فيه بما اوصى لهم ويضرب الباقيون بما بقي من الارزاق - قلت - رأيت ان كانت الارض قد رنصف للمال واجاز الورثة -

قال - ينظر الى ثلث غلات هذه الارض فيجعل لولد الولد الذين تجوز لهم الوصية فيأخذ كل واحد منهم من ذلك بقدر الرزق الذي سمي له وما بقي بعد ذلك من الغلة فهو بين ولد الولد والنسل وبين ولد الصلب يضرب فيه ولد الصلب بجميعي لهم من الرزق ويضرب فيه ولد الولد بما بقي لهم من ارضاقهم فيعطاهون على قدر ذلك -

قلت - ولم قلت ذلك -

قلت - اما قدر ثلث مال الميت من الارض فالاجازة فيه وغير الاجازة سواء ويجوز لمن تجوز له الوصية (٢) واما الباقي فانما جاز باجازة الورثة فيتخاص فيه الوارث وغير الوارث -

قلت - رأيت رجلا قال ارضي صدقة موقوفة بعد وفاتي على وجوه سماها وسمى اهلها ومواضعها وجعل مرجع غلاتها الى الفقراء والمساكين ثم اوصى بعد ذلك في هذه الارض بيمينها انها صدقة موقوفة لله ابدًا على وجوه سماها وسمى اهلها ومواضعها سوى الوجوه الاولى وجعل مرجع (٣) غلاتها الى الفقراء والمساكين كيف الجواب في ذلك والارض تخرج من الثلث -

قال - تكون هذه الارض تصفين النصف منها على الوجوه الاولى والنصف منها على الوجوه الاخرى -

قلت - ولم قلت ذلك -

(١) لعله - ويسقط - (٢) زيادة من المدينة (٣) انتهى المحووفى - صنف -

قال - لأنه قد اوصى فيها بوصيتين ولم يرجع عن واحدة منها بهى نصفان نصفاً على الوجوه الاولى ونصف على الوجوه الاخرى وانما هذا عندى بمنزلة رجل اوصى بارضه لرجل ثم اوصى بها بعد ذلك لآخر وهى تخرج من الثلث فهى بينهما نصفان وكذلك الوقف اذا اوصى بغلته لقوم مسمين ثم اوصى بغلته لقوم آخرين جعلوا ذلك نصفين نصف على الوجوه الاولى ونصف على الوجوه الاخر والوصية والوقف فيه سواء -

قلت - وكذلك لو قال هذه الارض صدقة موقوفة بعد وفاتى على زيد ثم قال هى صدقة موقوفة على عمرو كانت نصفين النصف منها موقوفة على عمرو والنصف منها موقوفة على زيد -

قلت - أرايت ان اقترض احداً الفريقين يحمل ما كان موقوفاً عليهم على الآخرين -

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لأن كل فرقة منهما مرجع ما سمي لها الى الفقراء والمساكين واقترضوا والمساكين موصى لهم به وقال اصحابنا فى رجل قال يجرى على زيد وعمرو من ثلث مالى فى كل شهر عشرة دراهم ويجرى على عبدالله من ثلث مالى فى كل شهر عشرة دراهم قال يوقف الثلث فيكون نصف موقوفاً على زيد وعمرو ويجرى عليها ما سمي لها ويوقف الثلث الباقي فيجرى على عبدالله منه ما سمي له فان اقترض زيد وعمرو والمضموء ان كان ما وقف عليها موقوفاً على الباقي منها فان اقترضها جميعاً كان ما بقى مما وقف لها مردوداً على عبدالله الذى وقف له نصف الثلث -

قلت - فلم لا تقول هذا كما قال اصحابنا فى الوصية -

قال - هما مختلفان ، فى الوصية اذا اقترض من وقتت عليه رجح ذلك الى من بقى من اهل الوصية لأنه لا يرجع الى الورثة ولم يستوف اهل الوصية وصاياهم والباقي

منهم موصى لهم فيرجع اليه نصيب من اقترض واما الوقف فهو مختلف لهذا اذا اقترض احد الفريقين فهنا فريقين بعده وهم الفقراء والمساكين ولا يكون مقرضا ابدا -

قلت - أرايت رجلا وقف ارضا له في مرضه على ولده وولد ولده ونسبه او اوصى بان توقف بعد وفاته على ولده وولد ولده ونسبه ما تناسلوا وجعل مخرج علاتها الى الفقراء والمساكين وليس له مال غيرها وابت الورثة ان تجيز له ما وقف واوصى به كيف الجواب في ذلك -

قال - الجواب في ذلك ان يجاز بتلئ هذه الارض فيكونا مطلقين للورثة بينهم على كتاب الله تعالى وفرائضه لا وقف فيه ولا حبس ويوقف الثلث الباقي فيكون صدقة موقوفة وتقسم غلته -

قلت - فكيف تقسم غلته -

قل - ينظر الى عدد ولد الصلب وعدد ولد الولد والنسل فاذا اعلنا ذلك كم هو قسما جميع غلات هذه الارض بينهم على عدد رؤسهم فان كان الذى يعصيب ولد الولد والنسل دون ولد الصلب مثل غلة الثلث الذى وقفناه كان ذلك لهم ولم يكن لولد الصلب منه قليل ولا كثير وان كان الذى يعصيب ولد الولد والنسل من جميع غلات هذه الصدقة اكثر من غلات هذا الثلث الذى وقفناه من غلات هذه الارض (كانت غلات الثلث الذى وقفناه من غلات هذه الارض ١ -) لهم خاصة دون ولد الصلب وان كان الذى يعصيب ولد الولد والنسل من جميع غلات هذه الارض اقل من غلات الثلث الذى وقفناه من غلات هذه الارض اعطياهم جميع ما كان يصيبهم من جميع غلات هذه الارض من غلات الثلث الذى وقفناه من هذه الارض ونظر الى ما بقى من غلات الثلث الذى وقفناه من هذه الارض بعد أن يستوفى ولد الولد والنسل جميع ما كان يقسم من غلات هذا الثلث ميراث بين ولد الصلب على كتاب الله تعالى وفرائضه يجرى ذلك لهم على جهة الميراث ويكون الاصل موقوفه على ما وصفنا لك -

قلت - أ رأيت ولد الصلب ان زادوا وتقصوا على ما قسم الثلثة -
قال - على عدد رؤسهم جميعا يوم تأتى غلة الثلث الذى وقفناه ولا يلتفت الى من
مات منهم قبل ذلك ويعتد بمن حدث منهم بعد ذلك -
قلت - أ رأيت اذا اطلقت الثلثين ودفعتهما الى الورثة ثم حدثت فيها ثمرة
بعد ذلك -

قال - لا يلتفت الى ذلك وانما القسمة عندى على غلات الثلث وغلات الثلثين يوم
وقعت القسمة ولا ألتفت الى زيادة غلات الثلثين بعد ذلك ولا الى قصانها -
قلت - ولم لا يلتفت الى ذلك وقسمت الوقف على عددهم وعلى الغلة التى كانت
فيها يوم وقعت القسمة -

قال - لأنى لما قسمت الثلثين ودفعتهما الى الورثة قد انجزتهما من مال الميت
ولا احتسب بما زاد فيها ولا بما قص لأنها قد خرجت من مال الميت وكذلك
غلة الثلث لا يحتسب بها من مال الميت لأن القاضى قد وقفها وانجزها من مال
الميت بالقسمة وصيرها صدقة موقوفة لله تعالى على ما وصفنا ولا يلتفت الى الزيادة
فيها ولا الى نقصان وانما نظر الى ذلك يوم تقع القسمة وقال اصحابنا فى رجل
له ثلاث اماء قيمة كل واحدة منهن ثلاثمائة لامل له غيرهن فامضى بواحدة
منهن لرجل فولدت ابنة بعد وفاة الميت ولدا قالوا يحتسب بذلك فى مال
الميت وتجعل الوصية فى الام والابنة ثم اختلفوا فقال أبو حنيفة رضى الله عنه
أجعل الثلث كله فى الام وما فضل من الثلث جعلته فى الابنة وقال آخرون الثلث
فيهما نصفان وقال اصحابنا لو كانت القسمة وقعت وصار الوصى له بالجارية التى
امضى بها له وأخذ الورثة الجاريتين الباقيتين ثم ولدت ولدا لم يحتسب بذلك
فى مال الميت وجعلنا من صار له شيء من هؤلاء الجوارى فهو له بزيادته وعليه
نقصانه ولم يلتفتوا الى الزيادة التى تكون بعد القسمة فى الثلث ولا فى الثلثين ولا فى
الجارية التى امضى بها فى الجاريتين الباقيتين وجعلوا القيم انما تقع يوم يقسم
الميراث ولا يلتفتون الى ما زاد بعد ذلك ولا الى ما قص فكذلك الارض التى
وقفها

وقفها الرجل في مرضه ولا مال له غيرها على ولده وولد ولده ونسله وابنت
الورثة ان يميزوا فاما احتساب الغلات يوم قسمتها الارض فينظر الى غلات
الثنتين يوم قسمت الارض فيعامل الولد وولد الولد على ذلك ولا يلتفت الى
زيادة الغلة بعد ذلك ولا الى نقصانها ويحتسب في العدد بمن يحدث من الولد وولد
الولد والسل وتقسم غلة الثلث يوم تأتى غلته وغلة الثلثين يوم قسمت الارض
بين الموقوفه عليهم وبين الورثة ولا يلتفت الى زيادة غلات الثلثين ولا الى نقصانها
لأما قد اطلقناها وصارنا ميراثا ألا ترى ان الورثة لو باعوها جاز بيعهم ولم يلتفت
الى غلاتها في يد (١) المشتري وكذلك لو تناحخت البياعات فيها لم يلتفت الى زيادة
الغلة ولا الى نقصانها وقسمنا غلات الوقف الثلث على يوم تأتى الغلة وعلى غلات
الثنتين يوم اطلقناهما -

قلت - أرايت من مات من ولد الصلب -

قال - لا يحتسب به في العدد ولكمه ان اصاب ولد الصلب من غلات الثلث
الذى وقفناه شيء كان لبيت من ولد الصلب ما يصيبه من ذلك لأنه ميراث بين
الورثة ولا يأخذ الورثة الاحياء ذلك -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى -

قال - فالوقف جائز والغلة لولده خاصة -

قلت - فان كان له ولد وولد ولد -

قال - فالثلة لولده لصلبه دون ولد الولد ودون من هو اسفل من ذلك -

قلت - أرايت من حدث له من الولد لصلبه بعد الولد الاولين -

قال - فهم في الوقف جميعا سواء ويدخل في الولد من كان من الولد لصلبه
ومن يحدث من الولد لصلبه وانما ينظر الى عيب الغلة يوم تجيء فمن كان له من
الولد لصلبه يومئذ فالثلة لهم ولا يلتفت الى عددهم يوم وقف الوقف ولا يلتفت
الى من مات منهم بعد الوقف وانما تجعل الغلة لمن كان من ولد الصلب يوم تأتى
الغلة -

قلت - أ رأيت ان مات ولد الصلب فلم يبق منهم الا واحد -

ة ل - فالثلة له -

قلت - أ رأيت اذا اقترض ولد الصلب فلم يبق منهم احد وله ولد ولد أيسطون ام لاوله ولد ذكور وولد (١) اناث أيسطون من الثلة شيئا -

قال - لا نعطيهم من الوقف شيئا وانما الوقف عندنا على من كان من ولد الصلب دون من هو اسفل منه وسواء عندنا اقترض ولد الصلب او لم يتقرضوا ولا يعطى ولد الولد منها شيئا فان قال قائل لم اعطيت من حدث من ولد الصلب بمن لم يكن مخلوقا يوم وقف الوقف ومن كان مخلوقا يوم تأتى الثلة ولم تعط ولد الولد اذا اقترض ولد الصلب ، قلنا هما مختلفان ، الوقف انما اتفق على ولد الصلب خاصة دون من هو اسفل من ذلك ، ومن حدث من الولد لصلبه بعد الوقف فهم ولده ويدخلون واما ولد الولد فلا يكونون اذا كان للواقف ولد لصلبه -

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وليس له ولد وله ولد الولد -

قال - فالوقف لهم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنهم ولده يوم وقف الوقف وانما وقع المعنى عليهم ، اذا كان له ولد لصلبه وانما وقع المعنى عليهم دون ولد الولد الا ترى ان من قولناى رجل قال قد اوصيت بجامع الى لولد فلان وله ولد وولد ولد أن الوصية لولد الصلب دون ولد الولد ولو لم يكن له ولد يوم يموت الموصى كانت الوصية لولد الولد فكذلك نقول فى الوقف اذا كان له ولد لصلبه فهو لهم كما نقول فى الوصية واذا لم يكن له ولد لصلبه فهو لولد الولد وقد قال ناس من الفقهاء اذا قال الرجل ارضى صدقة موقوفة على ولدى فهو لولد الصلب فاذا اقترضوا كانت لولد الولد ما تناسلوا فقلنا لمن قال هذا القول لم قلت هذا قال انما انظر الى الثلة يوم تأتى فان كان له ولد لصلبه كانت (٢) الثلة لولد الولد بهذا قياس الولد الصلب انما انظر الى الثلة يوم تأتى فاعطى من كان منهم

ومن يكون وكذلك اذا اقرضوا اعطيت ولد الولد كما تقول في الوصية اذا لم يكن له ولد فهو لولد الولد قلنا لمن قال هذا القول ما تقول في رجل قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى فاذا اقرضوا فعلى الفقراء والمساكين فاقرض ولده ولهم ولدا اعطيهم فان قال لا اعطيهم قلنا له (قد تركت قولك أليس هم الولد اذا لم يكن له ولد لصلبه فان قال لا اعطيهم قلنا له - ١) ما تقول في رجل قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى فاذا اقرضوا فعلى اخوتي فاقرض ولده لصلبه ولهم ولد أعطى الغلة الاخوة او ولد الولد (٢) قلنا له الميت قال اذا اقرض فهو لـ اخوتي وقد اقرض ولده فلم لا تعطى للاخوة قال لأن ولد الولد يقومون مقام الولد اذا لم يكن ولد قلنا له ما تقول في رجل قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى فن مات منهم فجميع ما مسمى له من غلات هذه الصدقة لولده مات منهم واحد فان قال أعطى جميع ما كان يصيبه من غلات هذه الصدقة قلنا له لو آيت من مات من ولده لصلبه وليس له ولد قال يكون نصيبه لمن بقي من ولده لصلبه دون ولد ولده لأنهم ولده واما ما مسمى له مالك من ولده فانه لولد المالك منهم لأن الواقف قد سمي ذلك في كتاب الوقف قلنا له فما تقول اذا اقرض ولد الصلب كلهم وقد ترك كل واحد منهم ولدا فان قال اجعل سهم كل من هلك منهم ولده قلنا له تركت قولك ينبغي على قياس قولك ان تكون الغلة لجميع ولد الولد بينهم على عدد الرؤس لأن من قولك ان الولد للصلب اذا اقرضوا فكان ولد (٣) الولد مسمين وانما ننظر فيما زعمت الى الغلة يوم تاتي فان كان ولد الصلب قيا ما اعطيهم وان كانوا قد هلكوا قبل ذلك اعطيت الغلة ولد الولد وكذلك ينبغي في قياس قولك اذا مات ولد الصلب اجمعين ان تجعل لولد الولد كلهم لأن من قولك ولد الصلب اذا اقرضوا فكان ولد الولد مسمين فتعطيهم الوقف على عدد الرؤس ويقال له اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى قلت اذا اقرضوا فهي لولد ولده (فما كان حاجة الناس ان يقولوا في وقوفهم فهي لولده وولد ولده - ٤)

(١) ليس في ر (٢) سقط من ههنا شيء (٣) ر - ومدينة - ذلك (٤) زيادة من - صف -

وهى لهم فى قولك فان قال يريد به التاكيد قلنا له يدخل عليك ايضا فى هذا القول انك تقول اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وله ولد وولد ولد انك تعطى ولد الصلب دون ولد الولد فكذلك ينبغي فى قياس قولك اذا قال على ولدى وليس له ولد لصلبه وله ولد وولد وولد اسفل من ذلك ان يعطى الاعلى من الولد دون من هو اسفل من ذلك كما قلت اذا كان له ولد وولد ولد اعطيت ولد الصلب دون ولد الولد فكذلك ينبغي لك ان تعطى الاعلى دون الاسفلين كما اعطيت فى الولد وولد الولد الصلب دون اولادهم فكذلك يلزمك فى القياس ان تقول هذا للاعلى دون من هو اسفل من ذلك -

والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ،

تم وقف هلال البصرى رحمه الله تعالى على التمام

والكمال والحمد لله تعالى على كل حال آمين -



خاتمة الكتاب

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد

خاتم النبيين وآله واصحابه الطيبين الطاهرين الى يوم الدين

وبعد لما كان كتاب احكام الوقف لجلال بن يحيى بن مسلم الراى البصرى من اهم الكتب واقدمها فى موضوعه بحثا وتدقيقا على مذهب الامام الاعظم ابى حنيفة النعمان رحمه الله تعالى حيث اتى المصنف بمسائل الوقف وبوثاياته على وجه لم يسبق اليه احد من علماء المذهب حتى استوعب الاختلافات الفقهية والروايات الثقيلة بذلنا مجهودا فى التفحص عن اصوله فوجدنا اول نسخة قديمة فى الخزانة الرامفورية (تحت نظارة رياسة رافقور صانها الله عن الشروء) ثم عثرنا على نسختين الاولى منهما فى الخزانة الآصفية بجهدرآباد الدكن والثانية منهما عند رجل فاضل بالمدينة المنورة على صاحبها الصلاة والسلام فحصلنا هذه للاصول الثلاثة وقابلنا بينها فوجدنا فى النسخة الرامفورية سقطا لبعض الكلمات فى مواضع وسطور عديدة فى مواضع اخرى ولعل هذه السقطات وقعت من قلة اعتناء الناسخ فى النقل فزدنا تلك الكلمات والسطور الساقطة من الاصلين الآخرين بين العكفين واما النسخة الآصفية فهى من اقدم النسخ لهذا الكتاب ولكنها انحلت عدة من سطورها او بعض صفحاتها فى مواضع عديدة بسبب مرور الزمان حتى لم يبق فيها الا اثر المداد ومع الجهد البليغ لم تتيسر لنا قراءتها كلها فكلنا التقصان من الاصلين الآخرين واما النسخة لمدينة فهى اجود النسخ واتمها، وما عدا ذلك من الاختلافات الجزئية التى وقعت فيما بين هذه الاصول الثلاثة من جهة الحروف والكلمات فاشترنا اليها والى الزيادات التى اضيفتها من الاصل الآخر فهذه الاصول الثلاثة قد اتخذناها اساسا لهذا الطبع ورمزنا للرامفورية - ر - وللآصفية (صف) وللدينة (مدنية) احتراماً لبلدة الحرام على صاحبها الق تحية وسلام وكفى بجمعيتنا الغراء انها اعتنت بنشر هذا السفر القديم الذى كاد يعدم من نوائب الدهور ليقرأها الله لخدمة العلم والادب ونشر المعارف الاسلامية الى يوم النشور -

ترجمة المصنف

وأما مصنف هذا الكتاب فهو هلال بن يحيى بن مسلم الرأى البصرى أحد العلم
عن أنى يوسف وزفر رحمهما الله تعالى وروى الحديث عن أبي حوالة وابن مهدى
وعنه أخذ بكار بن تميم وعبد الله بن قحطبة والحسن بن أحمد بن بسطام ، وإنما
لقب بالرأى لسعة علمه وكثرة فقهه ، له مصنف فى الشروط وكان مقدما فيه
وله احكام الوقف ، مات سنة خمس واربعين ومائتين .



وقد تم بحمد الله تعالى طبع هذا الكتاب سنة خمس وخمسين وثلثمائة بعد الألف
من الهجرة النبوية بمطبعة الجمعية العلمية الشهيرة (بدائرة المعارف العثمانية)
الكائنة بمحيدراياد الدكن اداها الله تعالى مصونة عن القتن والمحن فى ظل الملك
المؤيد المعان الذى اشتهر فضله فى كل مكان السلطان بن السلطان سلطان العوالم
مظفر الممالك آصف جاء الساج مير عثمان على خان بهادر لازالت مملكته بالعز
والبقاء دائمة التقدم والارتقاء .

وهذه الجمعية تحت صدارة ذى القضايل السنية والمعارف العلمية النواب السير
سيد نواز جنك بهادر رئيس المجلس الانتظامى للجمعية ووزير المالية فى الدولة
الآصفية ، والعالم العامل بقية الافاضل النواب محمد يار جنك بهادر رئيس المجلس
العلمى للجمعية ، وتحت اعتماد الساجد الاريب الشريف النسيب النواب
مهدى يار جنك بهادر عميد الجمعية ووزير المعارف والسياسة فى الدولة الآصفية
ومعين امير الجماعة العثمانية ، والملاجد الهام النواب طاثير يار جنك بهادر شريك
العميد للجمعية وركن العلية ، وضمن ادارة العالم المحقق والفاضل المدقق مولانا
السيد هاشم المدوى معين عميد الجمعية ومدير دائرة المعارف ادا م الله تعالى
درجاتهم سامية ومحاسنهم زاكية .

وعنى بتصحيحه من افاضل دائرة المعارف وعلمائها مولانا السيد هاشم المدوى
مولانا

ومولانا محمد طه الندوى ومولانا الشيخ عبد الرحمن الباقى ومولانا محمد عادل القدوسى وكاتبه الحقيق احمد الله غفر الله ذنوبهم وستر عيوبهم -
وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد نبيه الامين وعلى آله وصحبه وسلم -

عنون الكتاب فى الرامفورية

كتاب الوقف للامام العالم العلامة صاحب الامامين الهامين ابى يوسف وزفر صاحبى صاحب المذهب ابى حنيفة العنان الكوفى هلال بن يحيى بن سلمة (١) الرأى البصرى وكان رضى الله عنه استاذ بكار بن قتيبة وهو استاذ الامام ابى جعفر الطحاوى مات فى سنة ٢٤٥ -

عنون الكتاب فى المدينة

كتاب اوقاف هلال البصرى على مذهب سيدنا ومولانا شيخ الاسلام والمسلمين الامام الاعظم والمجتهد المبجل ابى حنيفة النعمان رحمه الله رحمة واسعة واعاد عليها من بركاته فى الدين والدنيا والآخرة رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم -

٤٥٠ ٤٤٩ ٤٤٨

خاتمة النسخة الاصفية

تم الكتاب بعون الله تعالى وحسن توفيقه المسمى بوقف هلال بن يحيى البصرى رحمه الله تعالى وتقع ببلووه فى يوم الاربعاء رابع شهر رمضان المعظم قدره وحرمة سنة ٩٥٩ هـ على يد كاتبه احمد بن محمد الشهير بالزردى غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين ، بلغ مقابلة على اصله حسب الطاقة والامكان فى مجالس آخرها يوم السبت المبارك سابع شهر رمضان المعظم قدره وحرمة سنة ٩٥٩ -

(١) كذا - والصواب سلم - ح -

اعلان

جس کتاب پر مجلس دائرۃ المعارف الثمانیہ کی مہر یا عہد دار متعلقہ کے
دستخط نہ ہوں خریدار اسکو مال مسروقہ سمجھیں اور ایسی کتاب کو
بمقتضاء احتیاط ہرگز خرید نہ فرمائیں۔

الملن

مجلس دائرۃ المعارف الثمانیہ

SS27
SIA

